

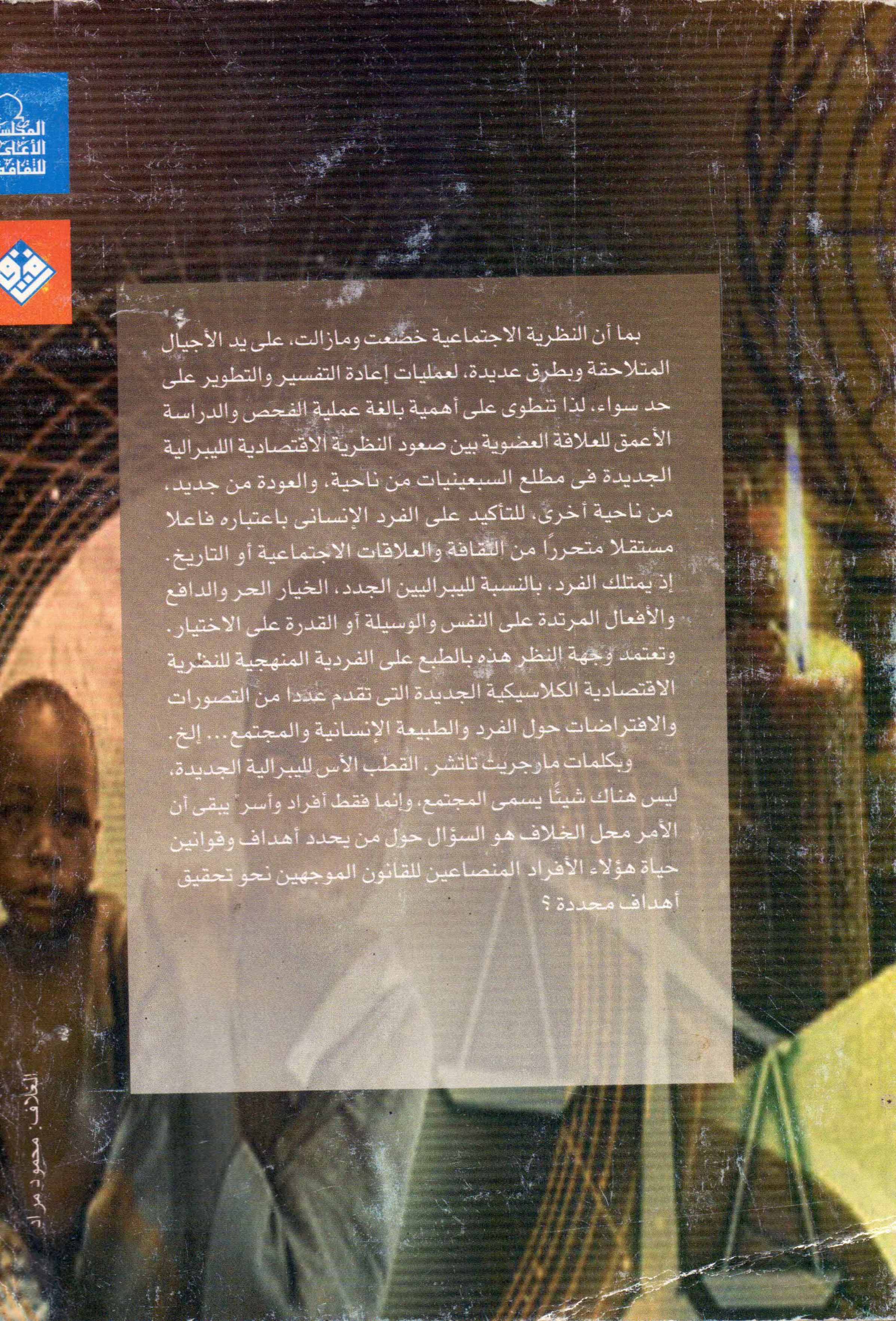
التغيير والتنمية في القرن العشرين

تأليف : توماس س. باترسون
ترجمة : عزة الخميسى

803

المجلس الأعلى للثقافة

المشروع القومى للترجمة



بما أن النظرية الاجتماعية خضعت ومازالت، على يد الأجيال المتلاحقة وبطرق عديدة، لعمليات إعادة التفسير والتطوير على حد سواء، لذا تنطوى على أهمية بالغة عملية الفحص والدراسة الأعمق للعلاقة العضوية بين صعود النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة فى مطلع السبعينيات من ناحية، والعودة من جديد، من ناحية أخرى، للتأكيد على الفرد الإنسانى باعتباره فاعلا مستقلا متحرراً من الثقافة والعلاقات الاجتماعية أو التاريخ. إذ يمتلك الفرد، بالنسبة لليبراليين الجدد، الخيار الحر والدافع والأفعال المرتدة على النفس والوسيلة أو القدرة على الاختيار. وتعتمد وجهة النظر هذه بالطبع على الفردية المنهجية للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة التى تقدم عددا من التصورات والافتراضات حول الفرد والطبيعة الإنسانية والمجتمع... إلخ.

وبكلمات مارجريت تاتشر، القطب الأس لليبرالية الجديدة، ليس هناك شيئًا يسمى المجتمع، وإنما فقط أفراد وأسر" يبقى أن الأمر محل الخلاف هو السؤال حول من يحدد أهداف وقوانين حياة هؤلاء الأفراد المنصاعين للقانون الموجهين نحو تحقيق أهداف محددة؟

المشروع القومى للترجمة

التغيير والتنمية في القرن العشرين

تأليف: توماس س. باترسون
ترجمة: عزة الخميسي



٢٠٠٥

المشروع القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: ٨٠٣
- التغيير والتنمية فى القرن العشرين
- توماس س. باترسون
- عزة الخميسى
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥

هذه ترجمة كتاب:

Change and Development in the twentieth century
By: Thomas C. Patterson

Published by Berg Publishers
Berg is the imprint of Oxford International Publishers ltd.

شارع الجبلاية بالأوبرا ــ الجزيرة ــ القاهرة ت: ٧٣٥٢٣٩٦
فاكس: ٧٣٥٨٠٨٤
EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
TEL: 7352396 Fax: 7358084

المحتويات

مقدمة المؤلف للقارئ العربى

توخيت وأنا شارع فى وضع هذا الكتاب هدفين: أولاً: تزويد طلابى ومن يهمه من القراء بمقدمة إلى فهم الطرق التى سلكها الباحثون الاجتماعيون، من مختلف المدارس النظرية، فى سعيهم لوضع مفاهيم للعمليات الجوهرية للتغيير والتنمية التى شهدها العالم منذ القرن الثامن عشر. وتناولت فى هذا السياق التوسع الاستعمارى والثورة الصناعية ونشأة الأمم-الدول والتحولات التى جرت على علاقات الإنتاج فى الريف، وحركات التحرر الوطنى وتفكيك الاستعمار، وتحلل الدول الاشتراكية. أما الهدف الثانى الذى وضعته نصب عيناى فهو دراسة وبحث العلاقات الدياليكتيكية التى احتدمت بين المواقف النظرية التى تبناها مختلف الباحثين الاجتماعيين.

بيد أننى، وبعد أن مرت فترة على صدور الكتاب، أود فى هذه المقدمة، التى أضعها خصيصًا للقارئ العربى، إلقاء مزيد من الضوء على بعض القضايا، أو تناولها بتفصيل وتدقيق أوسع مما فعلت فى كتابى، وهو أمر أدركت أهميته مؤخرا، وقررت فى هذه المقدمة للقارئ العربى أن أعود إليه وإن يكن فى عجالة.

أود بداية الإشارة إلى أن التنوير كان ظاهرة معقدة ومركبة تركت بصمات عميقة على مجمل ظواهر الحياة منذ فجر القرن السابع عشر وحتى فجر القرن التاسع عشر فى أوروبا والأمريكتين والشرق الأوسط والأقصى. ولقد وضع من ساهم فى الفكر التنويرى م شيدت على أساس مواقف نظرية مختلفة ومتباينة.

وانخرط الجميع فى جدل، لا ينقطع وتتنوع القضايا التى يدور حولها، طوال مائتى عام. وبحلول القرن السابع عشر، وفى أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، كان قد تمخض هذا عن استقرار مفاهيم تبلورت واستقرت بالفعل حول بعض القضايا التى كانت موضوعات ساخنة لهذا الجدل - مثل العقل والعلوم ومزايا وعيوب المركانتيلية أو قضية الفقر. أما ردود الفعل على الفكر التنويرى فقد تنوعت، وتباينت أيضًا أوجه النقد الذى وُجه إليه باختلاف المكان والزمان. وفى تصورى أن تركيز العديد من كُتاب التنوير على العالمية والمساواة والتسامح،

فضلا عن فصل الكنيسة عن الدولة كان سمة للكُتاب الذين يدعمهم الفاشيون والقوميون أو الأصوليين الدينيون من مختلف المدارس.

وثانيا: كرس منظرو العولمة مساحة ضخمة من كتاباتهم لأوضاع ومواطن شتات الشعوب أى تحركات الشعوب) ولتهجينها (أى خلق أشكال فوق ثقافية باجتماع أناس من ثقافات مختلفة فى المكان نفسه) وللإمبريالية الثقافية (أى توفر إمكانية التجانس الثقافى كنتيجة للإعلام والسلع الأخرى القادمة من المراكز الثقافية مثل لوس أنجلوس وباريس أو طوكيو). ورغم ذلك، كما لاحظ الاقتصاديان سمير أمين(٢٠٠٤) وهارى ماجدوف(٢٠٠٣)، تظل العولمة هى الإمبريالية، وإن تكن إمبريالية جماعية، أى تعتمد على التعاون الفضفاض الحر بين الولايات المتحدة وأوروبا وشرق آسيا، وليس الإمبريالية التنافسية الكلاسيكية السابقة التى تشترط توفر عدد كبير من الأمم-الدول أو التكتلات التى تصارع بعضها البعض على الأسواق والمواد الخام.

ويرى سمير أمين وهارى ماجدوف أيضًا، إن هذا الثلاثى الإمبريالى يقف متنمرا لبقية دول العالم ويستخدم منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى كمؤسسات لإدارة سياساته.

ويبدو لى أن كتابات ومواقف منظرى العولمة يعتريها نوعان من الضعف. فمنظرو العولمة يروجون لصورة تدعى أن أنحاء العالم كافة تشارك بشكل أو آخر على قدم المساواة فى التحولات السياسية - الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تجرى منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، وبالتالى، فى رأيى، يراهن هؤلاء إلى حد بعيد على النظام العالمى، وهم يضيفون بذلك مزيدا من الظُلمة على الطبيعة القائمة للمظالم التى يتميز بها هذا النظام فى الوقت الحاضر. وفى الوقت ذاته، يعتبر منظرو العولمة أن المركز الإمبريالى يمتلك محركات التغيير، وبالتالى يعتمون ويشوشون على الأصوات والمواقف الخارجة عن هذا "الإجماع" والتى تنبعث من أجزاء أخرى من العالم.

ثالثا: لم تول دراسات ما بعد الاستعمار، فى تطورها طوال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، أو ما يقارب ذلك، اهتمامًا جادًا بالدراسات المعاصرة حول الظلم واللامساواة فى الاقتصاد العالمى الكوكبى (انظر: بارتولوفيتش ولازاروس 2002

ومور جيلبرت ١٩٩٧). ومن ناحية أخرى تتسم الأسس النظرية لدراسات ما بعد الاستعمار بالتنوع الشديد، ويبدو هذا واضحا بقراءة إدوارد سعيد وما بعد البنيويين مثل مايكل فوكولت على أحد طرفى الطيف، إلى فرانز فانون وبعض الكتاب الذين ينسبون إلى الفكر الماركسى مثل أنطونيو جرامشى على الطرف الآخر من الطيف. فى تصورى، إن نظرية ما بعد الاستعمار هى مصطلح/مظلة لمجموعة من الأفكار والممارسات التى يتردد فى جنباتها أحيانا صدى جوهر الاستعمار والآثار الكارثية له - فعلى سبيل المثال، تجاهلت بعض التيارات المنسوبة إلى الفكر التنويرى المخالفين والمعارضين لها واستخفت بهم، فضلا عن أن بعض البنى والمفاهيم النظرية لهذا الفكر، تلك التى تدعو إلى العالمية، عكست، فى جوهر الأمر، مركزية - أوروبية. وهكذا يبدو لى أيضًا أن اللغات الاستعمارية السابقة، مثل الإنجليزية أو الفرنسية، لم تعد بعد الممتلكات الوحيدة للمستعمر السابق فى المستعمرات السابقة. ورغم أن منظرى ما بعد الاستعمار - ولم يكونوا على الإطلاق أول من فعل هذا - أعادوا إلقاء الضوء على ضرورة إيداء اهتمام جاد بالسياقات الظالمة الكوكبية السياسية - الاقتصادية والأيديولوجية التى أصبحت تُنتج فى خضمها المعرفة وتُنشر، بيد أن هذا يتطلب منا تفكيك وتحليل الافتراضات والأحكام المسبقة التى تنطوى عليها المقولات المفاهيمية والأطر النظرية التى نستخدمها. وعلى عكس بعض منظرى ما بعد الاستعمار، فأنا لا أعتقد أن هذه المهمة تعنى رفض تيارات الفكر التنويرى - مثل الليبرالية والرومانسية والماركسية-التى كانت ومازالت معنية بمبادئ العالمية أو حقوق الإنسان، وكانت، فى الوقت ذاته، على خلاف مع المفاهيم والأطر التقليدية القائمة فى بلادهم وفى الخارج على حد سواء.

وفى النهاية، وبما أن النظرية الاجتماعية خضعت ومازالت، على يد الأجيال المتلاحقة وبطرق عديدة، لعمليات إعادة التفسير والتطوير على حد سواء، لذا تنطوى على أهمية بالغة عملية الفحص والدراسة الأعمق للعلاقة العضوية بين صعود النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة فى مطلع السبعينيات من ناحية، والعودة من جديد، من ناحية أخرى، للتأكيد على الفرد الإنسانى باعتباره فاعلا مستقلا متحررًا من الثقافة والعلاقات الاجتماعية أو التاريخ. إذ يمتلك الفرد، بالنسبة لليبراليين الجدد، الخيار الحر والدافع والأفعال المرتدة على النفس والوسيلة أو القدرة على الاختيار. وتعتمد وجهة النظر هذه بالطبع على الفردية المنهجية للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة التى تقدم عددا من التصورات والافتراضات حول الفرد والطبيعة الإنسانية والمجتمع...الخ. وأحد هذه التصورات هى أن

الكائنات الفردية الإنسانية تسعى دوما لتحقيق مصالحها الشخصية، وتُقدم على اختيارات عقلانية لتعظيم متع الدنيا والفوائد الممكن تحصيلها مثل الدخل أو امتلاك الموارد. ويخلصون من هذا إلى أن الاحتياجات وحق الاختيار والقدرة على تحقيق ذلك هي جزء من الطبيعة المتأصلة في الإنسان الفرد. وتصور آخر يقول إن العلاقات الاجتماعية - بغض الطرف عما إذا كانت بُنى أو ممارسات أو مؤسسات - هي نتائج غير مقصودة تعترض طريق الفرد/الأداة الساعي خلف أهدافه، وبالتالي فالظواهر الاجتماعية لديهم ليست فقط عرضية، ولكنها أيضا ليست قائمة بشكل مستقل ولا تملك قوة تفسيرية خاصة بها. وبكلمات مارجريت تاتشر، القطب الأس لليبرالية الجديدة، «ليس هناك شيئا يسمى المجتمع، وإنما فقط أفراد وأسر». ويبقى أن الأمر محل الخلاف هو السؤال حول من يحدد أهداف وقوانين حياة هؤلاء الأفراد المنصاعين للقانون المُوَجهين نحو تحقيق أهداف محددة؟

وبرغم التقليص المستمر لنفقات التعليم، فمازلت مبهورا بقدرات الطلاب على تحديد المشاكل وعلى تطوير وصقل مهاراتهم النقدية فيما هم يناضلون لإحراز الوضوح في القضايا التي تعترضهم. وأنا باعتباري أنثروبولوجي، أظل متمسكا بأهداب التفاؤل الحذر فيما يتعلق بالمستقبل، لأنني على يقين من أمرين: هناك بدائل للمجتمع الرأسمالي المعاصر والمجتمعات دومًا تتغير.

المراجع

1. Amin, Samir: 2004

The Liberal Virus: Permanent War and the Americanization of the World.

New York: Monthly Review Press.

2. Bartolovich,

Crystal and Neil Lazarus, editors

2002 Marxism, Modernity and Postcolonial Studies. Cambridge,

UK: Cambridge University Press.

3.Magdoff, Harry

2003 Imperialism without Colonies. New York: Monthly Review Press.

4. Moore-Gilbert, Bart 1997

Postcolonial Theory: Contexts, Practices, Politics. London, UK: Verso.

استهلال

كان التغيير الثقافى أول موضوع قمت بتدريسه فى مادة الأنثروبولوجى فى الفصل الدراسى لخريف عام ١٩٦٣ بجامعة كاليفورنيا ببركلى. وقبل أن أبدأ التدريس ببضعة أسابيع كنت قد عدت من بيرو، التى أمضيت فيها ثلاثة عشر شهرًا، وفى هذه الفترة أعددت مجموعة أفكار حول أطروحة الدكتوراه التى كنت أسعى للانتهاء من كتابتها، وفى حين كاد يبدأ موعد تدريسى للمادة لم أكن أملك بعد شيئًا متبلورًا فى ذهنى سوى أفكار غير مكتملة الوضوح تصورت أن يتضمنها الموضوع. وكان زملائى الجدد والمدرسون القدامى والحاليون للمادة قد استقروا على طريقة التدريس الآتية وأجازوها: اختيار منهج تاريخى معين، ومن ثم تناول قضايا المثاقفة[1] وعمليات الإبداع والتجديد الثقافى. أما الاجتهاد على سبيل المثال

١) Acculturation هى العمليات (أو النتيجة) التى يتسبب عبرها الاحتكاك المتواصل بين مجتمعين (أو أكثر) مختلفين فى نوع ما من التغيير الثقافى. ويحدث هذا بطريقتين: (١) إما عبر عمليات التبادل والتعديل الحر لبعض العناصر الثقافية، الأمر الذى يفضى فى نهاية المطاف إلى اندماج بالقدر نفسه، أو بهذه الدرجة أو تلك، لمعتقدات وأعراف وتقاليد المجموعتين المختلفتين و/أو إلى ظهور عناصر ثقافية جديدة لدى طرفى هذه العملية، وبشرط استثناء استخدام أو ممارسة التفوق أو الهيمنة العسكرية أو السياسية، وبشرط أيضًا أن تتساوى بين الأطراف الرغبة فى هذا الاختلاط أو الاندماج أو رفضه كلية أو بعضه. وتلك ظاهرة يعرفها التاريخ الموغل فى القدم وحتى يومنا هذا (٢) وإما عبر، وهو الأكثر شيوعًا، إجبار مجتمع ما على استيعاب وتشرب الأنماط الثقافية لمجتمع آخر عبر عمليات انتخاب وتعديل قسرى. ويسمى علماء الاجتماع هذا النوع من التغيير «التغيير الموجه» Directed Change أى فرض ثقافة أجنبية على رعايا مجتمع ما عبر الهيمنة عليه وإخضاعه عسكريًا ومن ثم حكمه سياسيًا. ومن أبرز النماذج التى عرفها التاريخ على هذا النوع من «التحولات الثقافية» إخضاع الولايات المتحدة لهنود الشمال الأمريكى، وإبادة بعض هذه الشعوب والقضاء المبرم على ثقافة بعضها وأيضًا الهيمنة الأوروبية على إفريقيا. ولقد استُخدم هذا المصطلح فى علم الأنثروبولوجى للمرة الأولى فى أواخر القرن التاسع عشر وأصبح شائعًا فى القرن العشرين وتزامن مع مرحلة الاستعمار والاحتلال والتوسع وبالتالى احتكاك شعوب أوروبا مع طيف عريض من التنوع الثقافى الإنسانى. ومن هنا برزت الحاجة لفهم هذا التنوع وأسبابه. وظهر ضمن هذا المسعى مصطلح acculturation للمرة الأولى والذى صكه جون ويسلى باول عالم الأعراق والمسئول الحكومى الأمريكى الكبير وأول مدير لمجلس الأعراق الأمريكى وهو المعروف بآرائه العنصرية المناهضة لثقافة الهنود الحمر على شاكلة قوله إن

لاكتشاف التأثيرات العميقة لعمليات تهجير سكان المناطق المستعمَرة، والنتائج التى تمخضت عنها معسكرات إعادة التسكين اليابانية فى كاليفورنيا أثناء الحرب العالمية الثانية، وما إلى ذلك، فتلك اختيارات قوبلت بحماس أقل وردود فعل أكثر نقدية. وقال لى أحد الأساتذة «أغلب الظن أنه لا يتوجب عليك التطرق إلى هذه الموضوعات»، في حين ابتسم اثنان من الأساتذة عندما استمعوا إلى الاقتراحات التى قدمتها. ولم أدرك مغزى هذه الابتسامات آنذاك، ولكن كان من الواضح أن دوافعها لدى كل منهما مختلفة، إذ إن أحد هذين الأستاذين كان متعاطفًا مع التيار اليسارى بينما كان الآخر من أنصار الحرب الباردة. وكان يجب أن أطلب منهما تفسيرًا لابتساماتهما ولكننى لم أفعل.

ومنذ ذلك الحين قمت بتدريس مادة التغيير الاجتماعى والثقافى على الأساس التقليدى المألوف. بيد أنه بمرور الوقت أخذ مضمون المادة يتبدل باستمرار. وحدث هذا بشكل طردى مع زيادة فهمى وإدراكى للتطور الديالكتيكى للفكر الاجتماعى الغربى. ولقد بدأ هذا عندما تطوعت لتدريس المادة الإلزامية «التراث الفكرى الغربى» إلى خمسة وثلاثين طالبًا كل عام. ولم يكن أحد منهم يرغب فى دراستها. بيد أن إقبال الطلاب على المادة ازداد، عندما اكتشفوا الطبيعة الديالكتيكية لما كانوا يقرأونه ويناقشونه فى الفصل وعلاقة ذلك بحياتهم اليومية.

«رقصة الأشباح» الهندية تنتمى إلى مرحلة متخلفة من تطور الإنسانية-مرحلة ما قبل التوراة، ولعلها تصلح لفهم تطور الإنسانية من حالة التوحش إلى الحضارة. وصعوبة ترجمة هذا المصطلح ناجمة عن قدر الخداع الذى تتضمنه الترجمة لو أنها اقتصرت على مجرد معنى «التحولات الثقافية» كما يراد لنا، وسيتبادر إلى ذهن القارئ فى هذه الحالة تلك التغييرات الطوعية أو الناجمة عن ثورة اجتماعية وليس تلك الأخرى المستهدَفة المفروضة باستخدام القهر والإخضاع العسكرى والسياسى والفرض من موقع القوة. هنا لا يمكننا إلا التعامل بحذر عند ترجمة مصطلحات تحمل فى طياتها الشىء ونقيضه ويراد منها مساواة الحق بالباطل مثل هذا المصطلح ــ وذلك عبر إطلاق مسمى واحد على حالتين متناقضتين كل التناقض اللهم إلا فى محصلتهما النهائية، الأمر الذى يتطلب منا وقفة تأمل فيما نترجم وما يُتفق عليه من ترجمة بعض المصطلحات. ومع ذلك أجدنى مجبرة ــ حتى لا أضطر دائما لترجمة المصطلح فى شكل فقرة أو جملة- على استخدام لفظ واحد لترجمته وقد اخترت المثاقفة وهو ترجمة لبعض كبار الكتاب لكلمة acculturation بالإنجليزية مثلما فعل الدكتور عبد الحميد يونس فى ترجمته للمجلدات الثلاثة حول الإصلاح الدينى من مؤلف ول ديورانت قصة الحضارة /المترجمة.

ولقد بدأت تتبلور فكرة هذا الكتاب منذ عامين. كنت ــ ذات مساء ــ أتناول العشاء مع كاثى ووكر، صديقتى وزميلتى بجامعة تمبل، التى سألتنى فيم كنت أفكر؟ وما نوع الموضوعات التى كنت أقرأ عنها خلال الأسابيع الأخيرة؟. وكنت آنذاك أحاول فهم أسباب انهيار الدول الاشتراكية ــ وبشكل خاص الاتحاد السوفيتى الذى كان منذ بضع سنوات خلت فقط يتم تصويره كأحد أكبر قوتين عظميين فى العالم ــ ولذا ذكرت لها بعض الإحصائيات الزراعية السوفيتية عن فترة الثمانينيات. عندئذ روت لى عن وضع مئات الآلاف من الرجال والنساء أتيح لها مشاهدتهم فى محطة قطار فى وادى يانجتس[٢] منذ بضعة أعوام. وكان هؤلاء قد تم انتزاعهم من الأرض فى الريف وترحيلهم وإلقاؤهم فى المدن بحثًا عن العمل المأجور. ولقد استدعت هذه الواقعة إلى ذاكرتى بعض مشاهد الوضع فى بيرو خلال الخمسينيات. بعد أن تناولنا القهوة، وعندما جاءنا النادل بالفاتورة، كانت كاثى مازالت توجه لى أسئلة حول القاسم المشترك بين الانهيارات التى حدثت فى الدول الاشتراكية. وبما أننى لم أكن أملك إجابات جاهزة على أسئلتها آنذاك، أدركت أن على إدراج هذا الموضوع فى مادة التغيير الاجتماعى التى أقوم بتدريسها. وتحولت رؤوس الأقلام التى أعددتها بعد ذلك بحوالى شهر لإدراجها ضمن مادة التغيير الاجتماعى إلى مخطط لهذا الكتاب.

وبعد شهرين تقريبًا سألتنى كاترين إيريل من دار نشر بيرج، وهى أفضل دار نشر تعاملت معها، عم أكتب الآن؟. فحدثتها عن مخطوطة كتاب حول نظريات التغيير فى القرن العشرين مازلتُ فى مرحلة الإعداد له. فأبدت بعض الاهتمام، وكنا قد تحدثنا فى الأمر بعد أن نشرت دار بيرج كتابى «الإنكا» الذى لاقى رواجًا لا بأس به. وأثناء التفاوض حول الموضوع طالبتُ بمبلغ كبير كمقدم وكذلك بحق الترجمة. ولم توافق بيرج على دفع المقدم الذى طالبت به ولكنها وعدتنى بدفع أرباح المؤلف دون تأخير، وحصلت أيضًا على حق الترجمة وعلى حق تحويل الكتاب إلى فيلم. وهكذا واصلت العمل بتشجيع ودعم دؤوبين من كاترين إيريل.

---

٢) يانجتس وادى يقع على نهر يانجزى بالصين/المترجمة

وحتى هذه الفترة لم تكن الكتابة قد تحولت عندى إلى خلوة الناسك. فكنت أنا وزملائى عادة ما نتحدث فيما بيننا حول ما نحن عاكفون على عمله.. أقرأ لهم على الهاتف بعض فقرات مما أكتب، وأختبر معهم صحة بعض الأفكار، أو أعطيهم مسودات لأجزاء من عمل أكتبه، آملاً، أن يجدوا متسعًا من الوقت لقراءة ونقد ما أكتبه، مع علمى بانشغالهم الشديد، وهو ما حدث مع كتابى هذا.

وأمطرتنى كاثى ووكر بسيل مستمر من الملاحظات البناءة والنقد والأسئلة. أما أصدقائى وزملائى ريستين جالى وكارين سبالدينج وآنانث آير وجينيفر آلفى وكارين برودكين وكارلا فريمان وجون جليدهيل وبيتر جران وأنطونيو لاوريا وريتشارد لى وجيف ماسكوفسكى ودون نونينى وبوب باينتر وجون ستينسون فرناندز وإيدا سوسر وإيريك وولف فكانوا جميعًا كالعادة قريبين منى بملاحظاتهم ورؤاهم المفيدة. ولقد استفدت أيضًا من وضوح الفكر لدى توم بوتومور، الذى لم ألتق به أبدًا والذى كانت كتاباته نموذجًا للإبداع. أما كافين سميث، المعلق والمراجع المجهول لما أكتب، فقد أمدنى بملاحظات مكثفة ومفصلة عن مخطوطة الكتاب. وزودنى ودنى آشمور بملاحظات مستمرة حول وضوح وتماسك التعديلات التى كنت أدخلها على الكتاب. ونبهنى دافيد فيلبس إلى بعض مناطق الغموض والضعف. لقد قدم كل منهم مساهمة قيمة بشأن الموضوعات التى أتناولها على الصفحات التالية تمامًا مثلما فعل تلامذتى فى مادة التغيير الثقافى الاجتماعى منذ عام ١٩٩٥، وقد ساعدونى على التفكير والكتابة بوضوح حول هذه الموضوعات. أشكرهم جميعًا لمساعداتهم ودعمهم وتأثيرهم الملهم.

مقدمة

يدور هذا الكتاب حول الطرق التى سلكها منظرو علم الاجتماع عند دراسة قضايا التغيير الاجتماعى والتنمية فى القرن العشرين. وكان على هؤلاء العلماء تناول حقيقة أن الأوضاع السياسية ــ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المرحلة الراهنة من تدويل الرأسمالية ــ أكثر تشابهًا مع الأوضاع التى سادت فى العقود السابقة على الحرب العالمية الأولى منها إلى تلك الأوضاع التى شهدتها الفترة ما بين العشرينيات وحتى مطلع السبعينيات من القرن العشرين.

ولقد قدم كارل ماركس وإميل دوركايم وماكس ويبر تحليلات عميقة لطبيعة المجتمع الصناعى الرأسمالى الذى كان ينمو ويتوسع تدريجيًا منذ نهاية القرن التاسع عشر، فى مرحلة تميزت بتكثيف ومركزة الرأسمال وبالإمبريالية والصراع الطبقى. وإذ إن تحليلاتهم قد أثرت فى معظم من تلاهم من منظرى التغيير الاجتماعى والتنمية، لذا تظل رؤاهم حتى اليوم لصيقة الصلة بالموضوع. وفى الحقيقة فقد ظلت أفكارهم موضع تنقيح وتجديد طوال الأعوام المائة الماضية سعيًا وراء شرح التغييرات التى رافقت تطور المجتمع الرأسمالى العالمى. ولا يساورنا شك فى أن كل المقولات المحورية التى طرحت حول التغيير الاجتماعى والتنمية طوال القرن العشرين كانت تقوم عمليًا بشكل مباشر أو غير مباشر على كتاباتهم أو على الجدل الذى أثاروه. وإذا أخذنا بعين الاعتبار علاقات القوى التى سادت قبل الحرب العالمية الأولى والتى تسود مرة أخرى اليوم، فإن علماء الاجتماع وجمهورهم كانوا أكثر تقبلاً، مع اختلاف الأسباب، لأفكار دوركايم وويبر، ومن اقتفى أثرهم، منهم إلى رؤى ماركس.

واختلف ماركس ودوركايم وويبر، كل على طريقته الخاصة، مع مدرسة الحداثة التى تزعم: أن التغيير اتجاهى (Directional) وأن أشكالاً أحدث تحل دوما محل الأشكال القديمة للمجتمع، وأن الفروق الجوهرية الحقيقية بين المجتمعات هى تلك التى تُمَيز المجتمعات الحديثة عن التقليدية أو المتحضرة عن البدائية.

لقد عمدت مدرسة الحداثة إلى إخفاء المدى الذى اتخذته الفروق الاجتماعية والثقافية فى العالم. ويرى أصحاب هذه المدرسة أن الشعوب التقليدية عليها إما أن تسلك الطريق المؤدى إلى الرأسمالية، والذى سبقها فى ارتياده الغرب، مع احتمال أن تكون خطوات الغرب على هذا الطريق قد اتخذت إيقاعًا أبطأ ــ هذا أو فإن مصيرها الانقراض والفناء. فالغرب عند مدرسة الحداثة هو القوة المحركة للتقدم ــ بكل تفوقه التكنولوجى وقدرات النخبة فيه، أما بقية سكان العالم ــ الجماهير فى البلدان الصناعية الرأسمالية ذاتها وأفراد المجتمعات التقليدية فى كل مكان ــ فيفتقرون فى رأيهم إلى الوسيلة، ويتحتم عليهم، بالتالى، إما اقتفاء أثر الغرب أو أن شيئا لا ينتظرهم سوى الفشل. ويقول ويبر، على سبيل المثال، فى هذا الصدد إن كل الأديان العالمية باستثناء البروتستانتية عرقلت نمو المؤسسات العقلانية والتطور الاقتصادى.

إن الوصف المعاصر للعالم الكوكبى الناشئ اليوم يشبه إلى حد مذهل الوصف الذى قدمته مدرسة الحداثة فى تسعينيات القرن التاسع عشر أو مطلع القرن العشرين. وبالنسبة إلى محللى ما بعد الحداثة مازال محرك التغيير اليوم راسخا فى البلدان الرأسمالية ــ ويكمن بشكل خاص فى الأسواق التى خلقوها وفى التكنولوجيات التى توصلوا إليها وفى قوة طبقاتهم الطليعية. وفى رأيهم أن الدول الرأسمالية المحورية تنظم الاقتصاد العالمى وتتحكم فى أنشطة الدول الأخرى، وأن الفروق الثقافية والاجتماعية الحقيقية اليوم هى تلك القائمة بين الغرب الرأسمالى (المتحضر) والآخر (الآخر هى مقولة تحليلية ــ مثلها مثل المجتمع التقليدى أو البدائى ــ تضفى تجانسًا على التنوع) الذى يعيش أفراده فى مناطق غير مصنعة من العالم الرأسمالى، أو أشباه أطراف أو أطراف العالم الرأسمالى. وأما الآخر فسيتم احتواؤه فى نهاية المطاف ضمن العلاقات الاجتماعية الحديثة، ذلك أن العولمة سائرة قدما لاستكمال مرحلتها الراهنة. وتطور هذا التوجه إلى حد أن فكرة «المجتمع» ذاتها قد خضعت للهجوم من قبل المنظرين والسياسيين الليبراليين الجدد أمثال مارجريت تاتشر والذين يزعمون أن المجتمع لا وجود له، أو أنه فى الواقع مجرد حاصل مجموع الأفراد الذين يبيعون ويشترون فى السوق بهدف الاستهلاك. إن أنصار مدرسة ما بعد الحداثة، مثلهم مثل أسلافهم من مدرسة الحداثة، ومعهم

الليبراليون الجدد، يعتقدون أن معظم سكان العالم يفتقرون إلى القدرة على التنظيم الجماعى لإحداث تغييرات بنيوية، أو القوة اللازمة للقيام بها، كما يعتقدون أن قوتهم تتمثل فى أفضل الأحوال فى تنظيم أفعال مقاومة فردية يرسم من خلالها الأفراد حدودهم أو حدود الجماعات التى ينتمون إليها، على نحو يبنى هوية قد يشاركهم فيها آخرون، ويذهب أنصار هذه المدارس إلى أن الاستهلاك والرغبة اليانوسية الزائفة فى الانتساب إلى المجموع والتفرد فى آن هى التى تحدد ـــ بازدياد مطرد ـــ ملامح العالم الذى يشهد محاولاتهم هذه.

ولقد شكل نجاح الثورة الروسية وتفكيك الاستعمار وحركات التحرر الوطنى أو الحركات الثورية فى البلدان المختلفة المستعمَرة أهم الملامح الفارقة لمنتصف القرن العشرين، وساند نجاح هذه الأحداث الجماعية تبلور رؤى بديلة لما يمكن أن تكون عليه مجتمعات لا تسودها علاقات اجتماعية رأسمالية أو استعمارية، ووضعت هذه الرؤى صورة لمجتمعات ذات علاقات اجتماعية وظروف تتسم بقدر أكبر من المساواة، وتتوفر فيها للأفراد فرص تلبية احتياجاتهم والاحتفاظ فى الوقت ذاته بالطبيعة الأصيلة لإنسانية البشر.

ومن ناحية أخرى كانت الفترة ما بين عشرينيات إلى سبعينيات القرن العشرين فترة أزمات وصراعات، إذ اجتمع الناس وقاموا بتحركات جماعية لإحداث تغييرات لم تكن دومًا تجرى وفق الشروط التى يختارونها هم، وبالتالى تمخضت تحركاتهم عن نتائج غير مرجوة بسبب الالتباس الذى شاب العمليات التى انخرطوا فيها والتى لم يكونوا يملكون حق الرقابة عليها، أو كانوا يملكون قدرًا ضئيلاً من هذا الحق.

وأفزعت هذه النضالات معسكر أنصار الحداثة وما بعد الحداثة، وأظهرت الحقيقة التى يعلمها منذ زمن بعيد الثوار وعلماء الأنثروبولوجى على حد سواء تلك الحقيقة القائلة بأن الفروق السياسية ـــ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة فعليًا هى التى تؤثر على مسار الأحداث. بل إن هذه الفروق كانت أهم على الإطلاق من الفروق النظرية التى وضعوها للتمييز بين المجتمعات الحديثة والتقليدية، والتى إنما تبتذل الواقع إلى حد بعيد وتشوهه. ولقد أكد تنوع المجتمعات أيضًا أن تاريخ الإنسانية لم يعد من الممكن النظر إليه كمجرد امتداد لما حدث فى أوروبا أو أمريكا الشمالية.

وأظهرت أحداث أواسط القرن العشرين أن العالم كانت تمزقـه تناقضـات واحتجاجات واضطرابات أهلية لم يتمكن أبناء المدرسة الوظيفية (Functionalism) مـن أنصـار ويبـر أو دوركـايم، ولا أبنـاء مدرسـة الارتقـاء الاجتمـاعى (Social Evolutionism) الذين بُعِثوا من جديد ـ أن يكَونوا فكرة عنها أو يشرحوها بالقدر الكافى. وكنتيجة لذلك، سنحت الفرصة لكى يتصدى المنظرون الماركسـيون بنجاح بالغ لهيمنة تفسيرات دوركايم، وويبر للتغيير والتنمية. ودار جدل عنيف بين أنصار دوركايم، وويبر والماركسيين من ناحية، وداخل معسكر الماركسـيين مـن ناحية أخرى. وتمخض هذا الجدل عن رؤى نظرية أكثر تنوعًا وأكثـر ـــ فـى المحصلة النهائية ـ تميزًا عن تلك التى وضعت بشطارة وعلى عَجلٍ بعـد ذلـك، حين أعادت الطبقات الرأسمالية بناء عناصـر هيمنـة خطـابهم فـى ثمانينيـات وتسعينيات القرن العشرين.

ولا يعنى هذا أن تيارات دوركايم وويبر فى النظرية الاجتماعية قد اختفت فى أواسط القرن العشرين، إذ احتفظ منظرو التحديث بدوركايم وويبر أحياء، وعلى أفضل ما يكون، حين جمعوا ما بين الأضداد ـ أى جمعوا بين النموذج التقليدى والحديث للمجتمع وطعّموا هذه الخلطة بآراء ويبر حول العقلانية والبيروقراطية والأحزاب السياسية، وسعوا للبرهنة على آرائهم قائلين إن القوة تستقر فى المستويات العليا من التنظيم، ووافقوا على موقف دوركايم من الدولة القائل بأنها كانت الجهاز العصبى المركزى للمجتمع الحديث ـ بمعنى أنها الأداة والمحرك الأساسى للنظام الأخلاقى. وإذا كانت السلطة من وجهة نظرهم تستلزم كلاً من القدرة على تقديم نتائج ملموسة والسيطرة على الأفراد الثانويين فى المجتمع سيطرة لا تصل أبدًا إلى حد التحكم الكامل فيهم، فالوسيلة عندهم هى امتلاك النخبة السياسية، ويربط منظرو التحديث بين تصورهم هذا عن غلبة أو هيمنة المجال السياسى للمجتمع من ناحية ونظرية الاقتصاد السياسى الكنزية من ناحية أخرى. ولقد انتقد الكنزيون زعم الكلاسيكيين الجدد بأن نظام السوق غير المنضبط خليق باستيعاب كل القوة الإنتاجية الكامنة للمجتمع، وفى المقابل طالبوا بضرورة تدخل الدولة فى الاقتصاد لفرض استقرار الطلب ووقف التقلبات فى القطاع المالى واستقرار الأسعار، وكانت الدولة بالنسبة للبعض كيانًا مستقلاً بذاته، تنفصل قوتها عن قوة الطبقة، وقادرة على تحقيق مصالحها هى أو مصالح المجتمع ككل حتى لو تضاربت هذه المصالح مع مصالح الطبقة المتسيدة.

هذا الكتاب

كان لعمليات التغيير الاجتماعى التى جرت بسبب تطور الرأسمالية نتائج ومضامين عميقة وبعيدة المدى، ولقد أثرت هذه العمليات فى آراء منظرى أواخر القرن التاسع عشر أمثال ماركس ودوركايم وويبر، الذين سعوا لتفسير هذه العمليات، وأثرت أيضًا على المنظرين اللاحقين لهم والذين كانوا مطالبين بأن يكونوا على مستوى كل من التغييرات التى حدثت ومواقف أسلافهم. وهكذا تطور فهمنا للتغيير الاجتماعى الذى جرى فى القرن العشرين عبر جدل وسلسلة من الحوارات ـــ مختلقة كانت أو حقيقية ـــ بين المنظرين من مختلف المدارس.

وعادة ما يعتبر علماء الاجتماع أن التغيير إما تَبَدُّل كمى فى شكل المجتمع أو إحلال لنموذج من المجتمعات محل آخر. وتزداد هذه المقولة تعقيدًا إذا أضفنا إليها حقيقة أن معظم هؤلاء المنظرين بما فى ذلك ماركس ودوركايم وويبر قد صوروا فكرة التغيير باستخدام استعارات ومفردات تنطوى على فروق دقيقة فى المعنى من ناحية، وتستدعى طيفًا عريضًا من التصورات والرؤى حول الموضوع من ناحية أخرى. وعلى سبيل المثال فقد صوروا التغيير باعتباره النمو والتجلى والانبعاث والتحول الكبير والنضج والتعاقب والتتابع والتبدل والتكيف وإعادة التشكل والارتقاء والتغيير الجوهرى والتحول والتقدم والتنمية والتقدم للأمام والتحسن والتحسين والتحديث وغير ذلك.

ويتطرق الباب الأول من هذا الكتاب بإيجاز إلى: كيف ظهرت تاريخيًّا أهم المصطلحات التى استُخدمت لوصف التغيير، وكيف استُخدمت هذه المصطلحات فى أزمنة وعصور مختلفة طوال ٢٥٠٠ سنة مضت من عمر البشرية عند تناول قضايا التغيير والتنمية؟ ولقد قدم منظرو التغيير الاجتماعى مجموعة من التفسيرات التى تبدو فى الظاهر متناقضة لكل من الأحداث الجارية والعمليات التى تتضمنها. ويفترض البعض على سبيل المثال أن التغيير الاجتماعى تعوزه الاتجاهية (Directionality)، فيما صور البعض الآخر التغيير باعتباره عملية دورية أو غائية تطلق العنان لجوهر المجتمع الأساسى الكامن القادر على النمو والذى يتطور بثبات

علي نحو تدريجى ليتجلى فى نوع ما من الناتج الأخير النهائى ولنقل الحضارة مثلاً. وبينما نظر البعض إلي التغيير الاجتماعي كعملية بطيئة تدريجية مستمرة، رأى البعض الآخر فيه تحولاً مفاجئًا، أى تحولاً راديكاليًا، من شكل اجتماعى إلى آخر. واعتبر البعض أن التغيير يأتى كناتج لمحركات داخلية تنشأ من قلب المجتمع ذاته، بينما رأى البعض الآخر فى التغيير نتيجة لقوى أو أحداث تصدم المجتمع من خارجه لتتمخض إما عن تعديل أو قطع المسار العادى للتطور فيه.

ويتناول الباب الثانى نظريات كارل ماركس وإميل دوركايم وماكس ويبر مع نهاية القرن حول تطور المجتمع الرأسمالى الصناعى. وتحتفظ نظرياتهم هذه بأهميتها لأنها ظلت تؤثر فعليًا باستمرار فى كل من تلاهم من الكُتاب الذين تناولوا قضايا التغيير الاجتماعى، واتخذ كل من ماركس ودوركايم وويبر موقفًا نقديًا من النظريات الاجتماعية والسياسية ـــ الاقتصادية حول المجتمع والتغيير، التى تطرقنا إليها سابقًا. ويقول ماركس إن علماء الاقتصاد السياسى الكلاسيكيين قد أغفلوا الخصوصية التاريخية للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية وفشلوا فى ملاحظة الفرق بين الأنواع المختلفة للبنى الطبقية ولأشكال الاستغلال. واهتم دوركايم بالشروط التى تعزز الأخلاق وتساعد على نشأة الفرد الأخلاقى فى المجتمع الصناعى. ويرى فى هذا الصدد أن الأسس الحقيقية للمجتمع تستقر فى المؤسسات الدينية والأخلاقية والقانونية التى تنظم السلوك وليس فى العلاقات الاجتماعية التى يشكلها الاقتصاد. أما ويبر، شأنه فى ذلك شأن ماركس، فينسب أشكال التنظيم والوعى الاجتماعى إلى العمليات الاقتصادية، فبينما يعتبر ماركس أن محرك تطور المجتمع الرأسمالى المعاصر يقع فى مجال الإنتاج، يرى ويبر أن هذا المحرك هو علاقات التبادل فى السوق.

ويكشف الباب الثالث كيف صاغ المنظرون الاجتماعيون نتائج تطور الرأسمالية الصناعية والدولة الوطنية، اللذين تطورا تفاعليًا فى ظل علاقات ووشائج داخلية متبادلة جمعت بينهما خلال الفترة ما بين ١٨٨٠ و١٩١٤، الأمر الذى كان بمثابة الوقود لظهور شكل جديد من الإمبريالية يتميز بالتوسع الاقتصادى والاستحواذ على الأراضى. إذ إن مختلف الدول الرأسمالية الوطنية زحفت خلف الأسواق الخارجية وفرص الاستثمار وتبارت فيما بينها لانتزاع الأراضى ولبسط

نفوذها السياسى على مناطق مثل إفريقيا أو آسيا، وكان السكان الأصليون لهذه المناطق أكثر عددًا من قدرة هذه الدول على سحقهم، فضلاً عن أن التنوع الثقافى لهذه الشعوب لم يجعل مهمة تذويبهم وابتلاعهم مهمة سهلة، ولما كانت الدول الإمبريالية قد وحدت إمبراطورياتها فى الخارج، لذا انتقلت مهمة تنظيم العلاقة مع سكان الأراضى الجديدة من وزراء خارجية هذه الدول إلى مكاتب شئون المستعمرات ووكالات الأمن والداخلية، وانتقل الوضع القانونى لسكان هذه الأراضى المحتلة من شعوب كانت مستقلة إلى رعايا المستعمرات أو الشعوب الأصلية أو الشعوب القبلية أو الأقليات الوطنية أو العرقية. وانتعشت من ناحية أخرى النزعة القومية فى أوروبا لتطوق الجهود الرامية إلى إحراز الوحدة السياسية فى كل من البلقان وألمانيا وإيطاليا، فضلاً عن النضال لتحرير بولندا من روسيا وهنجاريا من النمسا، بالإضافة إلى الإرهاصات المماثلة التى جرت فى المستعمرات الجديدة، بشكل خاص فى آسيا، للتحرر من الملاك اللوردات الإمبراطوريين، ولقد كانت هجرة عشرات الملايين من الناس من شرق ووسط أوروبا، بحثًا عن فرص للعمل، سببًا فى تأجيج واتساع نطاق هذه النزعة القومية لاسيما أن فرص العمل هذه قد وجدوها آخر الأمر فى مناطق تنقسم أسواق العمل فيها على خطوط عنصرية وعرقية. وتبدلت أيضًا طبيعة حياة العمال الزراعيين على إثر تغلغل علاقات الإنتاج الرأسمالية فى الريف.

ويتناول الباب الرابع الكيفية التى صور وشرح المحللون الاجتماعيون بها عمليات التغيير والتطور التى انطلقت فى أعقاب الأزمات التى كانت خلف اندلاع الحربين العالميتين، مثل الثورة الروسية ١٩١٧ والأزمة الاقتصادية العالمية فى الثلاثينيات. ويعتبر الماركسيون من النقاد، مثلهم مثل اقتصادى المدرسة الليبرالية والكلاسيكية ـــ الجديدة، أن الأزمات الاقتصادية فى أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر وفى القرن العشرين ليست أزمات طارئة وإنما هى ملمح أساسى من ملامح النظام الرأسمالى ذاته. ويرى هؤلاء النقاد أيضًا أن لهذه الأزمات أبعادًا سياسية واقتصادية على حد سواء. وعندما توقفت الحرب العالمية الأولى كانت أحداث مهمة قد بدأت ترى النور فى بقاع مختلفة من العالم، فقد اندلعت الثورة فى المكسيك واستمرت سبعة أعوام، وكان العمال والطلاب فى المكسيك وإسبانيا

والأرجنتين والهند وإندونيسيا وأستراليا وألمانيا وهنجاريا قد أدركوا القوة التى تجذبهم إلى أقرانهم فى الثورة الروسية، وهكذا أعيد رسم الخريطة السياسية للعالم إذ قد انتقلت الأراضى من مالك إلى آخر وظهرت بلدان جديدة. وكنتيجة لذلك كان على الدول الوطنية الانتهاء من المهام القديمة مثل قضايا الحركات القومية والتغلغل الرأسمالى فى الحياة بالريف، والتحولات الطارئة عليه، والتوتر المتصاعد فى العلاقات مع رعايا المستعمرات الذين تطلعوا إلى إرساء استقلالهم السياسى ودعم وتعزيز التطور الرأسمالى فى الداخل والخارج. وكان على الاتحاد السوفيتى أيضًا حل العديد من القضايا المماثلة، فضلاً عن أنه كان على منظرى الاتحاد السوفيتى حل المعضلة المتمثلة فى كيفية اتباع طريق للتطور غير رأسمالى فى القطاعات الزراعية والصناعية للاقتصاد.

ويتوقف الباب الخامس عند كيفية تصدى المنظرين الاجتماعيين لقضايا التغيير والتنمية بعد الحرب العالمية الثانية فى أجواء تلبدت فيها السماء بسحب الحرب الباردة وحركات التحرر الوطنى. ولقد عجلت البلدان الرأسمالية بإشعال فتيل الحرب الباردة عام ١٩٤٦ لمنع انتشار الاشتراكية، وأرست هذه الحرب الشقاق بينهم وبين الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية التى قامت فى أوروبا الشرقية. واستغلت الحركات القومية الفرص التى أتاحها ضعف القوى الاستعمارية بعد الحرب للمطالبة باستقلالها أو لشن نضالات شعبية من أجل الاستقلال السياسى. وفى عام ١٩٦٠ كان ١,٣ بليون إنسان — أى ثلث سكان العالم — قد انتزعوا استقلالهم، وازداد عدد البلدان المستقلة فى إفريقيا وآسيا من بضعة بلدان إلى أكثر من خمسين بلدًا. وخلقت إزاحة الاستعمار عالمًا ثالثًا لا هو رأسمالى ولا اشتراكى — تمخض عن إثارة حفيظة البلدان الفقيرة فى العالم الثالث الناشئ ضد القوى الرأسمالية الاستعمارية — وتحول هذا العالم فيما بعد إلى ساحة رئيسية من ساحات معارك الحرب الباردة، ومنذ عام ١٩٤٦ وضع المحللون الليبراليون أساس نظريات النمو الاقتصادى الرأسمالى والتحديث بتطوير نظريات الارتقاء الاجتماعى (Social Evolutionism) وأفكار التقدم والحداثة. بينما أكد العالم الثالث والكتاب الماركسيون على أن الاقتصاد العالمى يتسم بالتطور غير المتكافئ وأن البلدان الفقيرة لا تقترب أوضاعها أبدًا، فى حقيقة الأمر، من أوضاع البلدان

الرأسمالية كما تنبأ البعض. ودرس المنظرون والمعنيون بالأمر البنى الطبقية الوطنية والريفية فى المستعمرات وقدراتها الكامنة كقوى للإصلاح أو التغيير الاجتماعى الثورى. ووضع علماء الاجتماع من مدرسة الارتقاء أيديهم على أوجه الشبه بين الأوضاع المعاصرة لبلدان العالم الثالث وتلك الأوضاع التى سادت فى الغرب أثناء التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية.

ويقدم الباب السادس تقييمًا نقديًا للكيفية التى صاغ بها المنظرون بعض التغييرات والتطورات التى افترضوا وقوعها فى الربع الأخير من القرن العشرين وسعوا لشرحها. واعتقد بعض النقاد أن النظريات القائمة لا تشرح على نحو واف عولمة الرأسمالية كظاهرة جوهرية ستتدخل باطراد فى تشكيل العالم، ولكن بطرق تختلف باختلاف الأماكن. واعتبروا أنّ النظريات القائمة لا تقدم تفسيرات لتحلل الدول الاشتراكية فى المراحل النهائية للحرب الباردة فى ثمانينيات القرن العشرين، ولا لقيام بلدان رأسمالية جديدة فى شرق آسيا، ولا لجهود مختلف بلدان العالم الثالث لجذب الرأسمال، بدلا من القطيعة معه لكى تتمكن من اتباع نهج سياسى واقتصادى مستقل. ونظروا إلى هذه الأحداث إما كدليل على انتصار الرأسمالية وتبلور مرحلة جديدة من التراكم الرأسمالى على مستوى العالم، أو كمؤشر على تماسك الوضع ما بعد الصناعى وما بعد الحداثى. وكانت العولمة هى العملية التى أفضت بالفعل إلى إعادة تنظيم للعلاقات الاجتماعية على مستوى العالم على نحو أعمق من تلك التى أحدثتها ظواهر صعود نجم، وازدهار الدول الوطنية والاحتكارات المتعددة الجنسية والعابرة القومية خلال المراحل المبكرة من عملية تدويل الرأسمال. فقد أضعفت العولمة قبضة الدول الوطنية على الاقتصاد، وبدلت الكيفية والأماكن التى يكسب الناس بها قوت يومهم، وتوغلت بعمق فى نسيج حياتهم اليومية لتبدل إلى الأبد الكيفية والمكان الذى يعيش فيه الناس، وماذا يستهلكون وكيف ينظرون إلى أنفسهم مقارنين كل هذا بالصور التى تقدمها أجهزة الإعلام التى تزداد باستمرار وتيرة تدويلها.

الباب الأول
نظريات التغيير الاجتماعى والتنمية

مرت التفسيرات التقليدية للتغيير الاجتماعى والتنمية بلحظات عجزت فيها عن تقديم شرح مقنع للأحداث التى جرت والأخرى الجارية. فلم تستطع هذه التفسيرات، على سبيل المثال، شرح أسباب تحول الرأسمالية الصناعية فى أواخر القرن الثامن عشر إلى ظاهرة راسخة، أو أسباب صعود الرأسمالية المالية والإمبريالية بعد ذلك بقرن، وأدى اعتراف المنظرين الاجتماعيين بهذا العجز إلى اضطرارهم لتطوير رؤى جديدة للتغييرات التى كانت قد أخذت تجرى فى الواقع. ويقوم هذا الكتاب على فرضية أن عمليات التغيير والتنمية التى بدأت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كان لها آثار ومضامين عميقة وطويلة المدى، حيث لم يقتصر تأثير هذه العمليات على آراء منظرى ونقاد أواخر القرن التاسع عشر الذين سعوا لتفسيرها مثل كارل ماركس وإميل دوركايم وماكس ويبر فحسب، وإنما امتد هذا التأثير أيضًا ليطول وجهات نظر من جاء بعدهم، ممن حاولوا شرح التغييرات التالية لذلك التى تفجرت فى القرن العشرين.

بيد أن المنظرين الاجتماعيين حين انكبوا على صياغة وصقل تفسيراتهم الجديدة للتغيير قاموا بذلك إجمالا بلغة المفاهيم والأفكار، التى كانت بالفعل جزءًا من التراث الفكرى الموروث عن الأجيال السابقة. وهكذا، وبينما أخذ بعض المحللين يعيدون إنتاج الأفكار السابقة انشغل البعض الآخر بتنقية وصقل هذه الأفكار، فيما قدمت قلة ـــ بشكل رئيسى كارل ماركس وإميل دوركايم وماكس ويبر ـــ أفكارًا جديدة بالفعل حول عمليات التغيير التى انطلقت قبل بداية القرن التاسع عشر. ولذا كان من الطبيعى أن يتصدى المنظرون اللاحقون لرؤى هؤلاء المحللين الثلاثة حول التغيير الاجتماعى والتنمية.

وبداية هناك شىء واحد مؤكد هو أن المنظرين الاجتماعيين لم يكونوا أبدًا مراقبين أبرياء وقفوا خارج المجتمعات والتغييرات التى حاولوا تفسيرها. بل كانوا

دومًا مشاركين فى هذه المجتمعات، وانتموا دومًا إلى طبقات أو مجموعات معينة داخلها. وبالتالى تدخلت، إلى حد بعيد فى صياغاتهم لتحليلاتهم، خبراتهم الخاصة بالحياة اليومية ومشاعرهم تجاه ما يحدث ووعيهم الخاص الذى يتقاسمونه مع أفراد المجموعات الطبقية التى ينتمون إليها، أو مع غيرها من المجموعات الأخرى. وكثيرًا ما يلجأ المنظرون الذين يتعاطفون مع مشاعر فئات طبقية مختلفة والذين لديهم، بالتالى، علاقات مغايرة مع هياكل السلطة، إلى الاستعانة بأفكار مختلفة من التراث الفكرى الموروث لشرح وصياغة أفكارهم عن التغييرات التى تجرى فى مجتمعهم والمجتمعات المعاصرة لهم.

وأود فى هذا الفصل أن أتناول بإيجاز أهم النظريات من حيث تأثيرها وقدرتها على تفسير التغيير الاجتماعى والتنمية والأخذ بعين الاعتبار الظروف التى جرت فيها، ولقد اعتمد علماء الاجتماع فى القرنين التاسع عشر والعشرين فى سعيهم لشرح التطور الرأسمالى والتنمية على التشبيهات والاستعارات التى استخدمها المحللون السابقون عليهم لوصف عمليات التغيير. وظلت هذه النماذج تؤثر فى الكيفية التى نفهم بها العمليات التى وصفوها.

التغيير بوصفه نموًا (Growth)

فى إيونيا على أطراف الإمبراطورية الفارسية الشاسعة الأرجاء ومنذ ما يربو على ٢٥٠٠ عام عرَّف علماء الاجتماع اليونانيون التغيير بالنمو. وكان التشابه الذى وضعوا أيديهم عليه بين نمو المجتمع الإنسانى والكائن الحى أساسًا لجدل دار حول طبيعة المجتمع الإنسانى والتغيير الاجتماعى. ويحمل هذا التشابه فى طياته: (١) أن كلا من المجتمع والكائن الحى يتكون من عدد محدد من الأجزاء التى تتفاعل دومًا فيما بينها و (٢) أن كلاً منهما يتطور عبر تتابع محدد للمراحل: الميلاد، الشباب، النضج، الشيخوخة. وراجت التفسيرات المادية والمثالية للتغيير بوصفه نموًا منذ القرن الخامس قبل الميلاد. وإجمالاً لاحظ منظرو التغيير الذين استخدموا هذا التشابه الفرق بين ما يحدث على نحو منتظم، وفقًا لقانون ما من قوانين النمو الطبيعى، وما يحدث بالمصادفة عندما يصطدم حادث أو قوة خارجية بالأورجانيزم الاجتماعى،

وتركت هذه التصورات عن التغيير الباب مفتوحًا للتفسيرات المثالية للأمر مثل القول بأن المجتمع الإنسانى خلقه وتوجهه الآلهة (Bock:1956:1 — 2).

وكان الفلاسفة الماديون، مثل هيراقليطس (٥٤٤ — ٤٨٣ قبل الميلاد) يعتقدون أن العالم والمجتمع الإنسانى حقيقيان وأنهما يتغيران استجابة لضغط داخلى أو خارجى. وكان العالم بالنسبة إليهم هو الكون (Cosmos) – أى الكل المنظم الذى يمكن بالاستكشاف العقلانى التوصل إلى معرفة بنيته وتطوره اللذين لا يتضحان لنا مباشرة، وقد اعتمدوا فى اعتقادهم هذا على الانتظامية الموسمية التى لاحظوها فى الظواهر الجوية والسماوية. واعتقدوا أيضًا أنه لا توجد فروق جوهرية بين الطبيعة والمجتمع الإنسانى، وأن ظهور الكائنات الإنسانية يمثل فقط المرحلة الأحدث من تطور الكون.

وشرح هيراقليطس تطور الكون بوصفه التفاعلات التى تجرى بين العناصر المكونة له (Khan 1960:188 — 99)، وقال: إن العالم الطبيعى والمدينة — (polis) (المدينة — الدولة فى اليونان القديمة) كشكل اجتماعى — قد تطورا من نقطة بداية أولية حين سادت ظروف أبسط. وعنده أن التغيير استمرارى لأن العناصر المكونة للكون تتباعد كل فى اتجاه بفعل القوى المتضادة المتأصلة والملازمة لهذه العناصر، وأن التغييرات التى طرأت على الكون كانت تظهر فى نظام ثابت (khan 1979: 16 — 23, 159 — 63). وبكلمات أخرى فالكون والمدينة — الدولة تتخلق وتدار وتنضبط نفسيًّا.

وموقف هيراقليطس من تطور الكون موقف مادى إلى آخر مدى. أما أناكسيمندر (٦١٠ — ٥٤٦ قبل الميلاد) والمنظرون المثاليون الآخرون فى إيونيا فتناولوا الأمر قائلين: إن القوة الكونية الإلهية هى التى تسَير التطور والتوازن الديناميكى للكون، وإن هذه القوة تقف خارج العالم ذاته (Khan 1960:238 — 9). وهكذا، وبينما يتفق هيراقليطس وأناكسيمندر على أن تطور الكون والمجتمع الإنسانى مماثلان لمولد ونمو وتحلل الكائن الحى، لم يتفقا بشأن ما إذا كانت القوة المحركة لتطورهما داخلية أم مفروضة من الخارج.

ولقد أرسى منظرو إيونيا أسس الجدل الذى دار حول طبيعة المجتمع الإنسانى والتغيير الاجتماعى، وكانت القضايا المتعلقة بتطور المجتمع الإنسانى موضع اهتمام دائم من قبل الفلاسفة اليونانيين فى العالم الكلاسيكى القديم. ففى

القرن الرابع قبل الميلاد على سبيل المثال وصف أرسطو (٣٤٨ ــ ٣٢٢ قبل الميلاد) الموسوعى العظيم للفلسفة الكلاسيكية اليونانية، تطور المجتمع والدولة بتفصيل أكبر قائلاً:

«كل دولة هى جماعة من نوع ما، وكل جماعة تُشَيد راجية خيرًا ما، لأن كل إنسان يتصرف دائمًا بهدف التوصل إلى الشىء الذى يعتبره خيرًا. ولكن إذا استهدفت كل الجماعات خيرًا ما، فالدولة أو الجماعة السياسية ــ التى هى أعلى من الجميع والتى تحتضن الكل ــ تستهدف الخير بدرجة أعلى من أى طرف آخر إنها تستهدف الخير الأعلى» (كتاب السياسة لأرسطو/ Politics 1252a 1 — 6)

«ومن يرجع عند دراسة الأشياء إلى النمو والأصل الأوليين لها، سواء أكانت هذه الأشياء هى الدولة أو أى شىء آخر، فسوف يتوصل إلى الفكرة الأوضح عنها. وبداية يجب توفر اتحاد من هؤلاء الذين لا يستطيعون العيش بدون بعضهم البعض، وأعنى هنا الذكر والأنثى ــ حتى يمكن للجنس أن يستمر (وهذا هو الاتحاد الذى يتشكل، ليس بالاختيار، ولكن لأن البشر لديهم نزوع طبيعى لأن يخلفوا من بعدهم صورة عن أنفسهم، وهم يشتركون فى هذا مع الحيوانات الأخرى والنبات) ــ والحاكم والرعية الطبيعيين...» (Politics 1252a 24 — 31).

«ومن قلب هاتين العلاقتين (أى بالزوجة والعبد) أول ما ينشأ هو العائلة...» (Politics 1252b10). «وباتحاد عدة عائلات، وحين يستهدف اتحادهم شيئًا ما أبعد من مجرد التزود بالحاجات اليومية، فأول مجتمع يتشكل هو القرية» (Politics 1252b 16 — 18)

«وعندما تتحد عدة قرى فى جماعة كاملة واحدة، جماعة كبيرة بالقدر الذى يمكنها من الاكتفاء النفسى الكامل أو القريب من ذلك، عندئذ تظهر الدولة للوجود....... وعليه فمن الواضح أن الدولة ابتكرتها الطبيعة وأن الإنسان بالفطرة حيوان سياسى» (Politics 1252b 28 — 29, 1253a2 — 3).

«فضلاً عن أنه من الواضح أن الدولة بالطبيعة متقدمة على العائلة وعلى الفرد إذ إن الكل بالضرورة يتقدم على الجزء» (Politics 1253a 19 — 20, Aristotle 1984:1986 — 8).

وهكذا لم يكن الفرد والعائلة سوى التجليات الأولى للدولة ـــ النواة، أى إنهما مادة الكون الإنسانى الأولى التى لم يكتمل تشكلها والتى نشأت عنها الدولة. والدولة عند أرسطو ظهرت فى تسلسل ثابت من مراحل الصيرورة والزوال. وعندما تتوارى أو تتحلل دولة ما كانت أخرى تحل محلها. ويرى أرسطو أن العمليات التى كانت ضرورية لتشكل الدول بشكل عام يمكن إخضاعها للدراسة العلمية، بينما لا يمكن إخضاع الأحداث ذات المغزى التاريخى التى أثرت على تطور دولة بعينها لهذا النوع من الدراسة، إذ لا يمكن أن نجد العلم فيما هو عرضى زائل (Nisbet 1969:38 ـــ 40).

وكان لأرسطو ومن تبعه من الفلاسفة الذين تخضرموا فى مدرسة الفلسفة الكلاسيكية اليونانية والرومانية تأثيرٌ عميقٌ على كتاب العصور المبكرة والوسطى المعنيين بالمجتمع الإنسانى والتغيير الاجتماعى، وكان كتاب سانت أوغسطين (٣٥٤ ـــ ٤٣٠): «مدينة الرب» أهم الأعمال التى دمجت مواقف الفلاسفة اليونانيين حول نمو وتحلل المجتمع مع الرؤية الإنجيلية لعلاقة الإنسانية بالرب. ولم يكن أوغسطين معنيًا بتاريخ العالم الرومانى فى حد ذاته بقدر عنايته بالقضايا التى تصدت لها الدولة الإمبراطورية، والأهم من ذلك بالاحتمالات المتاحة أمام الإنسانية فى المستقبل. ولفهم المشاكل والخيارات القائمة، اعتقد أوغسطين أن من الضرورى معرفة كيف أصبح العالم على ما هو عليه. الأمر الذى تطلب دراسة التاريخ الرومانى، وذلك بتبنى نظرية النمو والتحلل نفسها، التى استخدمها كتاب آخرون من العصور الكلاسيكية القديمة. وأشار أوغسطين فى هذا الصدد إلى أن هناك عملية تعلم ـــ تجرى طوال عصور تاريخ الشعوب كما تجرى طوال المراحل المتعاقبة لحياة الإنسان ـــ عملية مقصودة للارتقاء بالبشرية من الزائل المدرك إلى الأبدى غير المدرك (City of God, Bk, X, Ch. 14; Augustine 1984: 392).

والصراع بين الجوانب الدنيئة والنبيلة للطبيعة الإنسانية بالنسبة إلى أوغسطين كان محرك التاريخ الإنسانى، وهو الذى وقف خلف نمو وتحلل المجتمع. ولقد بدأ هذا الصراع عندما قتل قابيل أخاه هابيل، ومن ثم عاد الصراع مرة أخرى عند تأسيس روما حين قتل روميلوس أخاه ريموس.

وبدمج أوغسطين لفكرة «مُناظر النمو» (Growth Analogy) بالرؤية الإنجيلية كان مضطرًا للقول، عكس أسلافه من الوثنيين، إن هناك دورة واحدة فقط للوجود الإنسانى، وإن هذه الدورة بدأت بآدم وإنها تبلغ أوج تطورها بوضع أبدى غير متغير من الفضيلة، وهذا يعنى أن التاريخ الإنسانى يمكن تقسيمه إلى عصور ثلاثة ضخمة: ما قبل المسيحية ـ ما بعد المسيحية ـ المستقبل. وبينما يتماثل عند أوغسطين العصر ما قبل المسيحى مع الطبيعة ويتميز ما بعد المسيحى بدور القانون، فالمستقبل هو خلود تسوده الفضيلة، أى الزمن المستمر غير المتغير للأخلاقيات، والعدل، وعبادة الله (Deane 1963:91 ـ 2).

التغيير بوصفه تجددًا دوريًا (Cyclical Renewal)

استمر التنقيح الذى أجراه أوغسطين لفكرة «مُناظر النمو» يهيمن على الأفكار الغربية حول التغيير والتنمية حتى عصر النهضة (Lerner and Mahdi 1963). وفى القرنين الرابع عشر والخامس عشر، تحولت التجارة إلى عالم البحر المتوسط وتبدلت معها خريطة توزيع الثروة، وفى خضم جهود المفكرين لشرح ما طرأ على النظام الاجتماعى التقليدى انبعث من جديد الاهتمام بالمعرفة التاريخية فى كل من شمال إفريقيا البحر ـ أوسطى وأوروبا، وانكب المسئولون المدنيون ورجال الدين والسياسيون والتجار على دراسة النصوص والمخطوطات القديمة (Ibn Khaldun 1967, Rowe 1965; R. Weiss 1988)

فى هذا السياق تآكلت بسرعة النظرية الأوغسطينية، وبنى المنظرون الاجتماعيون نظريات جديدة لتفسير النظام الاجتماعى الذى بدا لهم فى تغير مستمر ومتواصل، وفى سعيهم هذا مزجوا عناصر من الفكر اليهودى ـ المسيحى بأفكار الكتاب الكلاسيكيين المحفوظة فى الأرشيفات التى شيدها النساخون فى أديرة وجامعات العصور الوسطى، وظن هؤلاء أن بوسع البشرية أن تبدأ فى استعادة الحرية التى فقدتها فى العصور الوسطى بإحياء وتطوير المهارات والقدرات التى امتلكها اليونانيون والرومان القدماء، وأثناء هذه العملية، بدأوا فى النظر للتاريخ كسلسلة من الصعود والهبوط الدورى ـ أى التواتر الذى تسببه قوى خارجية

عندما ترتطم بالطبيعة الإنسانية الثابتة نسبيًا ــ ويصف نيقولو ماكيافيللى (١٤٦٩ ــ ١٥٢٧) طبيعة عمليات الصعود والهبوط الدورى هذه قائلاً:

«عادة ما تَعبُر الإمارات فى معظم الأحيان، وفى خضم التغييرات التى يجرونها، من النظام إلى الفوضى، ومن ثم تشق طريقها مرة أخرى من الفوضى إلى النظام، ذلك لأن الأشياء الدنيوية لا يمكن لها بحكم طبيعتها أن تتجمد على وضع ما، فحالما تصل إلى كمالها المطلق، وحيث لا إمكانية لمزيد من الارتقاء يجب أن تتدهور، وعلى المنوال ذاته، طالما تدهورت، ومن حيث تصل فوضاها إلى عمقها المطلق، وحيث لا مجال لمزيد من التدهور، بالضرورة يجب أن ترتقى. وهكذا فهى دائمًا تتدهور من الجيد إلى السيئ وترتقى من السيئ إلى الجيد» (Florentine Histories, Bk.5 Ch.1; Machiavelli 1988:185).

وانتشرت الفكرة القائلة بأن التغيير التاريخى دورى الطابع انتشارًا واسع النطاق فى بعض أوساط المجتمع الهيلينى، وما فعله المنظرون الاجتماعيون لعصر النهضة الأوروبى، عمليًا، كان تصوير الصانع الماهر والكاتب من اليونان وروما كنماذج للتفوق وللإبداع. وأثناء هذه العملية بعثوا الحياة فى الأفكار والأعمال التى كانت قد انطفأت بعد هلاك روما عام ٤١٠ وأعادوا إنتاجها.

التغيير بوصفه تقدم المجتمع وصيرورته إلى حديث

صاغ المنظرون الاجتماعيون للقرن السادس عشر فكرة التغيير بوصفه تقدمًا وذلك بهدف شرح العالم الذى حدد ملامحه أكثر وأكثر، من وجهة نظرهم القمع والحروب الأهلية فى الوطن، والتوسع وراء البحار وانتزاع الأراضى فى الخارج، وكان هذا عالمًا يشهد المراحل المبكرة للتطور الرأسمالى، ويتضمن التقدم، فى ظنهم، شكلاً من أشكال التغيير أو التنمية الاتجاهى الذى وصفوه باعتباره تلك الفكرة القائلة:

«إن البشرية قد تقدمت ببطء، وبالتدريج، وباستمرار من الحالة الأولى للبؤس والجهل والتداعى إلى مستويات من الحضارة ترتقى باستمرار، وإن هذا

الازدهار سوف يستمر فى المستقبل، مع انتكاسات عرضية فقط» (Nisbet 1980:10)

وتتناقض مقولة التغيير الأحادى الاتجاه مع النظريات التاريخية للعصر الذهبى المبكر حول التجدد الدورى أو التحلل، وتبعث إلى الوجود أيضا فكرة أوغسطين بأن الحياة فى المستقبل، على الأرجح، مستحبة أكثر من الحياة فى الحاضر.

وفى كتابه:(The Nature of the New World) الذى ألفه فى أواخر عام ١٥٧٠ وضع جوزيه دى أكوستا (١٥٤٠ ــ ١٦٠٠) المبعوث الجزويتى من الملك الإسبانى إلى البابا، دراسة فى علم الرموز يتناول فيها المجتمعات غير المسيحية القائمة على أشكال من الشعائر الوثنية التى يمارسها أفراد هذه المجتمعات والوسائل المطلوبة للتوصل إلى هدايتهم إلى المسيحية، ويرى المبعوث الجزويتى أن الدول الأوتوقراطية مثل الصين واليابان قد عرفت طريقها إلى الكتابة والحكومات، وبالتالى، يمكن هداية أفرادها عبر التعليم السلمى لهم. فى حين هناك بربر أميّون مثل شعوب الأزتك والإنكا فى الأمريكتين، الذين توفرت لديهم حكومات وأماكن ثابتة للإقامة ولكنهم يفتقرون إلى الذكاء والقدرات العقلية التى كانت لدى اليونانيين والرومان القدماء، وبالتالى، تتطلب هدايتهم قبضة حاكم مسيحى قوى من شأنه إجبارهم على الانضواء تحت راية المسيحية. وأخيرًا هناك الهمجيون مثل سكان حوض الأمازون ــ الذين افتقروا إلى القوانين والحكومة والأماكن الثابتة للإقامة، وبالتالى، يمكن هدايتهم إلى المسيحية فقط بالقوة، الأمر الذى يتطلب تعاون الجنود مع المبشرين المسيحيين (Rowe 1964:16 ــ 18).

ويستمر أكوستا فى تحديد كيفية تحول نمط اجتماعى إلى نمط آخر قائلاً:

«أكد مشاهير الكُتاب، لأسباب وجيهة، أنه لزمن امتد لفترات طويلة للغاية لم يعرف هؤلاء البرابرة لا ملوكًا ولا أى تنظيم دولة قائم باستمرار، ولكن عاشوا بشكل غير مميز ومشوش فى جماعات على غرار الفلوريديين، والبرازيليين والتشيريجوانيين، والكثير غيرهم من الأمم الهندية، الذين لم يكن لديهم ملوك منتظمون، ولكنهم ارتجلوا على عَجلٍ زعماءهم وفق ما تفرضه غنائم الحرب أو السلام، أو وفق ما يمليه عليهم سلوكهم، ولكن بمرور الوقت بدأ رجال تميزوا بالقوة والمثابرة يحكمون كطغاة مثلما فعل نمرود فى العصور البائدة، وبارتقائهم

مدارج السلطة والقوة، تدريجيًا، أقاموا تنظيم الدولة الذى وجدناه عند البيرونيين والمكسيكيين، وهو تنظيم كان، برغم بربريته، مختلفًا تمامًا عن بربرية بقية الهنود. ويقودنا العقل، بالتالى، إلى استنتاج أن هذا النوع الهمجى من الرجال قد انبثق بالدرجة الأولى من البرابرة والمشردين. (Acosta in Rowe 1964:19)

ويرى أكوستا أن التطور من الهمجية إلى البربرية حدث فقط فى العالم الجديد؛ لأنه من المسلم به أن الرؤية الإنجيلية تخلو من أى شيء يشابه هذه المرحلة الهمجية البدائية.

وبينما لم يصدق الكثير من كتاب القرن السادس عشر أن دراسة الرموز التى وضعها أكوستا تعبر فعلاً عن التطور التاريخى أو التسلسل المرتبط بالأنساب الذى تبدى عبر الزمان، آمن لويس لى روىLouis Le Roy (١٥١٠ ــ ١٥٧٧) بما كتبه أكوستا، وكان لويس لى روى قد اطلع على آراء أفلاطون حول أن البشر الأوائل كانوا عراة يهيمون على وجوههم فى الغابات، وتوصل إلى استنتاج بديهى هو أن السكان القدماء لأوروبا كانوا أفظاظًا غير متحضرين مثلهم فى ذلك تمامًا مثل الهمجيين المعاصرين الهائمين على وجوههم فى الغابات، الذين اكتشفهم البرتغاليون والإسبان Spaniards فى إفريقيا والأمريكتين، وكتب عنهم قائلاً: إنهم كانوا

«...غير متمدنين بطبيعتهم ولا يحكمهم نظام ولا يوحدهم سكن، وهم لا يبذرون بذرًا ولا يحرثون أرضًا، بالكاد يساعدون أنفسهم على العيش، أو ربما لا يساعدون أنفسهم البتة، بالتجارة البدائية، التى يتبادلون عبرها فى مقايضاتهم شيئًا واحدًا مقابل آخر، وهم لا يعرفون استخدام النقود ويعيشون بلا منازل أو ريف أو مدن...يدبون هائمين على وجوههم فى الأرض» (Le Roy, Vicissitudes in Hodgen 1964:199) ومن ثم تقدم قاطنو الغابات هؤلاء من وضعهم البدائى الأصلى إلى وضع أكثر تقدمًا بفضل التقدم العقلى والأخلاقى والاجتماعى.

واستخدم جين بودن (١٥٣٠ ــ ١٥٩٦)، المُنظر السياسى ومستشار الملك الفرنسى، أيضًا فكرة «التقدم» لصياغة نظرية عن التاريخ العالمى، وناقش الأمر قائلاً إن التاريخ الإنسانى ينقسم إلى ثلاث فترات، كل فترة منها أكثر تحضرًا من

السابقة عليها (Bodin 1945; 291 ــ 302). وهيمن فى كل فترة من هذه الفترات الثلاث شعوب منطقة معينة، فالشعوب الشرقية ــ البابليون والفرس والمصريون ــ هيمنت على الألفين الأوليين بسبب إبداعاتهم فى الدين واكتشافاتهم فى الفلسفة والرياضيات وقدراتهم على كشف أسرار الطبيعة، أما شعوب البحر المتوسط ــ اليونان وروما ــ فقد تسيدوا طوال الألفين الثانيتين بسبب معارفهم العملية وفنون حكمهم وسياساتهم المبدعة، وأخيرًا، تقدمت الشعوب الشمالية بسبب مهاراتهم فى الحرب واختراعاتهم الميكانيكية. ويرى بودن أن التغييرات فى مركز ثقل التاريخ كانت نتيجة تأثير الظروف الجغرافية والمناخية على الشعوب التى اختلفت غرائزها ورغباتها وقدراتها على حماية ذاتها، بكلمات أخرى، أرسى بودن أسس نظرية للتطور التاريخى، مازالت تهيمن على أرجاء عديدة من العالم اليوم، تقول إن الحضارة قد بدأت فى «الأرض المقدسة» ثم عبرت اليونان وروما ومن ثم وصلت إلى أوج تطورها لدى أمم أوروبا الشمالية (وبعد ذلك الولايات المتحدة).

والتقدم بالنسبة إلى لى روى وبودن يعنى أن المعرفة والفنون نمت تدريجيًا عبر الزمان كنتيجة للملاحظة والتجربة. ومثلت الاكتشافات الحديثة للأماكن والظواهر التى لم تكن معروفة لشعوب العالم الكلاسيكى القديم تحديًا لمزاعم عصر النهضة حول تفوق حضارات اليونان وروما، وبالتالى طعنت أيضًا فى صحة النظريات التى تُشَبه النمو بالتجدد الدورى. وأرست هذه التحديات بدورها الأسس للمعركة بين القدامى والمحدثين ــ وهو جدل دار حول ما إذا كان المجتمع المعاصر يتفوق على العصور القديمة. وتطرق هذا الجدل إلى قضية ما إذا كانت الشعوب الحديثة أكثر تقدمًا بسبب قدرتها على إدخال وتطوير أفكار واكتشافات من سبقوهم (Baron 1959). أما السؤال الذى فشل هذا الجدل فى الإجابة عنه فهو: كيف حدث التقدم عمليًا؟

فرنسيس بيكون (١٥٦١ ــ ١٦٢٦) ورينيه ديكارت (١٥٩٦ ــ ١٦٥٠) مفكران ذوا هامات عملاقة قدما إجابة عن هذا السؤال فى مطلع القرن السابع عشر. وناقشا الأمر قائلين: إن العقل (Reason) هو الخاصية الإنسانية الفريدة التى تميز البشر عن الحيوانات والطبيعة، وإنه لو كان العقل قد استخدم بانتظام لكان من الممكن القضاء على العرف وعلى الخرافة، والانتصار على الطبيعة وتوطيد

المؤسسات الاجتماعية. والعقل عندهما هو المهارة المجردة التى لم تعتمد على كيانات معينة للمعرفة، إنه أداة يمكن لأى كائن بشرى ـ تَمَرَّس كما ينبغى فى المنهج العلمى ـ استخدامها. وعندما يُستخدم العقل كما ينبغى، يصبح محرك التقدم.

وفى كتابه (New Organon 1620) نظر بيكون إلى العقل بوصفه تطبيقًا لسلسلة من العمليات التى تسمى اليوم المنهج العلمى، والتى تشبه القاضى والمحلفين الذين يغربلون أكوامًا من القرائن ليجدوا من بينها ما يؤسسون به وقائع قضية. وكتب ديكارت عن العقل بطريقة مختلفة قليلاً. وفى كتابه: (Discourse on [Scientific] Method (1637) لاحظ ديكارت أن أنصاف الهمجيين بدأوا فى التصرف بعقلانية عندما وضعوا القوانين المنظمة للجريمة والنزاعات، هنا أصبحوا متحضرين، فهو يرى أن استخدام العقل كان عملية تحضر، ثم يناقش بيكون الأمر قائلاً: إن المجتمعات المتحضرة (أو الحديثة) كانت منظمة بعقلانية ومتفوقة على حد سواء على أسلافهم ومعاصريهم الأقل عقلانية. وإن أفراد هذه المجتمعات استخدموا العقل لإرساء التقدم والتغيير عكس همج وبرابرة المجتمعات الساكنة الراكدة المتخلفة.

وكان نمو العقل أيضًا هو الظاهرة المميزة للحداثة، لقد حرر العقل الناس من أغلال التقاليد، وكانت العقلانية غير المشوبة بالانفعالات الإنسانية والأخلاقيات والاعتبارات التاريخية هى السمة المميزة للأمم الحديثة لشمال أوروبا، والتى تفرق بينهم وبين أسلافهم ومعاصريهم الأكثر بدائية، ونمو العقل وزيادة العقلانية لدى الدول الأوروبية كفل لهم إلى حد بعيد التوسع فيما وراء البحار والاكتشافات التكنولوجية، كالتطورات التى جرت فى الطباعة والعتاد الحربى وآليات الملاحة. وكان من شأن هذا تسهيل الانتصار على الطبيعة الذى يطلق بدوره عنان التغييرات السريعة والمفيدة والمربحة ويفسح آفاقًا غير محدودة للمستقبل.

وتوصل علماء الاجتماع فى القرن السابع عشر إلى الاستنتاج المنطقى من وجهة النظر هذه، أى إن المجتمع الحديث، الذى كان محصلة للعقلانية، كان متفوقًا بلا شك على الأشكال الأولى للمجتمعات، وبالتالى، فالحداثة كانت هدفًا يجب

السعى لتحقيقه، وفى عام ١٦٥١ وصف توماس هوبز (١٥٨٨ ــ ١٦٧٩) ماذا كان يمكن أن يحدث لو لم يكن قد تم دفع هذا المسعى للأمام قائلاً:

«...أيًا كان، فهناك نتائج مترتبة على زمن الحرب، حيث كل إنسان عدو لكل إنسان، وكان هذا بدوره نتيجة مترتبة على ذلك الزمن الذى عاش فيه الناس بدون أى أمن سوى قوتهم الخاصة وابتكاراتهم التى زودتهم بكل شيء. وفى مثل هذا الظرف لا مجال لوجود الصناعة، لأن ثمار ذلك غير مؤكدة، وبالتالى ليس هناك حرث للأرض ولا ملاحة ولا استخدام للبضائع التى يمكن استيرادها عبر البحار، وليس هناك بناء واسع وليست هناك وسائل للانتقال، ويتطلب نقل مثل هذه الأشياء جهودًا كبيرة حيث ليست هناك معرفة بتضاريس الأرض، وليس هناك حساب للوقت، وليس هناك فنون، ولا تحصيل علمى، وليس هناك مجتمع، والأسوأ من كل هذا هو الخوف المستمر وخطر الموت غيلة، وفى هذا الظرف لابد أن حياة الإنسان كانت عنيفة مخيفة قذرة كريهة وحشية فقيرة وقصيرة. وربما يُظن أنه لم توجد مثل هذه الأزمنة، ولا مثل هذه الحالة من الحرب، فيما أعتقد أنا أن هذه الحالة لم تكن أبدًا بشكل عام تسود العالم كله، ولكن هناك أماكن عديدة يعيش الإنسان فيها إلى يومنا هذا على هذا النحو. فبالنسبة إلى الشعوب الهمجية فى أماكن عديدة من الأمريكتين ــ مع استثناءات نادرة ــ وحيث يعتمد التوافق (بين الناس) على إشباع الشهوة الطبيعية ــ ليس لديهم حكومات أيًا كانت، وهم يعيشون حتى يومنا هذا بهذه الطريقة الهمجية التى أشرت إليها سابقًا» (Leviathan, Pt. 1, Ch.13; Hobbes 1968: 186 ــ 7) (التشديد وارد فى الأصل).

وانطلاقًا من موقف هوبز هذا يصبح من الصعب إضفاء طابع مثالى على المراحل المبكرة من تطور المجتمع الإنسانى التى افتقرت إلى الزراعة والتجارة والأمن، والتى تصرف أفرادها على نحو غريزى أكثر منه عقلانى (Meek 1976:17).

التغيير بوصفه تنمية

فى مطلع القرن الثامن عشر ظهرت ردود فعل عنيفة على آراء هوبز وحدث هذا حين كانت الرأسمالية الصناعية والثقافة البورجوازية قد بدأت فى مد

جذورها فى تربة أوروبا الشمالية. وكان جيامباتيستا فيكو (١٦٨٨ ــ ١٧٤٤) الناقد الاجتماعى من نابولى، من بين الذين وضعوا بدائل لموقف هوبز من تقدم المجتمع الإنسانى. ويناقش فيكو (١٩٧٠) الأمر قائلاً: إنه من المستحيل الحديث عن كينونة عامة من نوع ما تسمى مجتمعًا أو إنسانية، وبدلاً من ذلك كانت بؤرة التركيز لدى فيكو هو ما حدث بالفعل فى مجتمعات بعينها، وكيفية ترابط وتواصل الجوانب المختلفة لهذه المجتمعات، وفى الوقت الذى نظر فيه فيكو إلى المجتمع كأورجانيزم يتألف من أجزاء متبادلة العلاقة واستعان بنظرية «مُناظر النمو» فقد شيد مزاعمه على حجج نسبية أكثر منها كلية.

وفى كتابه (The New Science 1970 ــ 74, 374) ناقش فيكو الأمر قائلاً إن المؤسسات السياسية لم يفرضها عقد اجتماعى، وإن المؤسسات الاجتماعية لم تكن نتاج طبيعة ما إنسانية فطرية ثابتة فى الزمن، ولم تكن أيضًا جزءًا من حالة الطبيعة بل إن...«هذا العالم من الأمم بالقطع صنعته يد الإنسان (و) إن البحث كان يجرى، فى خضم هذه التحولات، عن المقومات المميزة لهذا العالم». وفى رأيه أن تقاليد وقوانين مجتمع بعينه ــ أى مؤسساته الاجتماعية ــ كانت نتاج تطور تاريخى طويل تَولّد من حقيقة أن الطبيعة الإنسانية تبدلت بمرور الزمن، وظهرت المؤسسات الاجتماعية فى نظام ثابت: «أولاً الغابات ثم الأكواخ ثم القرى ثم المدن وأخيرًا الأكاديميات» (Vico 1970: 36, 239).

بالإضافة إلى أن المؤسسات الاجتماعية قد حددت كلاً من شكل أفكار أو ثقافة الشعوب والنظام الذى نشأت فيه هذه الأفكار «فنظام (Order) الأفكار يجب أن يكون تاليًا لنظام (Order) المؤسسات» (Vico 1970: 36, 238). وأشار فيكو أيضًا إلى أنه بينما كانت هناك تطورات مماثلة فى مجتمعات مختلفة، فإن الطبيعة الإنسانية لم تكن متماثلة فى كل مكان، وإنما اختلفت باختلاف المجتمع أو الأمة كنتيجة للتفاعلات بين الظروف التى شجعت التقدم العقلى وتلك التى قوضته. وفى رأيه، أن نمو العقل (Reason) لم يكن المحرك للتغيير الاجتماعى أو التقدم التاريخى للمجتمع مثلما قال ديكارت وغيره، بل إن تطور المجتمع والعقل (Mind) معًا كانا أطرافًا للعملية التاريخية نفسها.

أما جان جاك روسو (١٧١٢ ـ ١٧٧٨) فى كتابه (Discourse on the Origin of Inequality) فقد وافق على فكرة هوبز حول إمكانية القيام بدراسة منهجية للحالة الأصلية الأولية للإنسانية والمجتمع، بل إن هذا كان ضروريًا فى رأيه لمعرفة التطورات والإضافات اللاحقة التى صنعتها يد الإنسان فى تطور الإنسانية والمجتمع، ولإظهار الكيفية التى كان عليها الإنسان قبل الحضارة، وبوسع هذا أيضًا إظهار أخطاء وإجحاف كل من الكتاب القدامى والمحدثين فى حق الطبيعة الأصلية للبشرية ومصادر الظلم الاجتماعى والسياسى. ومن شأن هذا أيضًا إظهار أن الحالة البدائية للبشرية التى أشار إليها هوبز بوصفها حالة منعزلة فقيرة كريهة وحشية وقصيرة، إنما هى حالة ظهرت عمليًا فى وقت متأخر وكانت جزءًا من تقدم الحضارة (Rousseau 1973:72)

ويرى روسو أن الكائنات الإنسانية كانت حرة تعتمد اقتصاديًا على حالة الطبيعة. ولم تكن لديهم لغة وكانت قدراتهم على التفكير ضحلة واحتياجاتهم محدودة، ولكنهم امتلكوا مشاعر طبيعية ـ شفقة أو رحمة ـ هى التى كانت مصدرًا لإنسانيتهم ولأهم فضائلهم التى من بينها: الرفق والكرم والرحمة. وتلك فضائل نادرًا ما نجدها فى العالم الحديث المتحضر، لأن المتحضرين من الشعوب قد انعزلوا أو اغتربوا عن مشاعرهم الطبيعية، وولد هذا الاغتراب «...حب الذات» (propre ـ amour) (شكل من أشكال حب الذات قوامه الخيلاء والرغبة فى أن تكون متفوقًا على الآخرين وموضع إعجابهم) ومعه الفكرة التى تؤكده، إنه الإدراك هو الذى أعاد للإنسان عقله، وعزله عن كل شىء من شأنه أن يخل بتوازنه أو يصيبه. وإنها الفلسفة هى التى تعزله وتأمره بأن يقول عند رؤية تعاسات الآخرين:«فلتهلك إذا كنت ستهلك أما أنا فآمن». ليس هناك ما يعكر صفو النوم الهادئ للفيلسوف وينتزعه من فراشه....سوى الشرور العامة لأنها تهدد الجماعة برمتها. أما الإنسان غير المتحضر فليس لديه هذه الموهبة الرائعة، وهو لحاجته إلى الإدراك والحكمة كان دومًا مستعدًا إلى درجة الحماقة للاستجابة لأول مُحَفزَات الإنسانية» (Rousseau 1973:68).

حدد «حب الذات» لروسو أساس بدايات التفاوت الاجتماعى، التفاوت الذى كان محدودًا فى المراحل الأولى لتطور المجتمع، والذى أضحى غير محتمل بعد حلول الزراعة عندما بدأ الناس يتطلعون للملكية الخاصة التى:

«...منحت الأثرياء سلطات جديدة مكنتهم من أن يحطموا بلا رجعة الحرية الطبيعية، وأن يُخلّدوا للأبد قانون الملكية والتفاوت، وأن يحولوا السطو البارع إلى حق راسخ، لصالح حفنة من الأفراد، وأن يخضِعوا البشرية برمتها للعمل والعبودية والبؤس الأبدى « (Rousseau 1973:89).

ويواصل روسو (١٩٧٣:١٠٤) قائلاً: إن عملية التحضر كان لها تأثيرات مختلفة على أعضاء الطبقات الدنيا والنخب الحاكمة، وناقش الأمر قائلاً: إن الحضارة حملت فى طياتها معانى مختلفة لكل منهما:

«فالطرف الأول يستنشق فقط السلام والحرية، وهو يرغب فقط فى أن يحيا وأن يكون متحررًا من العمل. والرجل المتحضر، من ناحية أخرى، دائم الحركة يعرق ويكدح ويكد ويرهق ذهنه ليجد لذاته عملاً مجهدًا أكثر من سابقه... وهو لا يتورع عن تأدية أى عمل لأصحاب السلطة الذين يكرههم وللأثرياء الذين يحتقرهم، ولا يمتنع عن عمل أى شىء ليحظى بشرف خدمتهم، وهو لا يخجل من تقدير ذاته عاليًا على وضاعته هذه وعلى حمايتهم له، وهو فخور بعبوديته، وهو يتحدث من أنفه عن هؤلاء الذين لم يحظوا بشرف مشاركته وضعه... ومصدر كل هذه الفروق هو...أن الرجل (المتحضر) يعرف كيف يعيش فقط فى عيون الآخرين».

وفى اللحظة ذاتها التى كانت فيها الرأسمالية الصناعية، أكثر مجتمعات السوق نزوعًا للملكية، تشهد نموًّا متفجرًا فى شمال غرب أوروبا، كان روسو متشككًا فى صحة القطع بفوائد التقدم أو تطور الحضارة. ورفض روسو فكرة أن التقدم والحضارة ارتقوا بالوضع الإنسانى، ولفت الانتباه إلى القيم التى ضاعت فى خضم هذه العملية، وعلى نقيض روسو شرح المفكرون الإسكتلنديون الذين استخدمتهم الدولة ــ مثل آدم سميث (١٧٢٣ ــ ١٧٩٠) ــ التغييرات التى تجرى فى عالمهم مستعينين على ذلك بفصل الاقتصاد عن السياسة والأخلاق (Meek 1976:68 ــ 130). وشيد آدم سميث، وحفنة من معاصريه، فى إسكتلندا صروحًا تاريخية لشرح صعود نجم المجتمع التجارى ــ أى الحضارة.

وفى كتابه (Lectures on Jurisprudence) تناول سميث الأمر قائلاً: إن التقدم الاجتماعى كان عملية طبيعية ــ تسير وفق قانون عام وترتبط بالتغييرات

التى تطرأ على نمط إنتاج الغذاء. وتشكلت عنده المجتمعات الأولى من أعداد قليلة من الأفراد الذين زودوا أنفسهم بما يحتاجونه بالصيد ونهب الطعام. وعندما زاد عددهم قاموا باستئناس الحيوانات، ومن ثم تحولوا إلى رعاة، وبازدياد عددهم أكثر، تحول من يحتل منهم بيئة مواتية إلى الزراعة، ومن ثم حدث تقدم كبير فى تقسيم العمل فقد توقف الحرفيون مثل النجارين والنساجين والخياطين ــ عن إنتاج غذائهم واستقروا فى المدن لممارسة حرفهم ولمقايضة بضائعهم أو مبادلتها مع الأفراد الآخرين للجماعة البشرية الواحدة ومع الجماعات الأخرى (A. Smith 1978:200 ــ 20).

وكان سميث معنيًا، بالدرجة الأولى، بالفوائد المادية والتقنية التى أفضى إليها رفع إنتاجية العمل. وفسر سميث تطور التقسيم التقنى للعمل الذى يقوم فى ظله الأعضاء المختلفون للمجتمع بأنشطة اقتصادية مختلفة، حيث الكل ينتج البضائع التى يتم بشكل أساسى مقايضتها أو مبادلتها فى السوق مقابل النقود. وبكلماته فإن:«تقسيم العمل نشأ من قلب نزعة التبادل الكامنة فى الطبيعة البشرية» (A. Smith 1976, Vol. 1:17). وقال إن التأثير الذى أحدثه تقسيم العمل ــ فور إدخاله مجال الإنتاج ــ هو زيادة إنتاجية العمل. وبكلمات أخرى فإن تقسيم العمل نشأ عن التصرف الإرادى للأفراد المنخرطين فى الإنتاج والتبادل، والتطور الاقتصادى يجرى؛ لأن هؤلاء الفاعلين العقلانيين يجدون من الأفضل لمصلحتهم هم الانخراط فى أنشطة تعزز الإنتاج الواسع الانتشار بهدف التبادل والتخصص والابتكار.

والمجتمع الإنسانى بالنسبة إلى سميث يتم تنظيمه مثله مثل المصنع الحديث. وفى كتابه: (Wealth of Nations 1976, Vol. 1:72 ــ 397) فرق سميث بين ثلاث طبقات اقتصادية على أساس مصادر دخلهم، فيحصل الرأسماليون على دخلهم من البضائع، ومالكو الأرض من الإيجار، والأجير من الأجر، ويقول سميث: إن هذه الطبقات تستمد أصولها من التمايز الوظيفى القائم بين البضائع والأرض والعمل كعناصر للإنتاج فى التقسيم التقنى الناشئ للعمل أكثر من أى اعتبارات أخرى قد يستمدون منها أصولهم كالفروق الإنسانية الفطرية أو الظروف التاريخية لنشأتهم. وينشأ أى توزيع متفاوت للثروة والملكية بين الطبقات المختلفة عن الدور المتباين

للرأسمال والأرض والعمل فى الاقتصاد النامى ــ أى التقسيم المطرد للعمل والسوق المتزايدة الاتساع. فضلاً عن أن آدم سميث يعتقد أنه، برغم التفاوت الاجتماعى الذى يزداد عمقًا فى المجتمعات ذات تقسيم العمل المتزايد دومًا، تظل العلاقات بين الطبقات متآلفة منسجمة مع بعضها البعض بشكل طبيعى.

بيد أن تناول سميث لظهور التقسيم الاجتماعى للعمل ــ أى تبلور البنية الطبقية التى يستولى فيها أعضاء مجموعة واحدة إما على قوة عمل أو على بضائع طبقة أو أكثر من المنتجين المباشرين ــ كان تناولاً إشكاليًا. ولأنه دمج بين كل من التقسيم التقنى والاجتماعى للعمل، كان عاجزًا عن إدراك الكيفية التى تظهر بها عمليًا البنى الطبقية والكيفية التى تشغل بها الطبقات المختلفة مكانة محددة فى منظومة الإنتاج الاجتماعى وتحتل بها درجات متفاوتة فى التحكم فى شروط إنتاجها وقوة عملها والبضائع التى تنتجها، ومنعه هذا أيضًا من الرؤية العميقة للعلاقات التناحرية التى تتطور بين الطبقات، وبكلمات أخرى، لم يكن سميث يتسم بوضوح الرؤية التى اتسم بها روسو فيما يتعلق بالتأثيرات المدمرة للتقسيم الاجتماعى للعمل.

وأقام سميث علاقة مركبة معقدة بين السياسة والاقتصاد، وأشار إلى أن الاقتصاد السياسى معنى بتزويد الناس بمورد الرزق أو الدخل الذى يحتاجونه لإقامة أودهم ولتزويد الدولة بالإيرادات التى تتطلبها للأعمال العامة والنفقات الأخرى ــ مثل الدفاع والعدل ودعم جلالة الملك (A. Smith 1976, Vol. 1:449; Vol. 2:213). وكان القانون والحكومة موضع اهتمام مركزى فى كتابى سميث (Wealth of Nations and Lectures on Jurisprudence)، ففى الكتاب الأول يناقش سميث الأمر قائلاً: إن الازدهار الطبيعى للثروة يتخذ أشكالاً مختلفة فى كل مرحلة من مراحل تطور تقسيم العمل نظرًا لأن الإنتاج للأسواق الخارجية قد فاق فى نهاية المطاف الإنتاج للسوق المحلية.

ويشير سميث ضمنًا إلى أن «اليد الخفية للسوق» ــ أى السعى المتواصل للبشرية للتوصل إلى النظام (Order) عبر التبادل ــ تعمل فقط فى ظل ظروف معينة عندما يصبح التبادل ممكنًا ومتحررًا من قيود ورقابة الدولة. وكنتيجة لهذا فإن دور وشكل الحكومة ــ التى عليها الحفاظ على النظام الاجتماعى وتوفير الاستقرار المطلوب لتوسيع تقسيم العمل وتراكم الرأسمال وحماية الأشكال المتنوعة

من الملكية الخاصة التى نشأت فى المجتمعات التجارية المعقدة (مثل اليونان وروما وأوروبا فى القرن الثامن عشر) ــ هذا الدور والشكل يجب أيضًا أن يتبدلا من مرحلة من التطور إلى المرحلة التالية لها. وطالما أن كل مرحلة من مراحل تطور تقسيم العمل كانت انعكاسًا لتحرير متزايد للسياسة، لذا يعتقد سميث أن الدور المركزى للحكومة مع هيئات تشريعية وتنفيذية مستقلة كان شرطًا أساسيًا ضروريًا للتطور المستمر للحضارة الحديثة.

وفى عام ١٨٠٠ استخدم المعلقون الليبراليون فى فرنسا وإسكتلندا كلمة «الحضارة» لوصف عملية وطور متحقق، يتسم بالنظام الاجتماعى والعادات والتصرفات الكيسة وتراكم المعارف. والحضارة بالنسبة لهم هى تطور حالة الإنسان والمعارف الإنسانية. وفى عشرينيات القرن التاسع عشر بدأ الفرنسيون يتساءلون ما إذا كان التقدم صوب الحضارة عملية عالمية أم أن الحضارة نتاج شعوب بعينها فى أزمنة وأماكن مختلفة. بكلمات أخرى، فقد جددوا الاهتمام النسبى بتطور مجتمعات بعينها وبالترابط الوظيفى لمختلف مؤسساتها الاجتماعية. وسمح وضع قضية التطور فى هذا الإطار بمزيد من المقارنات التفصيلية بين الحضارات السابقة والحالية ــ مثل اليونانية أو الرومانية القديمة وفرنسا الحديثة.

وصك هنرى سان سيمون (١٧٦٠ ــ ١٨٢٥) مصطلح **«المجتمع الصناعى»** ليصف البنية الخاصة للمؤسسات الاجتماعية التى تترابط ويتوقف مصير كل منها على الآخر وظيفيًا، والتى كانت آخذة فى الظهور فى الشمال الغربى لأوروبا فى مطلع القرن التاسع عشر، ويرى سان سيمون أن انهيار النظام القديم ancient regime وظهور عصر جديد من التصنيع حدث بسبب الضغوط الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية، وأن تطور المجتمع الصناعى حدث عندما: «...حلت العلوم والتحصيل والفن محل الدين والميتافيزيقا والقانون كمهن مسيطرة على الحياة الروحية، وحل الصناعيون (أو المنتجون والعامة) محل العسكريين فى الحياة الدنيوية (Ionescu 1976:31) (التشديد وارد بالنص الأصلى)

ويرى سان سيمون (1976a) أن ظهور المجتمع الصناعى كان علامة فارقة فى عملية تدويل «المجتمع» ونهاية «الدولة ــ الأمة». وكنتيجة لهذا أولى عناية خاصة للتنظيم السياسى لهذا الشكل الاجتماعى الجديد، وأشار فى هذا الصدد إلى أن المجتمع الصناعى قام، عكس الأشكال المبكرة للإنتاج، حول مؤسسات المجتمع

المدنى وليس البنى السياسية المركزية للدولة. وفى المجتمع الصناعى كان العلماء والحرفيون والصناعيون ــ وليس السياسيون والطبقات العاطلة ــ هم عمليًا المسئولين عن الرفاهية الحقيقية لفرنسا، بيد أن...«الأمراء والحكام الآخرين الذين كانوا ببساطة بيروقراطيين عاجزين بهذا القدر أو ذاك قد قمعوهم» (Saint – Simon 1952:74)

وكان سان سيمون (1976b, 1976c) مثله فى ذلك مثل روسو وسميث، معنيًا بالبنية الطبقية للمجتمع الحديث. ولكنه، عكسهم، كانت لديه رؤية لما عسى أن يكون عليه المجتمع فى المستقبل ــ المجتمع الذى تتسم فيه العلاقات الاجتماعية بقدر أكبر من المساواة. وكان هدف سان سيمون تجديد الحضارة الأوروبية بتطعيمها بنوع جديد من السياسة ــ السياسة التى تعتمد على الجدارة والأهلية وليس الوضع الاجتماعى أو السلطة، وفى رأيه أن ما تحتاجه المجتمعات الأوروبية المنقسمة طبقيًا هو مركز أخلاقى جديد ــ مركز يولى عناية أكبر لاحتياجات الفقراء، ولسوف تشكل الطبقة المنتجة ــ العلماء والحرفيون والمنتجون صانعو الثروة ــ عمليًا هذا المركز الأخلاقى، ولسوف يشرف أعضاؤه على التخطيط والتنظيم والإنتاج.

التغيير بوصفه تطورًا (Evolution)

أكد كتاب القرن التاسع عشر باستمرار على أن التقدم كان أمرًا حتميًا، وأنه جرى عبر مراحل متعاقبة من التطور الفكرى والاجتماعى. وسَمّوا هذه العملية «تطورًا» بهدف توصيل فكرة التبدل أو التحول عبر الزمن، ولم تكن تلك الأفكار التى سرعان ما أرست الأساس للفكر الاجتماعى التطورى (الارتقائى)، تستمد جذورها من أعمال تشارلز داروين (١٨٠٩ ــ ١٨٨٢) بقدر ما استمدتها من آدم سميث ومعاصريه فى فرنسا وإسكتلندا، بكلمات أخرى فالأفكار الأساسية لنظرية النشوء والارتقاء كانت سابقة على فكرة داروين عن أصل الأنواع مع بعض الاختلافات، بيد أن أنصار الفكر الاجتماعى التطورى تقاسموا مع داروين بضعة أجداد فكريين مثل توماس مالتوس (١٧٦٦ ــ ١٨٣٤) الذى صاغ قانونا طبيعيًا

مزعومًا حول السلوك الإنسانى يقول إن الزيادة السكانية تحدث فى متتالية هندسية بينما تنمو الموارد الغذائية للسكان حسابيًا. (Young 1985:23 — 55)

وزعم التطوريون الاجتماعيون أن العالمين الإنسانى والطبيعى يحكمهما النوع نفسه من القوانين غير القابلة للتغيير، وأن التقدم حدث ببطء ولكنه تكشف بثبات على نطاق الكوكب، وفيما آمنوا بشكل عام بتماثل الطبيعة الإنسانية، اعتقدوا أن التقدم الإنسانى كان متفاوتًا بمعنيين: أولاً كانت المجتمعات المتحضرة تتقدم أسرع من غير المتحضرة، وثانيًا أن السرعة التى تطور بها أى مجتمع منفردًا تباينت أثناء المراحل المختلفة من تطوره. أى إن، الأقسام المتطورة المتحضرة من الإنسانية كانت مختلفة عن تلك المتخلفة غير المتحضرة، وخلصوا من هذا إلى أن المجتمعات المتحضرة كانت ترتقى بخطى أسرع من البدائية. واستخدموا هذا الزعم للتأكيد على زعم آخر بوجود هرمية اجتماعية وثقافية أو عرقية.

وإذ إن مدرسة التطوريين الاجتماعيين لم تشيد منظومة فكرية متماسكة فلننتقل الآن لنتأمل أعمال هربرت سبنسر (١٨٢٠ — ١٩٠٣) ولويس هنرى مورجان (١٨١٨ — ١٨٨١) اللذين كان لديهما مفاهيم مختلفة قليلاً عن تطور المجتمع الإنسانى.

اعتقد هربرت سبنسر، المهندس والكاتب الإنجليزى الشهير، أن المجتمع الإنسانى والطبيعة والكون خضعوا للقانون نفسه غير المتغير للتقدم أو التطور. أى الحركة البطيئة المستمرة «...من البسيط إلى المركب عبر عملية من التمايزات المتعاقبة» تسببت فى تحول البنى المتجانسة الخواص بشكل مطرد إلى أنظمة يزداد مع الوقت تمايز خواصها، وذات مكونات مترابطة وظيفيًا» (Spencer 1857:267, 1876: 614 — 16).

وسار تطور المجتمع الإنسانى — أى ازدهار الحضارة — بالنسبة لسبنسر (1972:18 — 21) وفق قانون عام، وهذا التطور ليس إلا وجهًا واحدًا من أوجه النزوع العام صوب التقدم فى الكون، وفى رأيه أن المجتمع الإنسانى قد تطور ببطء فى ظل ظروف متناقضة، ومن ناحية أخرى وفقًا لهوبز فإن كل المجتمعات

قد سعت لتحقيق أعلى درجة من السعادة التى أفضت بها إلى النزاع مع الجماعات الإنسانية الأخرى، الأمر الذى عرقل، عمليًا، تطور الحضارة من ناحية، ومن ناحية أخرى فكل المجتمعات كانت لديها الرغبة فى تقليص نطاق بؤس الكائنات الأدنى منزلة ـــ من العمال والأطفال والجماعات البدائية ـــ بتحسين ظروف معيشتهم، الأمر الذى شجع عمليًا تطور الحالة الاجتماعية. وعليه، يمكن للحضارة الظهور فقط عندما ترجح كفة الظروف المواتية القائمة على تخفيف وطأة البؤس على تلك الظروف غير المواتية المبكرة التى ترجع جذورها إلى حرب الإنسان على أخيه الإنسان.

ووصنف سبنسر (1876:569 ـــ 70) المجتمعات الإنسانية بطرق مختلفة قائلاً:

«يمكننا، أولاً، ترتيبها وفقًا لدرجة تركيبها، كبسيط ومركب وضعف مركب وثلاثة أضعاف مركب، وثانيًا، يمكن تقسيمها، وإن يكن بقدر أقل من التحديد، إلى عسكرية بشكل طاغ وصناعية بشكل طاغ ـــ أى المجتمعات التى يتطور فيها إلى أبعد الحدود تنظيم جوانب الهجوم والدفاع، وتلك التى يتطور فيها إلى أبعد الحدود التنظيم الذى يمد المجتمع بأسباب الحياة».

وحول بنية المجتمعات البسيطة، قال، هى تلك الجماعات الرُحل والمستقرة ـــ مثل الإنويت والبويبلوس[٣] ـــ التى إما افتقرت تمامًا إلى أى تنظيم سياسى له شكل محدد أو أن لديها فقط أشكالاً بدائية أولية من الرقابة السياسية.

وعلى النقيض، فالمجتمعات المركبة مثل ـــ الكومانتش[٤] أو الفيدجى (Fijians) ـــ كان لديها قيادات سياسية معترف بها ودرجات مختلفة فى السلم الاجتماعى وتقسيم للعمل أكثر تطورًا. ثم تأتى المجتمعات ضعف المركبة ـــ مثل الساموا[٥] أو الإنكا (Incas) التى استقرت استقرارًا نهائيًا ولديها هرمية اجتماعية

---

٣) Inuit and Pueblos هنود الأريزونا والنيومكسيكو/ المترجمة

٤) Comanches جماعة من الهنود الحمر الرحل قطنت الشمال الأمريكى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر/المترجمة

٥) Samoans مجموعة من سبع جزر جنوبى المحيط الهادى/المترجمة

وسياسية وكنسية أكثر تطورًا. ومن ثم تأتى المجتمعات ثلاثة أضعاف المركبة ــ أى الأمم المتحضرة للمكسيك القديمة أو الإمبراطورية الرومانية ــ التى شيدت تنظيمات سياسية طوقت الأشكال السياسية الأخرى القائمة وعملت كمراكز لمجموع كل هذا.

وظهرت المجتمعات التى تمثل المراحل المختلفة فى هذه العملية من التركيب وإعادة التركيب فى تسلسل ارتقائى ثابت، حيث التفت المجتمعات الصغيرة البسيطة حول بعضها البعض كالعنقود لتشكل مجموعات أكبر، وتكتلت هذه بدورها فى وحدات أكبر من الأولى. وبينما كان النمو السكانى هو المحرك للارتقاء الاجتماعى أثناء المراحل المبكرة من العملية، تقلصت أهميته كمحرك للتغيير عندما أصبح المجتمع أكثر تعقيدًا. ويشير سبنسر فى هذا الصدد إلى:

«أن النقص التدريجى ومن ثم الاختفاء النهائى للزيادة المفرطة الأولية فى نسبة المواليد يمكن أن يحدث فقط فى خضم عملية الحضارة، وفى الوقت ذاته جعلت هذه الزيادة المفرطة فى نسبة المواليد عملية الحضارة أمرًا حتميًا. فمنذ البداية كان ضغط السكان هو السبب المباشر للتقدم، إذ قد أدى هذا إلى الانتشار الأول للجنس البشرى، وأجبر الإنسان على هجرة السلب والعادات الوحشية وعلى العمل بالزراعة. وقاد هذا أيضًا إلى تنظيف سطح الأرض، وفرض على الإنسان الحالة الاجتماعية، وجعل من التنظيم الاجتماعى أمرًا حتميًا وطور المشاعر الاجتماعية. وكان ضغط السكان أيضًا حافزًا على إدخال تحسينات تقدمية على الإنتاج وعلى زيادة مهارات الإنسان وذكائه. ويدفعنا الأمر نفسه يوميًا إلى احتكاك أكثر حميمية وعلاقات يزداد فيها الاعتماد المشترك على بعضنا البعض. وبعد أن يكون ضغط السكان قد تسبب فى الانتشار المطلوب للإنسان على الكوكب كأقصى ما يكون، وبعد أن يكون قد حول كل أجزائه الصالحة للسكن إلى أعلى درجة من الحضارة ــ وبعد أن يكون قد أفضى إلى بلوغ كل العمليات المتعلقة بتلبية الحاجات الإنسانية إلى أقصى كمال لها ــ وبعد أن يكون، فى الوقت ذاته، قد طور العقل إلى حد الوصول بوظيفته إلى الكفاءة الكاملة وطور المشاعر إلى حد الملائمة التامة للحياة الاجتماعية ــ بعد أن يكون ضغط السكان قد قام بكل ذلك، نرى أنه، حين ينهى تدريجيًا، مهمته هذه،يضع، تدريجيًا، حدًا لوجوده» (Spencer 1852:267)

واعتقد سبنسر (1876:576 – 96) أن كل المجتمعات – إلا المجتمعات البسيطة التى تقطن المناطق النائية غير الكثيفة السكان – دخلت فى نزاع مع المجموعات المجاورة لها، وكنتيجة لهذا، طورت هذه المجتمعات مؤسسات وممارسات للدفاع عن ذاتها وللهجوم على أعدائها، من ناحية، وأخرى للتزود بالطعام والاحتياجات المختلفة لأعضائها من ناحية أخرى. ولقد تعايش الشكلان من التنظيم، العسكرى والصناعى، فى كل المجتمعات. ولكن فى بعض المجتمعات – مثل اليابان – كان التنظيم العسكرى هو المهيمن والذى صبغ الجوانب المختلفة للحياة اليومية بصبغته، وفى مجتمعات أخرى مثل البويبلوس أو فى مدن حلف الهانسا [٦] الذى نشأت عنه الجمهورية الهولندية، برز وهيمن التنظيم الصناعى وأثر على الجوانب الأخرى للبنية الاجتماعية.

وفى خضم عملية التطور الاجتماعى، كان هناك توجه للخروج من النموذج العسكرى إلى النموذج الصناعى كنتيجة للأهمية المتزايدة لمشاعر الإيثار والغيرية – التى أخذت تسود بسبب الاعتماد المتزايد للأفراد على بعضهم البعض بفعل التمايز الاجتماعى المطرد. وهكذا كانت التنظيمات العسكرية أكثر هيمنة أثناء المراحل المبكرة من التطور الاجتماعى، ومن ثم أصبحت التنظيمات الصناعية أكثر أهمية عندما انطلقت من عقالها عملية التطور. وقابل سبنسر (1876: 596) الأنماط العسكرية بالصناعية على النحو الآتى: بينما عاش الفرد فى خدمة الدولة فى النموذج العسكرى، تواجدت الدولة لخدمة الفرد فى النموذج الصناعى، وأشار أيضًا إلى إمكانية وجود نموذج ثالث للمجتمع، وهو النموذج الذى يكون فيه «العمل من أجل الحياة» أى من أجل متع الحياة وإرضاء الذات.

وباقتراب نهاية حياته المهنية سجل سبنسر أفكاره حول الأوجه المختلفة للمجتمع الصناعى الحديث، وركزت ملاحظاته هذه بشكل أساسى على البنى المؤسساتية أكثر من أى احتمالات كانت للتغيير الاجتماعى. وعلى سبيل المثال،

---

٦) Hanseatic League حلف تجارى قام بين التجار الألمان والمدن التجارية النشيطة. استمر منذ منتصف القرن الثالث عشر وحتى منتصف القرن السابع عشر. وضم فى أوج تطوره مائة مدينة معظمها ألمانية، وكان احتكارًا فعليا للتجارة فى بحر البلطيق وبحر الشمال.

وكلمة Hanse كلمة ألمانية من القرون الوسطى بمعنى نقابة مهنية/المترجمة

أشار سبنسر عند وصفه لتأثير نظام المصنع والأشكال الجديدة من التنظيم الصناعى المرتبطة به إلى:

«بالطبع يمثل العامل الأجير بالمصنع العملَ الحر، حرية كاملة، طالما أنه يوقع على العقود ساعة يشاء ويفضها بعد إشعار قصير، فهو حر فى الارتباط بمن يروقه وحيث يروقه. بيد أن هذه الحرية لا ترقى فى الممارسة إلا إلى ما هو أبعد قليلاً من مجرد القدرة على استبدال عبودية بأخرى، إذ طالما أن العامل يصلح فقط لوظيفته المحددة هذه، إذن فمن النادر أن تتوفر له فرصة لعمل أى شىء آخر سوى أن يقرر فى أى طاحونة سيقضى الجزء الأكبر من أيامه الموحشة الحزينة» (16 ــ Spencer 1896:515).

وكانت آراء سبنسر مؤثرة للغاية فى الولايات المتحدة وأوروبا حيث صكوا مزاعم تدعى أن الفروق بين الأفراد والمجتمعات والأعراق والأمم بل حتى الشركات الكبرى تمتد جذورها إلى الطبيعة الإنسانية أو حتى الطبيعة ذاتها. وتلك أيديولوجية الداروينية الاجتماعية ــ التى نظرت إلى العالم وفسرته عبر عدسات تسمى «البقاء للأفضل» (Jones 1980). وإذ إن الداروينيين الاجتماعيين قد اعتبروا أن كل الأشياء تتقدم طبيعيًا من الأدنى إلى الأعلى أو إلى أشكال أكثر تقدمًا، لذا بنوا أنواعًا مختلفة من الهرميات لتصوير العلاقات التطورية لهذه الأشياء. وكانت الأشكال «الأصلح» التى أقاموها على قمة هرمياتهم هى تلك التى تعتبر أكثر كمالاً أو التى تقدمت أكثر على سلم الارتقاء، وعلى سبيل المثال، أشار تشارلز داروين (1874:142)، الذى تصادف أن كان هو أيضًا داروينى اجتماعى، إلى : «... أن الأمة التى تفرز طوال فترة ممتدة العدد الأكبر من الرجال الأكثر ذكاء والمفعمين أكثر بالحيوية والحماس والأشد شجاعة ووطنية والخيرين أكثر من غيرهم سوف تتسيد بشكل عام الأمم الأقل تميزًا (أى الأقل تحضرًا)».

وفى كتابه (Ancient Society, Lewis Henry Morgan 1963) صور عالم الأنثروبولوجى لويس هنرى مورجان تطور المجتمع الإنسانى بوصفه تتابع المراحل من الهمجية عبر البربرية إلى الحضارة، وعمم مورجان فكرة تتابع

المراحل على الواقع التاريخى، وبالتالى، فلقد تطور المجتمع الإنسانى، فى رأيه على هذا المنوال، ولم يكن له أن يتطور بطريقة أخرى، ويحدث التقدم، أى الحركة من مرحلة إلى المرحلة التالية فى هذا التسلسل، بسبب الاختراعات التكنولوجية التى غيرت أنواع مصادر الغذاء وأنواع المؤسسات الاجتماعية الوثيقة الصلة بذلك، وأشار فى هذا الصدد إلى:

«... بدون توسيع مصادر الغذاء لم يكن بوسع البشرية أن تتكاثر بداية فى الأماكن الأخرى التى لم تكن تمتلك أنواع الغذاء نفسها، ومن ثم تنتشر نهائيًا على كامل سطح الأرض... وما لم تسيطر البشرية سيطرة مطلقة على الغذاء من حيث تنوعه وكمياته ما كان لها أن تتضاعف لتصبح أممًا مكتظة بالسكان، وبالتالى فمن الأرجح أن توسيع مصادر الغذاء هو الذى حدد بشكل مباشر، بهذا القدر أو ذاك العصور الكبرى للتقدم الإنسانى « (Morgan 1963:19).

وناقش مورجان الأمر قائلاً: إن المراحل المختلفة من التطور التاريخى للإنسانية تميزت بظهور اختراعات معينة، وعلى سبيل المثال، فالمراحل الثلاث من البربرية تحددت على التوالى، بتطور الخزف ثم الزرع وتدجين الحيوانات وأخيرًا تكنولوجيا المعادن...وتميزت بداية الحضارة «... باستخدام الحروف الصوتية وإنتاج السجلات الأدبية» (Morgan 1963:11). وظهرت مؤسسات معينة ــ مثل الزواج الأحادى أو الملكية الخاصة ــ متأخر، جدًا وفى خضم عملية الارتقاء الاجتماعى ــ فقط ــ بعد أن كانت الحضارة قد تحققت بالفعل. فضلاً عن أن هذه المؤسسات ستواصل التغيير فى المستقبل إذ إن المجتمع ذاته قد تغير (Morgan 1963:499)

ويواصل مورجان مناقشة الموضوع قائلاً: إن الأشكال المبكرة من التنظيم السياسى كانت تقوم على الروابط الشخصية وليس السياسية فقط (Leacock1963:IIiIIxx). بعد أن استقرت المجتمعات على الأرض، تلك العملية التى بدأت بدخول الأشكال البسيطة من الزراعة، اتُخذت الخطوات الأولى صوب التنظيم السياسى: فبعد العشائر ــ التى قيدت عدد شركاء الزواج الممكنين ــ جاء الزعماء ومن ثم المجالس القبلية وبعدها الأحلاف القبلية ثم الأمم التى فصلت بين

مجلس الزعماء ومجالس الناس، وأخيرًا «...جاء القائد العسكرى العام تلبية للضرورات العسكرية للقبائل الموحدة « (Morgan 1963:330).

ويرى مورجان وجود علاقة وظيفية بين الاقتصاد وشكل التنظيم السياسى، وأن التحول من التنظيم الاجتماعى إلى السياسى جرى عندما أصبحت الزراعة والرعى مثمرين بالقدر الذى يسمح للناس بالعيش فى المدن والاستحواذ على الملكية الخاصة، واستخدم مورجان اليونان القديمة كنموذج ليناقش الأمر قائلاً: إن القوى المدنية التى انسحبت تدريجيًا من الوحدات القائمة على علاقات القرابة والنسب أعيد غرسها فى مؤسسات، مثل القيادات العسكرية أو الحكام المحليين المرتبطين بجماهير استقرت حديثًا على الأرض. وبكلمات مورجان: «ظهرت المدينة وجاءت معها بمتطلبات جديدة فى فن الحكم، إذ غيرت وضع المجتمع» (Morgan 1963:264)

وعرفت الإنسانية تغييرين آخرين ارتبطا وظيفيًا بكل من: التحول من التنظيم الاجتماعى إلى التنظيم السياسى ــ الناشئ بعد استقرار الناس على الأرض ــ وتطور الملكية. الأول: زيادة أهمية الأسرة المنحدرة عن الأب وأحادية الزواج، والثانى هو تدنى وضع النساء. و«ولّدَ تطور ملكية الماشية والأرض...الرغبة لدى جانب من الرجال فى انتقالها إلى أبنائهم. وكانت نتيجة ذلك أولاً: أبوية الجينات (العشيرة) وثانيًا: أحادية الزواج» (Leacock 1963: Iixv). وفرض الوضع المركزى الطاغى للرجل فى الأسرة الأبوية ــ أى السيطرة الكاملة على البيت والقدرة على عزل أفراده عن المجتمع الأكبر ــ قيودًا صارمة على مشاركة النساء فى صناعة القرار (Leacock 1963: Iixvi, IIIi).

وفى الجزء الأخير من كتابه (Ancient Society) ناقش مورجان نمو الملكية الخاصة وأشار فى هذا الصدد إلى أن الطبقات الاجتماعية كانت تزول فى الولايات المتحدة. وحول البدايات الأولى للملكية الخاصة أوضح مورجان أنه: «فى المراحل الموغلة فى القدم من تطور الحضارة اكتمل إلى أقصاه تطور«الجشع للحبوب» (studium lucri)، «الجشع» الذى يعد الآن قوة مسيطرة على العقل الإنسانى

(Morgan 1963:537). وبينما اعتقد مورجان أن التقدم فى نهاية المطاف كان على حد سواء حتميًا ومفيدًا، رأى أيضًا أن ازدهار الحضارة قد دمر فى الحقيقة شيئًا ذا قيمة:

إنه قيم شعوب الأمس واليوم الذين لم يعرفوا الملكية الخاصة ولا دوافع الربح، وكتب فى هذا الصدد قائلاً:

«...منذ حلول الحضارة كان نمو الملكية مهولاً وأشكالها متنوعة للغاية واستخداماتها واسعة للغاية وإدارتها لصالح ملاكها ذكية للغاية، حتى إنها تحولت من قبل الناس إلى قوة صعبة المراس، ووقف العقل الإنسانى مذهولاً مرتبكًا فى حضرة هذا المخلوق الذى صنعته يداه، ورغم ذلك فلسوف يأتى اليوم الذى سيرتقى فيه الذكاء الإنسانى إلى حد السيطرة على الملكية وتحديد علاقة الدولة بالملكية التى تحميها فضلاً عن واجبات وحدود حقوق أصحابها « (Morgan 1963: 561).

ويرى مورجان أن ازدهار الحضارة كان نتاجًا لسلسلة من الظروف العرضية، وقال فى هذا الصدد:

«...أحيانًا كان بلوغها يكاد يكون أمرًا مؤكدًا، ولكن كون هذا قد تحقق فى لحظة بعينها فتلك حقيقة مازالت استثنائية... وقد يكون من المفيد أن نتذكر أننا مدينون بوضعنا الحالى، بالوسائل المتعددة التى يوفرها للأمن والسعادة، إلى النضالات والمعاناة والجهد البطولى والكدح المضنى الصبور لأسلافنا البرابرة ولأسلافنا الهمجيين الذين يفصل بيننا وبينهم زمن سحيق.

إن جهودهم وكفاحهم ونجاحاتهم كانت جزءًا من خطة الذكاء الأعلى لتطوير البرابرة من قلب الهمجيين والمتحضرين من قلب هؤلاء البرابرة» (Morgan 1963: 563).

وإذا كان التقدم هو قانون التاريخ الإنسانى، إذن فالوضع الراهن للحضارة ذلك الوضع القائم على الملكية الخاصة، لا يمكن أن يكون القدر النهائى للإنسانية، أو نهاية التاريخ. وبدلاً من ذلك يقول مورجان:

«تبشر الديمقراطية فى الحكم والأخوة فى المجتمع والمساواة فى الحقوق والامتيازات والتعليم العام بالمستوى اللاحق الأعلى الذى سيبلغه المجتمع حيث

سيزداد باطراد احتضان ورعاية ذوى الخبرة والذكاء والمعرفة. وسيكون هذا بعثًا لشكل أعلى من تلك الحرية والمساواة والأخوة التى سادت بين العشائر (الجينات) القديمة» (Morgan 1963: 561 — 2).

وكانت مدرسة التطوريين الاجتماعيين أحد أهم مذاهب الفكر الفيكتورى للقرن التاسع عشر، ولقد أثرت، فعليًا، على كل كتّاب هذا الزمن الذين أرسوا الأسس لتطور النظرية الأنثروبولوجية السوسيولوجية المعاصرة(٧) واستعان عالم السوسيولوجى الفرنسى إميل دوركايم — الذى درس دراسة وافية كتابات سبنسر وكارل ماركس (1974a:6 — 30, 95 — 243) وفريدريك إنجلز (1972) — بكتاب مورجان (Ancient Society) واستخدم التحليلات ومعطيات علم الإثنولوجى الواردة به ليضفى بذلك حدة على فهمهم المادى للفرق بين المجتمع البدائى والمتحضر. وكان إنجلز قد اعترف بأهمية دراسات مورجان فى كتابه: **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة: على ضوء دراسات لويس مورجان.** (التشديد وارد فى الأصل)

ووضعت مدرسة التطوريين الاجتماعيين أساس نظريات عديدة بديلة عن التغيير فى أواخر القرن التاسع عشر، وإحدى هذه النظريات هى نظرية الانتشار (Diffusionism) التى تزعم أن سمات ثقافية معينة، أو مجموعة سمات، مثل الحضارة، قد تتطور فى منطقة جغرافية واحدة وتنتشر بعد ذلك، أو أنها حُملت إلى الأجزاء الأخرى من العالم. وتشابه بنية مزاعم الانتشاريين مثيلاتها عند التطوريين الاجتماعيين الذين زعموا أن بعض أجزاء الإنسانية (أى الغرب) تطورت أسرع من أجزائها فى مناطق أخرى، وأن أفكار هؤلاء ونتاج عملهم انتشرت بواسطة

---

٧) قائمة كتاب القرن التاسع عشر الذين كانوا إما متأثرين بالارتقائية و/أو دافعوا عن الموقف الارتقائى، هى قائمة طويلة. وتشمل: إدوارد تايلور (١٨٣٢-١٩١٧) وجون ماكلينان (١٨٢٧-١٨٨١) وجون لوبوك (١٨٣٤-١٩١٣) وجيمس فرايزر (١٨٥٤-١٩٣١) وأدولف باستيان (١٨٢٦-١٩٠٥) وجون ويسلى باول (١٨٣٤-١٩٠٢) الذين قدم جميعهم إسهامات عميقة فى تشكيل الفكر الأنثروبولوجى والسوسيولوجى فى النصف الأخير من القرن-تلك الفترة التى تميزت أيضًا بالتوسع الإمبريالى وبتكثيف ومركزة الرأسمال لتأمين التكاليف الباهظة للإنتاج الضخم للصلب والبضائع الأخرى (المؤلف)

ميكانيزم ما كامن، أو أن المستعمرين أخذوها معهم إلى المناطق المتخلفة. ومن نماذج التفسيرات الانتشارية للتغيير التأكيد مثلاً على أن السدود الترابية البدائية لوادى نهر الأوهيو قد بناها الرومان أو الفايكنج وليس أجداد الشعوب الأصلية القاطنة هذه المناطق، وأن الحضارة قد تطورت فى مصر أو اليونان وانتشرت فى أجزاء أخرى من العالم، أو أنه كان على الدول الإمبريالية جر الشعوب الأصلية فى إمبراطورياتهم الاستعمارية إلى الحضارة. وفى أواخر القرن العشرين بنت الشخصيات التى زعمت أن التاريخ الإنسانى قد تأثر بعمق بالزوار القادمين من خارج الأرض أو خارج أجوائها، حججها بالطريقة ذاتها التى بنى على أساسها الانتشاريون حججهم أى ــ إن الأفكار والمواد تتحرك من المجتمعات المتقدمة (أى الحضارات) إلى الأقل تقدمًا.

وفكرة «التحرك البطيء» تعد نموذجًا لنظريات أخرى اتخذت من أفكار التطوريين الاجتماعيين أساسًا لها، وصاغ هذه الفكرة عام ١٨٩٠ جابريل تاردا (١٨٤٣ ــ ١٩٠٤)، الكاتب والناقد الفرنسى. ويزعم تاردا (7 ــ 1895: 62, 396) أن الطبقات الدنيا فى المجتمعات المنقسمة طبقيًّا عادة ما تحاكى سلوك أبناء الطبقات الحاكمة الأكثر ثقافة وتهذيبًا، وأن الابتكارات تأتى من قمة الهرم الاجتماعى ثم تتحرك صوب الأسفل، ويدللون على هذا الزعم بتطور المؤسسات الثقافية، مثل المتاحف، فى نهاية القرن التاسع عشر (DiMaggio 1982). ولقد أعيد إنتاج هذه الحجة باطراد كبير، بشكل خاص، على يد أعضاء طبقات النخبة الذين يستاءون من الأشكال المختلفة من الثقافة الشعبية.

خلاصة

تأثر المنظرون العصريون للتغيير الاجتماعى والتنمية ــ بما فى ذلك ماركس ودوركايم وويبر ــ بالنظريات المبكرة للتغيير وبنقد هذه النظريات على حد سواء. وشيد ماركس رؤاه على الأساس الذى أرساه الفهم الديالكتيكى لهيراقليطس للكون والمجتمع الإنسانى، وقدر، عاليًا، أهمية النظريات التى اعتبرت أن التغيير تقدم وارتقاء واتجاهية. بيد أن ماركس كان أقل اهتمامًا بالنظرية

الارتقائية للويس هنرى مورجان أو هربرت سبنسر من اهتمامه بنظرية تشارلز داروين حول الانتقاء الطبيعى، والتى رأى ماركس أنها سلحتنا بطريقة للنظر إلى المصادفة التاريخية التى تشكلت ديالكتيكيا للعالم الطبيعى الذى كانت المجتمعات الإنسانية أحد أجزائه. (Marx 1985:232). أما دوركايم فقد أغرته فكرة المناظر العضوى وقدم ردودًا على حجج سبنسر الارتقائية. ورتب دوركايم المجتمعات على طول محور البساطة والتركيب، وتناول الجماعات الأبسط بوصفها ممثلة للمراحل التنموية المبكرة للمجتمع المركب. وبينما آمن ويبر بما لا يدع مجالاً للشك بتفوق المجتمع الرأسمالى الصناعى، لم تكن الارتقائية أبدًا ملمحًا مهمًّا فى فكره الاجتماعى. وصور المحللون المعاصرون من مدرسة الحداثة ومن المنظرين الماركسيين، تغلغل العلاقات الاجتماعية الرأسمالية فى بلدان العالم الثالث اعتمادًا على نظرية النمو الدورى.

وتختلف المفاهيم التى وضعها كل من ماركس ودوركايم وويبر عن المجتمع. وأشار ماركس فى هذا الصدد إلى أن المجتمع هو الحالة الطبيعية للكائنات الإنسانية، وأن الكائنات الإنسانية حيوانات اجتماعية تحقق جوهرها الأصلى أو طبيعتها فقط فى قلب المجموع الاجتماعى، وأن الطبيعة الإنسانية كانت حبيسة التقاليد المتشكلة تاريخيًّا التى اصطدمت بها، وأنها (الطبيعة الإنسانية/المترجمة) قد تغيرت مع نشأة علاقات إنتاج واحتياجات جديدة. وبالنسبة إلى دور كايم (١٩٣٨:١٠٢) كان المجتمع ظاهرة كالنبتة النامية ولدت على يد أفراده، ولها وجود مستقل عنهم، أما ويبر (١٩٧٨:١٤) فيرى أن مقولات مثل «المجتمع» تشير فقط إلى احتمال أن يتصرف الأفراد بطرق معينة فى ظل ظروف معينة، وأشار فى هذا الصدد إلى: «عندما يشار فى سياق سوسيولوجى إلى دولة أو أمة أو شركة أو عائلة....أو إلى تجمعات مشابهة فالمقصود....هو فقط تطور من نوع ما يطرأ على الأفعال الاجتماعية الفعلية أو المحتملة للأشخاص الأفراد». ويعتقد دوركايم وويبر أيضًا، مثلما يزعم معاصرهم سيجموند فرويد، أن الطبيعة الإنسانية كانت طيعة أكثر منها ثابتة.

وانتقد ماركس ودوركايم وويبر أيضًا نظريات الاقتصاد السياسى للمجتمع والتغيير التى توصل إليها آدم سميث ومن جاء بعده. وناقش ماركس، على سبيل

المثال، الأمر قائلاً إنهم أغفلوا خصوصية العلاقات الرأسمالية للإنتاج والتوزيع والتبادل. ووافق دوركايم (١٨٨٨:٢٩) على أن: الاقتصاديين شوهوا الواقع بإبعاده عن«...كل الحقائق المتعلقة بالزمان والمكان والبلد، وذلك لكى يكون بوسعهم تصور النموذج المجرد للإنسان بشكل عام، ولكنهم فى هذا النموذج المثالى ذاته أغفلوا كل ما ليس له صلة بالحياة الفردية حصرًا». ورفض ويبر المفاهيم الاقتصادية حول المجتمع لأنها فصلت الفاعلين الأفراد عن العلاقات الاجتماعية الرأسمالية التى نظمت حياتهم، وتجنبت الخوض فى القضايا الأخلاقية والسياسية أو أخضعتها للأخرى الاقتصادية (Clarke 1982: 190, 204).

وكان لكل من دوركايم وويبر علاقة قوية بتيارى الفكر اللذين ظهرا فى سبعينيات القرن التاسع عشر وتبلورا فى الثمانينيات منه. التيار الأول هو الكانتية الجديدة والآخر هو المنفعة الحدية (Marginal Utility) أو الاقتصاد الكلاسيكى الجديد. ولم يكن الكانتيون الجدد مقتنعين بالبدائل النظرية التى قدمتها المثالية والمادية، وسعوا لبناء جسر من«الأخلاق الكانتية» لسد الهوة بين الليبرالية والاشتراكية (Willey 1978). وبينما أبدى دوركايم اهتمامًا بالقضايا التى طرحها الكانتيون الجدد، وافق ويبر على مزاعمهم حول أن العلوم الطبيعية والإنسانية تحتاج إلى مناهج مختلفة فى البحث ووافق أيضًا على الفروق التى حددوها للتمييز بين الحقائق والقيم (Giddens 1987:183 — 4).

ومن ناحية أخرى رفض مفكرو نظرية المنفعة الحدية الاقتصاد السياسى الكلاسيكى لآدم سميث ومن جاء بعده لكى يتمكنوا من تطوير نظرية للأسعار من شأنها تبرير التوزيع العقلانى للموارد الشحيحة فى السوق، وزعموا أن:

«المؤسسات الاقتصادية للمجتمع الرأسمالى يمكن عزلها عن سياقها الاجتماعى والتاريخى واعتبارها أدوات تقنية تطورت عقلانيًا تلائم التوزيع الأمثل للموارد الشحيحة... ».

وفى نظريتها حول الأسعار، شرحت الحدية تشكل الأسعار كتعبير عن العقلانية الفردية للقوى الاقتصادية، وأن التبادل التنافسى يساعد، على أفضل وجه على التوفيق بين المصالح المتصارعة لهؤلاء الأفراد بهدف التوصل لمصالحة بين

العقلانية الفردية والاجتماعية...وتعتمد الحدية هذا التحليل للبرهنة على أن كل المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية، فى شكلها الأنقى والأكثر تجريدًا، هى أكمل تعبير عن العقلانية الفردية» (Clarke 1982: 156 — 7).

ويرى دوركايم أن المقايضات الاقتصادية التى كانت تجرى فى السوق هى المشكلة الجوهرية للمجتمع الحديث لأن العلاقات الاجتماعية التى استقرت بين الأفراد فى عالم التجارة لم تتقيد بالقدر الكافى بأخلاق الجماعة الأوسع. ورفض ويبر مزاعم منظرى المنفعة الحدية القائلة إن العقلانية الاقتصادية كانت ظاهرة طبيعية، وهو يرى أن العقلانية الاقتصادية كانت واحدة فقط من الاحتمالات القائمة لتوجهات القيمة فى المجتمع الحديث، ومع ذلك وفى حين تعد العقلانية الاقتصادية نقطة انطلاق مهمة لتطوير المجتمع الصناعى الرأسمالى، فقد اتسمت بالقدرة على تقويض المثل الأخرى مثل الاستقلال والاكتفاء الذاتى والجماعة أو الأمن القومى.

وفى الباب التالى سنفحص بتفصيل أكبر كيف استخدم ماركس ودوركايم وويبر بعض صياغات التغيير المشار إليها هنا فى سعيهم لشرح صعود المجتمع الصناعى الرأسمالى.

الباب الثانى

المجتمع الرأسمالى الصناعى الحديث

الرأسمالية كلمة صُكت فقط فى خمسينيات وستينيات القرن التاسع عشر، وتصف انتصارًا على نطاق العالم، لاقتصاد جديد يعتمد على الإنتاج الصناعى للسلع، انتصارًا «للنظام الاجتماعى الذى تعبر عنه، وللأفكار والمنافع التى يبدو أنها تضفى عليها شرعية وتقرها...أى العقل والعلم والتقدم والليبرالية (Hobsbawm 1979:xix.) ويعتبر مؤيدو هذا النظام الاقتصادى الاجتماعى الجديد أن النمو يرتكز على قاعدة المشروع الخاص التنافسى غير المقيد وعلى غياب تدخل الحكومة. بيد أن عمر هيمنة الرأسمالية التنافسية غير المقيدة كان قصيرًا، وتآكلت بفعل التوسع السريع لأسواق الاستهلاك المحلى فى ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، وبفعل ازدهار كبار المنتجين وتضخم عددهم وبفعل المصادر الجديدة للقوة، وأخيرًا بفعل اشتداد التنافس العالمى بين الاقتصاديات الصناعية الوطنية المختلفة. وقاد تراجع الرأسمالية التنافسية غير المقيدة إلى تدخل «الدولة» فى الدول الصناعية المختلفة لحماية مصالحها الاقتصادية الوطنية. وفى أواخر القرن التاسع عشر اتخذ الفارق بين الدول المتطورة والنامية، بسرعة، شكله المعاصر، وظهر طيف عريض من الكيانات السياسية ـــ بما فى ذلك الطبقات العاملة الوطنية والأخرى المناهضة لها ـــ فى الدول الصناعية الرئيسية (43 — Hobsbawm 1979: 337)

وتولى عدد من المنظرين الاجتماعيين مهمة تحليل التغييرات التى كانت تجرى. وطغت على الجدل الذى دار حول التغيير الاجتماعى والتنمية فى الأعوام الأولى من القرن العشرين وجهات نظر ثلاث هى تحليلات وحجج كارل ماركس وإميل دوركايم وماكس ويبر حول تشكل المجتمع الرأسمالى الصناعى الحديث. وفى الحقيقة يظل الإرث الفكرى الذى تركه هؤلاء يؤثر على الكتاب المعاصرين المعنيين بهذه القضايا. ولقد وضع ماركس تحليله للرأسمالية فى الفترة ما بين منتصف الأربعينيات وحتى عام ١٨٨٢. وبدأ دوركايم وويبر أبحاثهما بعد مرور جيل أى فى منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر وحتى نهاية العقد الأول من

القرن العشرين، وبالتالى، فقد تناول المحللون الثلاثة لحظتين تاريخيتين مختلفتين من تطور المجتمع الرأسمالى.

ولذا أشار أكثر من باحث إلى أن دوركايم وويبر قد خاضا فى جدل نقدى مع شبح ماركس. على أن الأسباب التى قادت الثلاثة لتحليل تطور الرأسمالية كانت مختلفة. لقد أراد ماركس تغيير العالم، فى حين فضل دوركايم التكيف مع العالم ــ والحفاظ على الحرية الفردية وتعزيز وضع الدولة ــ الأمة بهدف صياغة نظام أخلاقى جديد من شأنه إلحاق الهزيمة بالميول الطاردة للعلاقات الاجتماعية التى خلقتها السوق. أما ويبر فقد كان مهتمًا بالتطور التاريخى للإنسانية وتنوع علاقاتها الاجتماعية والعراقيل التى تفرضها البيروقراطيات والعقلانية الذرائعية Instrumental على تطورها اللاحق فى المستقبل. بيد أنه لا يمكن فهم آراء دوركايم وويبر فقط لمجرد أنهما عارضا ماركس، إذ إنهما انتقدا بالمثل الاقتصاديين الليبراليين والمحافظين فى نهاية القرن التاسع عشر.

الموقف الراديكالى لكارل ماركس

ولد ماركس (١٨١٨ ــ ١٨٨٣) فى روهنلاند الواقعة غرب ألمانيا، والتى تأثر سكانها بحركة التنوير فى عشرينيات وثلاثينيات القرن وبالثورة الفرنسية والفكر الاشتراكى. وأثناء هذه الفترة تعرف ماركس على كتابات روسو وفولتير والأفكار الاشتراكية لسان سيمون. وبعد ذلك ــ فى جامعة برلين ــ أثرت الأخلاقيات التى نادى بها أنصار سان سيمون، وبشكل خاص، اهتمامهم بمستقبل «الطبقة الأفقر الأكثر عددًا» أى مجموع جماهير العمال الصناعيين المستغَلين المعدمين ــ أثرت على نقد ماركس لكتاب هيجل (١٧٧٠ ــ ١٨٣١) «فلسفة الحق» وقادته إلى الحركة الاشتراكية (Marcuse 1960: 333 ــ 4; Marx 1982). وفيما آمن ماركس بأن الاشتراكية والشيوعية انطويا على فهم جديد لنوع العلاقات الاجتماعية التى كانت تواصل تطورها، ظل رغم ذلك طوال حياته يتبنى موقفا نقديا من هذه التيارات، وبشكل خاص حين عجزت عن صياغة دعواها الأخلاقية فى مفهوم نظرى مكتمل للواقع (Bottomore 1988: 4 ــ 5).

ووضع ماركس (1964a:106 ـــ 5) نقده للاقتصاد السياسى فى دراسة أُطلق عليها اسم «المخطوطات الاقتصادية والسياسية لعام ١٨٤٤»، قدم فيها حجتين واصل تنقيحهما وتوسيعهما فى أعماله اللاحقة. وبداية، تناول ماركس مقولة هيجل حول أن العمل هو صانع جوهر (ماهية) البشرية، ومن ثم نقل ماركس هذه المقولة من دنيا الفكر المجرد إلى لغة الاقتصاد السياسى، وأشار ماركس إلى أن الإنسانية فى كفاحها للتغلب على الطبيعة، لم تنتج الثروة فقط ولكنها أيضًا طورت الملكات الإنسانية الفريدة وأشكال الحياة الاجتماعية التى ميزتها عن الحيوانات، وبكلماته فالإنسان: «...تأمل ذاته فى عالم كان قد خلقه» (Marx 1964a:114) وثانيًا، وسّع ماركس فكرة فيورباخ حول التغريب لكى يصف الظروف الحقيقية للمجتمع الصناعى. وناقش الأمر قائلاً: إنه بينما كان من المفترض أن يطور العمال قدراتهم الإنسانية عبر العمل، فقد كانوا فى الحقيقة عاجزين عن عمل هذا لأن البنية الاقتصادية للمجتمع كانت منقسمة إلى طبقة أصحاب الملكية وطبقة العمال معدومى الملكية. وإذ إن العمال لم يمتلكوا منتجات عملهم فقد تم تغريبهم عن السلع التى ينتجونها، ومن ثم ولأن قوة عملهم كانت أيضًا، سلعة تم تغريبهم عن جوهرهم الإنسانى وفصلهم عن العلاقات البناءة مع الكائنات الإنسانية الأخرى، إذ إنهم انشغلوا عن هذا بالتنافس للحصول على فرص العمل ليقيموا أودهم (Bottomore 1988: 7 ـــ 8).

ولقد أولى ماركس وإنجلز (١٨٢٠ ـــ ١٨٩٥)، رفيق عمره، اهتمامهما شطر التطور التاريخى للمجتمع فى أواخر أربعينيات القرن التاسع عشر. وظهرت أول صياغة للمفاهيم التى وضعوها فى هذا المجال فى كتاب:«الأيديولوجية الألمانية»، الذى ظهر عام ١٨٤٦(Marx and Engels ـــ 1970:48 60) والذى أكدا فيه أن البنية الطبقية للمجتمع الصناعى هى تعبير عن الاستغلال، حيث يقوم أعضاء طبقة واحدة ـــ طبقة الملاك فى هذه الحالة ـــ الذين يتحكمون فى وسائل الإنتاج والعمل ـــ بالاستيلاء على كل من فائض إنتاج وعمل المنتجين المباشرين. وكنتيجة لهذا الاستغلال فالعلاقات بين الطبقات تناحرية بالفطرة وتتميز بالصراع الذى يتم التعبير عنه فى المعارك الصريحة والمستترة التى تنتظم الحياة اليومية فى المجتمعات التى تتسم بالانقسام داخل كل طبقاتها. واستخدم ماركس وإنجلز صياغات مختلفة لهذا المفهوم للتاريخ طوال الأعوام الخمسين التالية، مؤكدين

باستمرار على التفاعل الديالكتيكى بين تصرفات الكائنات الإنسانية من ناحية والبنى الاجتماعية التى تشكل نشاطهم من ناحية أخرى. وفى عام ١٨٤٨ قدما ملخصًا مختصرًا لموقفيهما باسم «البيان الشيوعى» جاء فيه:

«إن تاريخ كل المجتمعات القائمة حتى الآن هو تاريخ الصراع الطبقى. الصراع بين الحر والعبد، الشريف (الرومانى) والعامة (الرومانيين)، اللورد والرقيق، تاجر القرون الوسطى وعامل القرون الوسطى، باختصار وقف الظالم والمظلوم متضادين دومًا لبعضهما البعض، يخوضان معركة لا تنتهى، تتوارى حينًا ومن ثم تندلع صريحة المعركة ذاتها التى تنتهى كل مرة إما بإعادة تشكل ثورية للمجتمع برمته، أو بالدمار الذى يشمل كل الطبقات المتنازعة» (Marx and Engels 1974:67 — 8)

وأشار ماركس وإنجلز إلى أن روما، بهرميتها الاجتماعية المعقدة المتغيرة دومًا، وأن العصور الوسطى بلورداتها الإقطاعيين ورقيقها، وأن المجتمع البورجوازى الحديث بملاكه وعماله يمثلون الإنتاج فى مراحل تاريخية مختلفة من تطور المجتمع الإنسانى. وبعد ذلك، وفى مقدمة: «مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى» أشار ماركس (1970:21) إلى أن «...أنماط الإنتاج الآسيوى والقديم والإقطاعى والبورجوازى الحديث» هى «مراحل متعاقبة للتطور الاقتصادى للمجتمع». وأن بوسعنا التمييز بين المجتمعات ذات الأنماط المختلفة من الإنتاج على أساس:

«... الشكل الاقتصادى المحدد الذى يتم عبره امتصاص فائض عمل (أو بضائع) المنتجين المباشرين غير المدفوع الأجر. ويحدد (هذا الشكل/المترجمة) علاقة السيطرة والعبودية، فهذه العلاقات تنبت مباشرة من قلب الإنتاج ذاته وترتد إليه كعامل مُحَدِد. وهكذا تقوم كل بنية الجماعة الاقتصادية الناشئة من العلاقات الفعلية للإنتاج ومن ثم أيضًا شكلها السياسى المحدد» (Marx 1981:927)

وبدأ ماركس (1973) منذ عام ١٨٥٧ يركز اهتمامه على نحو متزايد على نمط الإنتاج الرأسمالى والمجتمع الرأسمالى الغربى. وناقش الأمر قائلاً: إن كليهما يتسم بعدد من الملامح التى تميزه عن الأشكال الاجتماعية الأخرى، وأهم هذه

الملامح هو الإنتاج الواسع للسلع التى يتم تبادلها مقابل النقود فى السوق (Bottomore 1985:6, 1988:11) وبكلماته: «تبدو ثروة المجتمعات التى يسودها نمط الإنتاج الرأسمالى كـ«حشد هائل من السلع» أما السلعة المفردة فهى شكلها الأولى» (Marx 1977:125)

وهكذا بدأ ماركس دراسته لنمط الإنتاج الرأسمالى بتحليل السلع، التى وصفها على النحو التالى: فى المجتمعات الرأسمالية الصناعية يتم تنظيم الإنتاج عبر التبادل، والسلع التى ينتجها العمال هى ملكية الرأسمالى مالك وسائل الإنتاج. وفى السوق، يواجه المالك أفرادًا يملكون سلعًا أخرى مختلفة. وفى عملية التبادل هناك «...كم محدد من منتج واحد يستبدل بكم محدد من منتج آخر» (Foley 1991:101) وهكذا، فأى سلعة معينة لها طابع مزدوج. فلها من ناحية قيمة استعمالية ــ كونها تلبى حاجة محددة للفرد الذى يقتنيها. ومن ناحية أخرى، بالنسبة إلى مالك السلعة التى أنتجها العمال، لها قيمة، لأنها يمكن مبادلتها مقابل مقدار محدد، ولكنه مختلف كمًا، عن السلع الأخرى. وتظهر القيمة التبادلية للسلعة عند مقارنتها بالسلع الأخرى فى السوق، والنقود هى القيمة التبادلية العامة التى تسهل عملية التبادل و«...وللقيمة التبادلية وجود مستقل عن أى سلعة محددة مثل النقود» .(Foley 1991: 101)

وفى عملية الإنتاج، يستخدم الرأسمالى الصناعى مقدارًا معينًا من المال لشراء المواد الخام والأدوات وقوة العمل المطلوبة لإنتاج سلعة معينة. بيد أن إحدى السلع التى يشتريها تتسم بخاصية فريدة، وهذه السلعة هى قوة عمل العمال الذين يدفع الرأسمالى أجورهم مقابل خبراتهم ونشاطهم كمنتجين للسلعة المعينة. وببذل قوة عملهم ينتج العمال منتجًا معينًا له قيمة، يدركها الرأسمالى ــ كمالك لكل من وسائل الإنتاج والبضائع المنتجة ــ عندما يبيع السلعة فى السوق، بكلمات أخرى، إنهم العمال، وفقط العمال، هم الذين يخلقون القيمة.

وللحصول على قيمة السلع المنتجة، على الرأسمالى أن يبيعها مقابل مقدار من المال أكبر من الذى استثمره فى الأصل فى المواد والأدوات والأجور. والفرق بين استثماره الأول والمقدار الذى يتلقاه بعد البيع هو فائض القيمة الذى ينتجه

العمال. بيد أن العمال لا يحصلون على أى فائض قيمة، ولا هم بالضرورة يستخدمون السلع التى ينتجونها أنفسهم. وبدلا من ذلك، ولتلبية احتياجات معينة، يستخدمون أجورهم لشراء السلع التى ينتجها عمال آخرون. ويستخدم الرأسمالى أيضًا المال ـــ بما فى ذلك الذى يُنتزع من فائض القيمة الذى يخلقه عماله ـــ لشراء السلع التى يحتاجها لتلبية كل من احتياجاته الشخصية والخاصة بشركته.

ويتنافس الرأسماليون المنتجون للسلعة نفسها على المستهلكين فى السوق. وتعتمد قيمة السلعة المحددة التى ينتجونها على متوسط مقدار العمل الضرورى اجتماعيًا لإنتاجها. بيد أنه إذا تمكن رأسمالى معين من زيادة إنتاجية عماله فوق المستوى العام الذى بلغته شركات أخرى، إذن سيكون بوسعه أن يبيع بسعر أقل من منافسيه وأن يضاعف أرباحه، بكلمات أخرى، فالرأسمالى يعتصر مزيدًا من فائض القيمة من عماله، أو هو يعتصر هذه القيمة بمعدل أعلى مما يفعل منافسوه. وإذ إن قيمة السلعة تهبط بسبب التجديد والابتكارات الرأسمالية، لذا على منافسيه إما تبنى التجديد والابتكارات أو مواجهة الخسارة أو ربما الإفلاس.

وكنتيجة لهذا يكافح كل رأسمالى صناعى دومًا لزيادة كل من: مقدار فائض القيمة الذى يخلقه عماله ومعدل فائض القيمة الذى يعتصره منهم، وبمرور الأعوام قام الرأسمالى بهذه المهمة بطريقتين، فمن ناحية، مد الرأسمالى فترة العمل اليومى أو الأسبوعى دون زيادة فى التعويض لعماله مقابل زيادة عملهم. بيد أن هناك حدودًا مطلقة لطول فترة العمل، علاوة على أن إنتاجية العمال تهبط بهذا الاستنزاف، ثم أنهم يقاومون بشكل متزايد مطالب مستخدميهم (Marx 1977: 416-320) ومن ناحية أخرى، فقد ضاعف الرأسمالى إنتاجية العمال، لكى ينتجوا سلعًا أكثر فى ذاته الحيز نفسه من الوقت، ولقد تم له هذا برفع كفاءة العمال ـــ أى بالجمع بين عمال متخصصين ينفذ كل منهم خطوة محددة من خطوات عملية الإنتاج ـــ وبشراء ماكينات تنفذ المهام ذاتها بسرعة أكبر، وتحول العمال على هذا النحو إلى مجرد ملاحق لأدواتهم. واستلزمت الخطوة الأولى أشكالاً جديدة من التعاون وزيادة فى التقسيم التقنى للعمل. فيما استتبعت الخطوة الثانية ميكنة عملية الإنتاج والتخلص من العمال المهرة وإدخال عمال غير مهرة ـــ غالبًا من النساء

والأطفال ــ فى قوة العمل، وبالتالى، زيادة البطالة أو نمو الجيش الاحتياطى للعمل (639 ــ Marx 1977: 429)

وبما أن الماكينات وسائل لإنتاج فائض القيمة وتخفيض قيمة السلع، لذا فالتنافس بين الرأسماليين يعد حافزًا مهمًا للغاية فى عملية إدخال الماكينات إلى عملية الإنتاج وفى الجهود المستمرة لتحسين إنتاجيتهم ــ وهذا نشاط يعتمد بالطبع على التقدم الثابت فى العلوم والتكنولوجيات. بكلمات أخرى يتميز المجتمع الرأسمالى الصناعى بنزوع منهجى مستمر لتطوير الإنتاج على نحو يجعله أكثر كفاءة. وكان ماركس وإنجلز (70 :1974) مدركين تمامًا لنتائج ومضامين هذا النزوع عندما كتبا البيان الشيوعى:

«...لا يمكن للبورجوازيين (أى الرأسماليين) البقاء بدون إحداث ثورة مستمرة فى أدوات الإنتاج، وبالتالى، فى علاقات الإنتاج ومعها كل العلاقات فى المجتمع، وعلى النقيض كان الإبقاء على الأنماط القديمة للإنتاج فى شكل ثابت هو الشرط الأول لبقاء كل الطبقات الصناعية المبكرة. أما العصر البورجوازى فيتميز عن كل العصور السابقة له بإحداث ثورة متواصلة فى الإنتاج وببثه اضطرابًا لا ينقطع فى أوصال كافة الأوضاع الاجتماعية فضلاً عن الغموض والبلبلة الأبديين».

وكان للاستخدام المتزايد للماكينات تأثير آخر بشكل خاص بعد عام ١٨٥٠، عندما تكثف الإنتاج الرأسمالى وبدأ يتحول من البضائع الاستهلاكية إلى البضائع الرأسمالية ــ مثل الصلب والماكينات ــ التى استخدمت لصناعة ماكينات أخرى. وفى المجلد الأول من الرأسمال، الذى نشر عام ١٨٦٧، أشار ماركس (775 :1977 ــ 80) إلى العمليات التى تضمنتها هذه العملية مثل تكثيف ومركزة الرأسمال. وكانت هذه العمليات قد بدأت لتوها فى التبلور فى ذلك الوقت وتضمنت تكثيف كميات من الرأسمال تتضخم على نحو متزايد فى أيدى عدد صغير يتضاءل باطراد من الرأسماليين.

ولأن الأدوات الجديدة للإنتاج التى تطورت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر عادة ما كانت باهظة الثمن، كان على أى رأسمالى يرغب فى استخدام هذه الأدوات لزيادة أرباحه استثمار مقدار ضخم من الرأسمال فى شرائها. ولم يكن

كل الرأسماليين قادرين على عمل هذا، وبالتالى، فالشركات الضعيفة إما ابتُلعَت أو خرجت من البزنس كمحصلة نهائية لتنافسها مع الشركات التى استخدمت الماكينات الجديدة. وكان هذا دافعًا لتشكيل شركات كبرى انتهى بها المطاف إلى السيطرة على إنتاج سلع معينة. ووقف هذا أيضًا خلف ظهور الاحتكارات والإدخال المستمر لماكينات يتزايد باستمرار ارتفاع أسعارها فى عملية الإنتاج، فضلاً عن استثمار وتكثيف مقادير تتزايد بثبات من الرأسمال وتعظيم إنتاج وأرباح الشركات التى تمكنت من استخدام الابتكارات العلمية والتكنولوجية (Bottomore 1985:10 — 11).

والإنتاج الرأسمالى عرضة لأزمات دورية بسبب الاعتماد المتبادل للقطاعات المختلفة من الاقتصاد على بعضها البعض. وفى هذا الصدد وضع ماركس (470 :1968 — 468 :1978 ,546 — 564) فى كتابيه: «الرأسمال» و«نظريات فائض القيمة» (كتبت عامى ١٨٦٢ و١٨٦٣) الخطوط العريضة لنظرية غير مكتملة حول الأزمات الدورية للنظام الاقتصادى الرأسمالى تعتمد على فكرة نزوع معدلات الربح للهبوط (Shaikh 1991a, b) ويشرح ماركس هذا الأمر على النحو التالى: إذ إن الربح هو القوة الدافعة لكل النشاط الرأسمالى، لذا على الرأسمالى الفرد المنتج تخفيض تكلفة / وحدة سلعته تحت متوسط قيمة هذه السلعة لكى ينجح فى التنافس فى السوق مع الشركات الأخرى التى تنتج المادة ذاتها. وهو يقوم بتخفيض تكلفة الوحدة بميكنة الإنتاج ورفع إنتاجية العمل، وبينما تزداد أرباحه فى البداية، يقود سلوكه فى الوقت ذاته إلى تخفيض القيمة الاجتماعية للسلعة ويقلص معدلات ربح منافسيه، وميل معدلات الربح للهبوط يؤثر ليس فقط على منافسيه الأضعف ولكن أيضًا على كامل القطاع الاقتصادى الذى ينتج هذه السلعة. ويهبط الاستثمار فى هذا القطاع ليفضى هذا إلى هبوط فى الاستهلاك وزيادة مفرطة فى السعة الإنتاجية وتقليص الأجور. وبالإضافة إلى إزاحة الرأسمالى الأضعف، يدفع هبوط معدلات الربح إلى هروب الرأسمال من هذا القطاع ليتم استثماره فى القطاعات الأخرى للاقتصاد.

وبعد تحليل نمط الإنتاج الرأسمالى، حوّل ماركس اهتمامه إلى الأوضاع والعمليات التاريخية التى ساعدت على تطور المجتمع الرأسمالى الصناعى. ويرى ماركس أنه فى المجتمعات المنقسمة طبقيًا فى العالم ما قبل الصناعى، والتى

اعتمدت إلى حد بعيد على الإنتاج الزراعى، احتفظ الفلاحون بملكية فعلية للأرض ــ أى الأساليب الرئيسية للإنتاج. وتناول ماركس الأمر قائلاً: إن البروليتاريا يمكنها الظهور فقط إذاً، حين يتم تجريد الفلاحين من الأرض وعزلهم عن أساليب إنتاجهم، وإجبارهم على العمل للحصول على أجور بهدف البقاء على قيد الحياة (Marx 1981:873 ــ 6) وأطلق ماركس على هذه العملية اسم التراكم الأولى، ولقد تحققت هذه العملية فى إنجلترا عبر تشريعات أصدرتها الدولة أطلق عليها اسم قوانين تسييج الأراضى.[٨]

ووضع ماركس مخططات لنظريتين يفسر بهما تزامن تحلل نظام علاقات الجزية، الذى يميز المجتمع الإقطاعى، مع ترسيخ أقدام العلاقات الاجتماعية الرأسمالية محلها (Aston and Philpin 1985; Hilton 1976a; Katz 1989) وفى أربعينيات القرن التاسع عشر، ناقش ماركس الأمر مقتفيًا أثر آدم سميث قائلاً إن صعود الرأسمالية الصناعية كان ثمرة عمل التجار الرأسماليين، الذين نشروا شبكات تجارية وشجعوا الإنتاج السلعى وقضوا على الاقتصاد الطبيعى الذى ساد فى الريف بإعادة تشكيل عمليات العمل وتنظيم الصناعات الريفية التى تنتج بهدف البيع. وحرر التجار الرأسماليون الإنتاج من القيود التى فرضتها نقابات تجار وصناع مدن القرون الوسطى، وبدلوا نهائيًا العلاقات الطبقية وعلاقات القوة فى

---

٨) Enclosure Acts هى الاتفاقيات الثنائية والجماعية والتشريعات التى صدرت فى إنجلترا بداية من القرن الثانى عشر حول الأراضى المشاع والأراضى الصغيرة الصالحة = للزراعة المبعثرة فى أيدى صغار المزارعين من الفلاحين (والتى كانوا يستخدمونها فى الفترات ما بين جمع المحاصيل لرعى الماشية). واستهدفت هذه الإجراءات تجميع هذه الأراضى وإعادة توزيعها على اللوردات والأثرياء. وكان يتم هذا بتشييد سياج لتطويق الأراضى وتعين حدودها، أولا لمنع استخدام المزارعين لها فى الرعى، وثانيًا لحصر الأراضى وتوزيعها على اللوردات، وتسارعت هذه العملية فى الفترة من ١٤٦٠ إلى ١٦٤٠ بحجة العمل على زياد الكلأ، ومن ثم تسارعت أكثر فى الفترة من ١٧٥٠ إلى١٨٦٠ بحجة زيادة كفاءة الأرض، وبنهاية القرن التاسع عشر اكتملت عملية فرض الأسوار حول مساحات زراعية ضخمة وزعت على اللوردات الإقطاعيين، واستهدفت هذه الإجراءات فى المقام الأول تحويل الزراعة فى إنجلترا من إقطاعية إلى رأسمالية حديثة /المترجمة.

النظام الإقطاعى القائم. وبعد مرور عقدين، عدّل ماركس تقييمه هذا للتجار ليصفهم بدلاً من ذلك كقسم محافظ من أقسام الطبقة الحاكمة يتسم بنزوعه إلى مراكمة الرأسمال المالى وإنفاقه على استهلاك صارخ وترسيخه للأوضاع والعلاقات الاجتماعية القائمة، فى الوطن وخارجه، التى تسمح لهم بالإبقاء على نمط حياتهم المترفة (Marx 1981:379 — 455)

وفى تقييمه اللاحق وصف ماركس (453 :1981 — 4) تشكل الرأسمالية الصناعية على النحو التالى:

«يعتمد التحول إلى الصناعة الضخمة على التطور التقنى للمنشأة الصغيرة التى يديرها مالكها...وهكذا يمكن لهذا التحول أن يتخذ أشكالاً ثلاثة. أولاً: يتحول التاجر مباشرة إلى صناعى، وتلك هى حال الحِرَف التى ابتدعتها التجارة... حيث يستورد التجار كلاً من المواد الخام والعمال من الخارج... وثانيًا: يجعل التاجر من المستخدمين الصغار وسطاء له، أو أنه يشترى مباشرة من المنتج المستقل... (تاركًا إياه) مستقلاً شكليًا... بلا تغيير فى نمط إنتاجه. وثالثًا: يصبح الصناعى تاجرًا وينتج مباشرة على نطاق واسع للسوق».

وشهد تطور الرأسمالية الصناعية من قلب نمط الإنتاج الإقطاعى سبلاً محافظة وأخرى ثورية. وحدثت الطريقة المحافظة عندما سيطر التاجر سيطرة مباشرة على الإنتاج، ببيعه المواد الخام للمنتجين المباشرين وشرائه بضائعهم الجاهزة، وتحويله، لهم ببطء، إلى عمال مأجورين. وأبقت هذه الطريقة على النمط القديم للإنتاج وأفضت إلى تدهور ظروف المنتجين المباشرين. أما السبيل الثورى، الذى تمكن من تغيير العلاقات الاجتماعية، فيحدث عندما يتحول المنتج إلى تاجر ورأسمالى معًا.

وكان ماركس وإنجلز مدركين للطبيعة التوسعية للرأسمالية الصناعية وقدرتها على تغيير المجتمعات التى وقعت فى شراك العلاقات الاستعمارية الأوروبية. ولقد ربطا بين نقدهما للتوسع الاستعمارى ونقدهما للمجتمعات الرأسمالية لأوروبا الغربية. ووصفا الصلة بينهما، فى البيان الشيوعى الذى أشار فى هذا الصدد إلى:

«بالتحسين السريع لكل أدوات الإنتاج وبأساليب الاتصال التى تيسرت بشكل مذهل، جرّت البورجوازية كل الأمم، بما فى ذلك الأكثر بربرية، إلى حظيرة الحضارة. وكانت الأسعار الرخيصة للسلع هى المدفعية الثقيلة التى سحقت بها البورجوازية الأسوار الصينية والتى أجبرت بها البرابرة، بكل كراهيتهم العنيدة للأجنبى، على الاستسلام، وأجبرت كل الأمم، فى خضم ألم ومخاطر الإبادة، على تبنى نمط الإنتاج البورجوازى، وأجبرتهم على إدخال ما سمّته الحضارة، إلى قلوبهم، أى أن يتحولوا بأنفسهم إلى بورجوازيين. وبكلمة واحدة، خلقت البورجوازية عالمًا مماثلاً لصورتها» (Marx and Engels 1974:71)

ومنذ مطلع عام ١٨٥٣ لاحظ ماركس (1983a:333) أن بعض المجتمعات الآسيوية كانت تنتظم على أسس تختلف عن مثيلاتها فى الدول الأوروبية. ففى هذه المجتمعات غابت الملكية الخاصة، إذ إن الأرض، أهم أساليب الإنتاج، كانت تملكها الجماعات القروية المستقلة أكثر من الأفراد أو الدولة. وانضوت هذه الجماعات القروية تحت جناح الدول عبر علاقات الجزية. ومركز الديناميكية السياسية بين الطرفين هو مقدار فائض العمل والبضائع التى كانت الدولة، أو الدولة ممثلة فى الحاكم، قادرة على انتزاعه من المنتجين المباشرين.

وطور ماركس أفكاره حول المجتمعات الآسيوية فى سلسلة من الأبحاث ظهرت فى الصحف فى خمسينيات القرن التاسع عشر (Avineri 1969).

وفى كتابه: (Grundrisse) تقدم ماركس خطوة جديدة للأمام صوب وضع مفهوم تنوع الأشكال المجتمعية والمسارات التاريخية (Marx 1973: 471 — 513). وهنا يبحث ماركس تطور التقسيم الاجتماعى للعمل — أى تزامن تحلل مؤسسات وممارسات الجماعات التى تنظمها علاقات القربى مع ظهور الطبقات الاجتماعية (Hobsbawm 1965: 36 — 8) ويشير إلى أن البنى الطبقية تطورت بطرق ثلاث أو أربع تختلف باختلاف الظروف التاريخية التى مرت بها: (١) استحواذ الدولة أو الدولة ممثلة فى الحاكم على الملكية الجماعية والعمل (٢) بقاء الملكية الجماعية كالمادة الخاضعة لفعل الخميرة فى المجتمعات التى حصل أفرادها على البضائع والعمل عبر القرصنة وسرقة الماشية والإغارة على العبيد (٣) فرض الحرفيون

الأحرار المنظمون فى نقابات القرون الوسطى سيطرتهم على وسائل إنتاجهم (٤) ظهور البروليتاريا التى عُزل أفرادها عن وسائل إنتاجهم وأجبروا على بيع قوة عملهم.

وأدت ندرة كل من المعطيات الإثنولوجية والتاريخية فى ذلك الوقت حول المجتمعات المشاعية التى تنظمها علاقات القربى إلى تعطيل البحث الذى كان يجريه ماركس حول الموضوع، بيد أن هذا الوضع قد تبدل منذ أخذ علم الأنثروبولوجى فى التبلور كفرع من فروع المعرفة فى ستينيات القرن التاسع عشر، وفى سبعينيات القرن قرأ ماركس بشكل منهجى عن القرية ــ الكومونة الفلاحية فى الريف الروسى، وفى الأعوام التى سبقت وفاته بدأ (1974) قراءة نقدية لكتابات أهم علماء الأنثروبولوجى آنذاك عن المجتمعات البدائية التى تنظمها علاقات القربى وعن الدول القديمة (Krader 1974; Wada 1983).

وكان اهتمام ماركس بالكومونة الروسية والمجتمعات البدائية متأثرًا بعمق بالأحداث التى أحاطت بتشكل ودمار كومونة باريس عام ١٨٧١ الذى تناوله فى كتابه: «الحرب الأهلية فى فرنسا» (Sayer and Corrigan 1983; Shanin 1983). والأمر الذى استوقف ماركس بشدة حول الكومونة هو علاقتها بالدولة الرأسمالية وطاقاتها كشكل سياسى يمكن عبره للعمال تحرير أنفسهم «... من سطو الاحتكاريين على أساليب الإنتاج» (Marx 1974b:252). وكان أن قادته دراسته للقرية ــ الكومونة فى روسيا إلى التوصل إلى أن تجريد الفلاحين من الملكية ــ أى عزلهم عن أساليب إنتاجهم ــ لا يحدث بالضرورة بالطريقة ذاتها التى حدث بها فى إنجلترا، إذ إن هناك بيئات تاريخية مختلفة فى أوروبا الغربية وروسيا.

«...وبالتالى، ففى الحالة الغربية، **تحول شكل واحد من أشكال الملكية الخاصة** (...القائم على العمل الفردى) **إلى نوع آخر من أنواع الملكية الخاصة** (الملكية الخاصة الرأسمالية التى تعتمد على العمل المأجور). ولكن فى حالة الفلاحين الروس، **فإن ملكيتهم الجماعية كانت تتحول إلى ملكية خاصة**» (Shanin 1983:124) (التشديد وارد فى الأصل).

وهكذا فقد أثبتت الدراسات التى قام بها ماركس فى السنوات اللاحقة والموثقة بالمعطيات الأنثروبولوجية، وجهة نظره المبكرة حول المغزى المهم لكومونة باريس. ففى روسيا يرى مجتمعًا بدون ملكية خاصة ولا تقسيم طبقى للعمل ــ وتلك سمات الجماعات البدائية ــ مؤتلفًا مع القدرات الإنتاجية للرأسمالية، بيد أنه، أخذًا بعين الاعتبار للظروف التاريخية التى سادت فى روسيا، توقف بقاء الكومونة وتطورها اللاحق على ثورة من نوع خاص (Shanin 1983: 111 — 7)

وفى عام ١٨٨٢ كان ماركس وإنجلز ينظران إلى روسيا بوصفها طليعة ثورية لأوروبا. وطرحا السؤال الآتى: «هل يمكن للأبشينا[٩] الروسية، وهى شكل من أشكال الملكية البدائية المشتركة للأرض، حتى فى حالة ضعفها الشديد، أن تَعْبُر مباشرة إلى الشكل الأعلى من الملكية الشيوعية؟ أم أنها، على النقيض، ستمر أولاً عبر العملية ذاتها من التحلل التى استنها التطور التاريخى للغرب؟

«والإجابة الوحيدة الممكنة اليوم عن هذا السؤال هى أنه: إذا أصبحت الثورة الروسية إشارة بدء للثورة البروليتارية فى الغرب، على نحو يكمل به كل منهما الآخر، فإن الملكية المشتركة الروسية الراهنة للأرض قد تصبح نقطة انطلاق للتطور الشيوعى» (Marx and Engels 1989:426)

بكلمات أخرى، فالأرجح أن تبدأ الثورة الاشتراكية فى روسيا من أن تبدأ فى البلدان الصناعية لغرب أوروبا. وكانت هذه النتيجة التى توصل إليها ماركس تنطوى على أهمية بالغة، ورفض ماركس وإنجلز فكرة أنصار نظريات التقدم والارتقاء القائلة إن التغيير الاجتماعى اتخذ الشكل الأحادى الخط وإن التغيير على هذا النحو حدث عبر تتابع ثابت للمراحل، وأكدا عند الحديث عن التغيير على أهمية الصراع الطبقى والظروف الاجتماعية التاريخية التى كان يجرى فيها. وأشارا أيضًا إلى أن الاشتراكية قد تكون المحصلة النهائية للتطور غير المتكافئ وللمسارات التنموية المختلفة.

---

٩) Obshchina (أبشينا/منطوقة باللغة الروسية) أى الجماعة القروية الروسية التى سادت بينهـا الملكية المشتركة البدائية للأرض/ المترجمة.

قضى إميل دوركايم (١٨٥٨ ــ ١٩١٧) سنوات تشكله فى منطقة الإلزاس ــ اللورين على الحدود الألمانية عشية هزيمة فرنسا فى الحرب الفرنسية البروسية، وانهيار كومونة باريس والأعوام المضطربة لبداية عصر الجمهورية الثالثة. وتأثر دوركايم بفلاسفة التنوير وبشكل خاص مونتسكيه وروسو، وبالفلسفة الوضعية لسان سيمون وأوغست كومت ــ ومن تناول أعمالهم بالشرح والتحقيق ــ حول صعود المجتمع الصناعى الحديث. وتأثر أيضًا بعقلانية وأخلاقية الفيلسوف الكانتى ــ الجديد تشارلز رينوفيه وبأفكار معاصريه مثل هربرت سبنسر وويلهلم وانديت (Lukes 1977:54 ــ 5)

ويرى دوركايم أن الثورة الفرنسية لم تحقق وعودها إلى حد بعيد بسبب الاضطراب المدنى والحروب التى مزقت الحياة اليومية فى فرنسا منذ سبعينيات القرن الثامن عشر، وأشار دوركايم فى هذا الصدد إلى أن فرنسا «...لم تعرف كيف تقيم منابر من شأنها بعث الحياة فى هذه الأفكار، مؤسسات يمكن أن تجسد هذه الأفكار» (Durkheim 1977: 305). واتخذ دوركايم لنفسه موقفًا وسطًا بين الملكيين والمحافظين ــ الذين التفوا حول الكنيسة الكاثوليكية ونادوا بإصلاح النظام القديم ancien ــ regime من ناحية، والاشتراكيين والماركسيين من ناحية أخرى، الذين لم يكن يثق بهم بسبب خلافه مع موقفهم من الطبقة العاملة، واعتباره أنهم جبريون اقتصاديون يتجاهلون المشاكل الأخلاقية للرأسمالية. وفى منتصف العقد الأخير من القرن التاسع عشر كان التماثل الذى أدركه دوركايم بين أفكاره وأفكار الاشتراكيين قد كلفه المقعد الجامعى الذى تطلع إليه فى باريس (Alexander 1986; Liobera 1981; Mauss 1958:3)

وطوال حياته المهنية كان دوركايم معنيًا بالأساس الأخلاقى للمجتمع الصناعى الحديث وبالشروط التى يقتضيها بناء أخلاقيات جديدة، أخلاقيات من شأنها تعزيز الاستقرار الاجتماعى أو التوازن ــ أى النظام الاجتماعى ــ فى فرنسا المنقسمة طبقيًا والتى كان يعمها آنذاك النزاع، والأخلاق عند دوركايم تتولد عن أنماط مستقرة من التفاعل، بيد أن المجتمع الفرنسى أثناء الجمهورية الثالثة لم

يكن مستقرًا بل غارقًا فى نزاعات (Liobera 1994). ويزداد الأمر تعقيدًا بسبب حقيقة أن النزعة الفردية كانت قد استقرت فى قلب الوعى الجمعى للأمة الصناعية الحديثة، وقابل دوركايم بين هذا وبين الظروف التى سادت فى المجتمع البدائى، حيث تتطابق، عمليًا، خبرات حياة كل الأفراد، وحيث للأفراد المشاعر والمواقف ذاتها التى تتجلى فى شبكة من المعتقدات والقيم والرموز والقواعد المشتركة للحياة اليومية، التى كانوا يخلصون لها بحماس أشبه بالحمية الدينية. أما فى المجتمع الصناعى الحديث فكف الوعى الجمعى عن التمحور حول أولوية المجموعة على الفرد، وأصبحت حفنة فقط من المشاعر مشتركة بين الناس وذلك بسبب التقسيم المعقد للعمل وتنوع الخبرات الشخصية الناجم عن هذا التقسيم. بل إن المشاعر المشتركة أكدت على الفروق بين الأفراد وأكدت اعتمادهم المتبادل على بعضهم البعض فى الوقت ذاته. وبينما كان للمجتمع البدائى مواثيق أخلاقية تشمل الجميع، فللمجتمع المعاصر مواثيق أخلاقية خاصة تطبق فقط على الأفراد من طبقات معينة أو على أقسام من المجتمع الأكبر.

ويشير دوركايم إلى أن انهيار الأشكال التقليدية للسلطة الجماعية كان سببًا مهمًا من أسباب الفوضى الأخلاقية للمجتمع الصناعى الحديث. وصاحب هذا الانهيار تزايد أهمية فئة اجتماعية جديدة هى الفرد المعنى بأهدافه الخاصة بدلاً من أهداف الجماعة، والذى أصبحت بيئته الطبيعية تنحصر فى دوره المهنى. لقد شيد المجتمع الصناعى الحديث عبادة جديدة مكرسة للمنزلة الشخصية للفرد. ولم تكن الروابط التى خلقتها هذه العبادة اجتماعية حقيقية، إذ إنها عززت الهوية الفردية والمعتقدات الفردية والنزعة الفردية وفقدان الاهتمام بكل ما يقع خارج الذات (Durkheim 1964:172, 190) فضلاً عن أن هذه العبادة قد صيغت فى السياق ذاته الذى شهد صعود الدولة وظهور علاقات جديدة بين الأفراد من ناحية ومؤسسات وممارسات الدولة من ناحية أخرى. وأخذًا بعين الاعتبار للأوضاع فى فرنسا آنذاك، ناقش دوركايم الأمر قائلاً: إن الموظفين العموميين المدنيين للدولة الإصلاحية – مثل الجمهورية الثالثة – والذين يتصرفون وفقًا للمصلحة العامة للمجتمع ويظلون بعيدين عن النزاعات الجارية فيه، هم وحدهم القادرون على تحقيق الهداية الأخلاقية التى من شأنها أن تفضى فى نهاية المطاف إلى الاستقرار الاجتماعى والعدالة وصيانة الحرية الفردية (Birnbaum 1976)

ويعتقد دوركايم (1886:61 ــ 9) أن الأخلاق والدين والقانون هى الآليات الثلاث المهمة لضبط المجتمع، وأن هذه الآليات تملى على المجموعة مشاعرها وأفكارها وتنظم تصرفات أفرادها. فالأخلاق تسمح للناس بالعيش معا.

وهى «...تكيف الأفراد مع بعضهم البعض لتضمن بذلك توازن وبقاء المجموعة» (Durkheim 1887:138) بيد أن الدين هو الذى يحتل حقًا موقع القلب فى هذا الثالوث، إنه المرجع التاريخى الأول لكامل الجهاز المؤسسى للمجتمع وجذره الرئيسى. ويرى دوركايم أن:

«... الدين يحتوى فى ذاته، منذ البدايات الأولى، وإن كان بشكل مبهم، على العناصر كافة التى بفصل ذاتها عن الدين وتمفصلها وبروزها مستقلة واضحة، واتحادها بعناصر أخرى بآلاف الطرق، استنهضت التجليات المختلفة للحياة الجماعية، فمن قلب الخرافات والأساطير انبثق العلم والشعر، ومن الزخارف الدينية وطقوس العبادة جاءت الفنون التشكيلية، ومن سنن الطقوس الدينية ولد القانون والأخلاق» (Durkheim 1898:ii, quoted by Pickering 1984:74)

وعند دوركايم تشكل تضامن المجتمع من الأخذ والعطاء بين أفراده على مستوى الأخلاق، ومن الاتصال الرمزى الذى جرى بينهم، بيد أن المدى الذى بلغه التمايز الاجتماعى هو الذى صاغ الشكل المحدد الذى اتخذه التضامن، بكلمات أخرى، فإن تطور تقسيم العمل يبدل الأخلاق والدين والقانون. وفى كتابه: التقسيم الاجتماعى للعمل (١٨٩٤) وضع دوركايم (174 :1964 ــ 92, Wallwork 1984) تفسيرًا ارتقائيًا للتمايز الاجتماعى المتنامى وللظواهر الاجتماعية المترابطة وظيفيًا. واستخدم دوركايم المعطيات الإثنوجرافية والتاريخية للكشف عن طبيعة ومصادر أزمة المجتمع الصناعى الحديث، ومن ثم تناول الأمر لاحقًا فى كتاب (Durkheim : The Elementary Forms of Religious Life (1965[1912] قائلاً إن: «الطبيعة الدينية للإنسان...هى الوجه الجوهرى والدائم للإنسانية» (1965:13)

وفسر دوركايم التطور الاجتماعى بوصفه المسار الخطى الاتجاهى باتساعه. أنه تتابع يبدأ من المجتمعات البدائية غير المتمايزة والمتجزئة والتى كانت بدرجة أو أخرى متجانسة الخواص، إلى المجتمعات الحديثة المركبة بنيويًا حيث

أعلى درجات التمايز والتنظيم. ويتضمن هذا التطور انتقالاً من التضامن الميكانيكى إلى التضامن العضوى ــ أى من الروابط التى تتولد عن الخبرات المشتركة التى تربط مباشرة الفرد بالمجتمع إلى الروابط التى أفرزتها التجارب المتنوعة المختلفة التى تربط الأفراد بالتبادل فى السوق وتجعلهم معتمدين، وظيفيًّا، على بعضهم البعض.

وإذ إن «الحياة الاجتماعية... (كانت) سلسلة متصلة من التحولات» لذا من الطبيعى أن يكون التغيير بطيئًا وتدريجيًّا ومستمرًّا (Durkheim 1938:134) وكنتيجة لذلك لم تطرأ أثناء عملية التمايز الاجتماعى اضطرابات كبيرة على توازن المجتمع وعلى أجزائه المترابطة فيما بينها وظيفيًّا. ومحرك التغيير الاجتماعى عند دوركايم إما داخلى فى المجتمع ذاته، أو يرقد فى علاقات هذا المجتمع بالمجتمعات المجاورة (Durkheim 1938:117 ــ 21). والرافعة التى تدفع تطور التمايز الاجتماعى هى تَكثُّف السكان فى منطقة أو مدينة ضيقة، فهذا الوضع يكثف بدوره التفاعل بين الأفراد، الذى يطمس التفاوت والفجوات بين الأقسام المختلفة من السكان ويفضى إلى تماسك أخلاقى متزايد. وكان دوركايم معنيًّا بفهم كيف تأثرت المؤسسات والمضامين الجماعية المختلفة للمجتمع بالكتلة الاجتماعية المتنامية وبتواتر التفاعل الاجتماعى أكثر مما كان معنيًّا بالتغييرات الكمية فى حد ذاتها.

ولقد أمكن الحفاظ على التماسك (النظام) الاجتماعى فى التجمعات البدائية، أبسط وأول الأنماط الاجتماعية، لأن أفرادها تعاونوا فيما بينهم وتقاسموا مشاعر طبيعية ــ مثل الشرف والاحترام أو الشفقة ــ شكلت سلوكهم وعلاقاتهم الشخصية المتبادلة (Durkheim 1978) وطالما أن كل أعضاء الجماعة يتقاسمون القيم ذاتها ويشعرون بالمشاعر الجماعية ذاتها ويشاركون فى أنواع النشاط ذاته، لذا فهم يشبهون بعضهم البعض. وبالتالى نادرًا ما كانت توجد فروق فردية أو نزاعات فردية فى هذه الجماعات. وفى هذه الجماعات يترسخ التضامن الأخلاقى فى الصداقة وفى الوعى الجماعى والمعتقدات والمشاعر التى يتقاسمها كل أفراد المجموعة (Wallwork 1972: 42 ــ 3) وفى الجماعة البدائية، كان محتوى الأخلاق منصهرًا مع المعتقدات والممارسات الدينية ومتخذًا منها شكله وجوهره: «... يحتوى الدين الكل، ويمتد ليشمل الكل. وهو يستوعب الجماهير المشوشة،

بالإضافة إلى المعتقدات الدينية الحقة، والأخلاق والقانون ومبادئ التنظيم السياسى، بل العلوم، أو فى أقل تقدير ما يفترض أنه علوم» (Durkheim 1964:135).

ولقد انهار التضامن الميكانيكى الذى ميز الجماعات البدائية عندما أصبحت هذه الجماعات جزءًا من قبائل تنظم العشيرة حياتها، وفى خضم هذه العملية اكتسبت كل قبيلة ملامحها الخاصة المميزة لها ــ مثل الأرض والوظائف التى تتخصص فيها والسلطة السياسية والأسلاف المقدسين، وحدث تمايز اجتماعى أعمق عندما اتحدت القبائل المختلفة لتشكل حلفًا تقوم فيه كل مجموعة بوظيفة محددة فى إطار الكيان الأكبر، وأفضى تشكل الأحلاف القبلية ليس فقط إلى الفصل المتزايد للآلهة عن الحياة اليومية بل أيضًا إلى إرساء دعائم تقسيم بدائى للعمل ــ أى ظهور وحدات اجتماعية تتوقف على بعضها البعض وظيفيًا. وعلى هذا النحو... «...كانت الطبقات والطوائف... ــ التى ظهرت من قلب عدد كبير من الجماعات التى تخصصت كل منها فى وظيفة معينة ــ تتوالد فى ثنايا التنظيم العائلى السابق على تشكلها» (Durkheim 1964:182) وبسبب تنوع الظروف الاجتماعية التى وجدوا أنفسهم فيها، طور أفراد كل طبقة أو طائفة بدائية أخلاقياتهم الخاصة (Durkheim 1887:123, Filloux 1993)

وبظهور الدولة ــ المدينة القديمة، التى تشكلت من مجموع عشائر وقبائل وتحالفات، ازداد التعقد البنيوى عمقًا وتعاظم الاعتماد الوظيفى للناس على بعضهم البعض. وكان التقسيم الثانوى الرئيسى اللاحق للدولة ــ المدينة تقسيمًا إقليميًا وليس عشائريًا. واستقرت الوحدة الاجتماعية والسياسية راسخة فى الدولة، وليس فى العائلة أو المجموعات القبلية أو العقائد الدينية التى أبقوا على علاقاتهم بها. وكنتيجة لذلك، تميزت القيادة السياسية عن المؤسسات المرتبطة بالعشيرة والدين. وتم إخضاع العقائد الدينية المحلية للقبائل أو الأحلاف القبلية لدين الدولة الذى كان أكثر تجريدًا وأقل تحكمًا فى الحياة اليومية للناس، وذلك بهدف توحيد كل هذا التنوع السكانى المقيم بالمدينة. وكانت رموز دين الدولة أيضًا أكثر عمومية من رموز العقائد الدينية العشائرية (Durkheim 1964:156 ــ 62, 181 ــ 6) وبينما شجعت الدولة هذه التقاليد والممارسات الدينية واعتبرتها جوهرية للحفاظ على النظام الاجتماعى، لم تكن الدولة بشكل عام والرومانية على سبيل المثال...

«تفوض سلطاتها للدين إلا بالقدر الذى كانت فيه الهجمات التى يتعرض لها الدين تمثل خطرًا على الدولة ذاتها بشكل غير مباشر» (Durkheim 1964:160).

وهكذا ظهر شكل جديد من التضامن الاجتماعى رافق صعود الدولة ــ المدينة وأقر التمايز الذى ظهر والتخصص والروح الفردية لدى قاطنى المدينة. وقام هذا التضامن العضوى على التمايز وعلى الاعتماد الوظيفى المتبادل للأفراد أكثر من أى نوع من أنواع الوعى الجماعى القبائلى الذى تقلصت بسرعة أهميته. ويؤكد هذا التضامن على الانتماء للمكان أكثر من الانتماء للعشيرة.

وشهد مجتمع العصور الوسطى، أى المرحلة التى سبقت تطور الأمة الصناعية الحديثة، تغييرين رئيسيين: تضمن الأول. ظهور المؤسسات المتخصصة التى تعنى بشئون الحكومة والدين والتعليم والاقتصاديات. والثانى تضمن التمايز بين الأقاليم فى الاقتصاد الأوروبى، أفرز بدوره تقسيمًا دوليًا للعمل (Durkheim 1964:288 ــ 91) وفى هذه الظروف، أصبح الدين المسيحى أكثر تجريدًا من ذى قبل وتألف من.. «..بنود فضفاضة وعامة للغاية للإيمان ليست معتقدات تفصيلية دقيقة وممارسات محددة». ولقد سهلت المسيحية علمنة الدولة والاقتصاد بسماحها باتساع مساحة التفكير الفردى والتحرك الإرادى الطوعى والاستقراء العقلانى (Durkheim 1964:163 ــ 4) وعلى هذا النحو تحررت الأمم الصناعية الحديثة من قيود الإقليم التى ميزت الدولة ــ المدينة ومجتمع القرون الوسطى، وأصبحت لدى هذه الأمم مؤسسات ضخمة تقوم كل منها بوظيفة محددة نوعية تعنى بأمور الحكومة والتعليم والتصنيع والتجارة التى سرت فى أرجاء الدولة، وكانت هذه المؤسسات مترابطة فيما بينها وخاضعة للدولة التى أرست شروط تعاونها (Durkheim 1964:212 ــ 29) هذا بالإضافة إلى أن تقسيم العمل فى المجتمعات الصناعية الحديثة عزز الوجود الفردى والهوية المتمايزة ونمو اقتصاد السوق، ودفع هذا الناس إلى أقصى حد للاقتتال فيما بينهم وهم يسعون لبيع أو شراء سلعة معينة.

وإذ إن الوعى الجماعى للمجتمع البدائى قد وهن وتوارى، تبدلت الأسس التى قامت عليها الأخلاق والتماسك الاجتماعى. وأخذ التضامن الاجتماعى يعتمد

بشكل متزايد على التخصص فى المهن وعلى الاعتماد المتبادل للأفراد والجماعات المختلفة وعلى حقوق الأفراد، تلك المشاعر التى أقرت بأهمية التنوع فى مجتمع متغاير الخواص فضلاً عن مبدأ الانتماء إلى الأمة (Wallwork 1972:43 — 4)

وظهرت الدولة إلى الوجود عندما تآكل التضامن الميكانيكى للمجتمع البدائى بتأثير التقسيم المتزايد للعمل. وكانت الدولة هى الأداة المركزية التى نسقت وظائف الأجزاء المختلفة للكل الاجتماعى، وبفضل هذه المكانة المركزية كانت الدولة أقدر من الأفراد على إدراك مغزى الكل، وعلى تحقيق الوحدة المرجوة للمصالح بهدف التوصل إلى صيانة توازن المجتمع والإبقاء على هذا التوازن (Alexander 1982:107 — 8) لقد أصبحت الدولة «...النزاع المحورية فى الماكينة، لأنها وحدها هى التى تجعل الماكينة تعمل» (Durkheim 1964: 113) وبينما سار المجتمع على طريق التقدم، أصبحت الدولة مصدرًا للتنظيم الاجتماعى وذلك بفضل ضبطها لعمليات الأخذ والعطاء والاتصال المعنوى الذى جرى بين الأفراد والمجموعات المتنوعة (Alexander 1982:222 — 3) ومضى ممثلو الدولة على هذا الطريق إلى آخره بسن القوانين اللازمة لتحديد الوظائف الطبيعية للأجزاء المختلفة للكل الاجتماعى وعلاقاتها ببعضهم البعض (Durkheim 1964:126 — 7)

ومشكلة المجتمع الصناعى الحديث، وبشكل خاص، ذلك الذى ظهر فى فرنسا، هى أن تقسيم العمل كان فى الحقيقة قد قلص، ولم يوسع، التضامن بين أفراده. واعتبر دوركايم أن هذا تطور غير طبيعى، أو مرض، وليس سمة أصيلة من سمات المجتمع المتقدم، وأن هذا حدث لأن الاقتصاد قد انفصل عن الكل الاجتماعى، وأشار فى هذا الصدد إلى أن الرأسمالى قد حشر ذاته كالإسفين.. «..بين العامل والمجتمع، (و) صادر على إمكانية تقدير العمل حق قدره ومكافأته بما يتناسب مع قيمته الاجتماعية» (Durkheim 1958:25) فضلاً عن الافتقار لعمليات الأخذ والعطاء والاتصال المعنوى بين العمال والمجتمع الأكبر، الأمر الذى كان له آثار مدمرة. وبدلاً من توسيع مساحة التعاون، خلق هذا نكوصًا اقتصاديًا وصراعًا طبقيًا وانهيارًا للنظام الاجتماعى وخللاً فى المجتمع (Alexander 1982:153) وبما أن العلاقات بين الرأسمال والعمل كانت متحررة من

أى انضباط لذا كانت فى حالة من الفوضى الاجتماعية[١٠]. وفرض الظلم الناجم عن التبادل غير المتكافئ فى السوق تقسيمًا قسريًا للعمل يعكس حجم الثروة ووضع الأسرة بدلاً من توزيع طبيعى للثروة يكون أساسه مواهب وقدرات الأفراد (70 — Durkheim 1964:354)

ولا يرى دوركايم أن المشاكل الحقيقة للمجتمع الرأسمالى الحديث هى مشاكل اقتصادية، إذ إن الرأسمالية قد أقصت الحياة الاقتصادية عن عمليات الاتصال التى تنظم الدولة عبرها بقية المجتمع. كما أن العلاقات الاقتصادية لم تكن جزءًا من الأسس الحقيقية للمجتمع الحديث (Bottomore 1984: 115 — 6) وإنما استقر المجتمع الحديث، بدلاً من ذلك، على دعامات أساسية تضم المعتقدات الدينية والنظم القانونية والأخلاقية والتجمعات السياسية والأدبية والمهنية وتضم أيضًا، وهو الأطرف، الأنظمة المالية (Durkheim 1938:3 — 4)

وفى كتابه (Suicide 1897) أشار دوركايم (١٩٥١) إلى أن المسيحية كانت عاملاً سببيًا قائمًا بذاته شكل أساس تفرد الغرب. وأنها كانت جزئيًا مسئولة عن فصل الفرد عن بنية المجتمع الحديث. أما أمراض المجتمع الحديث وغياب التوازن الناجم عن غياب التنظيم فى الحياة الاقتصادية فيمكن معالجتها فى رأى دوركايم، بإعادة تكوين المجموعات الثانوية المهنية (Professional) والوظيفية (Occupational) لتقوم بالدور الذى قامت به نقابات تجار وصناع القرون الوسطى فى روما التى وقفت بين الأسرة والدولة. وقال دوركايم إنه تم تدمير هذه المجموعات بصعود المجتمع الصناعى الحديث، وإن فقدان هذه المجموعات الوظيفية أضعف تنظيم الاقتصاد والتجارة وصيانة الأخلاق الوظيفية التى تدعمها السلطة الجماعية، وأضعف أيضًا البيئة الجماعية التى كانت بالفعل تستحق الولاء (Wallwork 1972:103)، وأشار فى هذا الصدد إلى:

«إن المجتمع الذى يتألف من عدد لا حصر له من الأفراد غير المنظمين، والذين تجد الدولة المتضخمة لزامًا عليها قمعهم ولجمهم، هذا المجتمع يشكل مسخا

---

١٠) Anomie الفوضى الاجتماعية الناجمة عن تآكل منتظم للمعايير والقيم وحالة من التغريب وغياب الهدف نتيجة لفقدان المعايير والقيم المشتركة. ولقد استخدم دوركايم هذا التعبير للمرة الأولى لوصف المجتمع أثناء التصنيع وتحول المجتمع من زراعى إلى صناعى/ المترجمة

سوسيولوجيًا حقيقيًا. فالنشاط الجماعى، دائمًا، معقد للغاية على نحو يصعب معه التعبير عنه من خلال أداة الدولة الفريدة الاستثنائية الوحيدة، فضلاً عن أن الدولة بعيدة للغاية عن الأفراد وعلاقاتها بهم خارجية ومتقطعة للغاية على نحو يمنع تغلغلها بعمق فى الضمائر الفردية وطيها تحت جناحها. فى هذه الحالة وحيث إن الدولة هى المحيط الوحيد الذى يمكن فيه للناس العيش حياة مشتركة، لا مفر من أن يفقد الأفراد التواصل والاتصال المباشر ويصبحوا مقطوعى الصلة ببعضهم البعض الأمر الذى يفضى إلى تفسخ المجتمع. ويمكن الحفاظ على الأمة فقط إذا توسطت بين الدولة والفرد سلسلة كاملة من المجموعات الثانوية القريبة بالقدر الكافى من الأفراد لجذبهم بقوة إلى مجال حركتهم وجرهم، بهذه الطريقة، إلى السيل العام للحياة الاجتماعية» (Durkheim 1964:28)

ويرى دوركايم أن المجموعات الوظيفية تؤدى هذه المهمة، وأنها أيضًا بمثابة قوة إحداث توازن بين أى ميول للدولة لممارسة سطوتها على الأفراد من ناحية، ونمو النزعة الفردية الفوضوية من ناحية أخرى. ويمكن لكل من أصحاب العمل والمستخدمين الانتماء لمنظمات جماعية مختلفة لأن مصالحهم تصبح متناحرة فى ظل الظروف التى خلقتها الرأسمالية. وتعتمد حياة المجموعة فى هذه الحالة على التعليم والدعم المتبادل وينتمى أفرادها إلى بعضهم البعض عبر قنوات الأخذ والعطاء والتواصل الأخلاقى، وبكلمات أخرى، فالأفراد يتقاسمون الأفكار والمشاعر والممارسات، والمجموعات تنظم تصرفات أفرادها بناء على السلطة والقوة الأخلاقية الممنوحة لها.

وتشكيل المجموعات الثانوية عند دوركايم أمر جوهرى لإقامة الصلة بين الفرد والدولة، وكانت القضية المهمة بالنسبة له هى كيف يمكن إنشاء هذه المجموعات وصيانتها؟ وأجاب عن ذلك قائلاً: إن الدولة يجب أن تشارك فى تشكيلها. وفى كتابه (Professional Ethics and Civil Morals) الذى وضعه أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر عدل دوركايم أفكاره السابقة حول أن الدولة هى المنظم وهى السلطة الأخلاقية للمجتمع، وبدلاً من ذلك قال إن:

«...الدولة هى أداة خاصة مسئولة عن تطوير أشكال محددة من التمثيل الصحيح لمجموع المواطنين، وتتميز أشكال التمثيل هذه عن أشكال التمثيل

الجماعى الأخرى بدرجة أعلى من الصواب والتبصر... والدولة لا تنهض بذاتها بأعباء تنفيذ أى مهام، ولا يتحرك مجلس الوزراء أو الملك نفسه أى حركة تزيد عما يفعله البرلمان، إنهم يصدرون الأوامر لتنفيذ أى عمل، إنهم ينسقون الأفكار والمشاعر، ومنها يشكلون القرارات، ويحولون هذه القرارات لهيئات أخرى هى التى تنفذها، وهنا فقط تقف حدود عملهم، وفى هذا الصدد فليس هناك فرق بين البرلمان (أو مجالس التشاور من الأنواع كافة، التى تحيط بالملك أو رئيس الدولة) والحكومة ــ أى السلطة المعروفة بالتنفيذية ــ بالمعنى الدقيق للكلمة، وكل حياة الدولة، بالمعنى الحقيقى للكلمة، تتشكل ليس فى الفعل الخارجى، أى إحداث التغييرات.... ولكن فى التفكير أى التمثيل، إنهم آخرون ــ الهيئات الإدارية من الأنواع كافة ــ هم المسئولون عن تنفيذ التغييرات...وعلى نحو أدق فالدولة هى بالذات أداة الفكر الاجتماعى. وهذا الفكر موجه صوب هدف، هو هدف عملى وليس فكريًا. والدولة، على الأقل كقاعدة، لا تفكر لأجل خاطر الفكر أو لبناء أنظمة فقهية، ولكن لكى توجه السلوك الجماعى. وبرغم ذلك فوظيفتها الأساسية هى أن تفكر» (Durkheim 1992:50 ــ 1)

ويرى دوركايم أن الدولة لم تعد مجرد منظم أخلاقى للمجتمع كما كانت فى المدينة القديمة أو فى العصور الوسطى، ففى المجتمع الحديث أصبحت الدولة تمثيلاً لمجموع المواطنين، والجماعة الأخلاقية التى تقوم بصياغة النظم وغرس الولاء فى نفوس أفرادها. ولدى الدولة القدرة على توفير الشروط اللازمة لصياغة أخلاقيات جديدة تسمح بتدخل مجموعات ثانوية فى تنظيم الحياة الاقتصادية وفى معالجة التناقضات القائمة بين المعايير الاجتماعية للمساواة من ناحية والتفاوت والظلم الناجمين عن توارث الملكية والموهبة من ناحية أخرى (:Durkheim 1992 (213, 220; Wallwork 1985

وفى المراحل الأولى من تطورها ــ فى المدينة القديمة ومجتمع القرون الوسطى ــ ارتبطت الدولة والأخلاق الحضرية التى تغرسها ارتباطًا حميمًا بالدين والمعتقدات الدينية، وأشار دوركايم فى هذا الصدد إلى:

«ارتبط مصير الدولة ارتباطًا وثيقًا بمصير الآلهة التى تُعبد على مذابحها. فإذا شهدت الدولة انتكاسة، فإن هيبة آلهتها تأخذ فى التدهور بالقدر نفسه ــ والعكس صحيح، وانصهر دين الدولة بالأخلاق المدينية، إنهما ليس سوى أوجه

مختلفة للواقع ذاته. فإحراز المجد للمدينة هو الوجه الآخر لترسيخ مجد آلهة المدينة» (Durkheim 1992:55).

وأشار دوركايم إلى ما اعتبره تشابهًا مذهلاً بين الجماعة الأخلاقية التى شكلتها الدولة المبكرة وتلك التى شكلها الدين ــ ويكمن هذا التشابه فى:«المنظومة الموحدة من المعتقدات والممارسات ذات الصلة بالمقدس» (Durkheim 1965:62). وكانت كل من الدولة المبكرة والدين صورًا جماعية للمجتمع، صورًا أكدت على الطبيعة المقدسة للمجتمع الذى كان.

«.... يعبده المؤمنون لأن تفوق الآلهة على الناس هو ذاته تفوق المجموعة على أفرادها. وكانت الآلهة الأولى هى الأشياء الموضوعية التى قامت بدور الرموز لمجموع الناس، ولهذا السبب أصبحت صورًا لمجموع الناس الأمر الذى جعلهم يشتركون فى مشاعر الاحترام التى يلهم بها المجتمع الأفراد المكونين له» (Durkheim 1992:161)

والدين، الذى جبُل عليه السلوك الجماعى للمجتمع، كان، عمليًا، المرجعية الأساسية لكل مؤسسة فى المجتمع الحديث ــ من القانون إلى الأخلاق إلى التعاقد إلى الملكية إلى الفنون والعلوم ــ فقط باستثناء النشاط الاقتصادى، ولقد ساعد الدين الناس على الحياة معًا فى جماعة أخلاقية واحدة وعلى التأقلم مع ظروف وجودهم، وكان الدين أيضًا نظامًا لتمثيل الناس، فسر العالم الذى كانوا يعيشون فيه، لقد كان الدين أساسًا للمجتمع حَصنَه وشد أزره. وكان الدين أيضًا مصدرًا للتغيير، بشكل خاص فى تلك الحالات التى يتحد فيها الأفراد فى سياق انفعال جماعى شديد ويبرز تمثيل جماعى جديد نتيجة لمشاركتهم هذه وتحركهم هذا (Pickering, 1984:385, 4; Wallwork 1985 — 412)

وكان اهتمام دوركايم فى كتابه (The Elementary Forms of Religious Life) منصبًا على مشكلة النظام الاجتماعى، وتساءل ماذا يمنع المجتمع، وبشكل خاص المجتمع الديمقراطى الحديث، من السقوط فى هوة صراع يقاتل فيه أفراده بعضهم البعض؟

وبينما كانت الدولة الأولى لا تبالى تجاه الفرد، الذى أخضع مصالحه لمصالح المجموع، انفصل الفرد عن الجمهور الاجتماعى فى المجتمع الحديث

واكتسب، تدريجيًا، حقوقًا وملكية واحترامًا، وحلت عبادة الفرد محل عبادة الآلهة (Wallwork 1972:106 — 7) وناقش دوركايم (1992:69 — 74) الأمر قائلاً: إن من واجب الدولة الحديثة تعزيز وحماية وتعيين حدود الحقوق التى أخذت تظهر للفرد، وفى الوقت ذاته، صياغة أخلاق حضرية من شأنها تخليق وتعزيز ولاء الفرد — الذى يزداد استقلاله عمقًا — للمجموع الأكبر، أى الأمة والإنسانية. وتمتد جذور هذه الحقوق، ومن ثم الأخلاق التى قامت على أساسها بشكل أساسى فى مملكة المقدس، إذ إن المعتقدات والممارسات المرتبطة بالأشياء المقدسة «الممنوع والمُحَرم» هى فقط التى لديها القدرة على خلق الروابط الاجتماعية، وهذه الروابط جوهرية أكثر من تلك التى صيغت فى العالم الدنيوى أو فى السوق.

الموقف القومى اليسارى الليبرالى لماكس ويبر

نشأ ماكس ويبر (١٨٦٤ — ١٩٢٠) فى برلين فى الأعوام التى تلت توحيد ألمانيا عام ١٨٧١ تحت قيادة ملاك الأرض البروسيين، وفى هذه الفترة، عايش ماكس ويبر فترة تحول برلين من مركز إدارى محلى إلى مدينة صناعية عالمية، وأزمة الاقتصاد الزراعى الألمانى والتطور السريع غير المتكافئ لأقطاب الاقتصاد الرأسمالى الصناعى العالمى الأكثر تقدمًا، وتشكل الإمبراطورية الألمانية فيما وراء البحار والتمدد الضخم لكل من الدولة والبيروقراطيات الصناعية. وتأثر ويبر بالقضايا التى كانت موضع جدل فى عصر التنوير والتى دارت حول العقلانية والعقل والتى خاض غمارها منظرون سياسيون مثل جون ستيورات ميل الذى تناول «أزمة الليبرالية». وتأثر ماكس ويبر أيضًا بمواقف الكانتيين الجدد مثل هنريك ريكيرت، وبالاقتصاد السياسى للمدرسة التاريخية الألمانية وبالنقد الثقافى للحضارة الحديثة لفريدريك نيتشه، وبأعمال كارل ماركس وأنصاره، وبشكل خاص إدوارد برنشتين، الذى ارتبط فى الأذهان بالحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى والأممية الثانية (Gerth and Mills 1946; Mommsen 1987)

ونظر ويبر (1958a:17) إلى صعود الرأسمالية الصناعية باعتبارها.. «القوة الأكثر حتمية فى الحياة الحديثة». إنها الملمح الأبرز فى تاريخ المجتمع الغربى،

والعقلانية هى التعبير الإشكالى عنها فى العالم الحديث (Lowith 1982:29, 48) وسعى ويبر لوصف وشرح العمليات الاستثنائية والدقيقة للعقلنة وأشكال العقلانية، التى جعلت المجتمع الغربى يتميز عن بقية العالم. وركز على كيفية تشرب العقل واستيعابه لمؤسسات وممارسات الحياة الاقتصادية والقانون والإدارة البيروقراطية والأخلاق الدينية (Brubaker 1984: 1 ــ 48) ودراساته المقارنة والتاريخية للحضارات الأخرى جعلته عمليًا مدركًا للآثار الفادحة التى ترتبت على عقلنة المجتمع الرأسمالى الغربى، وأشار فى هذا الصدد إلى أن هذه العملية تضمنت: «..تجريد العلاقات الاجتماعية من الهوية الشخصية وتحسين تقنيات الحسابات وتعزيز الأهمية الاجتماعية للمعرفة المتخصصة وتوسيع الرقابة ذات الطابع العقلانى من الناحية التقنية على كل من العمليات الطبيعية والاجتماعية» (Brubaker 1984:2) وكان هذا يعنى بالنسبة له أن: «... القيم الجوهرية والأكثر سموًا توارت عن الحياة العامة إما إلى العالم الغيبى أو إلى الأخوة الكامنة فى العلاقات الشخصية والمباشرة» (Weber 1946a:155)

وكانت دراسات ويبر الأولية حول الرأسمالية فى مطلع تسعينيات القرن التاسع عشر تعنى بقضيتين. الأولى: ما إذا كانت الرأسمالية قد وجدت فى الحضارات القديمة مثل حضارة روما، والثانية: التحول الرأسمالى لألمانيا. وفى دراساته المقارنة للحضارات القديمة ناقش ويبر الأمر قائلاً إن الرأسمالية فى العالم القديم كانت ترتكز على التبادل فى السوق؛ لأن: «الرأسمال يعنى دائمًا الثروة المستخدمة للحصول على ربح فى التجارة» (Weber 1976a: 48) بيد أن المشاريع الرأسمالية التى استخدمت العمل الحر المأجور والمشابهة لمشاريع اليوم كانت نادرة فى الحضارات القديمة، وضمت أنشطة موسمية أو غير منتظمة مثل الحصاد أو مشاريع البناء التى ترعاها الدولة. وتوجُّه التجار والمرابين نحو الربح كان جزءًا من نسيج الاقتصاد الطبيعى فى المقام الأول، ويرى ويبر أن الرأسمالية ازدهرت فى فترات كانت فيها الدول القديمة قد استحوذت حديثًا على مساحات ضخمة من الأرض عبر الفتوحات، وكانت تعيش فى خضم عملية إعادة توزيع الغنائم على جنودها وحلفائها، بالإضافة إلى أن المؤسسات التى قامت عليها كانت هشة للغاية، وعلى سبيل المثال، فمرحلة انهيار الإمبراطورية الرومانية شهدت

أيضًا انهيار المؤسسات الرأسمالية التى قامت معها ــ الجيش المستديم والبيروقراطيين مدفوعى الأجر والتجارة بين الأقاليم والقانون الإدارى والمدن (Weber 1976b:409) وهكذا كان للأنشطة التجارية والمرابية للعصور القديمة آثار مختلفة عن تلك المرتبطة بالرأسمالية الصناعية التى اخذت تشكل وجه المجتمع الأوروبى الغربى (Collins 1980).

ويعتبر ويبر أن الرأسمالية هى التزود بالاحتياجات عبر البزنس الخاص الساعى للربح، وفى كتابه (General Economic History) يشير إلى هذا الأمر قائلاً:

«...توجد الرأسمالية حيثما تتزود المجموعة الإنسانية باحتياجاتها الصناعية باستخدام أسلوب المشروع، وبغض الطرف عن نوع هذه الاحتياجات...

والحساب الرأسمالى العقلانى الذى أصبح قاعدة لعمل كل المشاريع الصناعية الكبيرة يعزز تسليمنا بصحة وجود هذا الشكل من الرأسمالية...ويتضمن هذا الحساب، مرة أخرى، أولاً: امتلاك الوسائل المادية كافة للإنتاج ــ الأرض والمعدات والآلات والأدوات وغير ذلك ــ كملكية فى متناول يد المشاريع الخاصة الصناعية المستقلة... وثانيًا: يتضمن حرية السوق، أى، غياب القيود غير العقلانية على التجارة فى السوق... وثالثًا: يفترض الحساب الرأسمالى توفر تكنولوجية عقلانية، أى تلك التى يمكن إلى أقصى حد تحويلها إلى أرقام وحسابات والتى تتضمن الميكنة... والسمة الرابعة: هى القانون الحسابى... والملمح الخامس: هو العمل الحر. وهنا لا يكفى أن يتواجد الأشخاص فى الموقع تواجدًا قانونيًا فحسب، بل أن يكون هؤلاء الأشخاص مجبرين على بيع عملهم فى السوق بلا قيود... والشرط السادس، والأخير هو أن تتحول الحياة الاقتصادية إلى تجارية، ونعنى بهذا الاستخدام العام للأدوات والوسائل التجارية لتمثيل حقوق الشراكة فى المشروع وأيضًا حقوق الملكية» (Weber 1981:276 ــ 8) (التشديد وارد بالأصل)

وفى عام ١٨٩٢ بدأ ويبر (1989a) بحثه فى قضايا تحول الاقتصاد الزراعى ووضع العمال الزراعيين فى بروسيا بهدف دراسة تطور الرأسمالية الألمانية الحديثة. وحلل ويبر كلاً من بنية الطبقة الريفية والنزوع التنموى الذى وقف خلف تشكلها. ويرى ويبر أن ظهور الرأسمالية تميز بتغييرات فى العلاقة بين

الهيمنة والاقتصاد، وبتغييرات فى المواقف الدولية من كل من المستأجرين وملاك الأرض الأرستقراطيين الذين سقطوا فى شراك علاقات إنتاج رأسمالية. لقد حلت عقود قانونية محل علاقات العمل التى قامت فى السابق على التعاقد الطوعى بين اللورد والمستأجر فى الإقطاع التقليدى، وحولت هذه العقود المستأجرين إلى بروليتاريا ريفية عملت للحصول على الأجر وعلى قيمة استئجار الأرض. وفى خضم هذه العملية فقد المستأجرون استقلالهم الاقتصادى بفصلهم عن الأرض واستبدال حقهم فى ثروات الأرض بأجر نقدى.

ووُضِعت الإجراءات القانونية اللازمة لإرساء أسس هذا التحول بتوفير الشروط المسبقة للتغيير، وذلك بالسماح للتجار ببيع أو تأجير الأطيان الزراعية التى كانوا يديرونها بطريقة اقتصادية تتسم بالكفاءة بهدف تعظيم أرباحهم. وإذ تبنت الأرستقراطية البروسية أنماط استهلاك بورجوازية، أصبح لديها احتياج متزايد للنقود للحفاظ على وضعها الجديد الذى اعتادت عليه، ونتيجة لهذا، كان هناك أيضًا ضغط متنامى عليهم لعقلنة الإنتاج فى إقطاعياتهم، وفى النهاية، بدأت المشاريع الرأسمالية الكبيرة تستورد العمال البولنديين الذين يمكن أن يعملوا مقابل أجور أقل من نظرائهم الألمان، وهكذا، ربط ويبر نضال الطبقة الريفية بالقضية الوطنية (Riesebrodt 1989)

وواصل ويبر (1989b:198) تحليله لتشكل الطبقة والدولة فى خطاب توليه منصب بروفيسور الاقتصاد فى جامعة فريبرج عام ١٨٩٥، حيث طالب عند تناوله لكافة السياسيات الاقتصادية والسياسية بأولوية مصالح الدولة الوطنية الألمانية، وأشار فى هذا الصدد إلى: «أن السياسة الاقتصادية للدولة الألمانية ومعيار الأهمية الذى يتبناه المنظر الاقتصادى الألمانى، لا يمكن إلا أن تكون سياسة ألمانية ومعيارًا ألمانيًا». وفى تحليله لبنية الطبقة الريفية فى بروسيا قال: إن استمرار الهيمنة السياسية للطبقة المتداعية اقتصاديًا لا يلبى المصالح الوطنية، وإن الطبقة الحاكمة القديمة ــ النبلاء ملاك الأرض فى بروسيا ــ التى اكتظ أفرادها فى أروقة بيروقراطية الدولة والذين يجدون طريقهم إلى الملك ــ كانت تتجرع «الآلام العصبية للنزع الأخير للاحتضار الاقتصادى» بسبب التطور السريع للرأسمالية. بيد أن البورجوازية التى اتخذت من البلدات والمدن مستقرًا لها لم تكن قد أرست فى ذلك الوقت النفوذ السياسى الذى اعتقدت أنها تستحقه بفضل نجاحاتها

الاقتصادية فى الأعوام الأخيرة، وبينما كانت البورجوازية الألمانية فى الحقيقة بمثابة مخزن القوة الحقيقية لمصالح الأمة، فقد كانت سياسيًا غير ناضجة مثلها مثل الطبقة العاملة الألمانية، بل انتهازية فى رأيه (Weber 1989b:198 — 207)

وتؤكد عمليات التشكل الطبقى أن الأفراد ومجموعات الأفراد انخرطوا فى صراع تنافسى على الامتيازات والفوائد، إذ كان كلٌ يسعى لانتصار أفكاره ومصالحه المادية الخاصة (Clarke 1982: 192 — 6) ولقد استمد ويبر (1978:302 — 6, 926 — 39) آراءه حول المجتمع من الاقتصاديات الكلاسيكية الجديدة وبالتالى ربط سلوك المجموعات الاجتماعية — مثل الطبقات والشركات والأمم — بالظروف التى تشكل سلوك الأفراد وتصرفهم الاجتماعى.

وهكذا فهو يرى أن المجموعات الاجتماعية التى ظهرت فى ألمانيا تعكس تطابقًا وتقاطعًا لشكلين متناقضين من أشكال الانقسام الاجتماعى، ويعتمد الانقسام الطبقى كلية على التبادل الاقتصادى فى عالم التجارة، حيث كان الأفراد يشترون ويبيعون ملكياتهم ومهاراتهم، وكانت تتوفر للأفراد من الوضع الطبقى ذاته — أى ينتمون إلى الطبقة ذاتها — تقريبًا «...الاحتمالات ذاتها للحصول على السلع التى يحتاجونها ولبلوغ مركز اجتماعى فى الحياة وللتوصل إلى الإشباع الداخلى» (Weber 1978: 302) وتقاطعت البنية الطبقية الناشئة فى ألمانيا عرضيًا مع سلسلة منقسمة طبقيًا من الفئات الاجتماعية الرئيسية التى تمتعت فى السابق بحقوق سياسية مميزة — أى المجموعات ذات الأوضاع التقليدية — التى اشترك أفرادها فى حقوق وواجبات قانونية — شرعية تختلف عن حقوق وواجبات أفراد الفئات الاجتماعية الأخرى، على سبيل المثال، كان لأرستقراطية الأرض البروسية مجموعة واحدة من الحقوق والواجبات فيما يتعلق بمستأجريهم، فيما كان للمستأجرين تطلعات ومسئوليات مختلفة تجاه ملاك الأرض، ويعتقد ويبر أن الطبقات والفئات الاجتماعية أشكال تنافست فيما بينها على السلطة السياسية.

ونظر ويبر إلى النضال للاستحواذ على السلطة السياسية فى ألمانيا كبعد واحد من أبعاد الصراع، الذى كان يراه بالطبيعة متأصلاً فى المجتمع الرأسمالى

بسبب سلوك الأفراد فى السوق، حيث كان كل منهم يحاول تحقيق هدف محدد. والمشكلة التى أرقت ألمانيا فى تسعينيات القرن التاسع عشر كانت أن البيروقراطية، التى أصبحت طبقة اجتماعية فى ذاتها، قد أمسكت بالسلطة وتحكمت فى السياسات السياسية والاقتصادية للدولة، ولكى يتم تعزيز القوة الألمانية، كان من الضرورى خلق الظروف التى يتطلبها ظهور قيادة سياسية، من شأنها أن تتصدى بنجاح لهيمنة البيروقراطية وأن تعترف بأولوية الدولة ــ الأمة التى كانت فى رأى ويبر «..التنظيم الأعلى للقوة فى العالم» (Mommsen 1971:111) وتطلب القيام بهذه المهمة توفير الشروط اللازمة لظهور شخصيات كاريزمية من قلب البورجوازية صاحبة الملكية ــ الطرف الوحيد القادر على قيادة الدولة الرأسمالية ــ للتصدى للهيمنة العقلانية الحقوقية للبيروقراطية (Bottomore 1984: 125 — 7).

واعتقد ويبر أن التغيير الاجتماعى يبدأ بتحولات فى الاتساق والانتظام السلوكى للناس. لكن بما أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الأبعد من قدرة الناس على التحكم فيها تقيد أفعال الأفراد لذا «... فالشخص العادى، أيًا كانت الظروف، ليس أمامه فرص واسعة للاختيار إلا تكييف مسلكه/مسلكها فى الحياة مع الظروف الاجتماعية الاقتصادية السائدة، فالتكيف مع ظروف وتقاليد محددة هو على الأرجح رد الفعل الطبيعى للأفراد (Mommsen 1989:150) ومع ذلك يخرج الأفراد أحيانا عن الأنماط المستقرة لسلوكهم، وتبدأ هذه التحولات بأعمال مبتكرة لشخصيات كاريزمية ممن تتحدى مُثلهم توجهات القيم وأنماط السلوك القائمة فى المجتمع. ولأن مُثلهم تبعث الاضطراب فى بنى القوة القائمة وتضفى معانى جديدة على الحياة والكون فهم يجذبون أنصارًا من القطاعات المختلفة للمجتمع ممن يكتشفون أنهم يشاركونهم الأفكار والمصالح ذاتها. ولقد أرست هذه المصالح الأساس لأشكال جديدة من الفعل الاجتماعى. وكما لاحظ ويبر «ليست الأفكار، بل المصالح المادية والفكرية هى التى تحكم مباشرة تصرفات الناس. ولكن يحدث كثيرًا جدًا أن يقرر «عالم الصور» التى تخلقها «الأفكار» ــ تمامًا كما يفعل عامل التحويلة ــ المسارات، التى تقف المصالح الحيوية خلف اتخاذ الفعل الإنسانى لها (Weber 1946b:280) » وبينما ينطوى الفعل الاجتماعى الذى تحركه المثل على طابع ثورى، يتسم الفعل الاجتماعى الذى تحركه بشكل رئيسى المصالح المادية بالميل إلى التكيف وترسيخ الروتين. ويشتمل الفعلان على أشكال مختلفة من السلوك.

وبدأ ويبر (1958b) تطوير موقفه هذا من التغيير الاجتماعى فى كتابه (The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism 1904 – 1905) حيث زعم أن الأخلاق الاقتصادية للرأسمالية الحديثة مستمدة من المواقف الأخلاقية للبروتستنتية المتقشفة التى ظهرت فى القرنين السادس عشر والسابع عشر. ومن بين هذه المواقف فكرة مارتن لوثر عن الدافع الباطنى الداخلى لإضفاء سمو أخلاقى على النشاط الدنيوى، وفكرة كالفن بأن الفرد أداة للإرادة الإلهية وكراهية كالفن للنشاط الحسى الذى جعل الدين موضوعيًا وفردانيًا مستقلا، فضلاً عن إيمانه بفقدان الأفراد القدرة على التأثير على مصائرهم. وهكذا فالنجاح الاقتصادى الدنيوى هو إشارة على مباركة الرب و«الزهد الدنيوى – أى النزوع للعمل بقوة ومنهجية لتحقيق الرسالة الدنيوية للحياة – فهو... النتيجة السيكولوجية العملية للتعاليم النظرية للإصلاح وبشكل أخص للكالفينية» (Brubaker 1984:25) ويتبنى هذا الزهد الدنيوى أنصار لوثر وكالفن وشخصيات أخرى كاريزمية تحدت بتوجهاتها القيمية الجديدة التقاليد، وقللت من شأن الروتين المؤسسى للعمل، وكانت شخصياتهم الفذة قوة ضخمة دافعة للتغيير التاريخى – تلك الخاصية التى نسبها ويبر فيما بعد (1978:243 – 5, 1115, 1148 – 56) إلى المفكرين الذين سعوا لشرح العالم ككل ذى مغزى.

ويواصل ويبر (1958b:72) قائلاً: إن الرأسمالية الحديثة تبدو أكثر شبهًا فى تطورها بالتكيف أكثر من التقدم الثورى المفاجئ، لأن الأخلاق الاقتصادية قد تحولت، إلى حد بعيد، إلى مؤسسات فى المجتمع الحديث حتى إنها... «لم تعد بحاجة لدعم أى قوى دينية، وأن محاولات الدين للتأثير على الحياة الاقتصادية – إذا كان الناس مازالوا أصلاً يشعرون بهذا – ليست إلا تدخلاً غير مبرر مثله فى ذلك تمامًا مثل تدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية».

وإذ إن ويبر يؤمن بأن الرأسمالية الصناعية كانت ظاهرة يتفرد بها الغرب وأنها لم تتطور أبدًا فى أى مكان آخر لذا تناول بالشرح الأبعاد المختلفة للظروف التاريخية التى ظهرت فيها. وفى عام ١٩١٥ درس ويبر العلاقة بين أخلاقيات العمل فى الأديان العالمية المختلفة وسلوك الطبقات الاجتماعية التى «..أثرت بقوة

أكثر على الأخلاق العملية لأديانهم الخاصة (Weber 1946b: 268) » وقال ويبر إن الطبقات المختلفة ـ على سبيل المثال، المحاربين والفلاحين والتجار والحرفيين والمفكرين المثقفين ـ كان لها ميول دينية مختلفة، ومن بين هؤلاء كانت طبقات المفكرين والبزنس هم الأكثر انفتاحًا على العقلانية على نقيض الفلاحين الذين كانوا أكثر تقبلاً للتفسيرات المشعوذة للطبيعة، أو المحاربين الذين اهتموا بالمصالح الدنيوية البعيدة عن الصوفية، وكان قاطنو المدن من الحرفيين والتجار والملتزمين فى الصين والهند والشرق الأوسط وغرب أوروبا هم الأكثر غموضًا والتباسًا فى هذا الصدد والأكثر انفتاحًا فى الوقت ذاته على تنوع من الطوائف والملل الدينية ـ الطاوية والبوذية والصوفية والمتطهرين، ومع ذلك فقد اشتركت الطبقات الحضرية فى الميل إلى عقلانية عملية، ويشير ويبر إلى هذه الطبقات قائلاً:

«كان كل وجودهم قد اعتمد على الحسابات التكنولوجية أو الاقتصادية وعلى براعة الطبيعة والإنسان، برغم بدائية الوسائل التى توفرت لهم. وقد كان من الممكن بالطبع أن تتجمد فى خضم التقليدية التقنيات التى أورثتها الأجيال لبعضها البعض.. (ولكن) توفرت دائمًا الإمكانية ـ وإن يكن بدرجات متفاوتة للغاية ـ لترك التنظيم الأخلاقى والعقلانى للحياة ينهض. وكان من شأن هذا أن يحدث بربط الأخلاق بالنزوع إلى العقلانية التكنولوجية والاقتصادية» (Weber 1946b: 284)

ويواصل ويبر مناقشة الأمر قائلاً: إنه بينما توجه أنبياء الزارادشتية والإسلام، على سبيل المثال، بتعاليمهم حول السلوك الدنيوى إلى طبقات الفلاحين والنبلاء والمحاربين، وجه أنبياء البيورتان (Puritan) رسالتهم حول الزهد الدنيوى للطبقة الحضرية بالمدن الغربية التى كان أفرادها بالفعل منفتحين على حجج عقلنة الحياة اليومية (Weber 1946b:287 ـ 9).

وبما أن الرأسمالية الصناعية الحديثة اعتمدت على التنظيم العقلانى للعمل الحر، شكليًا، المستجيب لمتطلبات السوق، لذا بدأ ويبر البحث عن إجابة للسؤال الآتى: كيف أن قوة العمل هذه «... قد ظهرت تدريجيًا كشكل جديد تمامًا للتنظيم الاجتماعى...؟ وأين؟ وفى ظل أية ظروف تطورت البورجوازية الحضرية

المستقلة؟» (Mommsen 1989:149) وفى كتابه (The City (1958c[1921] كان ويبر معنيًا بالتحديات السياسية والاقتصادية التى مَثلت أمام الاستقرار الاجتماعى فى خضم تطور المدن الغربية فى القرن الثانى عشر. ويقول ويبر فى هذا الصدد إنه عندما اصطدمت المصالح الاقتصادية لمواطنى المدن مع مصالح اللوردات المحليين استخدم المواطنون الوسائل السياسية والعسكرية لانتزاع استقلالهم ولإقامة اتحاداتهم الحضرية. بالإضافة إلى أن «... المواطنين[11] عندما دفعتهم مصالحهم الاقتصادية صوب إقامة الاتحادات ذات الطابع المؤسسى لم تحبط هذه اللحظة أية عوائق سحرية أو دينية» (Weber 1958c: 114) وعندما احتكر الأثرياء المواقع القيادية فى هذه الاتحادات واستبعدوا من كان عاجزا عن دفع حصته من الضرائب، تبددت المساواة السياسية التى قامت من قبل بينهم. ورغم ذلك ظل الأعضاء المبعدون يعتبرون أنفسهم وينظر إليهم المسئولون كمواطنين «. وحين يبلغ تقدير المستبعدين لأنفسهم... حد أنهم ليس بوسعهم احتمال فكرة أنهم مطرودون من السلطة، تتوفر فى هذه اللحظة إمكانية القيام بثورة جديدة (Weber 1958c: 148) «وقام هؤلاء، مثلهم مثل أجدادهم، بتنظيم اتحادات مواطنين لصد مظالم السلطات المحلية ضدهم» (Alexander 1983a: 50 — 5)

وجدد ويبر فى كتابه (General Economic History 1981[1923]) اهتمامه بالظروف الاقتصادية والسياسية التى سهلت صعود الرأسمالية الحديثة والدولة الحديثة، وتناول الأمر قائلاً: إن المدن الحديثة

«...تناسبت مع عنفوان الدول الوطنية المتنافسة فى صراع أبدى على القوة فى السلم أو الحرب، ذلك الصراع التنافسى الذى وفر أعظم الفرص للرأسمالية الغربية الحديثة، وكان على الدول منفردة أن تتنافس على الرأسمال المتحرك الذى أملى بدوره عليهم الظروف التى يُمكنه فى ظلها مساعدتهم على الانتصار فى الصراع على السلطة، ومن قلب هذا التحالف بين الدولة والرأسمال، الذى فرضته الضرورة، ظهرت طبقة المواطن الوطنى أو البورجوازية بالمعنى الحديث للكلمة. وبالتالى، فالدولة الأمة المنغلقة هى التى قدمت للرأسمالية فرصتها للتطور —

---

١١) Burgher بالإنجليزية هو مواطن المدينة القديمة ذات الحكم الذاتى/المترجمة.

وطالما أن الدولة الأمة لا تفسح مكانًا لإمبراطورية عالمية فستظل الرأسمالية أيضًا قائمة» (Weber 1981: 337)

وهكذا فالدولة الأمة العقلانية عند ويبر ــ الدولة الوحيدة التى توفر للرأسمالية الصناعية الحديثة فرص ازدهارها ــ غربية حصرًا. والأساس الذى قامت عليه هذه الدولة الحديثة هو القانون العقلانى الذى وضعه وقام بتطبيقه حقوقيون متفرغون لهذه المهمة ــ لصالح سكان يتمتعون بحقوق المواطنة ــ وبيروقراطية تستخدم خبراء محترفين متفرغين لهذه المهمة. وكانت الدول العقلانية أيضًا كيانات وطنية لديها سياسات اقتصادية محددة على أفضل وجه. وكانت المركانتيلية[١٢] ــ التى ظهرت فى إنجلترا فى القرن الرابع عشر وكانت السياسة الاقتصادية الأولى للدولة الحديثة ــ هى التى أفسحت مجالاً فى السياسة لمصالح الملتزم الرأسمالى (Weber 1981:347 ــ 50) وتصرفت الدولة العقلانية كما لو كانت تتشكل كلية من الملتزمين الرأسماليين، الذين سعوا كلما أمكنهم ذلك لتعظيم مكاسبهم على حساب خصومهم. وأصبحت الدولة قوية بزيادة الضرائب التى تحصلها من مواطنيها. وأفضت السياسات الاقتصادية المركانتيلية إلى تعزيز الاحتكارات الطبقية بمنح حقوق الاستيراد فقط لمن لديهم رخصة ملكية (Royal) لمزاولة هذا النشاط من ناحية، ومن ناحية أخرى حمت هذه السياسات الصناعات الوطنية.

بيد أن المركانتيلية لم توفر الأسس لتطور الرأسمالية الحديثة ولذلك اختفت. وهكذا،

«... فالتطور الرأسمالى الحديث ليس درجة أعلى من درجات التطور جاءت من قلب المركانتيلية الوطنية، بل الأصح القول بأن الرأسمالية تطورت فى البداية فى إنجلترا مع سياسة الاحتكار المالى. وما حدث هو أنه بعد انهيار سياسة الاحتكار المالى لأسرة ستيوارت أمدت شريحة الملتزمين، التى كانت قد تطورت

١٢) Mercantilism نظام اقتصادى نشأ فى أوروبا خلال تفسخ الإقطاع استهدف تعزيز ثروة الدولة عن طريق التنظيم الحكومى الصارم لكامل الاقتصاد الوطنى وانتهاج سياسات تستهدف تطوير الزراعة والصناعة وإنشاء الاحتكارات التجارية الدولية/المترجمة

بشكل مستقل عن الإدارة السياسية، البرلمان بدعم منتظم فى القرن الثامن عشر. وهنا جرت وللمرة الأخيرة مواجهة اتخذت شكل النزاع بين الرأسمالية غير العقلانية والأخرى العقلانية ــ أى الرأسمالية العاملة فى مجال الامتيازات المالية والاستعمارية ومجال الاحتكارات العامة من ناحية والرأسمالية التى كانت توجهها من ناحية أخرى ــ فيما يتعلق بفرص السوق التى كانت تتطور داخليًا ــ مصالح البزنس ذاته وعلى أساس الخدمات المخصصة للبيع» (Weber 1981:350)

وبعد الحرب العالمية الأولى أعاد ويبر التأكيد على الموقف الذى تبناه طوال حياته المهنية مناديًا بضرورة تقوية الدولة الرأسمالية الحديثة، قائلاً: إن القيام بهذه المهمة من شأنه الحفاظ على سلامة الأمة، الأمر الذى عرَّفه ويبر إلى حد بعيد بمعنى الثقافة واللغة المشتركة والنضال العالمى لهذه الأمة من أجل البقاء مع الدول الأمم الأخرى، وإذ إن الديمقراطية التشاركية لم تكن إلا أمرا مستحيلا، إلا فى أصغر المجتمعات، اختُزلت الديمقراطية إلى ميكانيزم لانتقاء القادة ــ الذين من المفضل أن يكونوا شخصيات كاريزمية تمتلك رؤية للمستقبل. بيد أن الديمقراطية بتعريفها هذا وما ارتبط بذلك من حقوق للمواطنين كانت مهددة فى الدولة الحديثة. وجاء الخطر من اتجاهين: الهيمنة المتزايدة للكيانات الكبرى على الحياة الاقتصادية والسياسية ــ والمقصود بالكيانات الكبرى الشركات الصناعية وبيروقراطية الدولة من ناحية والضغوطات غير العقلانية التى يمكن أن تقوم بها الحركات الجماهيرية مثلما حدث حول الغواصة U-boat فى ألمانيا إبان الحرب العالمية الأولى. (Beetham 1985; Mommsen 1974, 1984) [١٣]

---

١٣) U-boatاختصار Undersea boatوهى الغواصة الألمانية التى كانت الأولى من نوعها التى استبدلت الإغارة على سفن العدو من على سطح المياه إلى قصف السفن من عمق المياه وكان لهذه الغواصة فضل كبير فى تدمير أعداد ضخمة من السفن البريطانية وسفن الحلفاء الآخرين فى الحرب العالمية الأولى. ومنذ ذلك الحين بدأت الولايات المتحدة فى تطوير أنواع مماثلة من الأسلحة، وحدث أن أخذت حركات شعبية تؤيد هذا الطرف أو ذاك إبان الحرب العالمية الأولى/المترجمة.

خلاصة

كانت حجج ماركس وويبر حول نهضة الرأسمالية الصناعية أقرب إلى بعضها البعض من قرب أى منهما إلى حجج دوركايم. ولقد أولى كل من ماركس وويبر أهمية للخصوصية التاريخية للتطور الرأسمالى. وبينما اعتبر ويبر أن الرأسمالية الصناعية ظاهرة غربية حصرًا، نظر ماركس إلى تطور الرأسمالية الصناعية كعملية تجر إلى شراك علاقاتها الاجتماعية قسمًا يزداد باطراد من السكان فى العالم تمامًا مثلما جُرت المستعمرات أو بلدان الأطراف إلى علاقات التبادل فى السوق. وأسس ماركس استنتاجاته إلى حد بعيد على تحليل لما حدث فى أوروبا الغربية، بيد أنه لم يصادر على إمكانية أن يكون نمط الإنتاج الرأسمالى قد تطور محليًا فى أجزاء أخرى من العالم بسبب الظروف والعلاقات الاجتماعية التى سادت فى هذه المناطق عندما أُلحقت بالسوق العالمية الناشئة. وفحص الكتاب اللاحقون، مستخدمين فى ذلك المنهج التحليلى لماركس، ما إذا كانت الرأسمالية الصناعية قد تطورت محليًا فى أى مكان آخر ــ فى مصر مثلا أو اليابان (Gran 1979; Moulder 1977).

ولما اعتبر دوركايم أن المجتمع هو أورجانيزم بيولوجى يتألف من أجزاء مترابطة وظيفيًا ــ أجزاء تغيرت عبر الزمن، لذا لم يتناول إلا جزئيًا الخصوصية التاريخية لنهضة المجتمع الصناعى الحديث. وصور دوركايم تطور هذا المجتمع بوصفه التفتح والنمو التدريجى المطرد للكامن المتأصل فطريًا فى المجتمع ذاته والذى انطلق متحررًا بفضل تركيز السكان فى المدن والتمايز الاجتماعى المتزايد. وأمكن الحفاظ على التماسك والنظام (Order) فى مجتمع متزايد التعقيد عبر التبادل والاتصال والتقيد بأخلاق مدينية ليست صارمة كان أساسها الدين والدولة اللذين حددا للمجتمع مشاعره وأفكاره ونظما سلوك أفراده. ويرى دوركايم أن التمايز الاجتماعى ازداد عمقًا بسبب الكثافة السكانية التى أدت إلى تكثيف التفاعل بين الأفراد، الذى أفضى بدوره إلى زيادة الاتصال ومن ثم تقليص التمايز بين الأقسام المختلفة، الأمر الذى أفضى إلى زيادة اللحمة الأخلاقية للجماعة.

وفى عشرينيات القرن العشرين تبنى الإطار النظرى لدوركايم علماء الأنثروبولوجى البنيويون الوظائفيون البريطانيون ــ مثل برونيسلاو مالينوفسكى

ورادكليف براون اللذين وجها اهتمامهما فى المقام الأول للعشائر من السكان الأصليين للمستعمرات، وبينما طور مالينوفسكى فكرة دوركايم عن الضمير الجماعى أو الثقافة، تجنب رادكليف تماما فكرة الثقافة وركز عوضًا عن ذلك على العلاقات الاجتماعية. وفى ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين تبنى الأنثروبولوجى الأمريكى روبرت ريدفيلد فكرة دوركايم عن التتابع الارتقائى للأنماط الاجتماعية لوصف ما اسماه المتصل الشعبى الحضرى (Folk — urban continuum) أى العلاقات التى تقوم بين مدينة ومجموعة من الجماعات الريفية التى تبنت بشكل متباين أنماطًا وممارسات ثقافية نابعة من المركز الحضرى. وفي خمسينيات وستينيات القرن العشرين سوف تصبح آراء دوركايم عن المجتمع معينا لمنظرى التحديث الذين أرادوا ضمانًا أن دول العالم الثالث سوف تأخذ بالإستراتيجيات الرأسمالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسوف يصفون التحديث استنادًا إلى أفكار ويبر حول العقلانية المتزايدة والبيروقراطية وأهمية القيادات الكاريزمية.

وبالإضافة إلى تفسيرهم لنهضة الرأسمالية الصناعية، وضع ماركس ودوركايم وويبر أسس نظريات كاملة أو ضمنية حول تشكل الهويات الوطنية وتحول الريف، ودرس ماركس وويبر أيضا الظروف الاقتصادية والسياسية التى شكلت أساس الإمبريالية. وسنتناول هنا فى عجالة إسهاماتهم فى هذه القضايا والتى سنتطرق إليها بإسهاب فى الأبواب التالية.

يرى ماركس وإنجلز أن تطور نمط الإنتاج الرأسمالى قضى على التمايز الإقليمى الثقافى واللغوى، ووحد ــ بتشكل السوق ــ السكان الذين كانوا فى السابق متغايرى الخواص، وأرست اللغات والثقافات الوطنية الناشئة الأسس لقيام دول استبدادية تقوم على أساس الانتماء للأرض (Nimni 1991:18). وأقر ماركس وإنجلز أيضًا بوجود «شعوب بلا تاريخ» فى أوروبا الشرقية ــ المقصود المجموعات السلافية ذات الثقافات واللغات المتميزة التى استوطنت الأراضى التى سيطرت عليها البورجوازية الألمانية (Rosdolsky 1980)

وطور دوركايم أيضًا نظرية ضمنية حول الهوية الوطنية، ووصف

التضامن الاجتماعى باعتباره تضامنًا عرقيًا أو وطنيًا ينجم عن المشترك من المعتقدات والمشاعر التى تمتد جذورها فى الخبرات التاريخية المشتركة. وتظهر الأمم عندما تتداخل وتتشابك وتتحد الجماعات ـ التى توحدت (فى السابق) على أساس الثقافة واللغة والمشاعر ـ بالدول. وبالتمييز بين القومية والدولة استطاع دوركايم، مثله مثل ماركس وإنجلز، التفريق بين القوميات المميزة مثل الفنلنديين والبولونيين الذين افتقروا إلى دولهم الخاصة من ناحية والدول الوطنية من ناحية أخرى مثل فرنسا وإنجلترا اللتين كانت الغلبة فيهما لأفراد قومية واحدة (Llobera 1994).

. واعتقد ويبر أن الأمم تتواجد عندما يتقاسم الناس عاملاً مشتركًا موضوعيًا ـ كاللغة والقيم والثقافة والدين وأنماط التفكير أو الخبرة السياسية ـ ويؤمنون بأنه مصدر التماسك والتضامن الاجتماعى الذى يجد تعبيرًا عنه فى الدولة المستقلة. وهو يرى أيضًا أنه بينما انتشرت فكرة الأمة بين كل شرائح البنية الطبقية، لم يؤمن بها بالقدر ذاته كل شرائح المجتمع، وأكد هنا أنه:

«كان لأقسام محددة من الجماعة مصلحة خاصة فى هذا، مثل: الجيش والشرائح العاملة فى مجال الخدمات المدنية لتتمكن من توسيع نفوذها وهيبتها والشرائح الثقافية لها المصلحة ذاتها لكى تتمكن من صيانة أو تطوير هوية الثقافة الوطنية، وللطبقة صاحبة الملكية المصلحة ذاتها التى تخدم هدف توسيع والحفاظ على الأرباح التى تأتى من التجارة خلف البحار ومن الاستعمار» (Beetham 1985:144).

وجدير بالذكر أن ماركس لم يستخدم أبدًا مصطلح الإمبريالية، بالرغم من أنه وضع الخطوط العريضة لنظرية تفسر التوسع الجغرافى للرأسمالية وتأثيره على المجتمعات غير الرأسمالية، وهو يرى أن التنافس أجبر الرأسماليين الصناعيين على اختراع أنظمة جديدة للإنتاج لزيادة الإنتاجية ولتطوير أسواق جديدة لبضائعهم وللحصول على أرخص الموارد من المواد الخام والبضائع وقوة العمل التى يشترونها، ولبى الرأسماليون الصناعيون هذه الاحتياجات مبدئيًا عبر إيقاع المجتمعات قبل الرأسمالية فى شراك علاقاتهم الاجتماعية، وسهلت الدول

الإمبريالية التوسع الرأسمالى وحمت الأسواق خلف البحار ومنعت رعاياها المستعمَرين من تطوير صناعات من شأنها منافسة صناعات الدولة المتروبوليتانية (57 — Brewer 1990:25)

وأشار ويبر إلى أن شرائح اجتماعية مختلفة قد استفادت من الإمبريالية وحظيت بمكانة مرموقة ورسخت مصالحها فى ظلها، ومن هذه الشرائح الطبقات المالكة التى استفادت من التوسع خلف البحار، والشرائح الثقافية والعسكرية وفئات العاملين فى مجال الخدمات المدنية التى استفادت من انتشار ثقافتهم الوطنية وامتدادها إلى مناطق جديدة (30 — Mommsen 1982:19).

وفيما يتعلق بتحول العلاقات الاجتماعية الريفية، كان ماركس من بين الأوائل الذين أشاروا إلى أن تطور الرأسمالية الصناعية فى إنجلترا قد بدأ بقوانين تسييج الأراضى Enclosure Acts التى دفعت الفلاحين ومستأجرى الأرض خارج الأرض لتخلق بذلك طبقة من الأفراد منزوعى ملكية الأرض والذين أصبحوا مجبرين على بيع قوة عملهم لإقامة أودهم وأود عائلاتهم. وفى تحليله للزراعة البروسية أوضح ويبر أن العلاقات الاجتماعية التقليدية بين ملاك الأرض ومستأجرى الأرض قد توارت واستُبدلت بالعقود القانونية التى حولت مستأجرى الأرض إلى بروليتاريا ريفية عملت مقابل الأجور ودفع قيمة إيجار الأرض. وأوضح ماركس وويبر أنه فى كل من إنجلترا وبروسيا انفصل الكثير من المعدمين عن الأراضى الزراعية وانتقلوا نهائيًّا إلى مدن المصانع بحثًا عن عمل.

أما نظرية دوركايم عن تحول العلاقات الاجتماعية فى الريف فقد وردت ضمنًا فى تناوله لقضية تحول الجماعات الصغيرة المتجانسة إلى جماعات كبيرة متمايزة داخليًّا، تمثلت محركات التغيير لديها فى التبادل والمقايضة التى كانت تجرى فى الأسواق والمراكز الحضرية وفى سياسة الدول التى اتخذت من المدن مستقرًّا لها. وأخذت الجماعات الريفية التى صمدت فى وجه هذه التغييرات تعتمد بشكل متزايد على الممارسات والأفكار القادمة من المناطق الحضرية.

ومع خمسينيات القرن العشرين نظر المنظرون والموظفون الرسميون المعنيون بصياغة العلاقات الاجتماعية الرأسمالية فى بلدان العالم الثالث إلى صمود الجماعات الريفية بوصفه العقبة الرئيسية أمام التحديث.

وفى الباب التالى سنفحص بمزيد من التفصـــيل كيــف تنـــاول المنظــرون اللاحقون لماركس ومعاصرو ويبر ودوركايم قضايا الإمبريالية والقومية وتحــول العلاقات الاجتماعية فى الريف والقضايا المرتبطة بالســكان الأصــليين ورعايــا المستعمرات.

الباب الثالث

الإمبريالية والأمم والفلاحون والسكان الأصليون

بعد العقد التاسع من القرن التاسع عشر اتسمت مسارات تطور الرأسمالية والقومية والإمبريالية بالتشابك والاعتماد المتبادل فى مصير متضافر على نحو أخذ يتزايد بمرور الوقت. فى حين تطورت الرأسمالية طوال الثلث الأول والثانى من القرن التاسع عشر بشكل مستقل نسبيًا فى الدول الوطنية المختلفة عبر عملية خلق الأسواق المحلية واستغلال العمال المأجورين وتغلغل العلاقات الاجتماعية الرأسمالية فى القطاعات الزراعية للاقتصاديات الوطنية. وترافق ظهور الصناعات التى تشترط توفر كثافة الرأسمال ــ مثل صناعة الصلب والسكك الحديدية ــ والشركات (Company) المساهمة فى ستينيات القرن التاسع عشر مع عمليات مركزة وتكثيف الرأسمال ومع بداية عصر الاحتكارات. وهيمنت بعض هذه الاحتكارات على اقتصاديات بلادهم: فتحكمت فى مجمل جوانب الإنتاج والتوزيع والبيع لسلع بعينها، وكانت لدى جميع هذه الاحتكارات القدرة على إنتاج أكثر مما يستطيع الاقتصاد المحلى استهلاكه. وحين بدأت هذه الشركات (Corporations) فى تصدير فائض البضائع التى تنتجها أخذت الاقتصاديات الوطنية المختلفة فى العالم تندمج ببطء. وأمنت هذه العملية أيضا استمرار إعادة إنتاج الظلم بين البلدان الرأسمالية والنامية فى الأطراف.

وبشرت الشركات (Corporations) والدول ــ الأمم الرأسمالية التى تعمل فيها باقتراب ظهور شكل جديد من الإمبريالية فى سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر، شكل اعتمد على التوسع الاقتصادى الرأسمالى أكثر منه على فرض النفوذ السياسى. فقد أخذوا فى تصدير فائض السلع والرأسمال إلى المناطق التى كانت تدر قيمة مرتفعة لمعدلات عوائد الاستثمار. وشجعت الإمبريالية الجديدة هجرة غير مسبوقة، إذ كان الناس من المناطق المختلفة مجبرين، بعد أن سُلبت وسائل إنتاجهم، على الهجرة لكى يقيموا أودهم وأود أسرهم. وشجعت هذه التحركات الضخمة للناس من بلدان مختلفة نمو الحركات القومية ليس فقط فى البلدان الرأسمالية ذاتها ولكن أيضًا فى المستعمرات مثل الهند والهند الصينية الفرنسية.

ولقد تزامن ظهور الإمبريالية وانبعاث الوعى القومى والتصنيع والتحول فى حياة الريف وإدماج السكان الأصليين فى دول وطنية و / أو إمبريالية مع تحول العلوم الاجتماعية إلى مهن ومجالات متميزة ومستقلة للبحث. وبالتالى فمن الضرورى لكى نتوصل إلى تقييم شامل لكيفية تناول وفهم هذه العلوم للعمليات التى كانت تجرى أن نقرأ ما بين وخلف سطور التخوم الصارمة الراهنة التى صاغتها هذه العلوم للتقسيم التقنى للعمل.

الإمبريالية: غزو فى الخارج وقمع فى الداخل

اصطبغت النظريات المبكرة عن الإمبريالية بلغة ومفردات سياسية، من ذلك على سبيل المثال القول بأن الإمبريالية هى: «...السلطة الشخصية لحاكم قوى على أراضٍ واسعة، سواء فى أوروبا أو وراء البحار» (Mommsen 1982:1). ومع ذلك فبعد عام ١٩٠٢ أشارت النظريات الرئيسية فى تعريفها للإمبريالية إلى السياسات الاقتصادية للدول القومية والوطنية ــ إنجلترا، وفرنسا، وألمانيا ونيوزيلندا والولايات المتحدة ــ التى استحوذت على مستعمرات وراء البحار سعيًا وراء الأرباح. وأكدت هذه النظريات على العلاقة بين المصالح الاقتصادية والاستحواذ على الأراضى، ونظرت إلى الإمبريالية كظاهرة عرضية حتمية للرأسمالية، ظاهرة تميزت بها مرحلة جديدة فى الصراع بين الرأسماليين وخصومهم.

وكان كتاب جون هوبسن (1940 ــ 1858) «الإمبريالية» ([1902]1965) أهم مرجع فى تقييم أحداث هذا القرن. ولقد أثار الكتاب مناقشات عميقة بين الماركسيين والليبراليين (Arrighi 1978; Brewer 1990; Howard and King 1989; Mommsen 1982). وأشار هوبسن فى كتابه إلى أن المحرك الرئيسى للسياسة الإمبريالية للدولة كان فتح الأسواق وراء البحار لتسويق فائض البضائع وحيث فرص الاستثمار المربح لتغطية الخسائر المتوقعة التى يتكبدونها فى الأسواق الداخلية المتخمة بالبضائع. وهكذا تسبب تراجع معدلات الاستهلاك وزيادة المدخرات فى ظهور السياسيات الإمبريالية، فالاستثمار الأجنبى يوفر متنفسا

لفائض المدخرات والسلع الراكدة كنتيجة لنقص الاستهلاك. ويشير هوبسن فى هذا الصدد إلى:

«فيما أخذت الأمم تدخل الواحدة تلو الأخرى ماكينة الاقتصاد وتتبنى أنظمة صناعية متقدمة، ازدادت صعوبة تأمين أصحاب المصانع والمعامل والتجار ورجال الأعمال لربحية مواردهم الاقتصادية، وأخذت تغريهم أكثر وأكثر فكرة استخدام حكوماتهم لكى توفر لهم، لاستخدامهم الخاص، بلدًا نائيًا متخلفًا تضمه أو تفرض عليه الحماية....

وظهر فى كل مكان فائض قوى إنتاج وفائض رأسمال يبحث عن استثمار. وكان رجال الأعمال كافة يدركون أن نمو قوى الإنتاج فى بلادهم يفوق نمو الاستهلاك، وأنهم بوسعهم إنتاج بضائع أكثر من تلك التى يبيعونها وأن يحققوا مع ذلك الربح المرجو، وأن رأسمال ضخمًا يوجد أكثر مما تتوفر له فرص الاستثمار المربح.

«...إن هذا الوضع الاقتصادى بالذات هو الجذر الرئيسى للإمبريالية. وإذا رفع جمهور المستهلكين فى هذا البلد مستوى استهلاكه ليبلغ مستوى كل تقدم تحرزه قوى الإنتاج فلن يكون هناك زيادة فى البضائع أو فى الرأسمال المتأهب للانقضاض على أى فرصة تمكنه من استخدام الإمبريالية لفتح الأسواق. ولسوف يكون هناك مكانٌ بالطبع للتجارة الخارجية، ولن تكون هناك مشكلة فى تبادل قدر صغير من فائض إنتاجنا مقابل الطعام والمواد الخام التى نستخدمها كل عام ولسوف نستطيع توظيف مدخراتنا كلها، لو شئنا هذا، فى الصناعات الداخلية».
(1 — Hobson 1965: 80)

ولاحظ هوبسن أن الشركات (Firms) الصناعية الكبرى والبنوك هى الطرف الرئيسى المؤيد للسياسات الإمبريالية والمنتفع منها، وأنها استخدمت الحرب والعسكرة والسياسة الخارجية لتأمين متنفس لترويج فائض البضائع والرأسمال. ونتيجة لهذا ارتفعت ارتفاعًا مأساويًا فى أواخر القرن التاسع عشر المخصصات المالية العامة للدول التى تبنت السياسات الإمبريالية، وهكذا ذهبت حوالى ثلثى الأموال التى يتم تحصيلها من الجمهور العام، غالبًا من الضرائب على الاستهلاك،

إلى النفقات العسكرية ودفع الديون العسكرية. ولم تستفد من هذه السياسات كل الطبقات بالدول الإمبريالية على قدم المساواة، إذ إن عبء الضرائب وقع على الطبقات الدنيا، بشكل لا يتناسب مع دخلها، وهى التى لم يشارك أفرادها فى الأرباح التى جاءت من وراء البحار (Hobson 1965:105 ـ 6). واستنتج هوبسن أن الشركات (Firms) الصناعية الكبرى والبنوك التى تشجع السياسات الإمبريالية يزداد بثبات طابعها الطفيلى فى المجتمع ككل و، بالتالى، تلجأ إلى حماية متزايدة من جانب الدولة، ليس فى مواجهة طبقاتها الدنيا فى بلادها فحسب ولكن أيضًا فى مواجهة الرأسماليين فى الدول المنافسة.

وطور رادولف هيلفيردينج (1877 ـ 1941) فى كتابه:**Finance Capital** الذى ظهر عام ١٩١٠ الأفكار التى كانت جنينية فى أعمال كل من هوبسن وماركس حول أن تشكل الشركات (Corporations) الحديثة ـ المقصود الشركات المساهمة (Joint Stock Companies) ـأرسى التربة المواتية لتطور الاحتكارات وكان إشارة بدء لظهور علاقات جديدة بين الشركات (Firms) الصناعية والبنوك. وفى النصف الأخير من القرن التاسع عشر ـ قبل ظهور الشركات (Corporations) الحديثة بأعداد كبيرة ـ كان حجم المشروع الخاص يتحدد بناء على الثروة الشخصية لمالكه وعلى استعداده لاستثمار أرباحه فى الشركة (Firm). هذا فى حين كان حجم الشركة المساهمة يتوقف فقط على عدد الأفراد الراغبين فى استثمار ثرواتهم الخاصة فى مقابل نصيب لهم فى الشركة (Corporation). ويرى رادولف هيلفيردينج (107 :1981 ـ 305 ,29 ـ 7) أن تشكل الشركات المساهمة أرسى الأساس لتكثيف الرأسمال المطلوب لإقامة مشاريع عملاقة باهظة التكاليف ـ مثل المصانع (Mills) الحديثة للصلب، وأفضى أيضًا إلى تكثيف الإنتاج، إذ إن الشركات (Firms) الجديدة الكبرى عادة ما كانت تنتج وحدات أرخص من التى تنتجها الشركات الصغيرة، أى المنافسين الأقل تنظيمًا. وحين توقف المنافسون عن إنتاج السلع ذاتها، تمركز الرأسمال. وهكذا فإن تكثيف ومركزة الرأسمال عجل وتيرة التوجه صوب تشكيل الاحتكارات.

بيد أن هذا كان فقط جزءًا من الحكاية بالنسبة لرادولف هيلفيردينج ـ فالبنوك ـ التى كثفت الشكل النقدى للرأسمال كانت فى الوقت ذاته قد مهدت التربة

لنمو الاحتكارات، إذ إنها أمدت الشركات (Firms) الصناعية بالأرصدة وأخذت بشكل مطرد تولى عناية للآفاق بعيدة المدى لعملائها. وبهدف تأمين عائدات مربحة لاستثماراتها فى شركات (Firms) محددة، أخمدت البنوك المنافسة وشجعت الكارتيلات (Cartels) والترستات (Trusts) والاندماجات الضخمة (Mergers). وعندما ظهرت الاحتكارات انصهر الرأسمال الصناعى والبنكى، اللذين تمايزا فى السابق، فى **رأسمال مالى**. وتوطدت الصلات بينهما عبر مجالس إدارة متشابكة حيث يجلس كبار ملاك أو مديرو شركة (Firm) ما على مقاعد مجالس إدارات شركات (Firms) أخرى. وتتشابك مصالح الشركات (Firms) الصناعية والبنوك فى هذه العملية على نحو لا يمكن معه فصلها أو تفكيكها (Hilferding 1981: 170 ــ 82, 223 ــ 6) (التشديد وارد فى الأصل).

وكان لنهضة الرأسمال المالى نتائج عديدة. أولاً: أصبحت الشركات (Firms) الصناعية والبنوك، المرتبطة المصالح ارتباطًا لا ينفصم، قادرة على إجبار الحكومة على فرض تعريفة تحمى البضائع التى ينتجونها من المنافسة الأجنبية وتمنحهم سيطرة أكبر على السوق المحلية فى آن واحد. ثانيًا: شهدت نهضة الرأسمال المالى نقلاً للأرباح من حيز الشركات (Firms) المتنافسة فيما بينها إلى الاحتكارية ــ بمعنى أن الشركات (Firms) التى تحولت إلى كارتيلات أخذت تحصد معدلات من الأرباح ترتفع باستمرار على حساب منافسيهم الأصغر. وثالثًا: حين بدأت الاحتكارات تسيطر بشكل متزايد على الأسواق المحمية أخذت تنخفض لدى المستهلكين بشكل يتزايد باستمرار قدر الموارد التى يشترون بها ما يحتاجونه من بضائع. ورابعًا: بينما استفحلت سيطرة الاحتكار على الأسواق الوطنية، تباطأ الاستثمار فى كل من الشركات (Firms) الاحتكارية ومنافسيها الأصغر، وأفضى هذا إلى تراكم الرأسمال الباحث عن استثمار آمن من شأنه أن يدر أقصى العوائد. وخامسًا: ونتيجة لهذا، انتقل الرأسمال غير المستثمَر إلى القطاعات غير المتطورة للاقتصاد الوطنى والغنية بالموارد والعمل الرخيص، أو بكلمات أخرى اتسعت المساحة ذاتها للاقتصاد الوطنى.

وأدرك رادولف هيلفيردينج أن الإمبريالية بدّلت العلاقات الاجتماعية فى الداخل الوطنى والخارج. وتغيرت البنية الطبقية ودور الدولة على طول المساحة

الاقتصادية الوطنية، ودُمرت العلاقات الاجتماعية فى المجتمعات ما قبل الرأسمالية التى ابتلعتها الدول الإمبريالية، وأشار هيلفيردينج فى هذا الصدد إلى:

«أفضى تصدير الرأسمال، وبشكل خاص منذ اتخذ شكل الرأسمال الصناعى والمالى، إلى تعجيل ضخم لوتيرة إلحاق الهزيمة بالعلاقات الاجتماعية القديمة كافة، وتطويق العالم بشباك الرأسمالية. ولم يجر التطور الرأسمالى بشكل مستقل فى كل بلد على حدة، وما حدث بالأحرى هو تصدير علاقات الإنتاج الرأسمالى والتوسع جنبًا إلى جنب مع تصدير الرأسمال من الخارج، وبالفعل تم تصدير هذه العلاقات فى أعلى مستوى اتخذته فى البلدان الأكثر تطورًا» (Hilferding 1981: 322).

وبينما اعتبر هوبسن وهيلفيردينج أن الإمبريالية شكل خاص من أشكال المجتمع الرأسمالى، لم توافق روزا لوكسمبورج (1870 ــ 1919) على هذا، ورأت أن الإمبريالية هى العسكرة، وأن مهمة العسكرة هى الدفاع عن المصالح الوطنية لدولة ما فى مواجهة الدول المنافسة، وفى الوقت ذاته تعزيز الوضع المسيطر للرأسمال الصناعى والمالى فى مواجهة الطبقات والشرائح الأخرى داخل الدولة الواحدة. ونظرت لوكسمبورج إلى الإمبريالية بوصفها:

«...أداة السيطرة الطبقية على السكان الكادحين داخل البلاد... (وكانت) مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالاستعمار والحمائية وسياسات القوة إجمالاً...مثل سباق التسلح العالمى...والنهب الاستعمارى وسياسة «مناطق النفوذ» فى أرجاء العالم...وفى السياسة الداخلية والخارجية يتجلى أوضح ما يكون الجوهر الحقيقى للسياسة الرأسمالية فى القهر القومى» (quoted by Mommsen 1982: 35 and Nettl 1966: 524)

وتناولت لوكسمبورج العلاقات بين الرأسمالية والإمبريالية فى كتابها: (The Accumulation of Capital (1951[1913]) (Lee 1971)) وأشارت فى هذا الصدد إلى أن الرأسمالية تظهر مثل جزيرة بركانية فى بحر عريض من المجتمعات ما قبل الرأسمالية التى توفر البيئة التى يمكن لتراكم الرأسمال أن يحدث فيها، وكتبت:

«تنهض الرأسمالية وتتطور، تاريخيًّا، فى المجتمع غير الرأسمالى. وفى أوروبا الغربية ظهرت الرأسمالية، فى البداية، فى بيئة إقطاعية، ومن قلب هذه البيئة قفزت الرأسمالية بعد ذلك ــ أى بعد أن ابتلعت النظام الإقطاعى ــ لتحتل بشكل رئيسى بيئة الفلاحين والحرفيين...

فوجود وتطور الرأسمالية يتطلب بيئة من أشكال الإنتاج غير الرأسمالى، لكن ليس بالضرورة أن يلبى كل شكل من هذه الأشكال أهدافها. وتحتاج الرأسمالية إلى بنية اجتماعية غير رأسمالية كسوق لفائض القيمة الذى تنتجه، وكمصدر لإشباع احتياجات وسائل إنتاجها وكمخزون لقوة العمل لنظام الأجور الرأسمالى» (Luxemburg 1951: 368)

والاقتصاديات «ما قبل الرأسمالية أو غير الرأسمالية أو الطبيعية، كما أطلقت عليها لوكسمبورج، فى حد ذاتها كانت عديمة الفائدة للرأسماليين، لأنها كانت تلبى بشكل رئيسى الاحتياجات الداخلية، ولا تنتج فائضًا ولا تستفيد كثيرًا من البضائع الأجنبية، وإنما كان المطلوب هو البيئة التى تنتشر فيها هذه الاقتصاديات. ونتيجة لهذا، كان على الرأسماليين تغيير أو تدمير الأشكال غير الرأسمالية كافة للاستيلاء على مواردها وللحصول على العمل المأجور ولإدخال السلع ولفصل التجارة عن الزراعة.

وهكذا انقسم الاقتصاد العالمى مع انتهاء القرن إلى شقين: القطاع ما قبل الرأسمالى الراكد والقطاع الرأسمالى الديناميكى. وكانت حاجة الرأسماليين المستمرة إلى تغيير قوى وأساليب الإنتاج لضمان أعلى قدر ممكن من الأرباح هى المحرك الذى يقف خلف القطاع الرأسمالى الذى يشهد على الدوام توسعًا، ونتيجةً لهذا، كان التطور الاقتصادى غير المتكافئ فى المناطق المختلفة بالعالم شرطًا ضروريًّا لتوسيع المساحات التى تحتلها الرأسمالية. وتشير لوكسمبورج إلى أنه:

«منذ البدايات الأولى كانت أشكال وقوانين الإنتاج الرأسمالى تستهدف استيعاب الكوكب بأكمله كمخزون للقوى المنتجة. ونَهبَ الرأسمال، فى اندفاعه للاستيلاء على قوى الإنتاج بهدف استغلالها، العالم كله، وجلب وسائل إنتاجه من كل صوب من على وجه الكرة الأرضية، واستولى عليها، بالقوة إذا تطلب الأمر، ومن مستويات الحضارة كافة وأشكال المجتمع كافة » (Luxemburg 1951: 358)

وإذ إن نمط الإنتاج الرأسمالى لا يمكن أن يوجد فى عزلة وإنه يتواجد مع المجتمعات غير الرأسمالية لكى تأخذ مسارها عملية تراكم الرأسمال وإعادة إنتاج النظام الرأسمالى، لذا، على حد قول لوكسمبورج، لا يمكن أبدًا للرأسمالية أن تصبح شكلاً عالميًا للمجتمع (Luxemburg 1951: 350, 365, 467). وبالتالى، وبينما أخضعت الرأسمالية العمال فى بلدانها وابتلعت المجتمعات غير الرأسمالية عبر التوسع، فقد زرعت أيضا بذور أزمتها الاقتصادية ودمارها، إذ إنها كانت «...تحَول نقيضها، والشرط الوحيد لضمان وجودها، إلى مماثل لها» (Luxemburg 1951: 366).

وموقف لوكسمبورج هذا يعنى أن الأسواق المزروعة فى مناطق علاقات إنتاج غير رأسمالية، وليس استغلال العمال المأجورين كما قال ماركس، كانت الشرط الجوهرى لتحقيق فائض القيمة، وأنه إلى ذلك يرجع الفضل فى إرساء التربة الضرورية لعملية تراكم الرأسمال (Tarbuck 1972: 29 — 33). والسؤال العملى الذى طرح ذاته عشية الحرب العالمية الأولى هو — هل سيتحالف العمال فى البلدان الرأسمالية مع الطبقات الرأسمالية فى بلدانهم الوطنية؟ أم سوف يتحالفون مع شعوب البلدان غير الرأسمالية؟ (Luxemburg 1972)

وفى كتاب نيقولاى بوخارين (1888 — 1938 Imperialism and the Accumulation of Capital (1924) جاء الرد الأعمق على نظرية لوكسمبورج حول الانهيار الرأسمالى (Bukharin 1972)، واختلف بوخارين مع قولها إن الرأسمالية لا يمكن أن توجد بدون المجتمعات غير الرأسمالية. وتناول الأمر قائلاً: إن نظرياتها حول الإمبريالية والانهيار الرأسمالى لا تفى هى الأخرى بالغرض، لأنها صيغت إلى حد بعيد صياغة سياسية تطغى عليها اللغة الإرادية، ولأنها تجاهلت الـتأثيرات التحولية العميقة التى أحدثتها الاحتكارات بالفعل على العلاقات الاجتماعية الرأسمالية. بيد أنه اتفق معها على أن كل الاقتصاديات الوطنية هى أجزاء من سوق عالمية واحدة، وأنها أصبحت باطراد متسيسة ومتنافسة، ذلك لأن «... قواها المنتجة قد تطورت أبعد من النقطة التى يمكن عندها أن تظل تعمل بكفاءة إذا ما حوصرت داخل حدود أى دولة — أمة» (Howard and King 1989: 8 — 9, 168 — 246; Bukharin 1973: 87)

ووافق بوخارين (١٩٧٣) على أفكار هيلفيردينج وطورها فى كتابه: (Imperialism and the World Economy) الذى وضعه قبل الثورة الروسية ولم ينشر حتى عام ١٩٢٠. وبينما كان هيلفيردينج معنيًا بشكل رئيسى بدراسة ظاهرة تكثيف ومركزة الرأسمال فى دولة وطنية منفردة، أشار بوخارين إلى أن عمليتين متناقضتين كانتا بالفعل قد حدثتا متزامنتين عشية الحرب العالمية الأولى، فقد ازدادت عمقًا وعلى نحو يتصاعد دومًا ظاهرة اعتماد الاقتصاديات الوطنية المختلفة للاقتصاد العالمى على بعضها البعض عبر التجارة الدولية من ناحية، ومن ناحية أخرى، أخذت تظهر تكتلات وطنية للرأسمال فى سياق هذا الاقتصاد العالمى حين تضافرت مصالح الاحتكارات مع مصالح الدول الرأسمالية التى استقرت فيها. وبالتالى، كانت الإمبريالية معضلة الاقتصاد العالمى، وأشار بوخارين فى هذا الصدد إلى:

«ببساطة وتمامًا مثلما أن كل مشروع فردى هو جزء من الاقتصاد «الوطنى»، فكل اقتصاد من هذه «الاقتصاديات الوطنية» مندمج فى منظومة الاقتصاد العالمى، الأمر الذى يفسر لماذا يجب علينا النظر إلى الصراع بين «الكيانات الاقتصادية الوطنية» الحديثة فى المقام الأول باعتباره صراعًا لأطراف مختلفة متنافسة من الاقتصاد العالمى؟. تمامًا مثلما ننظر إلى قتال المشاريع الفردية لتصبح إحدى ظواهر الحياة الاقتصادية الاجتماعية» (Bukharin 1973: 17).

ويرى بوخارين أنه فى حين أرست التجارة العالمية أساس علاقات الإنتاج على نطاق العالم، كان التمايز فى مستوى التطور الاقتصادى والتباينات فى الظروف الطبيعية فى مختلف أجزاء العالم أساسًا لتقسيم متزايد للعمل العالمى وأشار بوخارين هنا إلى أنه:

«أيًا كان حجم الأهمية التى تتسم بها الفروق الطبيعية فى ظروف الإنتاج فإنها تتراجع أكثر وأكثر إلى الخلف أمام الفروق التى تنشأ عن التطور غير المتكافئ لقوى الإنتاج فى مختلف البلدان...إن الصدع الذى حدث بين «المدينة» و«القرية» ومن ثم «تعمق هذا الصدع»، والذى اقتصر فى السابق على بلد واحد،

يتم الآن إعادة إنتاجه على أسس مهولة الاتساع. (وهكذا)... فإن بلدانا بكاملها تبدو الآن مدنا، وبشكل خاص البلدان الصناعية» (Bukharin 1973:20 — 1).

وبينما يرى هيلفيردينج أن تكثيف ومركزة الرأسمال تجرى إجمالاً داخل حدود دولة بعينها بسبب الروابط بين احتكاراتها وجهاز الدولة فيها، يرى بوخارين أن هذه العمليات تَعبر بين الفينة والفينة هذه الحدود، ويشير بوخارين هنا إلى:

«... تنبه وتستحث العوالم المختلفة لعملية تكثيف وتنظيم (الرأسمال) بعضها البعض خالقة نزوعًا قويًا للغاية صوب تحويل الاقتصاد الوطنى برمته إلى **مشروع واحد عملاق موحد يحتضنه ملوك المال والدولة الرأسمالية، مشروع يحتكر السوق الوطنية**...ومن ثم تتخذ الرأسمالية العالمية، أى المنظومة العالمية للإنتاج، فى زمننا هذا الطابع الآتى: تقف من ناحية حفنة صغيرة من كيانات اقتصادية موحدة منظمة (أى «القوى العظمى المتحضرة»)، ومن ناحية أخرى، يمتد المحيط الخارجى لهذه الدائرة الذى يتشكل من البلدان المتخلفة ذات النظام الشبه الزراعى» (التشديد وارد فى الأصل) (Bukharin 1973: 73 — 4)

ولفت التطور غير المتكافئ للنظام العالمى الانتباه إلى الطبيعة الخاصة للعلاقات بين الرأسماليين والدولة عشية تشكل الرأسمال المالى، والتى تجسدت فى تشكل الاحتكارات وفى السياسات الاقتصادية الحمائية للدولة. ويعنى التطور غير المتكافئ أن النزوع صوب تشكيل الاحتكارات فى دولة وطنية منفردة لم يكن دليلاً على نهاية التنافس بل بالأحرى دليلاً على بزوغ وتكثف شكل جديد من التنافس يجرى على الساحة الدولية منذ طوقت الدول الأكبر الأكثر تطورًا جيرانها من الدول الأصغر الأقل تطورًا. ويرى بوخارين (1973:119 — 20) أن «(سياسة) الإلحاق الإمبريالى هو وجه واحد من أوجه النزعة الرأسمالية العامة صوب مركزة الرأسمال، وجه يصل بمركزة الرأسمال إلى أقصى نطاق وعلى نحو يتطابق مع تنافس الترستات Trusts الرأسمالية للدولة». وبكلمات أخرى، كانت الدولة أداة فعالة فى يد كل من الرأسماليات المتطورة المختلفة الراسخة فى الدول الوطنية وفى يد المشاريع الإمبريالية لهذه الرأسماليات وراء البحار.

ويعد كتاب لينين الشهير (1870 ـ 1924) «الإمبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية» الذى وضعه عام ١٩١٦، جزئيًا، دراسة جدلية فى زمن الحرب تهاجم بعنف نظرية الإمبريالية ـ المتطرفة (Ultra ـ imperialism) التى تزعم أن القوى الرأسمالية يمكن أن توافق على الاستغلال المشترك للعالم بدلاً من شن الحرب لتقسيمه (Lenin 1964a, 1968; Brewer 1990: 129). ويرى لينين أن الإمبريالية هى مرحلة من التطور ترسخت فيها بالفعل هيمنة الاحتكارات والرأسمال المالى، وأنها تتسم بالملامح الآتية:

«١) تَطورَ تكثيف الإنتاج والرأسمال إلى مرحلة بلغت من القوة حد تأسيس احتكارات تضطلع بدور حاسم فى الحياة الاقتصادية، ٢) اندمج الرأسمال البنكى بالرأسمال الصناعى وعلى أساس هذا «الرأسمال المالى»، شيدت الأولجاركية المالية، ٣) اتسم تصدير الرأسمال ـ تمييزًا لذلك عن تصدير السلع ـ بأهمية استثنائية ٤) تشكلت تكتلات رأسمالية عالمية تقاسمت العالم فيما بينها و٥) اكتمل التقسيم الإقليمى للعالم بأسره بين أكبر القوى الرأسمالية» (Lenin 1964a: 266).

ويرى لينين أن التكتلات الاحتكارية التى يقف على قممها أكبر رجال الأعمال هى أهم ملامح الإمبريالية (Lenin 1974a: 193 ـ 4, 260)، وأن تصدير الرأسمال إلى المناطق المتخلفة أو غير المتطورة كان متنفسًا لفائض الرأسمال ووسيلة لوقف تدهور معدلات الأرباح فى الدول الوطنية المختلفة، فضلاً عن أنه كثف أيضًا التنافس والصراع بين الدول الرأسمالية فى السوق العالمية. وبتصدير الرأسمال، وليس السلع، حصدت الاحتكارات أرباحًا طائلة استخدمت بعضها فى رشوة الشرائح العليا من الطبقة العاملة فى بلادهم بسبل مباشرة وغير مباشرة، وفى تحويلهم إلى أبطال للوعى القومى والإصلاح. وكان هذا أحد أسباب دعم الطبقات العاملة الأوروبية للطبقات الرأسمالية الوطنية فى مختلف البلدان إبان الحرب العالمية الأولى. ولقد شجع تصدير الرأسمال أيضًا نمو شريحة من ذوى الدخول الثابتة كانت تجنى دخولها من الأوراق والسندات المالية أو الملكية

وعلى هذا النحو عاش هؤلاء على «قصاصات الكوبونات» وعزلوا أنفسهم عن الإنتاج واقتاتوا على استغلال عمل البلدان والمستعمرات وراء البحار.

وهكذا، بالنسبة إلى لينين، كانت الرأسمالية الاحتكارية هى جوهر الإمبريالية. وحين فرض الاحتكار سيطرته على السوق..

«... ولَّد ميلاً إلى الركود والوهن. فما أن تصبح أسعار الاحتكارات ثابتة ولو إلى حين، حتى يختفى إلى حد ما الدافع المحرك للتقدم التقنى، وبالتالى، لأشكال التقدم الأخرى كافة، وتنشأ الإمكانية الاقتصادية لتطور اقتصادى بطىء... (ومع ذلك) فالاحتكار فى ظل الرأسمالية ليس بوسعه أبدًا أن يقضى تمامًا، ولفترة طويلة جدًّا، على التنافس فى السوق العالمية...» (Lenin 1964a:276) (التشديد وارد فى الأصل).

ورأى لينين أن النزعة إلى الركود والذبول أضعفت قدرة الرأسمالية الاحتكارية على إعادة إنتاج ذاتها وهددت وجودها المستمر، بيد أن هذه النزعة لم تكن ضمانة لانهيار محتم للرأسمالية الاحتكارية كما افترض هوبسن ولوكسمبورج.

وعلى هذا النحو كان المحللون الماركسيون فى أعوام ١٩١٠ ــ ١٩٢٠ يقدمون نظريات بديلة عن الإمبريالية تدرس تشكل الرأسمال المالى والاحتكارات ونقاط الالتقاء بين الرأسمال ومصالح الدولة وحشر البلدان المتخلفة فى تكتلات اقتصادية كانت جزءًا من الاقتصاد العالمى فضلاً عن العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية فى المناطق المستعمرة.

وفى هذا السياق صاغ الاقتصادى النمساوى جوزيف سكامبتر (1950 ــ 1883) عام ١٩١٩ وجهة نظر بديلة فى كتابه: The Sociology of Imperialism وهو نقد لتحليلات هيلفيردينج ولوكسمبورج والنظريات الماركسية الأخرى التى أشرنا إليها سابقًا. والإمبريالية بالنسبة إلى سكامبتر (1951:7) هى «...النزعة الذاتية من جانب الدولة للتوسع القسرى غير المحدود». وبينما يمكن وجود تفسير اقتصادى لهذه الظاهرة، تناول سكامبتر الأمر قائلا: إن المنظرين الماركسيين قد اختزلوا الإمبريالية فى المصالح الطبقية الاقتصادية التى إذا أخذنا بعين الاعتبار «...الأنماط المألوفة للتفكير السياسى والمشاعر، لا يمكن أبدًا أن تكون مجرد «انعكاسات» للإنتاج فى هذا العصر أو نسخًا مطابقة له» (Schumpeter 1951:7).

والبديل الذى قدمه جوزيف سكامبتر هو العودة للنظرية الاقتصادية الليبرالية، ولقد ناقش الأمر قائلا: إن الإمبريالية لا تمثل المرحلة الأعلى للتطور

الرأسمالى، وإنما هى عمليًا ظاهرة انتقالية نشأت عن بقاء البنى السياسية والاجتماعية التى خلّفها عصر الملكيات الاستبدادية بعد زواله. وبينما كان فرض التعريفة والسياسات الحمائية سبيلاً لسيطرة الرأسماليين الاحتكاريين على الأسواق قبل عام ١٩١٤، فإن الاحتكارات ذاتها ظهرت فقط بعد أن كانت التعريفة الحمائية التى فرضتها مختلف الدول الوطنية، قد استقرت بالفعل، بكلمات أخرى، وجد الصناعيون والمصرفيون ما يكفى من الأسباب لدعم مثل هذه الإجراءات التى استفادوا من البيئة التى وفرتها لانتزاع أقصى قدر من الأرباح من تصدير البضائع والرأسمال (Schmeltzer 1951: 83 — 110 ,5 — 18) والإمبريالية، كما يقول سكامبتر..

«...لا تنسجم مع النزعة القومية أو العسكرة، برغم أنها اندمجت معهما بتأييدها لهما كما أيداها. وهى أيضًا، ليس فقط من وجهة النظر التاريخية بل من وجهة النظر السوسيولوجية على حد سواء، تركة الدولة الأوتوقراطية بعناصرها البنيوية وأشكالها التنظيمية وانحيازات مصالحها ومواقفها الإنسانية ومحصلة القوى ما قبل الرأسمالية فيها والتى أعادت الدولة الأوتوقراطية تنظيمها جزئيًا بأساليب الرأسمالية المبكرة. ولم يكن للإمبريالية أبدًا أن تنشأ من «المنطق الداخلى» للرأسمالية ذاتها. ويصح هذا حتى على الاحتكارية التى تتسم بنزوع أكثر للتصدير...فقدرة الاحتكارية على التطور لتتخذ أبعادها الحالية ترجع إلى قوة دفع الحالة التى تشكلت فيما مضى، والتى تواصل دومًا توليد بنى جديدة اقتصادية «اصطناعية»، وترجع أيضًا إلى هؤلاء الذين لا يستقون لاستمرار وجودهم سوى بالنفوذ السياسى...»

ويواصل سكامبتر فى هذا الصدد قائلاً:» قد تكون العناصر ما قبل الرأسمالية فى حياتنا الاجتماعية مازالت تملك حيوية كبيرة، وقد تساعد ظروف خاصة فى الحياة الوطنية على بعث هذه العناصر بين الحين والآخر، ولكن فى نهاية المطاف على مناخ العالم الحديث تدمير هذه العناصر...وأيًا كان الرأى فيما يتعلق بحيوية الرأسمالية ذاتها، وأيًا كان ما يحمله المستقبل لها، فإن عليها الصمود فى وجه الهجوم الضارى لأعدائها وفى وجه لا عقلانيتها هى صمودًا قد يمتد زمنًا يتجاوز عمر احتكارية التصدير التى يتعذر تمامًا الدفاع عنها حتى من وجهة النظر

الرأسمالية. إن احتكارية التصدير قد يطاح بها فى غمار ثورة أو قد تنسحب سلميًا من الحياة، وقد يحدث هذا سريعًا، أو قد يتطلب بعض الوقت والنضال العنيف.

بيد أن شيئًا وحيدًا مؤكدًا هو أن هذا **سوف** يحدث. ولن يترتب على هذا لا ميول مفعمة بروح الحرب ولا عناصر بنيوية وأشكال تنظيمية تنزع إلى الحرب... (Schumpeter 1951: 128 — 30) (التشديد وارد فى الأصل)

ولقد فسر سكامبتر الإمبريالية فى العقود التى سبقت الحرب العالمية الأولى بوصفها هجرة للطريق الطبيعى للتطور الرأسمالى الذى يستمد منطقه الداخلى من اقتصاد السوق الحر التنافسى الذى لا يجيز التدخل. وهو يرى أن الإمبريالية سوف تختفى حينما تزول بقايا المجتمعات ما قبل الرأسمالية من المجتمع الحديث.

المسألة القومية: الأمم والقومية والأقليات القومية

تبلورت المفاهيم التى ترى فى الأمة شكلاً من أشكال الهوية الجماعية، وفى القومية أيديولوجية وحركة ذات أبعاد سياسية وثقافية عشية الثورات الأمريكية والفرنسية التى جرت أواخر القرن الثامن عشر وثورات أمريكا اللاتينية فى العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر (Hutchinson and Smith 1994: 4 — 10). وكما ذكرنا فى الباب الثانى كانت العلاقة بين الأمة والقومية من ناحية والدولة الرأسمالية من ناحية أخرى موضع جدل منذ أواسط القرن التاسع عشر وصاعدًا، فى عالم شكل ملامحه التصنيع الرأسمالى والتوسع الإمبريالى والحركات الشعبية الضخمة والنضالات الرامية إلى تأسيس الدول — الأمم ذات السيادة فى وسط أوروبا.

وكانت أعمال جوهان هيردر (١٧٤٤ — ١٨٠٣) وغيره من الكتاب الرومانسيين فى سبعينيات القرن الثامن عشر Walicki 1982[١٤] قد عبرت عن

---

١٤) بينما استخدم الرومانسيون الألمان فكرة الأمة- المجموعة المترابطة ثقافيًا ولغويًا وجغرافيًا- كأساس لأيديولوجية قومية تدعو إلى التوحيد السياسى لدول مختلفة، دمج كتاب القرن التاسع عشر

الطموحات التى برزت منذ أربعينيات القرن التاسع عشر وصاعدًا لتوحيد الشعوب المتحدثة بالألمانية فى وسط أوروبا فى دولة ـ أمة ذات سيادة وبالتالى توحيد أعضاء المجموعات اللغوية الأخرى فى دول ذات سيادة. وصاغ هيردر ومعاصروه نظرية عن القومية الثقافية. وترجع نشأة الأمم عندهم للطاقات الخلاقة لشعب يشترك أفراده فى اللغة نفسها وأنماط التفكير فى مسار الحياة اليومية.

ـفى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية هذا التعريف بمفاهيم عن الطبقة والعرق بهدف التوصل إلى الفكرة القائلة إن المظالم الاجتماعية تستمد جذورها من الطبيعة. وفى منتصف خمسينيات القرن التاسع عشر على سبيل المثال زعم الكونت جوزيف دى جوبينو (١٨١٦-١٨٨٢) أن الطبقة الحاكمة الفرنسية والطبقات الدنيا تنتميان إلى أعراق مختلفة وأن الزواج المختلط بينهم قد أفضى ليس فقط إلى انحطاط الحضارة الفرنسية ولكن أيضًا إلى ظواهر مرعبة مثل الديمقراطية والثورة الفرنسية والتصنيع (Gobneau 1915). بينما جمع عالم الأنثروبولوجى الأمريكى دانيل برينتون (١٨٣٧-١٨٩٩) فى تسعينيات القرن التاسع عشر بين المعايير الثقافية واللغوية والجغرافية من ناحية والسمات الجسمانية من ناحية أخرى ليفرق بين أربع أعراق أوروبية. وفصل برينتون ـفى الهرمية التى ابتكرها- «الآريون»، الذين اعتبرهم أكثر الأعراق الأوروبية تقدمًا وتحضرًا، عن الأعراق الإفريقية والآسيوية والهندية/الأمريكية وحتى عن الأعراق البيضاء لشرق وجنوب أوروبا الذين كانوا حينذاك يهاجرون إلى الولايات المتحدة بأعداد كبيرة. وأرسى مخطط برينتون الأسس الأيديولوجية لهوية فوق الطبقات فى الولايات الأمريكية الجنوبية تشترك فيها النخبة القديمة من أصحاب المزارع والمزارعين الصغار الذين يزرعون أرضهم بأنفسهم، اللذين عرّف دانيل برينتون كليهما ب»الآريين» (Brinton 1890: Patterson and Spencer 1994)

وفيما استخدم الفرنسيون والأمريكيون العرق لتمييز الفروق الاجتماعية فى مجتمعاتهم نظر الألمان إلى العرق بوصفه تعبيرًا عن الأساس التحتى لوحدة الأمة والدولة الألمانيتين. بيد أن هذا لا يعنى أن المنظرين الاجتماعيين الألمان لم يستخدموا مفهوم العرق أو لم يؤمنوا بالتراتبية العرقية. وعلى سبيل المثال، ففى الخطاب الذى ألقاه بمناسبة تعيينه بالجامعة أضفى ماكس ويبر (1989a) طابعًا عرقيًا على الفروق القومية حين فصل بين المزارعين البولنديين والألمان فى بروسيا الشرقية على أساس السمات الجسمانية والذاتية. ولكنه عاد فرفض موقفه هذا عام ١٩١٠ زاعمًا أن مفهوم الفروق العرقية الخلقية قد تم استعماله بشكل مفرط وأن هذا المفهوم كثيرًا ما استخدم لشرح كل شىء» (Beetham 1985: 122)

وأشاروا إلى أن هذه المعتقدات والممارسات المشتركة قد وجدت بين المزارعين والحرفيين والتجار والمثقفين فى الجماعات النائية غير المنقسمة طبقيًا نسبيًا والذين ظل أعضاؤها على صلة حميمة بالبيئات الطبيعية التى عاشوا فيها، بيد أنه لم يشاركوهم هذه المعتقدات والممارسات لا الحكام الأرستقراطيين ولا الفقراء (244; Markus 1991 — Barnard 1965; Beiser 1992:189)

ولم يتفق جورج هيجل (١٧٧٠ ــ ١٨٣١) القومى البروسى مع هذا الرأى وقدم نظرية عن القومية السياسية فى كتابه: (١٨٢١) Philosophy of Right و(١٨٣٠) Lectures on the Philosophy of World History: Introduction (1952: 155 — 97 :74;1975 — 102) وناقش هيجل الأمر قائلاً:

«... إن شبكة المؤسسات الحكومية والسياسية للدولة ــ أى بنيتها وقوامها ــ هى إجمالاً نتاج تاريخ أمة محددة وتعبير عن ثقافة هذه الأمة ــ أى قيم هذه الأمة ومعتقداتها الدينية ونظرتها للعالم وتقاليدها وعاداتها. وتنفذ ثقافة (أو «روح») الأمة إلى العلاقات الإنسانية الأخرى أيضًا (وبدرجة أقل فى العلاقات التى وقعت فى دائرة التأثير النسبى للمجتمع المدنى)، وتضفى عليها وحدة كاملة وتماسكًا. وتربط المؤسسات الوسيطة (كالشركات والنظام التمثيلى وغيرهما) بين قيم الجماعة الوطنية من ناحية وعمل حكومتها المركزية من ناحية أخرى، وتضمن هذه المؤسسات أن تعبر أنشطة الحكومة إجمالاً عن المثل والمصالح الرئيسية للمجموعات داخل الجماعة أو للأعضاء المستقلين للجماعة. وإذا غابت مثل هذه الروابط الوسيطة أو توقفت عن أداء وظيفتها الصحيحة ستنسلخ وتغترب الأمة أو أجزاء مهمة منها عن الحكومة وستتعرض سلامة أو استقلال الجماعة السياسية للخطر» (Pelczynski 1984: 266)

ويرى هيجل (153 :1964 ــ 64) أن الأمة هى كينونة سياسية صنعتها الدولة، وأن الوحدة الثقافية أو اللغوية ليستا كافيتين لصهر مجموعة فى أمة.

واتخذ كل من ماركس وإنجلز أيضًا موقفًا نقديًا من التصورات الثقافية عن الأمة والوعى القومى ولكنهما لم يقدما نظرية منهجية لا عن الأمة ولا عن المسألة

القومية (Lowy 1974: 371). ومثلهما مثل هيجل كان فهمهما للأمة فهمًا سياسيًا وليس ثقافيًا أو لغويًا، أما المسألة القومية فقد نظرا إليها باعتبارها قضية الشعوب المناضلة من أجل الاستقلال السياسى وحق تقرير المصير (Pelczynski 1984: 266). وفى عام ١٨٤٩ تبنى إنجلز (1974, 232, 237) فكرة هيجل عن التمييز بين «الشعوب التاريخية»، مثل الألمان والفرنسيين، الذين لهم تاريخ ديناميكى وسيشكلون قوة فى المستقبل، و«الشعوب بلا تاريخ» مثل السلافيين أو المورافيين، الذين همشهم التطور التاريخى فى أوروبا (Rosdolsky 1980). بكلمات أخرى استخدم إنجلز «الشعوب» كمرادف لمصطلح «الأمم» عند هيردر.

وعشية المقاومة الأيرلندية للقمع البريطانى فى ستينيات القرن التاسع عشر بدل ماركس وإنجلز نظرتهما إلى الحركات القومية. وفى عام ١٨٦٩ درس ماركس (١٩٨٧) العلاقات بين الطبقة والأمة وأشار إلى أن قومية العمال الإنجليز التى ربطتهم بحكامهم أساءت إليهم هم فى نهاية المطاف، وقال فى هذا الصدد:

«إن الطبقة العاملة الإنجليزية... لن تكون أبدًا قادرة على عمل أى شىء حاسم هنا فى إنجلترا قبل أن تستقل بموقفها تجاه أيرلندا كلية عن موقف الطبقات الحاكمة، ومن ثم ليس فقط التوصل إلى موقف مشترك مع الأيرلنديين فى هذا الصدد، بل القيام بمبادرة لإلغاء الاتحاد الذى قام عام ١٨٠١. ويجب أن يحدث هذا ليس من قبيل التعاطف مع الأيرلنديين ولكن كمطلب تحتمه مصالح البروليتاريا الإنجليزية ذاتها. وإذا لم يحدث هذا فستظل البروليتاريا الإنجليزية مرتبطة أبد الدهر بالدوائر القيادية للطبقات الحاكمة، لأنها ستجد ذاتها مجبرة على الدخول فى جبهة مشتركة معهم ضد أيرلندا...»

ومن ثم درس إنجلز (1990a) العوامل المادية التى أدت إلى صعود الدولة الوطنية فى نهاية العصور الوسطى وأرست الأسس لنشأة القوميات الجديدة فى آن.

ومع اقتراب نهاية القرن التاسع عشر أخذ الوعى القومى يتحول بشكل متزايد إلى قضية ضاغطة فى الإمبراطورية النمساوية ــ الهنجارية، حين سعت أكثر من اثنتى عشرة حركة قومية مختلفة، يضم العديد منهم أممًا بلا تاريخ، لتأكيد هويتها فى حزب اشتراكى ديمقراطى جاهر بأمميته. وأجبرت هذه التطورات

الماركسيين النمساويين، مثل أوتو بوور (١٨٨١ ــ ١٩٣٨) على التصدى للمسألة القومية تصديًا مباشرًا (Bottomore 1978: 30 ــ Nimni 1991: 119 ,6 ــ 84). وأعاد بوور (١٩٧٩) صياغة مفهوم الأمة وبالتالى فتح صفحة جديدة فى الجدل حول المسألة القومية.

وصفت نظرية بوور العملية التاريخية التى ظهرت فى خضمها الأمم الحديثة وأشار فى هذا الصدد إلى أن الثقافة القديمة الأحادية المميزة لحياة اجتماعية بسيطة للأمة قد تحللت مع نشأة الطبقات الاجتماعية وتم استبدالها بالثقافة العامة للطبقات الحاكمة من ناحية ومن ناحية أخرى بالثقافات المتشظية الشديدة المحلية للفلاحين والمزارعين والعمال التى نشأت عن تفسخ الأمة القديمة (Bottomore and Goode 1978: 108). وهكذا يشير بوور إلى وجود طبقيتين فى كل أمة: الطبقة القوية سياسيًا التى تشكل الثقافة الوطنية وتشارك فيها مشاركة حقيقية والمجموعات التى تم إخضاعها واستبعادها من الحياة الوطنية إلا أن عملها وكدها ظل يمد ثقافة الطبقات الوطنية بأسباب الحياة (Nimni 1991: 167).

ولم يستتبع تشكل الطبقة والدولة فى رأى بوور إبادة أعراق فحسب ــ أى تدمير نمط حياة ــ بل أيضًا تشكيل بيئة مواتية لنشأة أعراق جديدة – بمعنى أن يبدأ الناس الذين شغلوا المكانة ذاتها فى مجتمع منقسم طبقيًا فى إدراك أن لهم هوية مشتركة. وتستمد هذه الهوية جذورها من **شخصيتهم الوطنية** التى تعزى، وفقا لبوور، إلى بنية خاصة للخصائص الثقافية والسمات المُمَيزة التى تنشأ بدورها عن الكيفية التى تطور بها تاريخيًا عبر الزمن وضعهم المشترك فى مجتمع علاقات الجزية أو المجتمع الرأسمالى. أما اللغة فكانت، فقط، تعبيرًا جزئيا عن الجماعة الثقافية، سمة واحدة ليس إلا من ثمرات التطور التاريخى المعقد للجماعة الإنسانية. وتنوع الثقافة يعنى عند بوور أنه حتى عندما تحدث الناس باللغة ذاتها مثل الكروات أو الصرب، فكثيرًا ما ظلوا أممًا مختلفة (Bauer 1979: 5 ــ 168; Nimni 1991: 146 ــ 60) (التشديد وارد فى الأصل)

وقال بوور أيضًا إن التعليم الوطنى فى المجتمعات الرأسمالية، والذى يعبر عن الثقافة العامة للطبقات الحاكمة، يأخذ تدريجيًا فى اجتياح الثقافات الوطنية الخاصة للعمال والفلاحين الذين تم إخضاعهم ــ أى ثقافات «الشعوب بلا تاريخ»، وهو يشير فى هذا الصدد إلى:

«فى النمسا كان قطاع الطبقة العاملة لدى «الأمم بلا تاريخ» قومى التوجه: وكانت ألمانيا هى الدولة التى استعبدتهم، وألمانيا كانت المحكمة التى قامت بحماية أصحاب الملكية وألقت بمن تم انتزاع ملكياتهم فى السجون، وفى ألمانيا تم تحرير كل حكم صدر بالإعدام موتًا، واستُخدمت ألمانيا لإصدار الأوامر للجيوش [المتعددة الجنسية] التى أُرسلت لسحق كل إضراب للعمال الجوعى العزل» (Bauer 1979: 296). (التشديد وراد كما هو فى الأصل) وإذن...

لم تفرز الرأسمالية طبقة عاملة وطنية متجانسة وإنما بالأحرى»...بروليتاريا واعية **وطنيًا**» (Munck 1986: 40) (التشديد وارد فى الأصل).

ويتردد فى افتراضات بوور فيما يتعلق بالمسألة القومية صدى آراء النقاد الاجتماعيين الآخرين ممن دخلوا أيضًا فى صراع مع الفكر الكانتى الجديد. ففى العقد السابق على ذلك، فى مطلع القرن العشرين، وفى الولايات المتحدة، حيث اندمجت أفكار الأمة والعرق، كان ديو بويس (١٨٦٨ ــ ١٩٦٣) المدافع عن الحقوق المدنية وفرانز بواس (١٨٥٨ ــ ١٩٤٢) عالم الأنثروبولوجى يتصديان للأفكار النظرية الأساسية حول العرق، ويدرسان كلاً من السياق والعمليات التاريخية التى نشأت خلالها الأعراق فى ذلك البلد (Du Bois 1898, 1903; Boas 1894, 1911a). وبحلول عام ١٩١١ كان بواس (1911b) قد أخذ يدلل بالفعل على أن العرق واللغة والثقافة ظواهر مستقلة تتمايز عن بعضها البعض، وأن الترابط بينهم إنما كان نتيجة عمليات تاريخية معقدة. وللأسف فشل الأوروبيون الذين رجحت كفتهم فى إدارة الجدل حول المسألة القومية فى إدراك مغزى ما قاموا به.

وفى ألمانيا، كان لماكس ويبر فهمًا مختلفًا قليلاً للعلاقات المتبادلة للطبقة والأمة والدولة. فبالنسبة إلى ويبر:

«...تقوم الدولة الوطنية على أسس سيكولوجية عميقة وجوهرية تمتد جذورها إلى قلب الشرائح العريضة الخاضعة اقتصاديًا من الأمة، إنها ليست على الإطلاق مجرد «بنية فوقية»، إنها تنظيم الطبقات المسيطرة اقتصاديًا. والمسألة أنه فى الأوقات العادية يحدث أن تغور هذه الطبيعية السياسية تحت مستوى الوعى

لدى الجماهير، وفى هذه الحالة تتمثل الوظيفة الخاصة الدقيقة للشريحة القيادية اقتصاديًا وسياسيًا فى التحول إلى مستودعات للفطنة السياسية (Weber1989b:202)».

وعلى هذا النحو، توجد الأمة حين تُمَيز الظروف الموضوعية المشتركة لمجموعة من الناس هذه المجموعة عن غيرها من المجموعات. وتفرز هذه الظروف مشاعر التضامن التى تجد تعبيرًا عنها إما فى المؤسسات السياسية المستقلة أو فى المطالبة بها (Beetham 1985: 122 — 3). وبمرور الوقت اتفق ويبر مع بوور أن الثقافة، وليس العرق، هى دعامة الهوية الوطنية، واعتقد أيضًا أن اشتداد عود النزعة القومية فى زمنه يرجع إلى النزاعات الاقتصادية للإمبريالية وإلى انتشار الجهل والثقافات الفنوية المحلية بين الجماهير التى لم تكن فى السابق متعلمة (Weber 1978[1922]: 395 — 8, 919 — 26)

كان كارل كاوتسكى (١٨٥٤ ـ ١٩٣٨) ناقدًا لاذعًا لنظرية بوور حول الأمة. وفى كتابه (The Modern Nationality 1887) ناقش كاوتسكى الأمر قائلاً: إنه من الصعب تعريف الأمة لأن محتواها كان فى تحول مستمر واختلف من ظروف إلى أخرى. وبالنسبة إليه يمكن إدراك معنى الأمة على أفضل نحو على ضوء التطور الاقتصادى والبنى الرسمية، وأشار فى هذا الصدد إلى أن:

«... الدولة ـ الأمة هى الشكل التقليدى للدولة الحديثة، بيد أن الأشكال التقليدية بشكل عام توجد كقابلية فقط ونادرًا ما يتطور شكل ما إلى نمط نموذجى كلية...فالعداءات الاقتصادية تتعمق، وتسعى كل منطقة صناعية إلى تطوير صناعتها هى الحضرية والريفية، وتقل مع الوقت أكثر وأكثر قدرتها على القيام بهذا دون الإضرار بصناعة جيرانها. وتميل الأقاليم النمساوية المختلفة للانفصال، وتزداد صعوبة عملية «رأب الصدع «بين الأقوام» (Kautsky 1887 quoted in Haupt, Lowy and Weill 1974: 114, 116)

ويقدم كاوتسكى (١٩٠٨) فى كتابه: (Nationality and Internationality) نظرية بديلة لنظرية بوور. ويقول فى هذا الصدد إن الدولة الوطنية قد ظهرت لأن الرأسماليين أرادوا اكتشاف أسواق تكون بمنأى عن تدخل البنى الرسمية القديمة وفى خضم هذه العملية اتسمت البيروقراطيات الرسمية الجديدة بأهمية متزايدة.

بيد أن هذه البيروقراطيات لم تعمل على النحو المرجو بدون لغة رسمية وتوحيد لغوى، الأمر الذى شجعه أيضًا تحويل المجتمع إلى مجتمع تجارى. ولكن، بينما كانت القوى الاقتصادية والسياسية قوية على نحو كاف لتوطيد أركان لغة وطنية حقيقية، أفضت مساعى الدولة لفرض التماثل اللغوى، عمليًا، إلى التنوع، إذ إن المجموعات التى عانت فى ظل هذه السياسات قد تحولت صوب هوياتهم ولغاتهم المحلية التى تحصنوا خلفها وقاوموا بها هويات ولغات الدولة. وفى رأى كاوتسكى أن بوور لم يقدر تقديرًا دقيقًا قوة اللغة فى صياغة المشاعر القومية التى تتناقض مع توجه الدولة فى هذا الصدد (Harman 1992: 21 — 3).

ووافقت روزا لوكسمبورج (176 :1976 — 7) على بعض حجج بوور وكاوتسكى فيما يتعلق بالمسألة القومية وعدا ذلك رفضت الكثير من مواقفهما وبشكل خاص المتعلق منها بحق تقرير المصير للحركات القومية. واستخدمت روزا لوكسمبورج إيطاليا وألمانيا كنماذج للتدليل على أن النشاط الاقتصادى للبورجوازيات الكبيرة التى اندفعت بعنف لفتح الأسواق المحلية هو منشأ الحركات القومية. ولكن هذا الوضع لا ينطبق فى رأيها على بلادها بولندا، فهناك استمد الوعى القومى جذوره من المكانة الاجتماعية النبيلة للقومية ذاتها، وهكذا كانت البورجوازية فى بلادها عاملاً مناهضًا للقومية، جزئيًا بسبب أن البورجوازية كانت أجنبية وجزئيًا بسبب أن صناعاتها انخرطت إلى حد بعيد فى إنتاج السلع التى كانت تصدر إلى روسيا. ولهذا اتكأت الطبقة الرأسمالية البولندية على روسيا ولم تطالب بإقامة دولة وطنية موحدة. وأشارت لوكسمبورج فى هذا الصدد إلى: «فى بولندا نشأ تعارض بين الفكرة القومية والتطور البورجوازى الذى أضفى على هذه الفكرة ليس طابعًا طوباويًا فحسب وإنما أيضًا رجعيًا» (Luxemburg 1976: 177).

ورفضت لوكسمبورج (1976:128 — 31) أيضًا فكرة كاوتسكى القائلة إن انتشار الرأسمالية وصعود الاشتراكية، كنتيجة طبيعية لذلك، من شأنه وتدريجيًا إزاحة الفوارق القومية كافة، وقالت:

«إن تشكل **القوى العالمية**، وتلك من الملامح المميزة لعصرنا هذا والتى تزداد أهميتها مع تقدم الرأسمالية، قد حكم، ومنذ البدايات الأولى له، على الأمم الصغيرة كافة بالعقم السياسى. وباستثناء حفنة من أقوى الأمم وقيادات التطور

الرأسمالى الذين يمتلكون الثروات الروحية والمادية الضرورية للحفاظ على استقلالهم السياسى والاقتصادى فإن «تقرير المصير» والوجود المستقل للأمم الصغرى والأمم الثانوية هو الآن وهم وسيزداد هذا الوهم قوة. وعودة جميع الأمم، أو غالبية الأمم الواقعة اليوم تحت نير القهر، لقضية الاستقلال من شأنه أن يكون ممكنًا فقط لو أن لوجود الدول الصغيرة فى عصر الرأسمالية أى فرص أو آمال فى المستقبل. فضلاً عن أن اقتصاد وسياسات القوة الكبيرة ــ التى هى شرط بقاء الدول الرأسمالية ــ قد حولت الدول الأوروبية الصغيرة المستقلة الأنداد، شكليًا، إلى بكماء على المسرح الأوروبى بل فى أغلب الأحيان إلى كباش فداء...

وأفضى تطور التجارة العالمية فى المرحلة الرأسمالية فى حد ذاته إلى الخراب الحتمى، وإن يكن بطيئًا أحيانا، لكل المجتمعات البسيطة، ودمر السبل التى توافرت لديهم تاريخيًا لــ «تقرير المصير»، وجعلهم تابعين للعجلة المهلكة للتطور الرأسمالى...وبعد التأثير المدمر للتجارة العالمية يأتى التقسيم الكامل أو التبعية السياسية بدرجات وأشكال متفاوتة للبلدان المستعمرة » (Luxemburg 1976: 129 ــ 30) (التشديد وارد فى الأصل)

وانتقد لينين (1964b, c) آراء لوكسمبورج فى المسألة القومية وحق تقرير المصير (H.Davis 1976)، وأقام حججه على تحليل كاوتسكى لنشأة الأمم، وقال فى هذا الصدد:

«لكى يتحقق الانتصار الكامل للإنتاج السلعى (أى للرأسمالية) يجب أن تستولى البورجوازية على السوق المحلية، ويجب أن يكون هناك أراض موحدة سياسيًا يتحدث سكانها لغة واحدة، فضلاً عن القضاء على العقبات كافة الماثلة أمام تطور تلك اللغة وتماسكها فى شكل أدب. وهنا يكمن الأساس الاقتصادى للحركات القومية...

ولذلك فهدف أى حركة قومية هو إقامة **دولة وطنية**، يتم فى ظلها تلبية متطلبات الرأسمالية الحديثة على أفضل وجه. وتدفع العوامل الاقتصادية العميقة الأمور أيضًا نحو تحقيق هذا الهدف، وبالتالى، يمكن القول إن الدولة الوطنية بالنسبة لكل أوروبا الغربية بل بالنسبة للعالم المتحضر برمته، هى الدولة **النموذجية** والطبيعية للمرحلة الرأسمالية..» (Lenin 1964b: 396 ــ 7) (التشديد وارد بالنص الأصلى).

ويرى لينين أن انتشار العلاقات الاجتماعية الرأسمالية فى أرجاء الكوكب أطلق العنان لحركات قومية جديدة ودعا إلى تشكيل دول وطنية جديدة بشكل خاص فى آسيا. أى، بعكس تحليل روزا لوكسمبورج، إن الدولة الوطنية وفرت أفضل الشروط لتطور الرأسمالية. وهذا لا يعنى غياب استغلال وقمع الشعوب ولا يعنى أيضًا أن هذا الاستغلال والقمع يمكن القضاء عليهما فى هذه الدول. وإنما يعنى أن...«حق الشعوب فى تقرير مصيرها»...**لا يمكن**، من وجهة النظر التاريخية ـ السياسية، أن يكون له أى معنى آخر سوى تقرير المصير السياسى واستقلال الدولة وتشكيل الدولة الوطنية» (Lenin 1964b: 400) (التشديد وارد فى الأصلى)

وواصل لينين مناقشة جوهر الحركات القومية قائلا إنه لأمر جوهرى، عند الحكم على الحركات القومية، التفريق بين مرحلتين مختلفتين للتطور الرأسمالى. تتميز المرحلة الأولى بانهيار الإقطاع والحكم المطلق، وكانت الحركات القومية فى هذه المرحلة حركات جماهيرية واسعة تدعو إلى إقامة الدولة البورجوازية ــ الديمقراطية. بينما جرت المرحلة الثانية فى دول رأسمالية مكتملة التطور اتضحت بالفعل فيها التناقضات التناحرية بين الطبقات الرأسمالية والعمالية، بكلمات أخرى يمكن توقع وجود أنواع متباينة من الحركات القومية فى كل مرحلة، والمغزى السياسى الذى يتضمنه هذا بالنسبة إلى لينين هو أن على الماركسيين أن يأخذوا بعين الاعتبار الظروف التاريخية العامة والأخرى المحددة الملموسة للدولة عند تقييمهم للجوهر الثورى لدعوة أى حركة قومية لتقرير المصير، وأشار فى هذا الصدد إلى:

«إن الوعى القومى البورجوازى **لأى** أمة مضطهدة له مضمون ديمقراطى عام. فهو موجَّه **ضد** القمع، وهذا المضمون هو ما **نؤيده نحن بلا تحفظ.**

وفى الوقت ذاته فنحن نميز على نحو صارم بين هذا من ناحية والنزعة صوب الإقصاء القومى من ناحية أخرى « (Lenin 1964b: 412) (التشديد وارد فى الأصل)

ولهذا السبب استنتج لينين عام ١٩١٤ أن الطبقة العاملة الروسية كانت تواجه:

«مهمة مزدوجة هى: النضال ضد القومية من أى نوع كان، وفى المقام الأول القومية الروسية العظمى، والاعتراف، ليس فقط بالحقوق المتساوية تمامًا لكافة الأمم بشكل عام، وإنما أيضا حقوق متساوية لكل الأمم فى تقرير علاقاتها بالدولة، أعنى حق الأمم فى تقرير المصير حتى الانفصال. وفى الوقت ذاته فمن واجبهم ــ الأمر الذى يحقق أيضا مصالح النضال الناجح ضد كافة وكل نوع من أنواع القومية بين الأمم ــ صيانة وحدة كل من النضال البروليتارى والمنظمات البروليتارية وتوحيد هذه المنظمات فى اتحاد دولى وثيق العرى، برغم مساعى البورجوازية للإقصاء الوطنى» (Lenin 1946b 453 ــ 4)

وبعد مرور عامين أكد لينين أن من واجب الطبقات العاملة للأمم المضطهدة أيضًا أن:

«.. تناضل ضد الاستبقاء القسرى للأمم المضطهدة داخل حدود دولة معينة، أى إن عليهم القتال من أجل حق تقرير المصير. وعلى البروليتاريا أن تطالب بحرية الانفصال السياسى للمستعمرات وللأمم التى تضطهدها أمتها «هى»... وعلى اشتراكيى الأمم المضطهدة بشكل خاص أن يضعوا موضع التنفيذ وأن يدافعوا عن الوحدة الكاملة غير المشروطة...بين عمال الأمم المضطهدة وعمال الأمة التى تضطهدهم» (Lenin 1964d: 147 ــ 8) (التشديد وارد بالأصل).

وكان لينين يوجه هذا التصريح إلى عمال الدول الرأسمالية لأوروبا الغربية والولايات المتحدة ولعمال البلدان المتخلفة الأقل تصنيعًا لأوروبا الشرقية وأشباه المستعمرات مثل الصين وتركيا والقواعد الاستعمارية الأمامية فى آسيا وإفريقيا التى كان بها سكان مختلطون يبلغ عددهم أكثر من بليون إنسان.

وأثارت المسألة القومية جدلاً حارًا، وظلت القضايا السياسية التى أثارها المشاركون فى هذا الجدل الذين ذكرناهم أعلاه وغيرهم من الكتاب الذين سنتناولهم فى الفصول القادمة، لا تجد حلولاً لها برغم حقيقة أن هذه القضايا عادت مرارًا لتطفو على سطح الحياة طوال القرن العشرين.

كان ماركس من بين أول من درس العلاقة بين تطور الرأسمالية والسكان الزراعيين الريفيين. وأشار ماركس فى هذا الصدد إلى أنه فى أواسط القرن التاسع عشر كانت اقتصاديات البيت[١٥] الفلاحى الفرنسى منعزلة عن بعضها البعض وعن الأحداث التى كانت تجرى فى البلدات والمدن. وبرغم أن الفلاحين قد مُنحوا عشية الثورة الفرنسية حق تملك أراضيهم، فقد كانت عزلتهم الاجتماعية والمكانية تعنى أنهم لم يكن، فعليًا، لهم تأثير سياسى لا أثناء الإمبراطورية الثانية ولا فى ظل الحكومة المؤقتة. وفى عام ١٨٥٠ ثار هؤلاء ضد محاولات الحكومة المؤقتة لفرض ضرائب على الخمر الذى كانوا ينتجونه، ولهذا السبب، أيدوا انقلاب الدولة الذى قام به بونابرت. وربطوا بذلك أنفسهم بالصناعيين والتجار والمرابين والجيش ضد العمال وأرستقراطية الأرض. وكانت مناصرتهم لبونابرت تستند إلى تأييده للبابوية ولحقهم فى امتلاك قطع الأرض التى يعملون بها لكسب رزقهم الذى كان يتزايد نقصانًا وقلة وتتزايد المخاطر التى تحيط به كل عام، حيث أخذوا يغرقون أكثر وأكثر فى الديون وأخذت تزداد وتيرة إرسال أبنائهم الفقراء إلى الجيش الإمبريالى المتواجد فى القواعد الاستعمارية الأمامية فى أرجاء العالم (Marx 1963: 123 — 1964b: 69 ;130 — 76)

وبرغم موقفهم هذا من بونابرت، واصل الفلاحون الفرنسيون العيش فى ظل ظروف مشابهة للتى كانوا يعيشونها فى السابق، ووُضِعوا فى مواجهة الطبقات الأخرى.

«...ولم يتمخض تماثل مصالحهم لا عن جماعة ولا عن رابطة وطنية ولا تنظيم سياسى بينهم ولم يشكلوا طبقة. وبالتالى عجزوا عن فرض مصالحهم الطبقية بأنفسهم...وليس بوسعهم تمثيل أنفسهم... (و) على من يمثلهم فى الوقت ذاته أن يكون على شاكلة جماهيرهم وأن يملك سلطانًا عليهم وسلطة حكومية مطلقة

١٥) Houschold البيت الفلاحى، وترجمة هذا المصطلح مأخوذة من قصة الحضارة، ول ديورانت/المجلد٢٧/٢٨ ترجمة محمد على أبو درة الجزء الثانى ص٧٦/إصدارات مكتبة الأسرة/هيئة الكتاب/المترجمة

الصلاحيات تحميهم من الطبقات الأخرى وتبعث إليهم بالأمطار وأشعة الشمس من السماء، وبالتالى، وجد النفوذ السياسى لصغار الملاك من الفلاحين التعبير النهائى عنه فى السلطة التنفيذية التى تُخضع المجتمع ذاته» (Marx 1963: 124)

وترك هذا الفلاحين الفرنسيين نهبًا وفريسة لأهواء ولضراوة الطبقات الرأسمالية التى تستوطن الحضر. ومع ذلك ظل ماركس (1971:77 ــ 9) يعتبر أن الفلاحين الفرنسيين قوة سياسية تملك قدرات نضالية كامنة رغم أن الدولة عزلتهم وأبقتهم فى الظلام. ورأى ماركس أن قدراتهم الكامنة هذه ستتفجر يومًا ما لأن الفلاحين يتم جرهم بشكل متزايد إلى العلاقات الرأسمالية الآتية من المناطق الحضرية، فى هذا الوقت بدأ صغار الملاك من الفلاحين يشعرون بالفعل بوطأة تأثيرات الزراعة الرأسمالية الحديثة عليهم ــ مثل الديون وصكوك الرهن وتجريدهم من أراضيهم، ودمج ملكيات الأرض وترسيخها فى أيدى المزارعين الرأسماليين الذين أنتجوا البضائع للبيع وليس للاستخدام، وأخيرًا النمو المطرد للبروليتاريا الريفية.

وفى سبعينيات القرن التاسع عشر أدرك ماركس (1983b) تدريجيًا أن التطور الرأسمالى كان يجرى أيضًا فى الريف الروسى وأن هذا هدد تنظيمات ملكية الفلاحين المشتركة للأرض بالقرى[١٦]. واعتقد ماركس أن سياسة النظام القيصرى مضافًا إليها سياسة الرأسماليين الذين استقروا فى الحضر قد تدفع الفلاحين الروس صوب التحرك السياسى، بالرغم من أن هذا التحرك قد يتخذ شكلاً مختلفًا عن أشكال تحركات الفلاحين فى إنجلترا أو فرنسا (Duggett 1975: 173 ــ 7; Shanin 1983).

ودلل إنجلز (1990b) فى كتابه: «المسألة الفلاحية فى فرنسا وألمانيا» (١٨٩٤) على أن الفلاحين فى الأجزاء المختلفة من أوروبا كانت لهم بنى مختلفة. ولهذا السبب قد تجرى أيضًا على مسارات مختلفة عملية انهيار اقتصادياتهم

---

١٦) Mir كلمة روسية مكتوبة هنا بحروف إنجليزية ولكن وفق نطقها بالروسية، وتعنى: تلك الجماعة من الفلاحين الروس الذين عاشوا فى ظل ملكية مشاعية للأرض قبل الثورة الروسية/المترجمة.

الطبيعية ذات الاكتفاء الذاتى فى خضم زحف علاقات الإنتاج الرأسمالية من المدن إلى الريف. لقد قضت الرأسمالية بالفعل على الفلاحين كقوة سياسية واقتصادية مؤثرة فى إنجلترا وبروسيا. واعتبر إنجلز أيضا أن التشكل السريع للبروليتاريا الريفية شرق نهر الألب[١٧]، والذى وصفه ماكس ويبر (1989a) قبل ذلك ببضعة أعوام (انظر الفصل السابق)، ينطوى على أهمية بالغة إذ إن بروسيا كانت تتحول إلى ساحة للنضال السياسى ـــ الاقتصادى الذى احتل فيه العمال الريفيون المأجورون بالمنطقة، الموقف الطبقى ذاته للعمال الصناعيين بالحضر.

وفى كتابه: The Agrarian Question [1899] درس كارل كاوتسكى (١٩٨٨) تطور الزراعة فى المجتمعات الرأسمالية. وسعى لشرح لماذا كان تطور الزراعة الرأسمالية يجرى بسرعة مختلفة ويتخذ شكلاً مختلفا عن السرعة والشكل اللذين اتخذهما تطور الصناعة؟ وكيف تعايشت علاقات الإنتاج الرأسمالى وتمفصلت مع علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالى فى الريف؟ (Alavi and Shanin 39, Hussain and Tribe — 1988; Banaji 1976a, 1990; Byres 1991, 1996: 20 1981a) ووضع كاوتسكى (1988:13) التصور المبدئى الآتى:

«باستثناء بضع مستعمرات، بدأ نمط الإنتاج الرأسمالى تطوره فى **المدن** فى **الصناعة**، تاركا الزراعة إلى حد بعيد دون أن يكدر صفوها. وسرعان ما بدأ تطور الصناعة ذاته فى التأثير على طبيعة الإنتاج الزراعى» (التشديد وارد فى الأصل)

وفى خضم هذه العملية، تم على نحو لا مفر منه جر العائلات الفلاحية ذات الاكتفاء الذاتى التى كان أفرادها ينتجون الطعام والمصنوعات اليدوية لاستخدامهم الخاص إلى علاقات السوق عندما تطورت الحرف الحضرية وحلت محل الصناعة المحلية الريفية. وكنتيجة لهذا، ازدادت صعوبة استمرار حياة الفلاح بدون نقود. وكان الطريق الوحيد الذى يمكنهم عبره الحصول على النقود التى يحتاجونها هو إنتاج السلع للسوق، بيد أن هذه السلع لم تكن عادة تلك التى يفضلون إنتاجها، وإنما

---

١٧) نهر يمر وسط أوروبا ويخترق شرق وغرب ألمانيا حتى بحر الشمال متـدفقًا إليهـا مـن جمهورية التشيك/المترجمة

بالأحرى تلك التى لم تكن تنتجها الصناعة الحضرية. ولكى يقيموا أودهم وينتجوا للسوق كان الفلاحون بحاجة إما إلى مزيد من الأرض، التى لم تكن تتوفر بسهولة أو إلى تقليص عدد الأفراد غير المستقلين اقتصاديا بينهم إلى أقصى حد وتحول أبناؤهم إلى بروليتاريا فى الريف أو المدن أو هاجروا إلى بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة. وأفضت التغييرات فى طبيعة الإنتاج الزراعى إلى أن من ظل منهم فى المزارع كان يعمل أكثر فى مقابل أقل، وإلى أن العمال المأجورين كثيرًا ما كان يتم استئجارهم على أسس موسمية (Kautsky 1988: 13 ـــ 17)

واعتبر كاوتسكى (1988:95 ـــ 132) مثله فى ذلك مثل العديد من معاصريه أن الوحدات الكبيرة للإنتاج كانت أكثر كفاءة من الصغيرة، وأن عمليات التراكم والمركزة كانت تجرى بشكل يختلف فى الريف عن المدينة. وكان من الصعب إقامة مزارع كبيرة لأن الأرض الصالحة للزراعة كانت وسيلة إنتاج ثابتة نسبيًا ولم يكن من السهل توسيعها إلا إذا تم تطويق وتسييج الأراضى العامة أو طرد الفلاحين من أراضيهم كما حدث فى المناطق التى سيطر عليها الإقطاع. فضلاً عن أن أشكال الوراثة التى سادت فى المناطق التى يشكل الفلاحون صغار الملاك فيها أغلبية المزارعين جعلت أيضًا من الصعب إقامة مزارع كبيرة تستفيد من التقدم العلمى التكنولوجى المرتبط بالاقتصاديات الكبيرة. وحين كان الرأسماليون الزراعيون يشترون قطع الأرض أو صكوك الرهن الخاصة بالفلاحين المفلسين كان من المستبعد أن تكون الحقول التى يشترونها متجاورة. ونتيجة لهذا كان من المستحيل عليهم تحويل الملكيات الصغيرة إلى وحدات كبيرة تتسم بالكفاءة.

ويواصل كاوتسكى (1988: 169 ـــ 97) مناقشة الأمر قائلاً :إن استمرار الإنتاج الفلاحى كان ملمحًا مكملاً للرأسمالية، إذ اعتمدت المزارع والإقطاعياتLatifundia الرأسمالية الكبيرة[١٨] ـــ أى التكتلات التى تجمع بين الإنتاج الزراعى والصناعى فى المناطق الريفية ـــ على المزارع الفلاحية المحيطة بها لتوفير ما يحتاجونه من هذا الخليط الفريد من العمل الدائم طوال العام والعمل

١٨) La-tia-fund فى الأصل هى قطعة أرض ضخمة مملوكة ملكية خاصة يزرعها فى روما القديمة العبيد وفى أمريكا اللاتينية العمل المأجور/المترجمة

الموسمي. وهذا يعنى أن الفلاحين الذين يستأجرهم الرأسماليون الزراعيون كان لديهم وقت أقل وطاقة أقل لتكريسهما لإنتاج ما يكفى لاستمرار حياتهم. ونتيجة لذلك، كانوا هم وعائلاتهم كثيرًا ما يعملون أكثر مقابل استهلاك أقل، وكانوا مجبرين على قبول نمط من الاستغلال الذاتى المعتمد على الجمع بين العمل الشاق والاستهلاك الأقل وبيع ما يملكونه بسعر أقل. وبينما كانت المزارع الكبيرة تقلص إنتاج قوة العمل فى مزارع الفلاحين كان مجرد وجودها يضاعف فى الوقت ذاته الطلب عليهم. وفسر كاوتسكى هذا التناقض بأن المزارع الرأسمالية الكبيرة لن يكون بوسعها أبدًا أن تسود تمامًا.

وكان لينين (1960a, b, c) أيضا معنيًا بالشكل الذى كان يتخذه التطور الرأسمالى فى الريف، واستهدف كتابه: تطور الرأسمالية فى روسيا (١٨٩٩)، توضيح كيف كانت تتشكل السوق المحلية فى خضم تطور الرأسمالية فى روسيا؟

بيد أن لينين، عكس كاوتسكى، ناقش الأمر قائلاً: إن التطور المبدئى للصناعة الرأسمالية قد جرى فى اقتصاديات البيت الفلاحى، وأن هذا التطور أرسى الأسس اللازمة لظهور الورش والمعامل، بداية فى الريف ومن ثم فى المدن، ولتشكل بروليتاريا حضرية. وفى رأيه أن قضية تطور الرأسمالية فى روسيا يجب النظر إليها من زاويتين اثنتين: مدى تغلغل العلاقات الرأسمالية فى الريف وكيف أثرت العلاقات بين القطاعين الزراعى والصناعى للاقتصاد على تشكل الطبقة العاملة؟ (Lenin 1960a: 37 — Hussain and Tribe 1981b: 37 — 69, 50)

وعلى عكس كاوتسكى، اعتقد لينين أن العلاقات الرأسمالية سوف تكتسح فى نهاية المطاف الاقتصاد الزراعى برمته. وأشار على هذا الصدد إلى أن طبقتى الفلاحين الأثرياء والفلاحين الفقراء كانتا الطبقتين المهيمنتين فى منظومة الجماعات القروية القديمة. بيد أنه بعد قانون إلغاء القنانة فى روسيا عام ١٨٦١، الذى أطاح بالعلاقات الإقطاعية القديمة بين الفلاحين وأرستقراطية الأرض، بدأ أثرياء الفلاحين فى تحويل أنفسهم إلى مزارعين رأسماليين على حساب جيرانهم الأفقر، فقد اشتروا أو استأجروا الأراضى واستخدموا جيرانهم كعمال مأجورين دائمين أو موسميين. وكان فقراء الفلاحين، الذين لم يكن فى كثير من الأحوال يتوفر لديهم ما

يكفى من الأرض لقيام أود عائلاتهم، مجبرين على شق طريقهم إلى سوق العمل بهدف الحصول على تلك السلع التى لا ينتجونها أو لا يستطيعون إنتاجها بكميات كافية للإبقاء على حالهم من الاكتفاء الذاتى. وأفضى تطور البنية الطبقية الريفية إلى تشكل سوقين محليتين فى الريف ــ اعتمدت إحداهما على بيع السلع واعتمدت الآخرى على تبادل الأرض ووسائل الإنتاج الأخرى. وبينما اشتركت كل من البروليتاريا والبورجوازية الريفية فى سوق السلع، انفردت البورجوازية الريفية وحدها بسوق تبادل وسائل الإنتاج الرئيسية (Lenin 1960a: 70 ــ 190)

وبعد دراسة التمايز الذى جرى فى أوساط الفلاحين، فحص لينين (1960a: 191 ــ 251) الكيفية التى قضى بها تشكل نظام العمل المأجور فى الريف على نظام السخرة وحول اقتصاد كبار ملاك الأرض إلى اقتصاد رأسمالى. فبعد إلغاء القنانة عام ١٨٦١ اضطر كبار ملاك الأرض إلى استئجار العمل المأجور للعمل فى مزارعهم. ولم يُستدرج أثرياء الفلاحين، الذين امتلكوا حيوانات جر ومعدات ثقيلة، إلى سوق العمل هذه مثلما وبالكثرة التى أستدرج بها فقراء الفلاحين الذين امتلكوا فقط أدوات بسيطة. وهكذا وبينما تحول فقراء الفلاحين إلى بروليتاريا، لم يكن جيرانهم الأكثر ثراء مضطرين إلى هذا.

وهكذا كان هناك شكلان للتطور الرأسمالى فى الريف الروسى. ظهر الأول بتأثير التمايز الداخلى للاقتصاد الطبيعى للفلاحين وتشكل الطبقات الريفية بظهور الرأسماليين والبروليتاريا. فيما اتسم الشكل الثانى بتحول زراعة الإقطاعيات إلى زراعة رأسمالية. وناقش لينين (1960a: 252 ــ 330) الأمر قائلاً: إن الشكل الأول كان ثورى الجوهر، فى حين تمخض الثانى عن نوع من الرأسمالية الزراعية كالتى ظهرت فى شرق بروسيا وسيطر عليها اليونكر[١٩] وأن الشكل الأول عمق طريق التطور الرأسمالى المتحرر من أى أغلال والذى تحول الفلاح فى ظله إلى مزارع حر، بينما أفقر الثانى الفلاحين واستعبدهم وعزز الملكية الخاصة لمساحات

---

١٩) Junkers النبيل الألمانى الشاب، حصرًا أحد أفراد أرستقراطية الأرض البروسية وهى طبقة عرفت بالرجعية السياسية والروح العسكرية. وظل لهذه الطبقة وجود ونفوذ سياسى كبيـر حتـى القرن العشرين/المترجمة

ضخمة من الأراضى وأبقى على النفوذ السياسى والاقتصادى للوردات الأراضى الذين عرقل جميعهم التطور الرأسمالى.

ويرى لينين أن الزراعة الرأسمالية تطورت بشكل مختلف عن الصناعة فى روسيا. فبينما خضعت السلع الصناعية تدريجيًا لقياسات موحدة، كانت قياسات السلع التى تنتجها الزراعة الرأسمالية تزداد اختلافًا وتنوعًا نتيجة لتخصص الأقاليم المختلفة فى منتجات بعينها ونمو مزارع منتجات الألبان وظهور مزارع الخضروات والفاكهة فى المناطق الواقعة فى ضواحى المدن. ومن وجهة نظر لينين (1960a: 331 — 453) كان الإنتاج الريفى والأسواق التى تلبى الاحتياج إلى كل من الرأسمال والبضائع الاستهلاكية ما زالت تهيمن على الاقتصاد الرأسمالى لروسيا.

وفى عام ١٩٠٧، دلل لينين على أن التحول صوب الرأسمالية فى الريف الروسى قد يسير على طريقين مختلفين تمامًا — الطريق البروسى والطريق الأمريكى — وكلاهما يختلف كل الاختلاف عن التحول الزراعى الذى حدث فى إنجلترا. ففى الطريق البروسى فرضت الرأسمالية من أعلى على يد طبقة لوردات الأرض الإقطاعيين التى حولت هى نفسها إلى طبقة رأسمالية. ويتناقض هذا مع الحالة الإنجليزية، حيث استمر لوردات الأرض يعيشون كطبقة لوردات أرض رأسماليين وليس كطبقة مزارعين رأسماليين. وبالتالى يخنق الطريق البروسى أى تطور للاقتصاد الفلاحى ويمنع تطور الزراعة الرأسمالية بتجزئة طبقة الفلاحين الذين يزداد فى صفوفهم التمايز (Byres 1991, 1996: 27 — 9). أما الطريق الأمريكى فيمثل، على العكس، الرأسمالية من أسفل، حيث ارتقى الفلاح إلى مزارع رأسمالى فى ظروف اتسمت بنمو سوق محلية ضخمة (Lenin 1962: 239). إنه «اقتصاد حر لمزارع حر يعمل بالأرض» (Lenin 1963: 140). وتفرد الطريق الأمريكى ناتج عن توفر الأرض المجانية التى انتزعت من القبائل الهندية التى كانت تمتلك هذه الأراضى وتقيم عليها (Lenin 1964e: 88; Byres 1991, 1996: 30 — 2).

وتناولت روزا لوكسمبورج أيضًا (١٩٥١: ٣٦٨) المسألة الزراعية فى مؤلفها: (The Accumulation of Capital) وناقشت الأمر قائلة إن الرأسمالية

تطورت فى بيئة اجتماعية عجلت بـ«الإنتاج السلعى البسيط فى الزراعة والتجارة» بين الفلاحين والحرفيين. وقضى الإنتاج والتبادل السلعى على الاقتصاد الطبيعى للجماعات غير الرأسمالية ذات الاكتفاء الذاتى. وتلك عملية تعمقت أكثر حين وفرت اساليب الانتقال الجديدة ــ القنوات والسكك الحديدية والطرق الجديدة للشحن ــ الأساس التحتى لنشر الاقتصاد السلعى. وحين تنفصل الصناعة عن الزراعة يأتى دور الخطوة التالية أى ترحيل الصناعة إلى المناطق الحضرية واجتثاث جذور الصناعة الريفية (Luxemburg 1951: 386, 395).

وأوضحت لوكسمبورج أن الدولة قامت بدور مهم فى تدمير اقتصاديات الفلاح. وفى الولايات المتحدة على سبيل المثال:

«...قرر كونجرس الاتحاد برئاسة مونرو نقل الهنود الحمر من شرق الميسيسبى وغرسهم فى غربه. واستبسلت القبائل الحمر فى مقاومة مستميتة ولكن كل من بقى منهم على قيد الحياة بعد المجازر الأربعين للهنود الحمر تم سحقه كالنفاية وسوقه غربًا، ومن ثم طوقوهم فى حظائر حجز مثلهم مثل الخراف. وأُجبر الهنود الحمر على إخلاء المكان للمُزارع ــ والآن تم إلقاء المُزارع نفسه خلف الميسيسبى لإفساح المجال للرأسمال» (Luxemburg 1951: 402 ــ 3)

وواصلت لوكسمبورج مشيرة إلى أن كلاً من شركات المضاربة بالأراضى والرأسماليين المغامرين ممن استخدموا الأساليب العلمية وأحدث التكنولوجيات، قد احتجزوا لأنفسهم أفضل الأراضى الزراعية فى الغرب لزراعتها بكفاءة وربحية، وهنا «لم يتمكن المزارع الأمريكى بنجاح من منافسة مثل هذه المشاريع الرأسمالية» (Luxemburg 1951: 405). وسقط المزارعون الصغار فى الديون وفقد الكثير منهم منازلهم وأراضيهم. وواجه من هاجر إلى أراضى القمح فى كندا المشكلة نفسها مرة أخرى، حيث كانت كندا قد بدأت فى تصدير القمح إلى السوق العالمية. وترى لوكسمبورج أن المسألة الزراعية لم تكن قضية تنفرد بها أوروبا، وأوردت فى هذا الصدد حالات مشابهة فى شمال أمريكا وآسيا وجنوب إفريقيا.

بيد أن مساهمات المفكرين الذين تناولوا المسألة الزراعية فى البلدان الأخرى ــ مثل المكسيك أو بيرو ــ حيث كانت هذه القضية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا

بالقضية الوطنية وحيث أطلق عليها المسألة الهندية ـــ لم تكن للأسف معروفة على نطاق واسع فى تلك الأثناء. وفى هذا الصدد وضع الأنثروبولوجى المكسيكى أندريه مولينا إنريكوز (١٨٦٨ ـــ ١٩٤٠) تحليلاً للمسألة الزراعية عام ١٩٠٩ قائلاً: إن السياسات الحكومية التى سمحت بتشكل الملكيات الكبيرة للأرض (Latifundia) (انظر الهامش السابق للمترجمة) فى الريف حطمت الجماعات التى امتلكت الأرض ملكية مشاعية ومنعت تشكل طبقة وسطى ريفية، وأبطأت التطور الصناعى فى المناطق الحضرية. وإن الملكيات الكبيرة للأرض ((Latifundia بإنتاجها للمحاصيل للتصدير وبعدم دفعها لعمالها لأجور قد حالت دون تطور سوق محلية (Molina Enriquez 1978). وفى الأعوام التالية مباشرة على الثورة المكسيكية، أدان إنريكوز عملية إعادة إقامة العلاقات الإقطاعية فى الريف ونادى بإلغاء التشريعات الإقطاعية التى كانت أساسًا للعلاقات السياسية ـــ الاقتصادية الإقطاعية (Shadle 1994).

وفى بيرو كان عالم الأنثروبولوجى لويس فالكارسل (١٨٩١ ـــ ١٩٨١) مهتمًا أيضًا بنشأة الزراعة الرأسمالية التصديرية على الساحل وتأثيرها على الإنتاج الريفى وملكية الأرض والحياة اليومية فى الأجزاء الأخرى من البلاد. وكان معنيًا بشكل خاص بالصراع على الأرض الذى نشب بين السكان الأصليين الذين امتلكوا الأرض بشكل جماعى من ناحية، والمزارع الكبيرة (Haciendas)[٢٠] المجاورة فى المناطق الهضابية مثل مدينة كوسكو[٢١] من ناحية أخرى، ومثله مثل معاصريه فى المكسيك انتقد فالكارسل (130 :1914, 1981 ـــ 72) البنى الطبقية الريفية التى أخذت فى الظهور عشية التغلغل الرأسمالى فى الريف، وبالتالى، كان أيضًا من أنصار الإصلاح الزراعى.

---

٢١) Haciendas المزارع فى البلدان المتحدثة بالإسبانية وهى من الكلمة اللاتينية *facienda* /المترجمة

[21] مدينة Cuzco كوسكو بجنوب بيرو بنيت على جزء من مدينة قديمة اكتشفت فى القرن الحادى عشر على يد أول حاكم لشعب الإنكا. وكانت المدينة عاصمة لإمبراطورية كبيرة ومزدهرة ولـذا عرفت بمدينة الشمس. اليوم تضم المدينة آثارًا كثيرة من أزمنة الإنكا-المترجمة

فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر قامت إنجلترا وفرنسا وألمانيا بترسيم حدود الممتلكات الاستعمارية فى إفريقيا وآسيا. وكانت الولايات المتحدة آنذاك تشكل أيضا إمبراطورياتها، إذ ضمت الأراضى المتاخمة لها وأخرى وراء البحار ــ مثل الجنوب الغربى الأمريكى وهاواى أو الفلبين ــ وأدخلت سكان هذه المناطق فى الدولة الوطنية كشعوب أصلية أو أقليات قومية. وكانت الأهواء والمواقف الدولية المختلفة هى التى تصوغ مدارك واحتياجات وتمثيل الشعوب التى تحتل هوامش الدول الإمبريالية وظروف حياتهم. واعتبر أنصار الارتقاء الاجتماعى أن هذه الشعوب تحتل المرتبة الدنيا على السلم الذى يقطع المسافة بين الوحشية والحضارة. بينما صورهم الداروينيون الاجتماعيون كثقافات أو أعراق منحطة شغلت المكانة التى احتلتها بسبب انحطاطهم. أما الانتشاريون فقد ناقشوا الأمر قائلين إن مستوطنى وشركات ووكلاء الدول المتروبوليتانية سوف يأتون بأفكار وممارسات جديدة إلى هذه الأطراف وسوف يعجلون بالتغيير الاجتماعى والثقافى بين سكانها.

وفى خلاف نشب حول كيفية تنظيم المعروضات الأنثروبولوجية فى المعرض الكولومبى العالمى عام ١٨٩٣ فى شيكاغو (Rydell 1984: 38 — 71) برزت قضية كيفية تقديم الشعوب الأصلية للجمهور. واستمدت المواقف النظرية لعلماء الأنثروبولوجى من مجلس الأعراق الأمريكى بمعهد سمسون ــ وبشكل رئيسى عالم الأنثروبولوجى أوتيس ماسون (١٨٣٨ ــ ١٩٠٨) جذورها من نظرية الارتقاء الاجتماعى التى تجمع بين أفكار كل من مورجان وسبنسر (Hinsley 1981: 125 — 42). ويرى ماسون أن دراسة علماء الأنثروبولوجى للهنود يجب أن تكون دراسة لعلاقاتهم بالمناطق الجغرافية المختلفة التى عاشوا فيها، وبالتالى يجب تنظيم المعروضات بالمعرض وفقًا للمناطق ــ مثل الجنوب الغربى الأمريكى أو السهول الأمريكية. واعتبر ماسون أن هذا يسمح لعلماء الأنثروبولوجى أيضًا بتصوير الطريق من الوحشية إلى الحضارة وذلك بترتيب الأشياء ــ مثل نماذج المنازل الموجودة فى المنطقة نفسها ــ فى المعرض ترتيبًا فى شكل خط متصل يبدأ بالأبسط وينتهى بالأعقد، يمثل على حد زعمهم التغيير والتنمية عبر الزمن.

بيد أن فرانز بواس[٢٢] عالم الأنثروبولوجى رفض هذا الموقف وناقش الأمر قائلاً: إن المعروضات يجب أن تصور حياة ونشاط وأشياء قبائل محددة مثل الكواكيوتل أو الكيبيوا (Boas 1887a, b). وكان يرى أن كل الشعوب القبلية اليوم هى النتاج النهائى لعمليات معقدة ومترابطة تاريخيًا. ويرى كل من بواس وجيمس مونى (١٨٦١ ــ ١٩٢١)، أحد علماء الأنثروبولوجى من مجلس الأعراق الأمريكى، أن أعضاء كل قبيلة احتلوا منزلة دقيقة فى مجموعة من علاقات القوى وأن ثقافتهم هى التى ربطتهم ببعضهم البعض وشكلت الأفكار والسلوك والأشياء المتوارثة تاريخيًا ومنحتهم شعورًا بالتاريخ والهوية المشتركة (Mooney 1896). أى إن الثقافات تعددت وإن كلاً منها صاغها تاريخها الخاص بها.

---

٢٢) بواس أول عالم أنثروبولوجى يصوغ فكرة تعددية الثقافات–أى إن المجموعات المختلفة من الناس كان لها ثقافات مختلفة (Stocking 1982b: 202-3). وكانت هذه الفكرة، التى تبلورت فى أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، واحدة من أهم مساهماته فى الفكر الأنثروبولوجى.

ولقد طور بواس هذا الموقف فى سياق موقفه النقدى من الفكر الارتقائى الاجتماعى القائل بإن التطور يتخذ دومًا الاتجاه نفسه ويمر عبر السلسلة نفسها من المراحل بالرغم من اختلاف الظروف الخارجية. وشدد بواس (1940a:663) على أهمية المصادفة التاريخية وليس تعاقب المراحل فى تسلسل ثابت، وكتب فى هذا الصدد يقول:

«...يعود الفضل فى تطور علم الأعراق البشرية إلى حد كبير إلى الاعتراف العام بمبدأ الارتقاء البيولوجى. ولقد اتفقت كافة تيارات نظرية الارتقاء على أن كل كائن حى يعتبر نتاج لتطور تاريخى، وأن مصير الفرد لا يؤثر عليه وحده بل أيضًا على كل الأجيال التالية. وبالتالى فلكى نفهم الكائن الحى (والثقافة) لا يمكن الاكتفاء بدراسته كشكل ثابت، بل بمقارنته بأسلافه كافة وأبناء سلالته اللاحقين. ولقد أدخلت وجهة النظر هذه الموقف التاريخى إلى العلوم الطبيعية وأحدثت ثورة فى مناهجها. ويعود الفضل فى تطور علم الأعراق البشرية إلى حد بعيد إلى تبنى الموقف الارتقائى، لأنه يرسخ قناعتنا بأنه لا تمر أية حادثة فى حياة الناس بدون أن تترك آثارها على الأجيال اللاحقة. ولقد تركت الأساطير التى كان يرويها أسلافنا والتى آمنوا بها بصمات عميقة على طرق تفكير أبنائهم الذين خضعوا لتأثير حضارة أجنبية. وحتى الناس الأكثر ذكاء وعبقرية يخضعون لتأثير روح العصر الذى يعيشون فيه ولبيئة هذا العصر التى هى نتاج أحداث الماضى»/المؤلف

وبعكس ماسون، كان كل من بواس وموني معنيين ليس بالنماذج الفردية التى تجمعت من قبيلة ما، بل بالاحرى بتفرد الكل الذى يأخذنا إلى السياق العام الذى يمكن عبره فهم الجوهر الفردى للنماذج المحددة(Stocking 1982a: 155 — 6) بكلمات أخرى، فقد شددا على أهمية فهم العمليات والأحداث التى شكلت التطور التاريخى للمجتمعات القبلية المختلفة. وأكدا أيضًا على أهمية عملية الحصول على المعلومات عن هذه المجموعات القبلية من مصادرها المباشرة.

وأضاف بواس وبويس قائلين إن الشعوب القبلية المختلفة كان لها ثقافاتها الخاصة التى عكست تجاربها التاريخية الفريدة، وتصدى كلاهما مع غيرهما لمزاعم الداروينيين الاجتماعيين حول وجود تراتبيات عرقية. وكانت تلك المزاعم سائدة فى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت حيث أكد الداروينيون الاجتماعيون أن الأعراق المختلفة تتميز عن بعضها البعض بفروق كثيرة وراثية — مثل شكل الرأس ومستوى الذكاء أو الميل الطبيعى للنشاط الإجرامى — واستخدموا هذا لتقنين العلاقات الاجتماعية القمعية الاستغلالية. واستعانت الرابطة الأمريكية لمناهضة الهجرة أيضًا بهذه الحجج لإجبار الكونجرس الأمريكى على وقف تدفق المهاجرين من أوروبا الشرقية والجنوبية وآسيا إلى الولايات المتحدة.

ولم يكن بواس (1940b) يولى اهتمامًا يذكر بمثل هذه التصنيفات العرقية المتحجرة التى انتشرت فى عصره، واهتم عوضًا عن ذلك بالعمليات التى اكتسب عبرها الإنسان ملامح خاصة وبالظروف التاريخية والبيئية التى شكلت أو عرقلت هذه العمليات. واستخدم بواس معطيات الأنثروبولوجى والمعطيات الإحصائية لإظهار أن التغاير ساد داخل المجموعة العرقية الواحدة أكثر من ذلك الذى عُرف بين المجموعات العرقية بعضها البعض، وأن هيئة الإنسان نفسه، كانت شديدة القابلية للتشكل بسبب حساسيته للعوامل التاريخية والبيئية المتباينة، وبفكرته هذه وجه بواس طعنة نافذة لمصداقية مزاعم الرابطة الأمريكية لمناهضة الهجرة وللأدبيات العلمية التى تدعمها.

ومنذ منتصف ثمانينات القرن التاسع عشر بدأ جيمس مونى، الأنثروبولوجى من مجنس الأعراق الأمريكى، سلسلة من الدراسات الأنثروبولوجية الوصفية فى

الولايات المتحدة (Colby 1977; Moses 1984) وكان مونى مهمومًا فى المقام الأول، وليس حصرًا، بالشعوب، وبشكل خاص القبائل الهندية الأمريكية التى تم ترحيل أفرادها وقتلهم وبيعهم كعبيد وبشكل عام ظلمهم وإساءة معاملتهم بأشكال عديدة وقع ضحيتها أعداد ضخمة فى عمليات نشر الحضارة وعلى يد وكلائها المدنيين والرسميين. وأخذته دراساته إلى المناطق الجبلية لشمال كاليفورنيا حيث التقى كلاً من فقراء البيض والرواة من قبيلة شيراكى الشرقية (قبيلة هندية معروفة من شمال أمريكا/المترجمة). وفى عام ١٨٩٠ سافر مونى إلى الغرب الأمريكى بعد فترة وجيزة من المذبحة التى قام بها الجيش الأمريكى وراح ضحيتها أكثر من ٢٠٠ هندى من الرجال والنساء والأطفال فى مقرات الاحتجاز فى جنوب داكوتا. وكان الجيش قد تصور خطأ أن الرقص المرتبط بديانة رقصة الأشباح[٢٣] هو إشارة البدء لثورة قبائل السيوكس الهندية. وواصل مونى طوال السنوات الثلاث التالية أحاديثه ولقاءاته مع شخصيات ــ من قبائل عديدة مثل البايوت والأراباهو والسيوكس والكيوا ــ ممن كانت تتوفر لديهم معلومات ومعرفة مباشرة عن حركة رقصة الأشباح.

ورقصة الأشباح حركة دينية تبنتها قبائل أمريكية هندية عديدة فى الغرب وفى السهول الكبرى وكان أعضاؤها شهودًا على تحلل ثقافاتهم القبلية عشية

---

٢٣) رقصة الأشباح: رقصة هندية يعود الفضل فى ظهورها للبطل الشعبى الهندى «ووفوكا» أو جاك ويلسون (١٨٥٧-١٩٣٢)، وهو من الهنود السكان الأصليين لأمريكا ولد فيما هو معروف الآن بنيفادا. وعمل لدى صاحب مزرعة ماشية وسمى باسمه:جاك ويلسون. فى عام ١٨٨٨ مرض ووفوكا مرضًا شديدًا وزعم أنه جاءته أثناء مرضه رؤية من عند الله تأمره بتعليم الهنود أصحاب البلد الأصليين شعائر رقصة معينة تمكنهم من استعادة أراضيهم الأصلية وتوحدهم بأسلافهم وتجعل من الممكن أن يعيشوا فى رفاهية وسلام أبدى. وسرعان ما اعتبره الهنود من سكان السهول مسيحهم المنتظر. بيد أن السلطات الأمريكية اضطهدت هذه الحركة وأبادت أتباعها وحرَّمتها باعتبارها حركة سياسية مناوئة للسلطات الأمريكية، وكان تفسير مغزى هذه الديانة أو الرقصة موضع خلاف بين بعض العلماء، وهم قلة قليلة للغاية من ناحية والسلطات الأمريكية وممثليها من العلماء فى مجلس الأعراق الأمريكى ورابطة مناهضة الهجرة من ناحية أخرى/المترجمة.

التدمير المتعمد لسرب من الجاموس المقدس قبل ظهور هذه الحركة بعقد أو أكثر قليلاً من الزمن، وكانوا أيضًا شهودًا على تدفق المستوطنين البيض إلى مناطقهم القبلية. وكتب مونى (657 :1896) فى هذا الصدد يقول:

«عندما يرقد الجمع مسحوقًا يئن تحت وطأة العبودية الأجنبية، كم يكون طبيعيًا حلم المخلص، البطل، الذى سيعود من منفاه أو يستيقظ من ثبات عميق ليدحر المغتصب وينتصر لشعبه ويسترد لهم ما فقدوه. ويصبح الأمل إيمانًا ويتحول الإيمان إلى عقيدة يحتضنها الكهنة والأنبياء ويمسى البطل إلهًا والحلم دينًا ينتظر معجزة عظيمة من الطبيعة ليتحقق ويبلغ ذراه. إن عقائد الهندوس حول تجسد الآلهة فى الأشخاص وإيمان العبرانيين بموسى والمسيحيين بالرب، **ورقصة الأشباح** هى الشيء ذاته وتنطوى على القدر ذاته من الأهمية ولها جميعها جذورها العميقة المتمثلة فى أمل ما وتطلع مشترك ما لدى كل البشرية نحو الخلاص» (التشديد وارد بالأصل).

كانت رقصة الأشباح حركة قبلية عامة ربطت بين شعوب كانت فى السابق تنظر إلى بعضها البعض بعين التمايز والاختلاف. كانت ديانة جديدة تمامًا انتشرت بسرعة. ونظر المشاركون فى الحركة من مختلف القبائل إلى أنفسهم وكأن قدرًا ومصيرًا مشتركًا يضمهم ويتجلى فى التنبوءات والطقوس والشعائر التى يمارسونها ويؤمنون بها. لقد حلموا باسترجاع الحياة القديمة والجاموس المقدس وبأن الهنود سيتوحدون مرة أخرى مع أسلافهم وأصدقائهم القدامى وبأن أساليب الرجل الأبيض سيمكن التغلب عليها.

ويرى مونى (928 :1896) أن رقصة الأشباح هى: «..ما يخلفه الحلم من تأثير موح، حلم طقوسه الرقص والوجد والنشوة»، ويؤكد أنها مثل الحركات الدينية العظمى الأخرى الوارد وصفها فى الإنجيل أو المرتبطة بانتشار وتنوع المذاهب المسيحية. وأثارت مقارنة مونى لرقصة الأشباح بالحركات الدينية للمذاهب المتحضرة ــ أى المسيحية ــ حفيظة جون ويسلى باول[٢٤]، مدير مجلس الأعراق

---

٢٤) جون ويسلى باول (١٨٣٤-١٩٠١) من أبرز علماء الأعراق الأمريكيين وهو أيضًا جيولوجى ومكتشف ومسئول حكومى كبير، وهو أول من وضع تصنيفًا للغات السكان الأصليين

الأمريكى الذى تخوف من رد فعل عكسى من جانب الناس، الأمر الذى من شأنه تعريض المخصصات السنوية التى يحصل عليها المجلس من الكونجرس للخطر. وكانت أراء باول هى الآراء النموذجية المنتشرة آنذاك والتى ترى فى رقصة الأشباح وهمًا ينتمى إلى مرحلة ما قبل التوراة من الثقافة (Powell 1896: 1x). وبرغم ذلك سمح باول بنشر عمل مونى، وأصر مونى من ناحيته على مقارنته لرقصة الأشباح بالحركات الدينية الأخرى التى تتفجر فجأة فى ظروف تغيير اجتماعى وثقافى سريع، عندما يُجبر الناس على البحث عن عزاء لفجيعتهم فى رداءة حياتهم فى عالم متحجر القلب.

وإحدى هذه الحركات الدينية هى البيتوى Petoye Religion[٢٥] التى ظهرت بين مختلف القبائل مع نهاية القرن. وفى عام ١٩١٨ فى شهادته حول استخدام الشعوب الهندية الأمريكية لهذا النوع من الصبار (البيتوى)، قال مونى لأعضاء لجنة الشئون الهندية بمجلس النواب الأمريكى:

فى الأمريكتين، ومن أوائل من وضعوا أبحاثًا جغرافية وجيولوجية عن مناطق جبال الروكى Rocky Mountains. وقام بزيارات استكشافية عديدة فى الأمريكتين لوضع أبحاثه هذه، ودرس ووضع أبحاثًا عديدة عن السكان الأصليين. وهو أول مدير لمجلس الأعراق الأمريكى/المترجمة

٢٥) Petoye Religion البيتوى، ضرب من الصبار الأمريكى يحتوى على مادة مخدرة وينتشر فى جنوب تكساس وشمال وسط المكسيك، وتستخدمه القبائل الهندية كدواء مقدس وكمصدر لأعمال السحر. ويعتقد أنصار هذه الديانة أن البيتوى نبات مقدس وضعه الله على الأرض لمساعدة السكان الأصليين لأمريكا فى الحصول على المعرفة من لدن الله والمسيح. وامتنع أنصار البيتوى عن شرب الكحل واعتبروا العائلة من المقدسات ودعوا لاحترام الأرض والظواهر الطبيعية كافة باعتبارها نعمة من عند الله. وتعد ديانة البيتوى أضخم ديانة بدأت ونُظمت ووُجهت على يد ومن أجل السكان الأصليين للأمريكتين. وفى ١٦٢٠ منع الأسبان استخدام الهنود الحمر للبيتوى فى أى غرض كان، بيد أن هذا المنع فشل فى وقف ديانة البيتوى التى ظلت تنتشر طوال القرن العشرين. وطوال الفترة من ١٨٨٦إلى١٩٣٢ سعت لجنة الشئون الهندية (بمجلس النواب الأمريكى) بالسبل كافة للتخلص من هذه الديانة، وفى الفترة ما بين ١٨٩٩ و ١٩٣٧ حرمت الهيئات التشريعية الأمريكية فى ١٤ ولاية نبات البيتوى، ورفع أنصار البيتوى-الذين تمكنوا من إدخال ديانتهم إلى أوكلاهوما-دعاوى قضائية لكسب حق استخدام نبات البيتوى فى شعائرهم الدينية، ونجحوا فى استصدار ٦ أحكام لصالحهم فى الفترة من ١٩٦٠إلى ١٩٧٩ /المترجمة.

«عليكم أن تدركوا أن هذه ديانة تنتشر داخل القبائل، وأن كل قبيلة ـــ ممن لم تفقد نهائيًا عقائدها الدينية القديمة ـــ ظلت تحتضن دينها القبلى الخاص حيث يتخذون شيئًا أو تمثالاً مقدسًا ما محورًا له، ومن ثم جاءت عبادة البيتوى لتحل محل العبادات الأخرى. بكلمات أخرى فالهندى المؤمن بديانة البيتوى هذه يتخلى عن فكرة أنه هو وقبيلته يعيشون من أجل أنفسهم فقط، ويأخذ فى الاعتراف بحقيقة أخوة العرق الهندى بشكل خاص وأخوة البشر بشكل عام » (Mooney quoted by Colby 1977: 495)

وتعاطف مونى مع أنصار رقصة الأشباح ومع الديانات الهندية الأمريكية الأخرى وأيضًا مع حركة المقاومة الأيرلندية المعروفة باسم: Irish Home Rule[٢٦] كان يتعارض تمامًا مع مواقف البيروقراطيين بالحكومة الفيدرالية الأمريكية، وأرسى تقييمه لرقصة الأشباح الأسس لتحليلات لاحقة لحركات المقاومة الأخرى القائمة على أديان المضطهدين، وبشكل خاص تلك الحركات التى ظهرت عندما أجبرت الشعوب الأصلية، خضوعًا لظروف كثيرًا ما كانت أكبر من قدرتهم على ضبطها أو التحكم فيها، على التصدى للحضارة وللرأسمالية. وكان باول (1880:46) هو الذى صك اصطلاح المثاقفة[٢٧] لوصف أنواع التغيير التى جرت فى خضم هذا الصدام بين الشعوب الأصلية والشعوب المتحضرة.

وفى مقال له يتناول سياسات الدول الإمبريالية تجاه رعايا المستعمرات أشار الأنثروبولوجى الإنجليزى ويليام ريفرز (١٨٦٤ ـــ ١٩٢٣) إلى:

«حين يتولى شعب إدارة شئون شعب آخر، فهناك ثلاثة سبل محتملة للتصرف، الأول منها إبادة ثقافة السكان الأصليين عن بكرة أبيها وإدارة شئون هذا الشعب وفقًا لأفكار ومؤسسات الحكام الجدد. والثانى هو الحفاظ على ثقافة السكان الأصليين بشكل عام ومحاولة الحكم وفقًا للأفكار التى توارثوها عن آبائهم. والسبيل الثالث الوسط هو مساندة ثقافة السكان المحليين باستثناء ما يتعارض منها مع المثل الأخلاقية والاجتماعية للشعب الحاكم (Rivers 1917: 303).

---

٢٦) هى الحركة السياسية التى سعت للحصول على استقلال أيرلندا منذ خمسينيات القرن التاسع عشر -المترجمة.

٢٧) انظر هامش المترجمة بالمقدمة الفقرة الأولى.

وإذ إن معظم الدول تبنت السبيل الثالث، على الأقل كلما أمكنهم ذلك، وجد علماء الأنثروبولوجي شيئًا يساهمون به في فهم الآثار المترتبة على التغيير الثقافي على هذا النحو. وبالإضافة إلى تصحيحهم للجرائم التي ارتكبت في حق الحقائق ذاتها، فقد تَحول المعارف التي يقدمونها دون ارتكاب الإدارات الاستعمارية لمزيد من الأخطاء.

ولقد ناقش ريفرز[٢٨] هذا الأمر قائلاً: إن الموظفين الرسميين الذين تولوا مسئولية المستعمرات كثيرًا ما كانوا يرتكبون أخطاء جسيمة لأنهم لم يفهموا ثقافة وممارسات رعاياهم في المستعمرات ــ من ذلك على سبيل المثال الدور والوضع الخاص لشيوخ القبائل. وأشار في هذا الصدد إلى أنه بعد فرض السيطرة على منطقة ما، عادة ما كان أول عمل يقوم به هذا الموظف الإداري هو أن يجد أو أن يخلق وسطاء ممن بوسعهم ربط الدول المستعمِرة بالسكان الأصليين الذين تحكمهم.

وكان ريفرز (١٩٠٦) قبل هذا بخمسة عشر عامًا قد وثق التناقضات التي ظهرت بين الشعوب التي تعاني آثار تشكل الدولة والطبقات في حضانة الاستعمار، وذلك في هضاب نيلجيري بجنوب الهند. ووصف جهود وتحالفات الرئيس الذي عينته الحكومة الاستعمارية لشعب التودا لحصد الضرائب من جيرانه وعشيرته من ناحية والشيخ التقليدي لعشيرة وأبناء شعب التودا[٢٩] من ناحية أخرى (Vincent 1990 ــ 109 ــ 11). وأوضح ريفرز كيف ترافق هذا مع تشويه التنظيم

---

٢٨) ريفرز ويليام هالز ١٨٦٤-١٩٢٢ عالم طبيب وسيكولوجي وأنثروبولوجي بريطاني كان أول مدير لأول معمل للسيكولوجي التجريبي في بريطانيا عام ١٨٩٧-بجامعة لندن من أشهر أعمالـه كتابه The Todas. وهو الذي يشير إليه المؤلف في الفقرة بعد التالية/المترجمة.

٢٩) شعب التودا يقيم على تلال نيلجيري في جنوب الهند، اعتمد اقتصادهم علـى رعـي البقـر وصناعة الألبان، وتاجروا في منتجات قصب السكر والخيزران مع جيرانهم من القبائل الأخـرى وذلك في مقابل القمح والملابس وغيرهما. تدور ديانتهم حول تقديس البقر ويقيمون لذلك شـعائر يومية هي أحد أشكال الاختلاط والتضامن فيما بينهم. وتتضمن هذه الشـعائر تنصـيب الكهنـة والمراسم الجنائزية -انتزعت أراضيهم التي اتخذوها للرعي وهدد هذا ثقافتهم ووجودهم وديانتهم/ المترجمة.

الاجتماعى للمجتمع التقليدى للتودا، وتفكيك هذا التنظيم وتشتيته ومن ثم إعادة بنائه على نحو يحقق إعلاء المصالح الطبقية بشكل مطرد على مصالح العشيرة والجيرة.

خلاصة

بينما اعتبر الكتاب الرومانسيون فى أواخر القرن الثامن عشر أن القوة المحركة لنشأة الهويات الوطنية هى عالم الثقافة، رأى المحللون الليبراليون عشية الثورات الفرنسية والأمريكية أن هذه القوة هى الميدان السياسى. وأشار الماركسيون إلى أن تشكل الهويات الوطنية كان مرتبطًا سياسيًا واقتصاديًا بتطور الرأسمالية، وأن الرأسماليين والعمال المأجورين فى البلدان التى تطورت فيها الرأسمالية الصناعية كانوا بشكل عام يعتبرون أنفسهم يشتركون فى الهوية الوطنية نفسها ــ أى الهوية القائمة فى مواجهة هوية الرأسماليين والعمال المأجورين فى الدول الوطنية الأخرى. وفى **البيان الشيوعى** أشار ماركس وإنجلز إلى ذلك عندما كانا يستحثان عمال العالم على التوحد فى مواجهة الطبقة الرأسمالية. وكان الشغل الشاغل للحركات العمالية والاشتراكية منذ أواسط القرن التاسع عشر ولاحقًا هو قضية صياغة الروابط والتضامن بين الطبقات العاملة للبلدان المختلفة. وكانت الحرب العالمية الأولى جزئيًا نتيجة لعجزهم عن القيام بهذه المهمة.

واعتمد الشكل الجديد للإمبريالية ــ الذى ظهر فى أواخر القرن التاسع عشر ــ كما أوضح هوبسن وآخرون على تصدير فائض السلع والرأسمال إلى المناطق التى بشرت بمعدلات عالية من الأرباح. وفى الوقت ذاته هاجر الملايين من بلدان الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة إلى الخارج بحثًا عن عمل. وفى الولايات المتحدة على سبيل المثال، وجد هؤلاء المهاجرون أنفسهم يقعون فى شراك أسواق عمل منقسمة على أساس عرقى، حيث يقف العمال من السكان الأصليين للولايات المتحدة على قمة هذه التراتبية العرقية، بينما يحتل المهاجرون من شرق وجنوب أوروبا موقع الوسط، أما السود فهم إما فى قاع هذه الطبقة أو خارجها تمامًا. وفى تسعينيات القرن التاسع عشر أبدى الليبراليون القوميون مثل ماكس ويبر اهتمامًا بتأثيرات هذه الهجرات وأيدوا فى الوقت ذاته التوسع الاستعمارى لأنه قد أفاد

الدولة الألمانية ومواطنيها ولأنه ـ على حد زعمهم ـ أفضى إلى استحضار الحضارة إلى ما وراء البحار، أى إلى تلك الشعوب التى أخذت تقع فى شراك العلاقات الاجتماعية للدولة الإمبريالية.

وأدرك مختلف المحللين أن الإمبريالية ـ أى انتشار العلاقات الاجتماعية الرأسمالية ـ قد عجلت بخلق الحركات القومية فى أرجاء الكوكب وبشكل خاص جدًا فى آسيا. وناقش لينين، كما يتذكر القارئ، الأمر قائلاً: إن الحركات القومية التى كانت تظهر فى الأطراف الرأسمالية كانت فى كثير من الأحيان حركات جماهيرية تنادى بتشكيل دول بورجوازية ديمقراطية. ويرى لينين أن الطبقات العاملة فى الدول الرأسمالية يجب أن تؤيد هذه الحركات لأنها تسعى إلى تقرير المصير وتشكيل دول بورجوازية ديمقراطية، وفى الوقت ذاته يجب أن تناضل الطبقات العاملة ضد القومية بكل مظاهرها فى بلادهم هم. ومثله مثل ماركس كان لينين مدركًا لأن ما يطالب به لا يحدث ولا بأى درجة ذات شأن. وتناولت روزا لوكسمبورج مسألة الإمبريالية بشكل مختلف عندما ناقشت الأمر قائلة إن الإمبريالية يمكن أن توجد فقط فى حالة وجود مجتمعات غير رأسمالية، توفر الفرص لبيع فائض البضائع، وبالتالى، فتراكم الرأسمال يحدث بفضل أسواق المناطق غير الرأسمالية وليس بسبب استغلال العمال المأجورين، وهكذا فالبروليتاريا فى مختلف البلدان الرأسمالية قد استفادت من التغلغل والاستغلال الاقتصادى للشعوب غير الرأسمالية بالأطراف ـ وتلك وجهة نظر رفضها بوخارين.

وأدرك علماء الأنثروبولوجى بشكل خاص كيف أسهمت الإمبريالية والاختراق الاستعمارى للمناطق الريفية والمستعمرة فى تشكيل الطبقة والدولة فى هذه البلدان وفى الخارج. لقد انقلبت العلاقات الاجتماعية حين تحول المزارعون من الفلاحين من صغار ملاك إلى بروليتاريا، وحين هاجر الريفيون إلى المدن وعندما حاولت البورجوازيات الجديدة مضاهاة أنماط الحياة المترفة الغنية للملكيات والأرستقراطيات الأوروبية. وفى المناطق المتخلفة انقلبت أيضًا العلاقات الاجتماعية التقليدية حين صاغت الدول الاستعمارية والمشاريع الرأسمالية ووكلاؤها أشكالاً من العلاقات الجديدة المتنوعة مع أقسام منتقاة من سكان المستعمرات وليس مع غيرهم. وأصبحت هذه الأقسام من السكان وكلاء للدولة

الاستعمارية وممثلين للمشروع الرأسمالى أو متعهدين لكل ما من شأنه خدمة أو تلبية مطالبهم. وبعيدًا عن مراكز القوة فى العالم الرأسمالى، كان الأفراد من مناطق معينة كثيرًا ما يتم تجنيدهم كعملاء للدولة المستعمرة لجمع الضرائب أو الإشراف على نشاط أبناء عشيرتهم أو جيرانهم الأقل اندماجًا فى عملية المثاقفة. وساعد كل هذا على تشكل البنى الطبقية بالإضافة إلى تحلل العلاقات الطائفية القبلية قبل الرأسمالية التى تمركزت فى المناطق الريفية.

وخلقت الإمبريالية ظروفًا كانت وقودًا لنمو المشاعر القومية، وسهلت هذه الظروف ذاتها كلا من عمليات إبادة الأعراق من ناحية وخلق أعراق جديدة من ناحية أخرى. وقفزت إلى السطح القضايا المرتبطة بالهوية الوطنية فى الدول المتعددة الجنسية مثل أستراليا وفى المناطق المستعمرة مثل شبه القارة الهندية. هناك كانت بعض المجموعات قد شرعت بالفعل فى صياغة هويات وطنية فى مواجهة هوية الدولة الإمبريالية، وفى إرساء الأسس للحركات القومية التى أخذت بمرور الزمن تتصدى لكل من سياسات وشرعية هذه الدولة. ففى مناطق مثل الأمريكتين، دمرت هذه السياسات أنماط حياة السكان الأصليين ومواردهم وكثيرًا ما دمرت مع كل هذا الشعوب نفسها. وفى الوقت نفسه، وفى الولايات المتحدة نفسها، صاغت مجموعات هندية متباينة هويات لها بين قبائلية دارت حول رقصة الشبح وديانة البيتوى، هويات تعترف بوضعهم النوعى المشترك فى البنى الوطنية للقوة.

وفى الباب الرابع سوف نتناول كيف شرح المنظرون الاجتماعيون للأعوام ما بين الحربين العالميتين أزمات الرأسمالية وقضايا الإصلاح الاجتماعى والثورة الاشتراكية والبنى الطبقية الريفية والسبل المختلفة للتنمية الزراعية والمسألة القومية والمثاقفة؟.

الباب الرابع

أزمة الرأسمالية والبحث عن نظام اجتماعى

أشعلت الأزمة الرأسمالية العالمية فتيل الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ــ ١٩١٨)، التى كانت أولى الحروب العالمية بكل معنى الكلمة، رغم أن معظم المعارك دارت رحاها فى أوروبا والشرق الأوسط. وكانت الحرب بداية لحرب أوروبية وقفت فيها فرنسا وإنجلترا وروسيا ضد ألمانيا والنمسا ــ هنجاريا، إلا أن دولاً أخرى ــ مثل الولايات المتحدة واليابان انضمت فى نهاية المطاف إلى النزاع، وخلفت الحرب، التى تركت وحشيتها جروحًا عميقة فى نفوس كل من بقى حيا بعدها وكذلك فى نفوس من لم يشاركوا فيها، آثارًا أخرى عميقة.

ومن وجهة نظر الدول الرأسمالية المنتصرة، تمخضت الحرب عن نتائج وبالتالى، مهام مترتبة عليها مثل: ظهور النظام البلشفى الثورى فى روسيا الذى يجب عليها احتواؤه، والوضع الذى آلت إليه ألمانيا وضرورة الإبقاء عليها ضعيفة وظهور دول/أمم جديدة فى المناطق التى كانت تسيطر عليها، حتى سنوات قليلة خلت، روسيا والإمبراطورية النمساوية الهنجارية والإمبراطورية العثمانية، تلك الدول/الأمم التى كان دعم وجودها بعد الحرب مشروطًا بمناصبتها البلاشفة عداء شديدًا (Hobsbawm 1996:24 ــ 31, 65 ــ 70). فضلاً عن أن الدول الرأسمالية كان عليها أيضا تنفيذ مهام التحول فى القطاعات الزراعية لاقتصادياتها والتصدى لنشأة التيار القومى فى بلادها وفى الخارج ووضع السياسات المتعلقة إما باستيعاب أو بمزيد من تهميش الأقليات القومية والسكان الأصليين. وكان على الحكومة الاشتراكية الجديدة فى الاتحاد السوفيتى التصدى أيضًا لحفنة من المهام على رأسها البحث فى كيفية دعم التصنيع غير الرأسمالى.

وأصبحت قضية التطور غير المتكافئ مشكلة نظرية تزداد أهمية طوال النصف الأول من القرن العشرين، مشكلة ذات مضامين عملية وأبعاد زمنية ومكانية على حد سواء. وأحد جوانب هذه القضية هو كيفية فهم التغيير والتنمية فى المجتمعات والبلدان المستعمَرة على أطراف العالم الرأسمالى، بما فى ذلك أطراف

الاتحاد السوفيتى، حيث لم ترتبط أقسام كبيرة من السكان ولا بأى طريقة واضحة كانت بالعلاقات الرأسمالية للإنتاج. وكثيرًا ما كان علماء الاجتماع يصورون هذه البلدان كبلدان ذات اقتصاد ثنائى أى جيوب صغيرة رأسمالية ديناميكية منخرطة فى نشاط موجه نحو التصدير – مثل التعدين أو الزراعة – تقع فى قلب أو مباشرة إلى جوار علاقات إنتاج تقليدية أو إقطاعية. والجانب الثانى لقضية التطور غير المتكافئ هو كيفية تحليل السبل التى سلكتها الرأسمالية لتغيير المجتمعات المستعمَرة التى سيطرت عليها.

أزمة الرأسمالية بين الإصلاح الاجتماعى والثورة الاشتراكية

مرت البلدان الرأسمالية بسلسلة من الأزمات الاقتصادية فى السنوات الواقعة بين ١٨٧٣ ومنتصف تسعينيات القرن التاسع عشر (Hobsbawm 1987: 34 – 45). وتناول ماركس (1978:153 – 607 :6, 1981 – 25) هذه الظاهرة قائلاً: إن الأزمات الاقتصادية الدورية المتزايدة العمق فى القرن التاسع عشر لم تكن مجرد أزمات عرضية، بل كانت ملمحًا مكملا للرأسمالية، يسببه الإنتاج المفرط الزيادة والتفاوت المتزايد بين الإنتاج المتضخم والطلب المتباطئ الإيقاع فى مجتمعات كانت الأغلبية العظمى من السكان فيها أفقر من أن تشترى وتستخدم البضائع المنتَجة. ولهذا السبب لم يكن بوسع الرأسماليين تحقيق الأرباح المرجوة من بيع كل البضائع التى ينتجها عمالهم، وبهدف الإبقاء على مستوى الأرباح التى كانوا يحققونها فى الماضى، كان على الرأسماليين إما البحث عن أسواق جديدة وتقليص نفقات الإنتاج وتخفيض عدد السلع المنتجة، أو الاستثمار فى قطاعات اقتصادية تدر معدلات أعلى من الأرباح. ويرى ماركس أن الأزمات الاقتصادية التى تسببها فوضى الإنتاج هى مؤشر على كل من التناقضات والشروط التى تتطلبها الثورة الاجتماعية.

وفى عام ١٨٩٨ تصدى إدوارد برنشتين (١٨٥٠ – ١٩٣٢)، ممثل التيار الإصلاحى فى الحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى، لنظرية ماركس وإنجلز حول انهيار الرأسمالية، وتناول برنشتين (E. Bernstein 1961: 79 – 80, 164 –

5) الأمر قائلاً: إن نشأة الكارتيلات واتساع رقعة الأسواق المحلية والاستعمَارية والأشكال الجديدة من القروض والديمقراطية قد منحت الرأسمالية عمرًا جديدًا مديدًا. وطالما أن الرأسمالية مازالت تحيا وعلى أفضل وجه، فقد تواصل تطورها فى ظل هذه الظروف فى المستقبل. ومن ثم يجب أن تناضل الأحزاب الاشتراكية ليس من أجل التغييرات الثورية فى علاقات الإنتاج بل بالأحرى من أجل إصلاحات تشريعية من شأنها أن تغير تدريجيًا العلاقات الاقتصادية والسياسية وأن تتوصل فى نهاية المطاف إلى إقرار المساواة فى الحقوق لأعضاء المجتمع كافة. بالإضافة إلى أنه على الحزب أن يهجر فكرة أن تتولى الدولة أمور الإنتاج والتوزيع. ولسوف تنشأ الاشتراكية فى رأيه ببطء من قلب النضالات اليومية للعمال ومن قلب الإصلاح وليس الثورة.

وسرعان ما جاء الرد على مقولات برنشتين من التيار الثورى للاشتراكيين الديمقراطيين، وفى ألمانيا ناقشت لوكسمبورج الأمر قائلة إن برنشتين بإخراجه لمفهوم ماركس وإنجلز عن الانهيار الاقتصادى من سياق التطور التاريخى للرأسمالية، قد أتى بـــ «فكرة لطيفة مريحة عن التطور» تغفل تاريخ الصراع الطبقى، وأشارت إلى:

«إن الرفاق الذين يعتقدون أن بوسعهم قيادة المجتمع إلى الاشتراكية بشكل سلمى، بلا تغيير عنيف، هم فى الحقيقة يفتقرون لأى أسس تاريخية لهذا الاعتقاد. ونحن بالثورة لا نعنى بالضرورة المذراة وإراقة الدماء، فالثورة يمكن أيضًا أن تجرى على المستوى الثقافى، وإذا كان هناك أية آفاق لأية ثورة فهذه الآفاق تكمن فى الثورة البروليتارية، إذ إننا آخر من يلجأ إلى الأساليب العنيفة، وآخر من يتمنى الثورة العنيفة. ولكن مثل هذه القضايا لا تتوقف علينا وإنما تتوقف على خصومنا» (9 — Luxemburg 1971: 48).

وترى لوكسمبورج أن برنشتين لم يكن راغبًا فى بناء نوع جديد من المجتمعات، ولكن بالأحرى تعديل أو إصلاح وجه المجتمع الرأسمالى. وكان يستهدف تلطيف استغلال وتجاوزات الرأسمالية بدلاً من القضاء عليها (Luxemburg 1970a: 78).

وانتقد لينين أيضًا برنشتين والمدافعين عنه من «اتحاد الاشتراكيين الديمقراطيين الروس فى الخارج»، قائلاً: إنهم لم يحرموا الاشتراكيين فرصة أن يوضحوا للعمال أن مصالحهم تتعارض مع مصالح الطبقة الرأسمالية فحسب، ولكنهم أيضًا يسيئون أخلاقيًا إلى الوعى الاشتراكى بابتذالهم للفكر الماركسى عبر

«...اختزال حركة الطبقة العاملة والنضال الطبقى إلى مجرد حركة نقابية ونضال «واقعى» من أجل الإصلاحات التدريجية التافهة. إن هذا يعنى إنكار الديمقراطية البورجوازية لحق الاشتراكية فى الاستقلال، وبالتالى، لحقها فى الوجود، وهو يعنى فى الواقع تحويل الحركة الوليدة للطبقة العاملة إلى ذيل لليبراليين» (Lenin 1961: 362 — 3).

وبحث كل من لوكسمبورج ولينين عن التكتيكات والأشكال التنظيمية التى من شأنها الدفع بالثورة الاشتراكية للأمام. وركزت لوكسمبورج (1970b: 198 — 9) اهتمامها على التكتيك — أى التحركات الجماهيرية (مثل الإضراب والتظاهر) — بما فى ذلك مشاركة وتعاون ودعم أكبر عدد ممكن من الناس (Geras 1976: 111 — 32). أما لينين، الذى أدرك أن فى كل من ألمانيا وروسيا ظروفًا تختلف عن بعضها البعض، فكان معنيًا ليس بالأحزاب الجماهيرية أو النشاط البرلمانى ولكن، بالأحرى، بإنشاء منظمة قوية من النشطاء المتفرغين المدركين للخطر الذى يمثله بوليس وممثلو الدولة. وعلى هؤلاء تعليم وتقوية الجماعات المحلية فى المدن والمناطق الريفية وتوسيع المشاركة فى النقابات (Lenin 1961: 464 — 509).

ولم تكن مواقف الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية المختلفة أبدًا موحدة، ودار بينهم جدل عنيف حول الأولويات والعراقيل النسبية للحلول العملية المطروحة. وكان البعض يسعى لإصلاح أسوأ تجاوزات الرأسمالية، بينما كان البعض الآخر يدعم التكتيكات والأشكال التنظيمية الثورية بهدف القضاء على الرأسمالية وصياغة بديل اشتراكى لها.

فضلاً عن أن الديمقراطيين الثوريين لم يكونوا أبدًا الحزب السياسى الوحيد فى أى بلد. وأثناء ثورة ١٩٠٥ فى روسيا على سبيل المثال، كانت التيارات الثلاثة للاشتراكيين الديمقراطيين — أى البلاشفة الثوريين والمناشفة الإصلاحيين والمجموعة الأممية التى تطلعت إلى إعادة توحيد صفوف الحزب — تتبارى مع

مجموعات أخرى ــ مثل الاشتراكيين الثوريين الشعبويين والحكومة والمحافظين بكافة طوائفهم ــ للوصول إلى السلطة. وباختصار، رأى الاشتراكيون الثوريون من الضرورى تحويل الأراضى الزراعية إلى ملكية جماعية لمنع التغلغل الرأسمالى فى الريف وفى التشكيلة الطبقية الريفية، وبينما طالبوا بمضاعفة الفوائد والامتيازات للعمال الصناعيين رفضوا تحويل الملكية فى المصانع إلى ملكية جماعية قائلين بدلاً من هذا إن المدن، التى تقع فيها المصانع، يمكنها تحويل الأرض التى تقام عليها هذه المصانع إلى ملكية جماعية (Radkey 1958: 25 — 46).

وكانت الحكومة الروسية برئاسة بيوتر صطاليبين لا تدخر جهدًا لتعميق التطور الرأسمالى فى روسيا. وأصدر صطاليبين، الذى نظر إلى نفوذ الاشتراكيين الثوريين فى الريف كأكبر خطر على القيصر، تشريعًا أفضى إلى خصخصة واحتلال الأراضى الزراعية، بيد أن اقتراحاته بإصلاحات إدارية وبتوسيع الحقوق العرقية والدينية لـ «الأقليات من التجار» ــ اليهود والأمريكيين» ــ قد أحبطها النبلاء المحافظون والملكيون الذين نظروا إلى هذه الإصلاحات كخطر يهدد نفوذهم ونفوذ القيصر على حد سواء (Shanin 1986: 236 — 51).

وبينما فسر المناشفة فشل ثورة ١٩٠٥ بأن روسيا لم تكن قد تحولت إلى الرأسمالية بالقدر الكافى الذى يسمح بقيام الثورة البروليتارية، استخلص لينين وكاوتسكى (١٨٧٩ ــ ١٩٤٠) دروسًا مختلفة من فشل الثورة (Hill 1971). فلقد دفعت راديكالية الفلاحين ــ وبشكل خاص فلاحى جورجيا الذين انضموا إلى الحزب الاشتراكى الديمقراطى بأعداد كبيرة ــ لينين إلى اقتراح إقامة تحالفات بين البلاشفة والاشتراكيين الثوريين الزراعيين واتحاد الفلاحين. واعتقد لينين أيضًا أن أى حزب بروليتارى، مثل حزب البلاشفة، يستهدف الاستحواذ على سلطة الدولة، يجب أن يسعى لكى يحظى بأوسع تمثيل ممكن فى أية حكومة مؤقتة قد تتشكل فى المستقبل، وهذا يعنى انتقال الحزب إلى العلنية بدلاً من السرية. وأخيرًا توصل لينين إلى أن الظروف المحددة وتوازن القوى الذى ينشأ فى منطقة معينة أو بلد ما ينطوى على أهمية خاصة. وهكذا، فإن راديكالية الفلاحين الروس مجتمعة مع راديكالية الطبقة العاملة الصناعية فتحت آفاق الاحتمالات الثورية المستقبلية. وكان

الوعى القومى غير الروسى، على غرار ما أبداه العمال فى ريجا أو العمال والفلاحون فى جورجيا، سلاحًا فعالاً يمكن استخدامه ضد القيصر. بكلمات أخرى فدعم وتأييد العمال والفلاحين الراديكاليين للنضال من أجل التحرر القومى قد وفر شروط المصادفة التاريخية التى يمكن فى ظلها لدولة ما بعد الثورة أن تظهر للوجود فى روسيا، البلد الواقع على أطراف العالم الرأسمالى وليس فى قلبه (Shanin 1985, 1986:279 — 305).

وفى عام ١٩٠٦ استوقفت تروتسكى (1969a) هو الآخر خصوصيات التطور التاريخى الروسى. وكان مقتنعًا مثل لينين أن الثورة الاشتراكية تتوفر لها أسباب النجاح فى روسيا، التى نظر إليها كدولة متخلفة شبه إقطاعية وإلى حد بعيد قبل صناعية تقع على هوامش العالم الرأسمالى. وتفسيرًا لموقفه هذا أشار تروتسكى إلى أن المتطلبات الرئيسية للثورة الاشتراكية «... قد أرساها التطور الاقتصادى للبلدان الرأسمالية المتطورة» (Trotsky, 1969a:100). ومن ناحية أخرى وبما أن الديمقراطية البورجوازية قد نمت هزيلة فى روسيا، لذا بوسع العمال الروس يدعمهم الفلاحون الاستحواذ على السلطة قبل أن تتمكن البورجوازية الليبرالية من إظهار براعتها السياسية فى ظل المناخ الثورى (الذى كانت تشهده روسيا فى تلك الآونة/المترجمة) (Trotsky 1969a:63). وعلى عكس الوضع فى الدول الغربية، حيث لم تكن قد جرت بعد الثورة الاشتراكية، فلن ينقطع فى روسيا المناخ الثورى بفضل الثورتين الديمقراطية والاشتراكية من بعدها (Lowy 1981: 43 — 77, 239 — 69; Trotsky 1969b: 158 — 30).

وكانت الأوضاع فى روسيا قد نضجت للقيام بالثورة عام ١٩١٧. إذ كان جيشها يتجرع الهزيمة فى الحرب، وكانت المدن تعانى من نقص المواد الغذائية وانهار نظام القيصر عندما تحدت النساء والعمال الحكومة مطالبين بالطعام وبأجور أفضل وساعات عمل أقل. وفى حين كانت الحكومة المؤقتة ـــ قصيرة العمر ـــ تواصل عملها، استخدم البلاشفة، الذين شاركوا فيها، شعار «الخبز والسلام والأرض» لتنظيم أنفسهم فى المدن وللحصول على دعم الفلاحين. وعندما انهارت

الحكومة المؤقتة فى أكتوبر انتزع البلاشفة السلطة. ونظر الكثيرون إلى هذا الحزب المنظّم المركزى باعتباره الحزب الوحيد القادر على الإبقاء على البلاد موحدة، وفضل الفلاحون الذين استولوا على الأرض الزراعية البلاشفة على النبلاء القدامى. وفور استيلاء البلاشفة على السلطة سعوا لتوقيع معاهدة سلام مع الألمان وحلفائهم، الأمر الذى أغضب الدول الرأسمالية الغربية. ومع ذلك، وبعد أن حصل البلاشفة على السلام الذى أرادوه، كان عليهم التصدى لقضايا عديدة: كالحرب الأهلية التى استمرت طوال العامين التاليين للثورة بقيادة النبلاء والملكيين المخلوعين بالإضافة للمناطق الانفصالية المختلفة، فضلاً عن التصدى للغزو الأجنبى والجوع والانهيار الاقتصادى والانتقاد من جانب المناشفة وكارل كاوتسكى، الذى كان يعتقد أن البلاشفة إنما يقطعون طريقًا مختصرة إلى الشيوعية دون المرور بالثورة الاشتراكية على نحو لا تسمح به أوضاع بلد متخلف اقتصاديًا مثل روسيا (Hobsbawm 1996: 60 — 6).

وكان على البلاشفة الانخراط مباشرة أيضًا فى حل مشكلة كيفية التعامل مع أجهزة الدولة بعد استيلائهم على السلطة. ووضع لينين (1964f) آراءه حول هذه القضايا فى كتابه: «الدولة والثورة: النظرية الماركسية حول الدولة ومهام البروليتاريا فى الثورة»، وكتب لينين هذا المؤلف حين تقوضت الحكومة المؤقتة وانهارت عام ١٩١٧. وأسس لينين آراءه على تحليلات ماركس وإنجلز لثورات ١٨٤٨ و١٨٥١ وكومونة باريس، وأيضًا على أساس الظروف التى سادت روسيا آنذاك. وناقش لينين الأمر قائلاً: إن الدولة هى نتاج التناحرات الطبقية المستعصية على التصالح فى مجتمع منقسم طبقيًا، وبشكل أخص، هى الوسيلة التى حافظت بها الطبقة الرأسمالية على سيطرتها المطلقة على السلطة وأعادت إنتاج هذه السيطرة ــ التى كانت نضالات الطبقات المقهورة، بالطبع، تهددها دائمًا. وكان البديل الذى يراه لينين لديكتاتورية البورجوازية هو ديكتاتورية البروليتاريا التى أمكن التوصل إليها عندما نجحت الطبقة العاملة فى انتزاع سلطة الدولة، عندئذ فقط أصبح تطور ونجاح النضال الطبقى ــ الذى أرسى أسس هذا التحول المهم ــ ممكنًا تاريخيًا. فى حين قبل انتزاع البروليتاريا لسلطة الدولة لم يكن من الممكن التخطيط لهذا.

وبتعبير لينين: «إن التحول من الرأسمالية إلى الشيوعية سيفرز بالتأكيد فيضًا وتنوعًا ضخمًا من الأشكال السياسية...» (Lenin 1964f:418; Balibar 1977: 58 — 60).

وأشار لينين إلى أن أخطر أجهزة الدولة، وليس حصرًا، هو أجهزتها القمعية — الجيش والبوليس — والجهاز الحقوقى، فضلاً عن البيروقراطية ذاتها، وأنه لن يكون بوسع البروليتاريا القضاء على الاستغلال وخلق مجتمع بلا طبقات وبلا استغلال إلا بعد تفكيك الآليات القائمة للدولة، وقيام دولة جديدة تحل محل القديمة وترسى أسس الاشتراكية أو ديكتاتورية البروليتاريا. ولهذا كانت سياسات واقتصاد الدولة الانتقالية موضع نقاش مكثف فى ذلك الحين (e.g Bukharin 1971, 1982). ورأى لينين (1965a: 25) إنه طالما أن الدولة غارقة فى التناقضات والصراع الطبقى، فعلى دولة البروليتاريا أن تدافع عن العمال ضد أعدائهم من ناحية، وعلى العمال أن يدافعوا عن أنفسهم فى مواجهة الدولة من ناحية أخرى (Lock 1977: 13 — 25).

وكانت الأحداث فى روسيا وقودًا للإضرابات والمظاهرات المعادية للحرب التى اجتاحت وسط أوروبا فى يناير ١٩١٨. وشكل هروب الجنود من الجيش البلغارى وثورة البحارة فى الأسطول النمساوى — الهنجارى إشارة لبداية تقويض الإمبراطوريات القديمة عشية الهدنة. وطوال عامى ١٩١٨ و١٩١٩ انتفضت الدول — الأمم الجديدة بكل مواطنيها — الذين تطلعوا إلى الأرض وأضمروا شكوكًا فى المدن — وغربائها وحكوماتها، حتى بما فى ذلك الجمهوريات الاشتراكية القصيرة العمر فى بافاريا وهنجاريا. وتطلع لينين إلى تحول أحداث الاتحاد السوفيتى إلى قوة لدعم وتأييد الحركات العمالية الثورية فى البلدان الأخرى التى كان أبناؤها نشطاء منظمين عاقدين العزم على التخلص من نير الرأسمالية. وتشكلت الأممية الثالثة أو الشيوعية عام ١٩١٩ للعمل على تحقيق هذه المهمة (Hobsbawn 1996: 66 — 75).

وفى عام ١٩١٨، نظر البلاشفة بعين الارتياح للحكومة التى شكلوها عشية ثورة أكتوبر بوصفها تمثل على أفضل وجه مصالح أغلبية السكان. وتمت الموافقة

على تشكيل الحكومة التى ضمت الاشتراكيين الثوريين أو المناشفة والعمال والفلاحين، الذين شكلوا غالبية سكان روسيا. ومن نافلة القول إن الحكومة اصطدمت طوال العامين التاليين بضغوطات عديدة ــ مثل الحرب الأهلية والغزو الخارجي والانهيار الاقتصادى فضلاً عن الصعوبات غير المحتملة التى عانى منها العمال والفلاحون أثناء الحرب، ورد الدولة على هذه التحركات، وقيدت هذه الضغوطات أو اعترضت مسارات الأحداث. بيد أن أهم نتائج الثورة هى السياسة الاقتصادية الجديدة NEP التى بدأ تطبيقها عام ١٩٢١ بعد هزيمة المعارضة اليمينية. فقد أرخت NEP قبضة الحكومة على الاقتصاد وسمحت بالمشروع الخاص بين الفلاحين، الأمر الذى بدل أوضاع الحياة اليومية فى الريف ومعها الظروف التى تعمل فى ظلها الحكومة على حد سواء.

وأثارت NEP جدلاً عنيفًا، فبينما نظر لينين (1965b: 61) إليها باعتبارها تراجعًا إستراتيجيًا ــ أو تنازلاً أمام ضغوطات كل من الفلاحين والرأسماليين ــ حيث إن «...التحول المباشر من الاقتصاد الروسى القديم إلى إنتاج الدولة على الخطوط الشيوعية» لم يكن فى الحقيقة قد حدث بعد. ورأى بوخارين ــ الذى أدرك أن الزراعة الفلاحية أصبحت لها الغلبة أكثر مما كانت عليه قبل الثورة ــ أن من المفيد تطبيق NEP ببطء حتى يتم تدريجيًا تحويل الاقتصاد. فيما أراد تروتسكى التخلى بأسرع ما يمكن عن هذه السياسة لشن حملة جماهيرية لتصنيع الاقتصاد المتخلف (Knei — Paz 1978: 269 — 78). وبحلول عام ١٩٢٦ تمكنت NEP من ترميم إنتاج القطاع الاقتصادى المتدهور لتعود به إلى المستويات التى كان عليها قبل الحرب، ومع ذلك فقد كان من الواضح أيضًا أن NEP سوف تستمر تتمخض عن تطور صناعى بطيء للغاية فى بلد مازال أكثر من ٩٠% من سكانها يعملون فى الزراعة. أى إن الاقتصاد السوفيتى سوف يستمر يعتمد على البلدان الرأسمالية الغربية للحصول على العديد من البضائع الصناعية.

وفرخت NEP بيروقراطية متزايدة لأن المسئولين والمديرين السابقين تراجعوا عن خدمة الدولة وتم الاستعانة بمجندين جدد (Carr 1953: 273)، وفى الوقت الذى أرخى فيه البلاشفة قبضتهم عن الاقتصاد السوفيتى، فرضوا حظرًا على مشاركة مجموعات المعارضة المنظمة فى السوفيتيات أو مجالس العمال

والحزب الشيوعى ذاته على حد سواء. فقد كانوا يخشون من تحالف قد تقيمه البورجوازية الحضرية، التى انبعثت وازدهرت فى ظل NEP، مع الإنتليجينسيا والفلاحين للتصدى لسلطة الدولة البروليتارية. وبينما نظر لينين وتروتسكى إلى هذا الحظر كإجراء مؤقت يرفع عندما تستقر الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد، اعتبره آخرون فى الحزب، وعيونهم على الأوضاع التى أفضت إليها NEP إجراء يستمر لفترة أطول (Deutscher 1954: 518).

وقادت حقيقة أن الثورات الاشتراكية فشلت فى التحقق فى أوروبا بحلول عام ١٩٢٠ فضلاً عن استمرار التبعية الاقتصادية للاتحاد السوفيتى للغرب إلى تغييرات سياسية مهمة بعد عام ١٩٢٤ حين بدأ جوزيف ستالين (١٨٧٩ ــ ١٩٥٣) فى حشد قواه وفرض سيطرته على كل من الحزب وجهاز الدولة. وأخذ ستالين فى تطبيق سياسة «الاشتراكية فى بلد واحد» التى كانت بمثابة الضوء الأخضر لظهور أفكار حول أهمية العلاقات الخارجية مع البلدان الرأسمالية. وبدأ الدبلوماسيون السوفييت يركزون فى علاقاتهم بالبلدان الغربية على أمن ورفاهية الدولة السوفيتية بدلاً من مفاهيم الثورة العالمية التى كانت تظهر فى الصورة فقط بالقدر الذى تعزز به تحقيق هذه الأهداف. بل كان يُنظر إلى الثورة العالمية فى الحقيقة باعتبارها متوقفة على أمن ورفاهية الدولة السوفيتية (Carr 1964: 19 ــ 20).

وفى ديسمبر ١٩٢٧ أعاد ستالين طرح قضية تصنيع الاقتصاد السوفيتى تحت رقابة الدولة (Erlich 1960). ونادى بالاستثمار فى قطاعات اقتصادية بعينها والرقابة على أسعار السلع الرئيسية ودعم الدولة لإنتاج بضائع محددة. وفى خضم هذه العملية حل التخطيط المباشر للاقتصاد، على المستويين المالى والمادى، محل اقتصاد السوق المخطط وفق NEP. وأدرك ستالين ومفكرو الدولة التناقضات القائمة بين خطتهم للتنمية الاقتصادية والبنية القائمة للزراعة الفلاحية. وكان الطريق الوحيد لحل هذه التناقضات فى رأى ستالين هو «...تحويل المزارع الفلاحية الصغيرة المبعثرة هنا وهناك إلى مزارع ضخمة موحدة تعتمد على الزراعة المشتركة للأرض للانتقال إلى الزراعة التعاونية على أساس تقنيات جديدة أحدث...ليس هناك مخرج آخر» (quoted by Nove 1969: 148).

وهكذا، تضمنت الخطة الخمسية الأولى التى بدأت فى ربيع عام ١٩٢٩ تحويل الزراعة إلى زراعة تعاونية، برغم مقاومة الفلاحين لذلك، وتكريس استثمارات مالية ضخمة فى الصناعة ودعم المواد الغذائية، وذلك بهدف توطيد دعائم التطور الصناعى وهزيمة المعارضة اليسارية التى رفض أعضاؤها هذه السياسات والذين طعنوا فى السابق فى صحة NEP التى قامت على أساسها هذه السياسات (Lewin 1974: 3 — 124). وكان الثمن الإنسانى للخطة الخمسية الأولى لستالين فادحًا، إذ قوضت الدولة البنى الاجتماعية القائمة وتسببت فى تفشى أوضاع فوضوية، أفضت بدورها إلى مزيد من تدخل الدولة وإلى التضخم السريع والمطرد لأهمية جهازها البيروقراطى (Lewin 1968, 1985). وبرغم الثمن الإنسانى الفادح والآثار السلبية التى تمخضت عن تكثيف ومركزة السلطة وصناعة القرار، إلا أن الاتحاد السوفيتى قد حقق فى هذه الفترة معدلات عالية للنمو الاقتصادى ونجح فى التحول إلى بلد صناعى فى ثلاثينيات القرن العشرين، حتى بدأ شبح الفاشية يصعد فى وسط أوروبا كطائر العنقاء من قلب رماد الحرب العالمية الأولى.

البنى الطبقية الريفية والطرق البديلة للتنمية الزراعية

اهتم علماء الاجتماع طوال سنوات ما بين الحربين العالميتين بتحليل اقتصاديات الفلاحين والبنى الطبقية الريفية وأسس تطورها. وكان الجدل حول هذه القضايا حارًا بشكل خاص فى الاتحاد السوفيتى حيث كان أكثر من ٩٠% من السكان فى فترة الانتقال إلى الاشتراكية مازالوا يجنون رزقهم من احتراف الزراعة. بيد أن هذه القضايا كانت موضع اهتمام السياسيين والباحثين فى أجزاء أخرى من العالم أيضًا، على سبيل المثال فى الصين وإيطاليا والمكسيك وبيرو.

وأثناء NEP اعتمد فهم البلاشفة للبنى الطبقية الريفية على وصف لينين للبنى الاجتماعية — الاقتصادية التى تمفصلت مع بعضها البعض بأشكال مختلفة فى المناطق المختلفة من الاتحاد السوفيتى. فيما استند لينين ومعاصروه على المعطيات التى جمعها قبل الثورة المسئولون المعنيون بالحياة الزراعية وبالظلم فى الريف

واعتمدوا أيضًا على الدراسات التى كان يجريها آنذاك الماركسيون وعلماء الاجتماع الشعبويون ومن أبرزهم كريتسمان (L.N.Kritsman 1890 — 1937) وألكسندر تشايانوف (Alexander V. Chayanov 1888 — 1939) اللذان أدركا إدراكًا عميقًا مغزى ما كان يجرى مع الفلاحين السوفييت. وانتقد كل من كريتسمان وتشايانوف الخطة الخمسية لستالين والتأثير الذى يمكن أن تحدثه على الزراعة الفلاحية (T. Cox 1986; Littlejohn 1984:68, Solomon 1977).

واستخدم كريتسمان أيضًا التصنيف الذى توصل إليه لينين (1965 c:331) للريف أثناء الفترة الانتقالية أى: المزارع الفلاحية ذات الاكتفاء الذاتى، وصغار منتجى السلع، والرأسماليون الذين استخدموا العمل المأجور وسعوا لتعظيم أرباحهم، والمشاريع الرأسمالية للدولة التى توجهها الدولة البروليتارية، والمشاريع الاقتصادية الاشتراكية التى تقوم الدولة بتخطيطها. وأضاف كريتسمان أنه كان هناك أيضًا بنى إقطاعية فى بعض أجزاء آسيا الوسطى. وهذا يعنى أن الانقسام الطبقى اتخذ أشكالاً مختلفة فى المناطق المختلفة وأن هذه الفروق تعكس جزئيًا حقيقية ما إذا كان الإنتاج موجهًا فى هذه المنطقة أو تلك فى المقام الأول لإنتاج السلع أم للاستهلاك المحلى؟ ويصح هذا بشكل خاص بعد ما أعادت NEP إدخال آليات السوق عام ١٩٢١ وبعثت الحياة فى إمكانية قيام زراعة رأسمالية (T. Cox 1984: 55 — 6).

وضع كريتسمان ورفاقه سلسلة من الدراسات عن الاتحاد السوفيتى بهدف التوصل إلى المعطيات الإحصائية المطلوبة لرسم صورة دقيقة عن تطور البنى الاجتماعية الاقتصادية الريفية (T.Cox 1984; Shanin 1980). وركزت هذه الدراسات على البيوت الفلاحية كوحدات أساسية للتحليل وكشفت عن الاتجاهات التنموية المتناقضة التى وجدت بينهم، وبشكل خاص المرتبط منها بالإنتاج السلعى الصغير. وميزوا بين البيوت الفلاحية التى كانت تنتج للسوق والأخرى التى تنتج للاستهلاك. وأشاروا إلى أنه فى المرحلة الانتقالية كانت آفاق مختلفة محتملة قد تبدت أمام معظم صغار منتجى السلع. فقد كان يمكن للبعض إقامة تعاونيات قد تصبح بعد ذلك اشتراكية أو رأسمالية، وقد يتوجه بعضهم الآخر مباشرة صوب الإنتاج الرأسمالى، أو التحول إلى بروليتاريا.

وتوصل كريتسمان (139 :1984 ـ 41) ورفاقه إلى ملاحظة مهمة وهى أن ملكية الحيوانات العاملة فى الأرض والمعدات المُستأجرة للزراعة، وليس الأرض ذاتها، كانت البنية الرئيسية للزراعة الرأسمالية فى الريف. إذ كانت البيوت الفلاحية التى تملك حيوانات الجر ومعدات الزراعة قادرة على انتزاع فائض قيمة من العائلات الفلاحية التى أُجبرت على أن تستأجر منهم وسائل الإنتاج هذه لكى تزرع الأراضى التى تملكها. إذ كان هؤلاء الفلاحون يستأجرون الحيوانات أو المعدات مقابل العمل فى مزرعة الأسرة التى تملكها، وعلى هذا النحو كان الفلاح الذى يستأجر وسائل الإنتاج هو الذى ينتج فائض القيمة، وليس مُلاك الحيوانات أو المعدات التى يستأجرها هذا الفلاح. وفى بعض المناطق، كانت ثلاثة أرباع مزارع الفلاحين تمارس هذا النوع من الاستغلال. بيد أنه كانت هناك أشكال أخرى من الزراعة الرأسمالية، تلك التى لجأت إلى استئجار العمال الريفيين المأجورين. ولاحظ كريتسمان ورفاقه أن التجارة والربا كثيرًا ما ارتبطت ببعضها البعض فى الريف، وذلك عبر انتشار التسليف، الأمر الذى يعكس الفوضى الاقتصادية للبيوت الفلاحية. وانتبهوا أيضًا إلى أن تأثير ضرائب الدولة السوفيتية على أوضاع الفلاحين كان مشابهًا لتأثير الرأسمال التجارى والربا، حيث يقع العبء بشكل متفاوت على فقراء الفلاحين الذين أجبروا على بيع قوة عملهم.

واهتم تشايانوف أيضًا بمصير الفلاحين الروس من حيث احتمالات التطور الرأسمالى التى خلقتها NEP فى عشرينات القرن (**Banaji 1976b; Littlejohn 1977; D.Thorner 1986**). وعلى نقيض كريتسمان نظر تشايانوف إلى اقتصاد ومجتمع الفلاحين كظواهر مستقلة عن البنى الاقتصادية والاجتماعية الكبرى. وبرغم أنه اتفق مع كريتسمان على أن البيت الفلاحى كان وحدة اقتصادية أساسية إلا إن تحليله سار على طريق مختلف وركز على تنظيم وطبيعة عمليات الإنتاج الفلاحى، وأشار فى هذا الصدد إلى:

«...فى المزرعة التى تقوم على عمل الأسرة، تستخدم الأسرة، المزودة بوسائل الإنتاج، قوة عملها لزراعة التربة والحصول، كنتيجة لعمل طوال العام على قدر معين من البضائع... ويحدد حجم إنتاجية العمل بشكل رئيسى حجم

وتكوين الأسرة العاملة (أى عدد أفرادها القادرين على العمل) وإنتاجية وحدة العمل وأخيرًا ــ وهو الأمر الذى ينطوى على أهمية خاصة ــ مقدار جهد العمل (أى درجة الاستغلال الذاتى التى ينجز بها الأفراد العاملون كمية معينة من وحدات العمل أثناء السنة) » (Chayanov 1986a: 5 — 6).

والأمر الذى كان يميز البيت الفلاحى المستقل عن الملتزم أو المتعهد الرأسمالى و/أو العمال المأجورين هو أن أفراد البيت الفلاحى يحددون وقت وكثافة العمل المطلوب لإنتاج البضائع التى يستهلكونها. وينبنى التوازن بين العمل والاستهلاك على الاحتياجات الاستهلاكية للعائلة ودرجة الجهد أو العمل الشاق الذى يرتضى أفرادها العاملون إنفاقه طواعية طوال السنة لإنتاج كمية البضائع التى يحتاجونها للاستهلاك.

وهكذا رأى تشايانوف أن توازن العمل/الاستهلاك هو المنظم الرئيسى للنشاط الاقتصادى للمزرعة، وهو يعكس أيضًا الدورة الديموجرافية للعائلة الفلاحية. ومباشرة بعد نشأة البيت الفلاحى (المقصود كوحدة اقتصادية/المترجمة) كانت كل من كمية البضائع المنتجة وعدد الأفراد العاملين صغيرًا، ونما كلاهما حين أنجبت العائلة أطفالاً سرعان ما أصبحوا عمالاً، وبدأ كلاهما يتقوض عندما غادر الأطفال العائلة ليقيموا بيوتًا لأنفسهم، أو عندما قُسمت المزرعة بما فيها إلى أجزاء. ومعنى هذا أن حجم النشاط الاقتصادى للمزرعة يحدده حجم عائلتها، وأن أى تمايز يطرأ على أوضاع الفلاحين إنما تسببه العوامل الديموجرافية وليس الاجتماعية (Littlejohn 1977: 131).

ووضع تشايانوف (1986b:90 — 4) فكرة عن تنظيم المزرعة الفلاحية بوصفها تجمع بين عناصر تقليدية ثلاثة من عناصر الإنتاج هى الأرض والعمل والرأسمال. ويفضى العجز فى أى من هذه العناصر إلى انحسار متناسب مواز فى العنصرين الآخرين من عناصر المستوى الأمثل لهذا المركب الثلاثى. إلا إذا حدثت بعض الزيادة فى كثافة وإنتاجية العمل، إذ سيقود هذا إما إلى انخفاض حجم مزرعة العائلة الفلاحية أو إلى قيام عمالها بتعويض النقص فى دخلهم عن طريق المهن غير الزراعية للحفاظ على توازن العمل/ الاستهلاك فى الحالات التى لا يتم

فيها إشباع مطالب العائلة من الدخل الناتج عن العمل فى المزرعة. بيد أن هذا يعنى أيضًا أن هناك سوقًا، ويعنى أيضا أن السوق تؤثر على توازن العمل/الاستهلاك للبيت الفلاحى، وأن منتجات المزرعة تنقسم بشكل أساسى إلى سلع للبيع وبضائع لاستهلاك العائلة.

وتظل المزرعة الفلاحية فى رأى تشايانوف وحدة اقتصادية مستقلة حتى تبدأ فى استئجار العمال من خارجها، وعندئذ تتحول إلى مشروع رأسمالى. وهكذا يتناقض فهمه لظهور علاقات الإنتاج الرأسمالية فى الريف مع فهم كريتسمان الذى أكد فى هذا الصدد على أهمية الفلاحين الذين كانوا يستأجرون الحيوانات والمعدات. ويرى تشايانوف – الذى يفترض أن إيرادات المزرعة العائلية تتناسب مع جهد العمل المبذول من أفرادها – أن أى بيت فلاحى يقدم على استخدام العمال فهو يقدم فى الوقت ذاته على إقامة مجموعة جديدة تمامًا من الحسابات الاقتصادية. وبفضل السوق لم يعد على البيت الفلاحى أن ينتج كل شىء يستهلكه فالأشياء التى يحتاجها أفراده ولكنهم لم يعودوا ينتجونها، يمكن شراؤها من السوق مستعينين على ذلك بالدخل الذى يحصلون عليه ببيع فائض البضائع التى يواصلون إنتاجها. وهذا يعنى أن البيت الفلاحى يمكن أن يبدأ فى التخصص فى إنتاج وبيع بضائع معينة – أى تلك التى تتطلب مستويات من جهد العمل أقل من الجهد المطلوب لإنتاج البضائع التى يشترونها من السوق.

ويعتقد تشايانوف (1986b: 255 – 69) أن المزارع الرأسمالية لم تكن منتشرة على نطاق واسع فى الاتحاد السوفيتى، وأن التمايز الاجتماعى بين الفلاحين مازال فى مراحله المبكرة. وأن العلاقات الاجتماعية الرأسمالية اخترقت فى البداية الريف عندما غيرت التجارة وجه المزرعة الفلاحية المنعزلة لتصبح منتجًا صغيرًا للسلع متصلاً عبر السوق بالمزارع الأخرى والتجار والحرفيين والمصانع التى حوّل عمالها المواد الخام إلى سلع تستهلكها المدينة – مثل تحويل الجلد إلى أحذية أو ورق. وهو يرى أيضًا، أن من شأن نظام البيع بالجملة وتعاونيات البيع بالتجزئة، المنظمة تنظيمًا رأسيًا، تعزيز هذه العلاقات. ومن شأن التعاونيات أيضًا حماية المزرعة العائلية من خطر المزارع الرأسمالية الكبيرة وضمان ألا يفضى استمرار وجود السوق الريفية إلى تحويل الريفيين إلى

بروليتاريا أو إلى اضطرارهم للجوء إلى الأشكال القسرية للتسليف والوقوع فى شراك الاستغلال الرأسمالى، لأن التعاونيات فرضت إعادة تنظيم اقتصاد المزرعة العائلية. وهو يرى أيضًا أن التعاونيات الخاضعة لرقابة الدولة هى الطريق الأمثل لتطور الزراعة السوفيتية.

وفى كتابه (The New Economics (1965[1926] أشار يفجينى بريابرازينسكى (1886 ـ 1937) إلى أهمية الدراسات التى وضعها كريتسمان وتشايانوف عن التمايز الاجتماعى بين الفلاحين السوفييت فى ظل السياسات الاقتصادية NEP. والمشكلة الاقتصادية الجوهرية للاتحاد السوفيتى فى نظر بريابرازينسكى هى: كيفية تعزيز الدولة الثورية لنمو الصناعة التى تملكها الدولة فى بلد استحوذ فيها على رأسمال ضخم أثرياء الفلاحين ممن امتلكوا وسائل تراكم الرأسمال فقط منذ بضع سنوات خلت، حين استولوا على الإقطاعيات الكبيرة المنتجة وقسموها فيما بينهم، بكلمات أخرى، إن شكلين متناقضين من التراكم تعايشا فى الاتحاد السوفيتى أثناء NEP: التراكم الاشتراكى فى القطاعات التى تملكها الدولة ـ أى القطاع الصناعى الذى تركز فى المدن، والتراكم الرأسمالى ومعه قانون القيمة فى القطاع الزراعى الريفى (Preobrazhensky 1965:79 ـ 145).

ومن وجهة نظر الدولة، كان على الحكومة البروليتارية الحصول على الموارد المادية من خارج النظام الاقتصادى الذى تديره هى لكى تتمكن من تمويل التصنيع الشديد الافتقار إلى هذه الموارد. وفى ظل غياب استثمارات أجنبية ذات شأن، كان هناك طريقان لجعل أصحاب الملكيات الخاصة يستثمرون فى القطاع الصناعى الذى تملكه الدولة: الأول هو فرض ضرائب مباشرة على القطاع الخاص، والثانى هو رقابة الدولة على التبادل فى السوق بين الدولة والقطاع الخاص. وكان بريابرازينسكى مع الخيار الثانى بسبب الاحتمال الكبير لتهرب الفلاحين من دفع الضرائب. وهو يرى أن الرقابة على التبادل فى السوق تعنى زيادة مبيعات المزارع للدولة لتتمكن الأخيرة من إطعام المدن ودعم قطاع التصدير الذى تشرف عليه، فضلاً عن زيادة كفاءة وإنتاجية الصناعة السوفيتية والرقابة على أسعار البضائع التى تباع للفلاحين ـ الأمر الذى من شأنه، فى نهاية المطاف دفع التراكم الاشتراكى للأمام (Dobb 1966: 183 ـ Nove 1965:xi ـ 91; xvii).

وفى الصين كان ماو تسى تونج (1976 ـــ 1893) معنيًا أيضًا بالبنى الطبقية الريفية والتغيير الاجتماعى فى أواخر عشرينيات وبداية ثلاثينيات القرن العشرين ـــ أى فى الوقت الذى كان فيه سكان الصين يتشكلون من حوالى ٤٠٠ مليون فلاح، وما لا يزيد عن مليونين من البروليتاريا الحضرية. وميز ماو (1965a) فى تحليله للمجتمع الصينى عام ١٩٢٦ سبع طبقات تضم كلاً من الأقسام الحضرية والريفية من السكان، طبقة نبلاء الأرض وطبقة الكومبرادور ـــ أى المديرون الصينيون للمؤسسات التجارية الأجنبية ـــ وكانتا مرتبطتين بالبورجوازية العالمية، ثم البورجوازية الوطنية أو المتوسطة التى كانت تمثل العلاقات الاجتماعية الرأسمالية فى كل من المدينة والريف، والبورجوازية الصغيرة بما فى ذلك الفلاحين المُلاك وأرباب الحرف والتجار ومدرسى المدارس ومسئولى الحكومة من المستويات الصغيرة. ثم يأتى أشباه البروليتاريا بما فى ذلك صغار الحرفيين وعمال المحلات وصغار التجار والفلاحين أشباه المُلاك، الذين كانوا يعملون جزئيًا فى أرضهم وجزئيًا فى الأراضى المستأجرة من آخرين، وفقراء الفلاحين أو المأجورين ممن لا أرض لهم. ومن ثم فرق ماو بين فقراء الفلاحين ممن يملكون أدوات ولديهم أساليبهم للحصول على موارد مالية من ناحية، وأولئك الذين لا يملكون من ذلك شيئًا من ناحية أخرى وأجبروا على بيع قوة عملهم. وكان أفراد البروليتاريا الحضرية يعملون فى صناعات النسيج والتعدين والسكك الحديدية والمواصلات البحرية وبناء السفن. وأخيرًا تأتى البروليتاريا الدنيا[٣٠] التى تتألف من الفلاحين ممن فقدوا أرضهم والحرفيين العاجزين عن إيجاد عمل.

---

٣٠) Lumpen بالألمانية تعنى حرفيًا السفلة أو الحثالة، وقد كان ماركس أول من استخدم هذا اللفظ فى سياق الحديث عن شرائح اجتماعية خارج الطبقة أو الشرائح الدنيا من البروليتاريا ممن يفتقرون لوعى طبقى والعاطلين عن العمل والمشردين وغيرهم. وأصطلح على ترجمة Lumpen Proletariat «حثالة البروليتاريا» أو«البروليتاريا الرثة»، ولكننى أفضل ترجمة المصطلح: البروليتاريا الدنيا، لأن صفات الحثالة والرثة هى فى الحقيقة نوع من السباب والقذف لا يليق إلصاقه بالبشر من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد كان ماركس معنيًا بوصف الشريحة الدنيا من البروليتاريا وأوضاعها وما تزاوله من أعمال، تلك الأوضاع التى قادتهم إلى الافتقار إلى الوعى الطبقى، وبالتالى الانتماء الطبقى/المترجمة.

وفى بحثين تاليين ركز ماو (1965b; 1990: 148 — 58) حصرًا على البنى الطبقية والعلاقات الاجتماعية فى الريف. وحدد خمس طبقات اجتماعية ريفية وقسم نبلاء الأرض إلى شرائح ثلاث اعتمادًا على الدخل وعلى ما إذا كانوا يعملون أم أنهم يستمدون معظم دخلهم من تأجير الأرض، ومن ثم يستكملون دخلهم الأساسى باقتراض الأموال أو باعتصار فائض القيمة من العمال الذين يستأجرونهم للعمل فى مشاريعهم التجارية أو الصناعية. وكان أثرياء الفلاحين يملكون أراضيهم هم، ولديهم وسائل جيدة للإنتاج وللحصول على الرأسمال — وكانوا أحيانًا يستخدمون عمالاً ويؤجرون بعض أراضيهم. وكانت الطبقة الوسطى من الفلاحين تمتلك بعض الأرض التى يزرعونها ويستأجرون الباقى، وكانوا يستمدون دخلهم من عملهم، أما فقراء الفلاحين فعادة ما كانوا يستأجرون الأرض التى يزرعونها، وبعكس الطبقة الوسطى، يُجبرون على بيع قوة كدحهم. أما عمال المزارع فهم من لا يملكون عمومًا أرضًا أو أدوات عمل، ويقيمون أودهم ببيع قوة كدحهم.

وكان ماو (1965c) مهتمًا بديناميكيات التغيير الاجتماعى فى المناطق الريفية، وفى عام ١٩٢٧ قدم تقريرًا عن تشكل الاتحادات الفلاحية فى مقاطعة هونان. وأشار فى هذا الصدد إلى الزيادة الضخمة فى عضوية هذه الاتحادات التى كانت تضم ٣٠٠ — ٤٠٠ ألف عضو عام ١٩٢٦، ومن ثم قفز هذا العدد إلى مليونى عضو، فى حين بلغ عدد أنصار الاتحادات الفلاحية قبل ذلك بعام أكثر من ١٠ ملايين. وأحدثت تنظيمات الفلاحين تغييرات جوهرية على علاقات القوة التى كانت قائمة فى الريف. وأكد ماو على:

«إن الهدف الرئيسى لهجوم الفلاحين هم الطغاة المحليون، أى الطبقة العليا الأرستقراطية الفاسدة ونبلاء الأرض غير الشرعيين، بيد أنهم فى طريقهم يطيحون أيضًا بالأفكار والمؤسسات الأبوية والمسئولين الفاسدين فى المدن وبالممارسات والعادات السيئة فى المناطق الريفية. والهجوم عاصف من حيث القوة والزخم ومن سينحنى أمام العاصفة سينجو ومن سيقاوم سيهلك. وهكذا، تتفتت الآن إلى شظايا الامتيازات التى ينعم بها نبلاء الأرض الإقطاعيون منذ آلاف السنين. وتجر أذيالها الآن كل ذرة كرامة أو هيبة بناها نبلاء الأرض لتتحول إلى نفايات. وبانهيار سلطة نبلاء الأرض أصبحت اتحادات الفلاحين الآن الأدوات الوحيدة للسلطة، وأصبح شعار: «كل السلطة لاتحادات الفلاحين» واقعًا» (Mao 1965c: 25).

ولاحظ ماو (44 :1965c — 6) أن العلاقات بين الفلاح والفلاحة تختلف من طبقة إلى أخرى، وأن سلطات الأزواج كانت دائمًا ضعيفة بين فقراء الفلاحين حيث تكدح النساء جنبًا إلى جنب مع أزواجهن وأن لهن صوتًا مسموعًا فى القرارات العائلية. وشرح ماو كيف شكلت الفلاحات من القرى المختلفة مجموعات نسائية لحماية أنفسهن من قسوة وعنف الرجال، ومن ثم وصف كيف تحدت هذه المجموعات وأضعفت أنظمة تقليدية ثلاث من أنظمة السلطة فى ريف هونان، هى العشيرة الأبوية، والمقدسات الدينية، وآباؤهن وأزواجهن ـــ وكيف كن يكافحن من أجل المزيد من المساواة لصالح النساء فى العلاقات القائمة؟

ومن ثم تناول ماو أهداف الحركة الفلاحية بما فى ذلك منع القمار وتدخين الأفيون وتقطير المشروبات الروحية واستخدام الزوارق ذات المحركات وتقييد عدد الخنازير والبط التى تملكها العائلات بسبب تدميرها للحبوب، وكبح السلوك العدوانى للمشردين والصعاليك والقضاء على اللصوص وقطاع الطرق وإبطال الجبايات التى يفرضها على الفلاحين نبلاء الأرض وأرستقراطية الأرض الذين يديرون الجهاز الريفى للدولة، ونشر التعليم وتسهيل التسوق للمستهلكين وإقامة تعاونيات التسليف وبناء وإصلاح الطرق والسدود (49 :Mao 1965c — 56).

ولم يكن ماو بالطبع المُنَظر الاجتماعى الوحيد الذى كتب عن المسألة الزراعية فى الصين، فقد وصف الأنثروبولوجى الصينى فيى خياوتونج (b1910) فى كتابه Peasant Life in China (1939) العلاقات بين النظام الاقتصادى والبنية الطبقية للجماعة الفلاحية فى وادى يانجزى الذى يقع على بعد ٥٠٠ ميل شمال شرق المنطقة التى كتب عنها ماو قبل ذلك بستة أعوام. وناقش فيى (,120 :1939 192) الأمر قائلاً: إنه لا توجد فروق اجتماعية حقيقية بين القرويين برغم أن عددًا قليلاً منهم كان يملك أرضًا وبعضهم كان أغنى من غيره، وإن التمايز فى الثروة الذى كان قائمًا كان يرجع إلى الفروق فى مبلغ الإيجار الذى يدفعونه لنبلاء الأرض الغائبين. وهكذا كانت الظروف الاقتصادية للقرويين بما فى ذلك انهيار الصناعة المحلية للحرير مرجعها الغرباء الذين فرضوا إيجارات باهظة وعملوا بالربا وحصدوا ضرائب فاحشة ـــ واشترك جميعهم فى إفساد النظام الاجتماعى

القائم فى القرية. واعتبر فيى خياوتونج أن كلاً من الاقتصاد الرأسمالى العالمى والحكومة قد تسببا أيضًا فى مشاكل للقرويين.

وبناء على هذه المزاعم البنيوية/الوظيفية مر فيى مرور الكرام على الفوضى التى شهدها الريف آنذاك. وهو يرى أنه بينما كان يمكن أن تفضى الإصلاحات الزراعية إلى تخفيف وطأة المشاكل الاقتصادية للقرية، فإن الحل الحقيقى يكمن أساسًا فى إعادة بناء الصناعة الريفية. بيد أن المشاكل الحقيقية تمثلت فى إهدار الحكومة للكثير جدًا من دخلها فى محاولة إلحاق الهزيمة بالشيوعيين وفى أنها لم تفهم فعلاً القرى الفلاحية أو المشاكل التى تواجهها (Fei 1939: 110 — 16, 282 — 5). ونظر فيى إلى التقسيم السياسى الثانوى الذى فرضته الدولة فى الريف بوصفه تقسيمًا اصطناعيًا لا أساس له فى الاقتصاد والمجتمع التقليديين واعتبر أن المدارس التى أسستها الدولة لم تول أى اهتمام لإيقاع الحياة الريفية وعلمت التلاميذ مهارات لم يكن يرى فيها الفلاح نفعًا (Arkush: 1981: 74 — 9).

التوحيد القومى

برزت المسألة الزراعية تدريجيًا مع القضية القومية فى بلدان مثل إيطاليا وبيرو وإندونيسيا أو المكسيك، وكان السؤال المطروح هو: كيف يمكن إدماج الفلاحين والأقليات القومية أو الشعوب القبلية التى تعيش فى مناطق ريفية فى الدولة الوطنية؟ وليست «المسألة الجنوبية» و«المسألة الهندية» و«الاقتصاديات الثنائية» و«المتصل الشعبى الحضرى» إلا بعض المفاهيم التى برزت حول هذه القضية.

وفى هذا الصدد كتب أنطونيو جرامشى (1937 — 1891) كتابات عديدة حول التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى إيطاليا أثناء وبعد مرحلة التوحيد القومى للبلاد. وكان جرامشى مهتمًا بوضع إستراتيجية سياسية ثورية يمكن تطبيقها فى بلد رأسمالى متطور بعينه (إيطاليا)، وانخرط أثناء ذلك فى مناقشة والرد على النظريات الاقتصادية القائمة ومفاهيم ونشاط الإمبريالية وهزيمة الحركات الثورية فى عشرينيات القرن وصعود الفاشية والانهيار الاقتصادى عام

١٩٢٩، ونمو دولة الشركات التَّدَخُلية فى ثلاثينيات القرن. وركز جرامشى على ممارسة سلطة الدولة، وكيف يُستخدم الإكراه والخداع والفساد وحمل الناس على مباركة سياسات الدولة، لكى يتسنى لسلطة الدولة الحفاظ على وإعادة إنتاج العلاقات الطبقية القائمة. ولم ينصب اهتمام جرامشى على الجهاز القمعى للدولة بقدر ما كان معنيًا فى المقام الأول بالأدوار التى تقوم بها الفئات المختلفة من المثقفين فى عملية ضمان قبول الجماهير لسياسات الدولة، وفى تنظيم سيطرة الطبقة المهيمنة، التى تستمد سلطتها السياسية أساسًا من القاعدة الاقتصادية برغم استحالة اختزال الأمر بأى طريقة بسيطة كانت إلى مجرد القاعدة الاقتصادية (Jessop 1982: 142 — 52).

وطالما أن العلاقات المعقدة بين المدينة والريف كانت القوة المحركة للتاريخ الإيطالى، لذا يرى جرامشى أن أى دراسة حول هذه القضية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العلاقات المتبادلة بين القوة الشمالية الحضرية والقوة الجنوبية الريفية — أى القوة الواقعة شمال ووسط البلاد والقوة الريفية لصقالية وسردانيا. ويعود تعقد هذه العلاقات إلى حقيقة أن الرأسمالية الصناعية قد نشأت وتطورت بشكل غير متكافئ، وفى مناطق متباعدة فى شبه الجزيرة الإيطالية، وتركزت تمامًا تقريبًا فى المدن الواقعة على سفوح الجبال الشمالية حيث ارتبطت البورجوازية وعمال المصانع بنمط الإنتاج الرأسمالى وجمعتهم النظرة إلى العالم كعالم قائم أساسًا على الاقتصاد، الذى يوحدهم فى مواجهة إيقاع ونمط الحياة اليومية فى الريف. أما بقية شبه الجزيرة فقد سيطرت عليها كتلة زراعية شبة إقطاعية تتألف من الفلاحين ومُلاَّك الأرض والمثقفين التقليديين الذين كان نشاطهم يكرس ويعزز العلاقات بين الطبقتين الريفيتين (Gramsci 1967, 1971a: 90 — 102, 1992: 133).

وقاد التوحيد السياسى لإيطاليا عام ١٨٧٠ إلى ضم مناطق ذات تاريخ مختلف وأسس اقتصادية مختلفة وممارسات ثقافية مختلفة فى جهاز دولة واحد. ويرى جرامشى أن التوحيد السياسى لم يوفر الشروط المواتية لمزيد من التطور والتوسع الرأسمالى فى الجنوب، لكنه عمق وعقد، فحسبْ، التقسيمات القديمة الاجتماعية والإقليمية التى كانت بالفعل قائمة. وإذا تناولنا ما حدث من منظور اقتصادى فقد استعمرَ الشمالُ الجنوبَ وامتص منه الرأسمال والعمل اللذين كانا

وقودًا للنمو الرأسمالى اللاحق على سفوح الجبال. أما من وجهة النظر السياسية فقد كانت البورجوازية الشمالية عاجزة عن حشد فئات اجتماعية أخرى لتوطيد أقدامها كطبقة مهيمنة اقتصاديًا، وعن وضع برامج واضحة لذاتها. وهكذا كان على أعضائها تقاسم سلطة الدولة مع مُلاّك الأرض النبلاء شبه الإقطاعيين، الذين عملوا دومًا على ترسيخ مصالحهم الاقتصادية الخاصة.

ولاحظ جرامشى (1967:45 — 7, 1971b: 14 — 5) أن المثقفين الجنوبيين شكلوا ٦٠% من بيروقراطية الدولة، وهذا يعنى أن الكتلة الزراعية الجنوبية ككل كانت الوسيط والمراقب للرأسمال الشمالى والبنوك الكبيرة. وفى الجنوب، كان المثقفون التقليديون لمدن الريف (المحامون وكتاب العدل والكهنة والمدرسون) وسطاء بين جماهير الفلاحين والدولة. وكنتيجة لهذا، كان جرامشى معنيًا بشكل خاص، بالخصوصيات والسمات الثقافية لهذه الشريحة الاجتماعية. وتوصل جرامشى إلى أن هذه الشريحة استمدت أصولها بشكل رئيسى من صغار ومتوسطى ملاك الأرض الذين حصلوا على دخلهم بتأجير الأرض للفلاحين أكثر من اعتمادهم على زراعة الأرض بأنفسهم، وكان مستوى حياتهم أعلى من الفلاح المتوسط. ونظر أفراد هذه الطبقة إلى الفلاحين أفضل قليلاً من نظرتهم إلى الماكينات، واعتقدوا أن من الضرورى إرهابهم واحتقارهم بسبب ولوعهم بالعنف. وترجع أصول الكهنة الجنوبيين أيضًا — بعكس رجال الدين فى الشمال الذين كانوا ينحدرون من أصول حرفية أو فلاحية — إلى صغار ومتوسطى ملاك الأرض وتبنوا ذات نظرتهم الطبقية إلى الفلاحين.

وأشار جرامشى إلى أن الفلاحين كانوا يتخذون مواقف متناقضة من المثقفين التقليديين. فمن ناحية هم يحترمونهم ويأمل الكثيرون منهم أن يصبح واحدًا فى أقل تقدير، من أبنائهم مثقفًا، وكاهنًا بشكل خاص، ليرتقى بذلك بالوضع الاجتماعى الاقتصادى لعائلاتهم اعتمادًا على الصلات التى يقيمونها باختلاطهم عن قرب بطبقة ملاك الأرض. بيد أن إعجاب الفلاحين بالمثقفين كان ممزوجًا بالحسد والغضب. ولما كان القساوسة بشكل رئيسى من طبقة ملاك الأرض، نظر الفلاحون إليهم كوكلاء مَزارع ومرابين يوحى سلوكهم المخنث ومعاملاتهم المالية بقليل من الثقة فى أى من حُسن تمييزهم أو نزاهتهم.

وتمثل دور المثقفين الجنوبيين، بما فى ذلك الكهنة، فى إحباط أية محاولات من جانب الفلاحين لتنظيم تحركات جماهيرية، وفى منع تطور أية انشقاقات داخل الكتلة الزراعية. وفى الواقع، فإن المثقفين الجنوبيين، ممن احتلوا مناصب فى الحكومة الليبرالية الديمقراطية قبل صعود الفاشية فى عشرينيات القرن العشرين كانوا يجتهدون لتمييع مطالب واحتياجات الفلاحين وتحويلهم إلى هوامش على الساحة السياسية بتصوير خصوصياتهم ومصالحهم بوصفها تتعارض مع الدولة. من ذلك على سبيل المثال قولهم إن ثقافة الفلاح بسيطة ومتشظية بينما ثقافة الدولة مركبة ومركزية ووحدوية (Cirese 1982).

وشدد جرامشى على ضرورة قيام تحالفات عمالية فلاحية حقيقية لهزيمة البرامج السياسية المهترئة للديمقراطيين الليبراليين، التى كانت تؤبد الأشكال التقليدية للفساد والابتزاز فى المناطق الريفية، وبدعاوى الوحدة، أقام الديمقراطيون الليبراليون تكتلاً من الصناعيين والعمال الحضريين فى المدن الشمالية، وعزز هذا التكتل اقتصاد وهيمنة الشمال، وحوّل بقية شبه الجزيرة إلى مستعمَرة. وكان القمع البوليسى والمذابح الدورية للفلاحين والإجراءات السياسية على شاكلة تقديم الخدمات الشخصية والوظائف للمثقفين الجنوبيين والتساهل فى تطبيق القوانين الكَنسية فى المناطق الريفية، كان كل هذا كفيلاً بضبط الأمور فى الجنوب.

وفى كتابه Seven Interpretive Essays on the Peruvian Reality (1971[1928]) Jose M. Mariategue) 1930 – 1894) استخدم جوزيه مارياتيج عدسات مماثلة لتحليل الأوضاع التى سادت فى بيرو، البلد الذى كان مازال يهيمن عليه اقتصاديًّا النظام شبه الإقطاعى للإقطاعيات الضخمة[٣١] الذى يجمع بين ملكية الأرض وعبودية الفلاح. ويرى مارياتيج أن هذا النظام عرقل تطور رأسمالية وطنية وكرس الركود والفقر المدقع للحياة الحضرية على الساحل وللجماعات الهندية الريفية فى الجبال على حد سواء. وقام مُلاك الإقطاعيات الكبيرة الذين يزرعون الشَمَنْدر والقطن للتصدير بدور الوسطاء بين الأهالى والشركات الأجنبية

---

٣١) انظر هامش المترجمة بالباب الثالث Lutifundia الإقطاعيات الكبيرة فى أمريكا اللاتينية/المترجمة

التى تعمل فى التعدين والتجارة والنقل. ونتيجة لهذا كان التطور الصناعى على الساحل فى العقود المبكرة من القرن العشرين يقتصر إلى حد بعيد على مصانع (Mills) السكر الآلية الصغيرة الواقعة بالقرب من العناقيد التى تتدلى فى الإقطاعيات الكبيرة المنتجة للسكر. وتعايش مع الإقطاعيات الكبيرة شكلان آخران من أشكال النشاط الاقتصادى. الأول هو اقتصاديات السكان الأصليين المشاعية فى المناطق الجبلية، والثانى هو الاقتصاد البورجوازى الصغير المتخلف فى بعض المناطق الساحلية (Mariategui 1971:16).

وأطلق مارياتيج (Mariategui 1971:18, 30, 158 — 70) اسم Gamo/nalism or Boss/ism[٣٢] نظام الزعماء أو الشيوخ على الشكل السياسى الذى يتفق مع حقائق اقتصاد بيرو، أى كبار الشيوخ فى الأنحاء المختلفة من البلاد، وكان الكثير منهم كبار مُلاك أراض أمّن لهم وضعهم فى بيروقراطية الدولة الإشراف على التعليم وتنفيذ القانون وإدارة العدل فى المناطق التى عاشوا فيها. وضمنت لهم سيطرتهم على الحكومة فى مناطقهم إعفاء منتظمًا لإقطاعياتهم من الضرائب، ومن تنفيذ القوانين الأخرى التى تفرضها الحكومة المركزية على الجماعات من السكان الأصليين وعلى المدن، وضمن لهم أيضًا انضباط الأهالى الريفيين المرتبطين بالإقطاعيات. باختصار، فإن الزعماء المحليين الذين أمسكوا بالسلطة لم يقفوا موقف المعارضة من الحكومة المركزية، بل تواطئوا معها لضمان الحفاظ على بنى القوة القائمة وإعادة إنتاجها.

وكنتيجة لهذا لم يكن هناك سبب يدعو هؤلاء الزعماء للتصدى لا إلى المسألة الهندية ولا إلى المسألة الزراعية برغم كثرة تفجر هاتين القضيتين، اللتين تركزتا فى المقام الأول على السكان الأصليين فى الجبال. ولم يكن مارياتيج ومعاصروه، مثل لويس فالكارسيل (الذى ذكرناه فى الباب السابق)، يعتبرون السكان الأصليين مخلفات للمجتمع الكولومبى البائد واصلت وجودها ـــ بعد أن اجتُثت جذورها من الساحل ـــ بشكل رئيسى على الجبال بعد زوال هذا المجتمع.

---

٣٢) نظام الرئيس أو الزعيم الذى يهيمن فى ظله شخص على تنظيم اجتماعى أو سياسى/المترجمة

بل نظروا إليهم كشكل مشاعى للإنتاج يعتمد على التعاون والاتحاد اللذين كانا مظلة لحماية السكان الريفيين من طلب الإقطاعيات الكبيرة على خدمات العمال. ولقد حافظت هذه المظلة على السكان الريفيين وحمتهم من تهديدات الزعماء من ناحية، ومن ناحية أخرى من النزعة الفردية التى روج لها الإصلاحيون الليبراليون الذين كانوا يرددون بحماس أن المشاكل التى كانت تواجهها الجماعات الهندية يمكن التغلب عليها عبر التعليم والاستيعاب والملكية الخاصة للأرض. وفشل الليبراليون فى رأى مارياتيج فى فهم القوى السياسية والاقتصادية التى مثلت تهديدًا للجماعات الهندية الجبلية فى العقود التى تلت حرب الباسيفيك (1879 ــ 1883).

وبما أن الجماعات الهندية كانت تتألف من مزارعين، رأى مارياتيج (1971: 32) أن المسألة الزراعية والقضية الهندية مرتبطتان ارتباطًا وثيقًا، وأشار إلى ذلك قائلاً:

«...أولاً وقبل أى شىء تأتى مشكلة القضاء على الإقطاع فى بيرو...وهناك شكلان باقيان للإقطاع: الإقطاعيات الكبيرة والعبودية، وإذ إنهما متلازمان ومن الجوهر ذاته، قادنا تحليلهما إلى النتيجة القائلة إن العبودية التى تضطهد العرق الأصلى لا يمكن القضاء عليها ما لم يتم القضاء على الإقطاعيات الكبيرة.

وبوضع المسألة الزراعية فى إطارها الصحيح هذا، لا يمكن تحريفها بسهولة. فهى على هذا النحو تتضح بكافة أبعادها كمشكلة اجتماعية ــ اقتصادية وبالتالى سياسية ينبغى أن يعالجها المتخصصون فى هذه القضايا. ومن العبث محاولة تحويلها، على سبيل المثال، إلى مشكلة تقنية ــ زراعية تخص المعنيين بالزراعة». فضلاً عن أن توحيد الجماعات الهندية فى الدولة ــ الأمة مشكلة سياسية يجب أن تحل حلاً سياسيًا وفقًا لرأى مارياتيج.

وقدم الاقتصادى جوليوس بويك (Julius H. Boeke 1884 ــ 1953) فهمًا بديلاً لتناول مارياتيج لهذا الوضع الذى وصفه باعتباره استمرارًا لبقاء العلاقات الاجتماعية الإقطاعية. وبدلاً من ذلك طور بويك فكرة الاقتصاديات الثنائية فى تحليله للمستعمرة الهولندية فى إندونيسيا. وكتب يقول إن المجتمعات ذات

الاقتصاديات الثنائية اختلفت عن، وكانت أكثر تعقيدًا من، تلك التى عرفت فى الغرب وأشار فى هذا الصدد إلى:

«.. إننا هنا إزاء مجموعات تتلامس وتؤثر على بعضها البعض، نظامان اجتماعيان، أحدهما يتطابق مع المنطق الاقتصادى الغربى بينما الآخر لا يتطابق.

والصدام بين النظامين الاجتماعى والاقتصادى ليس ظاهرة إندونيسية. فحيثما تغلغلت الثقافة الغربية فى الأراضى الشرقية دون أن تبيد الثقافة البدائية أو الشرقية، سنجد الظواهر ذاتها والتعقيدات ذاتها» (Boeke 1953: 11)، أى نظام اقتصادى رأسمالى وآخر قبل رأسمالى. وفى المجتمع ذى الاقتصاديات الثنائية تتناقض المدن التى شارك أفرادها (الذين أصبحوا غربيين) فى الأسواق العالمية مع القرى الريفية باقتصادها التقليدى الزراعى ذى الاكتفاء الذاتى.

ويرى بويك أن القرية هى».. جماعة دينية من مزارعى المحاصيل الغذائية ينتمون إلى العشيرة نفسها وتحكمهم تقاليد مشتركة» (Boeke 1953: 27). ويقيم سكان القرى اتصالاً مباشرًا دائمًا ببعضهم البعض، وتقع حقولهم على مقربة شديدة من القرية. بيد أن السياسات الرأسمالية التى عززتها الحكومة والمصالح الخاصة أضعفت أواصر العلاقات الجماعية التى كانت قد أفضت إلى تماسك القرويين. وهكذا، كافح القرويون للتأقلم مع الظروف المتغيرة التى عصفت بحياتهم وللحفاظ على حق وسائل إنتاجهم فى الحياة ولتلبية واجبات والتزامات الانتماء للجماعة وصيانة تضامنها. وفى بعض المناطق نما سكان القرى الريفية حتى أصبح هناك شباب أشداء كانوا، فى الحقيقة، زائدين عن حاجة اقتصاد القرية. وعندما تغلغلت أسواق العمل الرأسمالية فى هذه المناطق، استخدم هؤلاء الرجال كعمال غير مهرة طارئين يمكن دفع أجور لهم أقل كثيرًا من المطلوب لإقامة أودهم، إذ إن احتياجاتهم واحتياجات أسرهم كانت مازالت يمكن إشباعها فى الواقع بمساعدة عشيرتهم وجيرانهم فى القرى (Boeke 1953: 33, 81, 138 — 41).

وخلق نمو زراعة التصدير الرأسمالية طلبًا كان يزداد بثبات على الأرض ووجدت الشركات الرأسمالية الزراعية سبلاً للحصول على الأرض، لأن مُلاك الأرض من الأهالى كانوا بدورهم قد: «نشأت بينهم الحاجة إلى النقود» لدفع الديون أو الضرائب أو لشراء البضائع التى لم تعد تنتج محليًا فى القرية. وحصل

القرويون على المال المطلوب بتأجير و/أو بيع كل من الأراضى الصالحة للزراعة والأراضى البور (Boeke 1953: 130 — 6).

ونادى بويك بتدخل الحكومة أو رقابتها على السياسة الاقتصادية، وأشار إلى البديهية الآتية:

«...**إن إندونيسيا اليوم قد ابتعدت جدًا عن الاكتفاء الذاتى مقارنة بما كانت عليه منذ قرن مضى**، لقد دُمرت إلى حد كبير، فى سياق التطور الحديث صناعاتها الوطنية الصغيرة وتزويدها الذاتى الريفى الجماعى لذاتها بالمواد المُصنعة...وعَمق التطور الاقتصادى للبلاد تبعيتها الاقتصادية — تبعية السكان الريفيين، الذين ولدوا وترعرعوا فى القرية (Boeke 1953: 277) (التشديد وارد فى الأصل).

باختصار، أصبحت إندونيسيا أكثر تبعية للرأسمال الذى تراجعت آسيا أكثر وأكثر عن مكانتها كمَصدر له. وبينما يجب على الدولة التدخل فى الاقتصاد وفى إدارة التطور الرأسمالى، يجب عليها أيضًا القيام بهذا بسبل يستفيد منها المجتمع الإندونيسى بأسره، بما فى ذلك القرى الريفية. ولبلوغ هذه الغاية، على الحكومة أن تقر سياسة اقتصادية تلبى بشكل متساو حاجات كل من القطاعين الرأسمالى والتقليدى للمجتمع (Boeke 1953: 226 — 9).

لقد أزاح بويك الستار عن القضايا الإشكالية التى كان على الدولة التصدى لها. بيد أن معظم توصياته كانت موجهة للسياسات ذات العلاقة بالاقتصاد الرأسمالى — أى الرقابة على الإنتاج والرقابة على الأجور والأسعار وتنظيم الواردات والصادرات أو تشجيع بعض الصناعات الوطنية. وحدد أيضًا باختصار أسباب البطالة فى المناطق الريفية وأشار بشكل خاص إلى:

«النمو السريع للمصانع فى المناطق الاستوائية، والملكيات الصغيرة وضعف الأسواق والنقل غير المربح والوسطاء الذين لا مفر منهم، كل تلك هى عوامل لا يمكن تغييرها وهى التى تجعل مشكلة البطالة الريفية مستحيلة الحل (Boeke 1953: 318).

وبينما كان يمكن للقرى تقديم ولو مساعدة جزئية للفلاحين والقرويين ممن يعملون كعمالة طارئة فى القطاع الرأسمالى، أخذت البروليتاريا الريفية ــ التى تستخدمها الإقطاعيات الرأسمالية الزراعية ــ و المهاجرون إلى المدن فى الانفصال عن جماعاتهم الطبيعية، وبالتالى لم تعد تتوفر لديهم مساعدات من القرية لسد حاجاتهم المالية وللاستعانة بها على الحياة. ووفقًا لحجة بويك، فالفلاحون من القرى التقليدية كان يمكن دعمهم عن طريق جماعاتهم الطبيعية فقط فى المراحل الأولى لدمجهم فى القطاع الاقتصادى الرأسمالى، ولكن بعد انفصالهم عن جماعاتهم الطبيعية تحولت مشكلة البطالة بينهم إلى مشكلة متزايدة الخطورة.

وطور الأنثروبولوجى الأمريكى روبرت ريدفيلد (1958 ــ 1897) تفسيرًا بديلاً لعملية التوحيد القومى يعتمد على الأبحاث التى أجراها هو وآخرون فى جنوب المكسيك عشية الثورة المكسيكية. فمنذ أواخر عشرينيات القرن العشرين وصاعدًا انكب ريدفيلد على دراسة وتقديم نظرية تضمنت عناصر مهمة من الإطار النظرى لدوركايم ــ تلك القائلة إن المجتمع وثقافته كانتا كليتين متكاملتين وظيفيًا وأن الثقافة أدت وظيفتها المتمثلة فى الحفاظ على العلاقات الاجتماعية القائمة، ومن ثم أخذت تتغير ببطء عبر الزمن بسبب التمايز الاجتماعى. واعتقد ريدفيلد أن استيعاب الجماعات الريفية ودمجها فى الدولة المكسيكية كان حتميًا، وأن مهمة علماء الأنثروبولوجى التطبيقيين وخبراء التنمية تكمن فى ضمان أن يجرى التحول الذى تعيشه الجماعات الشعبية فى قرى الفلاحين بأقل درجة ممكنة من الألم (Hewitt de Alcantara 1984: 21 ــ 31).

ويرى ريدفيلد (1962a) أن تطور الثقافة فى الجماعات القبلية والقرى الفلاحية فى ريف المكسيك حدث نتيجة الاحتكاك والاتصال المباشر بالمدن، مَصدر الأفكار والممارسات الحديثة الغربية. فقد كانت الجماعات القبيلة لكوينتانا روو[٣٣] على سبيل المثال، ثابتة نسبيًا ومنعزلة عن المجتمع الحضرى، وبالتالى اتسمت ثقافاتهم بالتجانس التام، لأن الاتصالات بينهم كانت مازالت تعتمد إلى حد بعيد على

٣٣) كوينتانا روو أحد دول شبه جزيرة ياكوتان، استقلت بأراضيها عام ١٩٠٢ وأقامت دولة عام ١٩٧٥، انظر الهامش اللاحق للمترجمة حول جزيرة ياكوتان/ المترجمة.

اللقاءات وجها لوجه بين أفراد الجماعات. ويتناقض هذا مع مجريات الأمور فى القرى الفلاحية التى على الأقل يقرأ بعض أفراد الجماعة فيها ـ مثل المدرسين والحرفيين أو أصحاب المتاجر ـ المنتعلين الأحذية ـ الصحف ويزورون مدينة المكسيك. ويتناقض هذا بدوره مع جيرانهم من الفلاحين ممن يعيشون على حافة المدينة ويحصلون على أسباب رزقهم بشكل رئيسى أو حصرًا من الزراعة ويواصلون تقاسم ممارسات تقليدية ويتبعون السبل المألوفة فى الحياة. هذا فيما كان يزداد استسلام السكان الكوزموبوليتانيين للمدن للعملية المزدوجة للتغيير. إذ خضع هؤلاء من ناحية إلى عملية تفكيك ثقافتهم عندما تخلوا عن بعض العقائد والممارسات التقليدية، وأخذوا يتحولون إلى ثقافة أخرى من ناحية أخرى عندما تبنوا أفكارًا وممارسات آتية من المدن الحديثة. وأحد المواقف التى تبنوها هو النظر إلى الفلاحين ـ أقرانهم السابقين ـ باعتبارهم حقراء وأدنى من الناحية العقلية وأنهم ينجرفون خلف التقاليد. ويرى ريدفيلد أن الفلاحين من ناحية أخرى كانوا يزدادون اندهاشًا وارتباكًا من سلوك جيرانهم الذين تحولوا أكثر نحو ثقافة أخرى.

وبينما أقر ريدفيلد (1962a, 1962c) أن إدماج وتوحيد الشعوب القبلية والقرى الفلاحية فى الدولة الوطنية كان عملية تاريخية، فقد ركز اهتمامه على الأبعاد المكانية لهذه العملية. فالشعوب القبلية البعيدة كانت أكثر عزلة عن التأثيرات الحضرية من الجماعات الفلاحية. ووصف ريدفيلد هذه العملية باعتبارها تعاقبًا ثابتًا للمراحل يتضمن انهيار المعتقدات والممارسات التقليدية وتبنى ممارسات حضرية حديثة، أو ما أطلق عليه: المتصل الشعبى الحضرى. ولقد تقوض التجانس الثقافى للمجموعات القبلية البدائية حين تحرك بعضها إلى القرى الفلاحية ومنها إلى المدن الحديثة بسكانها الكوزموبوليتانيين ومظهرهم المادى. وما كان يميز الجماعات عن بعضها البعض، عدا المتصل الشعبى الحضرى، هو«...درجة عزلتهم عن المراكز الحضرية التى يفضى تأثيرها إلى التغيير...» (Redfield 1962c: 250).

واستوقفت ريدفيلد (1962d) أيضًا قابلية التحرك لدى التجار من قرى الفلاحين فى هضاب جواتيمالا. إذ إن ٣٠% من الرجال من جماعة واحدة كانوا

تجارًا قضوا ٧٠% من وقتهم على الطرق، يتجولون لبيع المحاصيل أو البضائع والعمل كوسطاء فى الأسواق اليومية أو الأسبوعية للجماعات الأخرى. وبينما لم ينعزل التجار المتنقلون عن الجماعات فى القرى الغريبة، فقد اقتصرت علاقاتهم بسكانها على السوق. وكانوا يعتبرون أنفسهم غرباء فى هذه القرى، فى حين كانوا يضمرون مشاعر انتماء قوية لجماعتهم الطبيعية حتى برغم ندرة تواجدهم هناك. وأشار ريدفيلد فى هذا الصدد إلى: «كان كل مركز مدينة مع الريف التابع له... يشعر بتميزه وتفرده عن الآخرين. فلا يتزوج أفراد جماعة معينة من الغرباء عنهم، ولكل جماعة حكومتها الخاصة التى تخضع فقط لسلطة الأمة الجواتيمالية» (Redfield 1962d: 203). ونظر ريدفيلد إلى هذا الجمع الفريد بين النشاط التجارى والممارسات البدائية باعتباره بنية ثقافية راسخة ظهرت على الأرجح قبل الغزو الإسبانى، ولم يعتبر هذا دليلاً على التغلغل الرأسمالى فى الريف فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وأكدت دراسات ريدفيلد الرأى القائل إنه إذا ما ترك لحاله فإن المجتمع والثقافة الشعبية كانا سيواصلان ثباتهما النسبى. وأبدى ريدفيلد (1950: 178) أسفا شديدًا على التغيير الذى طرأ على هذه الثقافات بسبب العلاقات المتزايدة الكثافة مع الغرباء.

وما غاب عن ريدفيلد بأفكاره الإستاتيكية نسبيًا عن الثقافة والمجتمع الشعبيين هو تأثير العلاقات الاجتماعية الرأسمالية على شعوب شبه جزيرة ياكوتان[٣٤]. لقد كان العديد ممن ينتمون إلى الجماعات الشعبية فى الحقيقة بروليتاريا ريفية انخرطت فى العمل المأجور فى مزارع ألياف الصبار الأمريكى منذ نهاية القرن التاسع عشر، وكانت الشعوب القبلية فى كويبنتانا روو تقاوم بشدة غزوات الدولة الإسبانية فى القرن العشرين (Mintz 1953; Sullivan 1989).

---

٣٤) شبه جزيرة ياكوتان تضم أجزاء من المكسيك وشمال جواتيمالا وهندراوس البريطانية (الآن) وتقع على المحيط الأطلنطى، وهى أشبه بكوع يطل على البحر الكاريبى وخليج المكسيك. كان الإسبان هم أول من اكتشف شبه الجزيرة فى القرن السادس عشر، وبحلول عام ١٥٤٩ كانت نصف الجزيرة تقع تحت سيطرتهم، وظل الوضع على ما هو عليه حتى حصلت المكسيك ووسط أمريكا على استقلالهما، ومن ثم تحولت ياكوتان إلى إحدى الدول المكسيكية التى انفصلت عام ١٨٦٢. ويتحدث سكان الجزيرة باللغة المايانية وهى لغة شعب من الشعوب الأصلية لأمريكا ويقطن هذا الشعب الآن جواتيمالا ويشكل ٤٤% من تعداد سكانها/المترجمة

فى أعوام ما بين الحربين العالميتين أعاد علماء الأنثروبولوجى الذين تلقوا العلم فى الولايات المتحدة وإنجلترا صياغة مفاهيم عمليات المثاقفة والتفاعل والاتصال الثقافى. ولإنجاز هذه المهمة كان دعم مالى ضخم يأتيهم بشكل مباشر أو غير مباشر من الهيات الخيرية لروكفلر الذى كانت أهدافه تتمثل فى «... منع انهيار الرأسمالية الديمقراطية الليبرالية» (Fisher 1993: 232, 1988; Stocking 1995: 391 ــ 426). واعتمد موقف علماء الأنثروبولوجى الأمريكيين على دراسات جرت بين القبائل الأمريكية من السكان الأصليين، ولكنها جرت فى وقت كانت فيه الحكومة الأمريكية تتراجع عن سياسة إبادة الأعراق أو بلعها فى الثقافة المهيمنة لتتبنى سياسة إعادة خلق ثقافات السكان الأصليين ((Herskovits 1938; Linton 1940; Steward 1977a: 335 ــ 6). أما علماء الأنثروبولوجى الذين تلقوا علومهم فى بريطانيا فقد بنوا موقفهم على أساس الأبحاث التى جرت بين الشعوب الأصلية فى المستعمرات الإفريقية (Malinowski 1938, 1945).

وركز الأمريكيون اهتمامهم على المثاقفة»... تلك الظواهر التى نشأت عندما أقامت مجموعات من أفراد ذوى ثقافات مختلفة علاقات مستمرة مباشرة فيما بينهم، مع التغييرات الناتجة عن ذلك فى الأنماط الثقافية الأصلية لأى منهم أو لهم جميعًا (Redfield, Linton and Herskovits 1936: 149). أما البريطانيون فقد اهتموا بالتواصل الثقافى – أى بالتغييرات المؤسساتية التى ظهرت عندما أقام رُسل الثقافة الغربية اتصالات مباشرة وتفاعلاً ديناميكيًا مع رعاياهم فى المستعمرات الإفريقية والتى أفضت إلى تحولات فى الثقافات الإفريقية، وإلى تغييرات فى الثقافات الأوروبية أيضًا ساعدت الأوروبيين على التأقلم على نحو أفضل مع البيئة الإفريقية، وقاد هذا أيضًا إلى خلق ثقافات جديدة جمعت بين عناصر أوروبية وإفريقية[٣٥] وتبنى كل من الأمريكيين والبريطانيين وجهات نظر إميل دوركايم

٣٥) يميز المؤلف هنا بين ما اصطلح على تسميته مثاقفة: أى فرض ثقافة الغير على الشعوب من موقع القوة والاحتلال والقهر–والنموذج الذى اختاره المؤلف لهذا هو نموذج الاستعمار والاحتلال الاستيطانى الأمريكى لمناطق الهنود الحمر–السكان الأصليين لأمريكا– بشكل خاص، وما يسميه

=المؤلف تفاعلا وتواصلا أقامته بريطانيا مع رعايا مستعمراتها فى إفريقيا والذى على حد قوله أفضى إلى تغييرات ثقافية لدى طرفى الاحتكاك والتواصل، وإلى ظهور ثقافات جديدة جمعت بين عناصر من الثقافتين. وهنا مغالطة شديدة لا يقبلها العقل تفترض بداية: أن بريطانيا إنما أقامت اتصالاً وتواصلاً ثقافيًا وديًا مع رعايا مستعمراتها فى إفريقيا، وثانيًا: أن هذا «التواصل والأخذ والعطاء» الثقافى إنما جاء بقبول ورغبة الطرف الآخر من رعايا المستعمرات. وثالثًا: يتغافل المؤلف حقيقة القهر والاضطهاد والعنف الذى استخدمته بريطانيا مع رعاياها ومستعمراتها لامتصاص آخر قطرة دم وفائض عمل وفائض منتج من هذه المستعمرات بل إنها اعترضت فى بلد مثل مصر مسار التطور الصناعى الجنينى لتحول البلاد برمتها إلى مزرعة قطن لتشغيل معامل تصنيع القطن فى لانكشير- وإنها لهذا السبب فرضت إتاوات وضرائب ضخمة على بعض الزراعات المصرية الناجحة أدت إلى اختفائها مثل زراعة الدخان وقصب السكر وغيرهما، مما تميزت مصر بزراعته آنذاك، وكان من الممكن أن تنافس بنجاح المنتجات البريطانية ذاتها فى السوق العالمية. ويسقط المؤلف فى افتراضه هذا حقيقة أن بريطانيا استخدمت الأراضى والجيش المصرى لزج مصر فى حرب لا ناقة لها فيها ولا جمل دفاعًا عن مجد الإمبراطورية البريطانية، وأن المندوب السامى البريطانى اللورد كرومر ظل عشرات السنوات يتدخل تدخلاً مباشرًا ومستمرًا فى كل صغيرة وكبيرة لها علاقة بالتعليم والثقافة والإعلام فى مصر ليمنع أى شىء من شأنه مقاومة الاستعمار أو انتقاد بريطانيا، ولكى يضمن ليس فقط استمرار الاحتلال العسكرى للبلاد وإنما فرض الثقافة البريطانية واللغة الإنجليزية على رعاياها، وغير ذلك مما شغل آلاف الصفحات فى كتب التاريخ على يد مؤرخين مختلفى الجنسية بما فى ذلك بريطانيين. ورابعًا: ينفى هذا السياق طابع الاستعمار والاحتلال الاستيطانى للتوسع البريطانى فى إفريقيا، وكأن بريطانيا قد جاءت بأساطيلها وجيوشها لإفريقيا لجرها بود إلى الحظيرة الوارفة للحضارة الجميلة. والحقيقة أن الفرق الجوهرى الوحيد بين الاستعمارين البريطانى والأمريكى هو درجة العنف والشراسة والقوة التى استخدمها الطرفان لإخضاع الشعوب واستنزافها وفرض ثقافتهم عليها، وفى الطرق والأساليب التى استخدمها كل طرف، والتى فرضتها إلى حد بعيد الظروف المحددة، بما فى ذلك الزمان والمكان وطبيعة الشعوب وعلاقتها بالطرف المستعمر لها. أما طبيعة الاستعمار وهدفه فتظل واحدة تنطبق على الاستعمار البريطانى مثلما تنطبق على الاستعمار الأمريكى مع فروق لا تمس الجوهر. ولعل أهم الفروق بين الحالتين هو ما تمخض عنه الاستعمار من نتائج الأمر الذى يعتمد فى المقام الأول على الطرف الآخر فى المعادلة أى الشعوب:إلى أى حد قاومت؟ وكيف

الوظيفية، التى نظرت إلى الثقافة أو المجتمع كَكُل بنيوى يتألف من أجزاء مترابطة على نحو يجعل التغيير فى جزء واحد لا يؤثر فقط على الأجزاء الأخرى بل أيضًا على المجموع كَكُل. والفرق المهم بين الفريقين يكمن فى أن الأمريكيين كانوا معنيين إلى حد بعيد بالشعوب القبلية فى الولايات المتحدة، الذين فُرض عليهم طوق الثقافة الرأسمالية الطاغية، بينما كان البريطانيون مهتمين بشكل رئيسى بالشعوب الأصلية الطاغية عدديًا فى مستعمراتهم الإفريقية.

وفى المذكرة المشهورة التى كتبها روبرت ريدفيلد ورالف لينتون وميلفى هيرسكوفيتس (١٩٣٦) إلى مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية أثاروا مجموعة من الأسئلة اعتقدوا أنها جديرة بالاهتمام فى دراسات المثاقفة مثل: (١) ماذا كانت طبيعة الاتصال والتفاعل ــ هل كانت ودية بين كل مجموعات الناس أم بين أفراد بعينهم؟ (٢) ماذا كانت الظروف المحيطة بالاتصال وبعمليات المثاقفة الناتجة عن ذلك؟ ــ أى هل وقع ظلم بين المجموعات أو ما إذا كان هذا قد تضمن استخدام العنف؟ (٣) ما عمليات المثاقفة التى تضمنها هذا؟ ــ بمعنى كيف كان يتم انتقاء السمات (الثقافية/المترجمة) من قبل المجموعات المانحة والمتلقية لهذه السمات وكيف أُدمجت هذه السمات فى أنماط ثقافة المجموعات المتلقية؟ (٤) ما هى الآليات الذاتية التى كانت أساسًا لقبول ورفض ودمج العناصر الجديدة؟ و (٥) ماذا كانت نتائج المثاقفة؟ ــ أى هل قُبل عدد كبير من السمات الجديدة؟ وهل اندمجت سمات أصيلة من كلا الثقافتين لتفرز كُلاً جديدًا فاعلاً بسلاسة؟ أم كان قبول السمات الجديدة يلقى مقاومة؟ ولقد بنى هؤلاء العلماء توصياتهم اعتمادًا على الدراسات الأنثروبولوجية المعنية بالتفاعلات التى تجرى بين الفرد والثقافة، مثل كتاب روث بينيديكت (Roth Benedict's (1961) Patterns of Cultur)، وعلى الدراسات التى تناولت ظهور المفاهيم المثالية عن الثقافة ــ أى المفاهيم التى تؤكد على نمطية عناصر الثقافة والجوهر غير الواعى لتوجهاتها القيمية التى تشكل بدورها، وتتمخض عن، كل من التماسك والتوحد المُمَيز للبنى الثقافية (Sapir

---

قاومت؟ وإلى أى حد قبلت أو رفضت هذا أو ذاك من السمات الثقافية للطرف المعتدى المحتل، وإلى أى حد كانت نتائج هذا مفيدة أو معرقلة لتطور المستعمرات ورعاياها؟/المترجمة.

1949a, b). وتتبنى الدراسات التى اعتمد عليها هؤلاء العلماء الاعتقاد القائل بإن الجوهر الباطنى غير الواعى للثقافة كان مقاومًا للتغيير أكثر من الشكل الصريح الخارجى أو السطحى للثقافة.

وكان واضعو مذكرة مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية معنيين بشكل خاص بسيكولوجيا المثاقفة ــ أى تحديد الجوهر الخفى للتوجهات القيمية لدى الثقافات المتلقية والخصائص السيكولوجية للأفراد الذين يقبلون أو يرفضون عناصر من الثقافة المانحة فى ظل ظروف معينة للاتصال بين الطرفين. وأراد أصحاب المذكرة الفصل فى مسألة: لماذا قبلت بعض المجتمعات عناصر ثقافية جديدة فى حين رفضت أخرى هذا؟ أو لماذا يتبنى بعض الأفراد من مجتمع معين سمات أجنبية بينما يرفض آخرون؟ ولقد طُبق هذا المنظور لدراسة المرات الأولى لظهور رقصة الأشباح والنهضة الدينية بين القبائل الهندية لغرب الولايات المتحدة (Gayton 1932, Nash 1937). وبعد ذلك ببضعة أعوام أشار عالم الأنثروبولوجى كلود كلوكوهن (Clyde Kluckhohn 1905 ــ 60) إلى أهمية فهم المديرين فى الإدارة الأمريكية للشئون الهندية، للجوهر الخفى للثقافة ــ أى التوجهات القيمية غير الواعية ــ فى مجتمع تجرى فيه عمليات المثاقفة أو يشهد مقاومة لتبنى سمات جديدة (Kluckhohn 1943).

والمرادف البريطانى لمذكرة مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية حول المثاقفة هو الدراسة التى أصدرها المعهد الإفريقى بعنوان: Methods of Study of Culture Contact in Africa (Mair 1938). وفى مقدمة الدراسة يعلق عالم الأنثروبولوجى برونيسلاو مالينوفسكى (١٨٨٤ ــ ١٩٤٢)، مدير المعهد الإفريقى، على علاقات القوى بين الحواضر الاستعمارية من ناحية والمستعمرات من ناحية أخرى والتأثيرات التشكلية العميقة لهذه العلاقات على التفاعل والتغيير الثقافى فى إفريقيا وقال فى هذا الصدد:

«إن مفهوم الحضارة الأوروبية باعتبارها ينبوع الوفرة الذى يهب الأشياء مجانًا، كل هذا المفهوم برمته، هو محض ضلال. ولا يتطلب الأمر جهدًا من المتخصص فى علم الأنثروبولوجى ليعرف أن «الهبة» الأوروبية هى دومًا انتقائية

للغاية. فنحن لم نهب ولن نهب أبدًا لأى من الشعوب/السكان الأصليين الذين وقعوا تحت قبضتنا، لأنه سيكون حماقة صرفة أن نفعل ذلك طالما نحن نغذى السير على طريق سياستنا الواقعية الحالية العناصر التالية من حضارتنا:

- لم نمنحهم وسائل القوة المادية: كالأسلحة النارية والطائرات القاذفة للقنابل والغازات السامة وكل ما من شأنه أن يجعل الدفاع حقيقيًا أو العدوان ممكنًا.
- ولم نهبهم أيضًا وسائل تحقيق السيادة السياسية (السيادة أو حق التصويت)..
- ولم نتقاسم معهم الثروة والامتيازات الاقتصادية...وحتى عندما كانوا يرزحون تحت نير الاستغلال الاقتصادى غير المباشر، مثلما حدث فى غرب إفريقيا أو أوغندا، فقد سمحنا لهم بحصة من الفوائد، أما التحكم الكامل فى التنظيم الاقتصادى فقد ظل فى أيدى المشروع الغربى.
- ولم نقبلهم كأنداد فى الكنائس والمدارس ولا حتى فى غرف الرسم... ولم تكن المساواة الكاملة السياسية والاجتماعية أو حتى الدينية مكفولة لهم فى أى مكان كان (Malinowski 1938:xxii — xxiii).

ويرى مالينوفسكى (1938: xxiv — xxv) أن دراسات التغيير الثقافى يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط تأثير الثقافة «الأعلى» أو الغربية على ثقافة السكان الأصليين بل أيضًا جوهر ثقافة السكان الأصليين التى كانت الأولى موجهة ضدها، فضلاً عن الآثار غير القصدية للتغييرات التلقائية المترتبة على تفاعل الثقافتين. ويشير مالينوفسكى إلى أن تأثير الثقافتين فى بعضهما البعض هو أكثر من مجرد خليط ميكانيكى لعناصر من كل منهما، فلقد مزق هذا التأثير توازن المجموعة القبلية وتمخض عن غياب الانسجام وعن تدهور واضطراب وتوترات وصراع من ناحية، وتعاون بل حتى حلول وسط من ناحية أخرى. وإذا نحينا جانبًا آراءه حول علاقات القوى، فقد شدد مالينوفسكى على طبيعة الأخذ والعطاء فى عمليات الاتصال الثقافى وعلى الاعتماد المتبادل للثقافتين الاستعمارية والقبلية على بعضهما البعض بسبب تحلل الأشكال الثقافية القديمة وظهور وقائع ثقافية جديدة محلها.

وأكد مالينوفسكى ومعاصروه، مثل مونيكا هانتر (1908 ـــ 82)، أيضًا على أهمية الأماكن والسياقات المؤسساتية التى جرى فيها الاتصال الثقافى كالكنائس والمدارس والأسواق والمناجم التى يملكها الأجانب أو النظام الاقتصادى الرأسمالى. وبما أن هذه السياقات كانت تنظمها عادة شرائع حقوقية تجمع بين الأعراف المحلية والقانون البريطانى، وكان يشرف على تنفيذها الحُكام الأوروبيون (للمستعمرات/المترجمة) الذين قد لا يكونون على معرفة بالممارسات الجائزة المألوفة للسكان الأصليين، لذا كان علماء الأنثروبولوجى مهتمين بشكل خاص بمعرفة الكيفية والسبل التى جرى بها، عبر الاحتكاك، تغيير القوانين التى نظمت السلوك الاجتماعى فى الأوضاع التقليدية. وقادهم هذا إلى دراسة دور مختلف وسطاء الاتصال الثقافى ـــ مثل المدرسين والطلاب والمديرين فضلاً عن الرجال والنساء والأطفال من السكان الأصليين الذين تركوا جماعاتهم الطبيعية ورحلوا إلى المدن والمناجم للانخراط فى العمل المأجور (Hunter 1938: 23 ـــ 4, 1936).

ونظر ماير فورتس (1906 ـــ 83)، أحد تلاميذ مالينوفسكى بالمعهد الإفريقى، إلى وسطاء الاتصال كأجزاء مكملة لجماعات السكان الأصليين التى كانت تشهد تطورات سريعة، وإن يكن بشكل غير متساو كنتيجة لتسرب الممارسات الأجنبية إليها. بيد أنه يرى أن الجماعات ذاتها التى كان يجرى فيها التغيير، وليس الأعراف والتقاليد، هى التى يجب أن تكون موضع دراسة. وركز فورتس اهتمامه على العمال المهاجرين الذين تركوا جماعاتهم للحصول على رزقهم، وأثار مجموعة من الأسئلة حولهم مثل: ما الظروف التى قادتهم إلى أو أجبرتهم على ترك جماعاتهم الطبيعية؟ فيم تَمَثَّل رد فعلهم على بيئتهم الجديدة؟ كيف تفاعل أفراد جماعاتهم مع هذه الهجرة؟ أى تأثير كان فى نهاية المطاف للهجرة على الحياة المؤسساتية وعلى ممارسات وعادات ومعتقدات الجماعة القبلية؟ وقارن فورتس (1938: 72 ـــ 91) بين تأثيرات العمل المهاجر على الجماعات القبلية فى الأراضى الشمالية للساحل الذهبى وفى بيتشوانالاند. ولاحظ أنه بينما كان العمال المهاجرون من الساحل الذهبى يتم إعادة استيعابهم فى جماعاتهم الطبيعية لم يكن هذا هو الوضع فى جنوب إفريقيا، حيث كان المهاجرون يسخرون من المرجعية التقليدية، ويتحولون إلى كسالى فاسقين ويمثلون مشكلة فى نظر كبار السن فى جماعاتهم. وكانت الفروق بين جماعات الساحل الذهبى وبيتشوانالاند

تعكس، فى رأيه، المراحل المختلفة لعملية الاتصال، وأن جماعات الساحل الذهبى قد اشتبكت على نحو هامشى فقط بالخارج، فى حين أن جماعات بيتشونالاند كانت قد جُرت نهائيًا إلى النظام الاقتصادى الرأسمالى كمصادر لقوة العمل، ولذا انتقلت إليهم أخلاقيات المدن وقضى الدخل القادم من عمل المهاجرين على «النظام التقليدى المغلق للاقتصاديات القبلية» (Fortes 1938: 88).

وفى كتاب (The Analysis of Social Change) لمؤلفيه جودفرى ويلسون (1908 ـ 44) ومونيكا هانتر ويلسون لخص المؤلفان الكثير من الأبحاث حول التغيير الاجتماعى والثقافى الذى جرى فى إفريقيا أثناء ثلاثينيات القرن العشرين ومطلع أربعينيات القرن (Wilson and Wilson 1954).وناقشا الأمر قائلين إن اقتصاد روديسيا الشمالية كان بالفعل جزءًا مكملاً للاقتصاد العالمى وإن الشعوب القبلية فى المنطقة لم تعد اقتصاديًا ذات اكتفاء ذاتى كما كانت (Brown 1973). لقد جُرّت المنطقة والمقيمون فيها إلى الاقتصاد العالمى بسبب الثروات المعدنية الآتية من مناجم بروكين هيل ومن كوبربيلت. وطوال بضعة عقود استجلبت المناجم العمال من المناطق المجاورة، وحشرتهم ببطء ولكن بلا رحمة فى الاقتصاد الرأسمالى لمدن المناجم وما وراءها، وسحقت فى طريقها فى الوقت ذاته الجماعات الطبيعية للعمال بتجريدهم من الموارد الإنسانية التى يحتاجونها لضمان إعادة إنتاج أنفسهم ديموجرافيًا واجتماعيًا، وبتدمير أسس الأنظمة التقليدية للسلطة السياسية فى القرى. وكان أحد هموم الدولة الاستعمارية، أخذا بعين الاعتبار للتحولات التى جرت، هو ما إذا كانت الجماعات القبلية ستواصل إعادة إنتاج قوة العمل للمناجم وإعالة أبنائها الذين أُدخلوا فى الاقتصاد الرأسمالى وفى مجتمع المناجم بالمدن؟ (Wilson and Wilson 1954: 3 — 22).

ولقد خلق الطلب على العمل من جانب مناجم النحاس بالإضافة إلى سياسات الدولة المستعمرة تطورًا متفاوتًا وغير متكافئ على نطاق واسع. وتميز المجتمع الناشئ لروديسيا الشمالية، وبشكل خاص فى مدن المناجم، بالتباين وبانعدام التوافق والانسجام. وتمثل أحد أشكال التباين فى مشكلة العرق التى أثارت السكان الأفارقة الخاضعين الأكبر عددًا، والاستعماريين الأوروبيين ضد بعضهم البعض وجعلت الجماعة الهندية الصغيرة تتوازن بصعوبة بينهما. وقاد هذا التباين إلى صدامات فى

أماكن العمل بين العمال الأفارقة وأصحاب العمل الأوروبيين حول الأجور، وبين العمال الصناعيين الأفارقة والأوروبيين حول السماح للأفارقة بالعمل كعمال مهرة. ووقفت هذه النزاعات خلف إضرابات واضطرابات أعوام ١٩٣٥ و١٩٤٠ فى مناطق مناجم النحاس التى انتهت بموت عشرين عاملاً إفريقيًا. وعلاوة على ذلك كان هناك تنافس بين المزارعين الأفارقة والأوروبيين حول الأرض وبين الرجال الأفارقة والأوروبيين حول النساء. وكان هناك أيضا نزاع بين الجماعات القبلية المختلفة الذين ناضل أفرادها للاحتفاظ بحقهم فى التحكم فى مصائرهم من ناحية والسلطات الاستعمارية التى دأبت على قمع الممارسات والنشاطات التى كانت تعتبرها غير شرعية وغير أخلاقية أو تهدد سلطة ورفاهية الدولة الاستعمارية من ناحية أخرى.

ووصف آل ويلسون (15 :1954 ــ 16) العلاقات والمشاعر الاجتماعية التى يفرزها هذا التباين على النحو التالى:

«فشلت الحلول المهذبة فشلاً ذريعًا فى إدارة العلاقات العرقية فى المدينة وبدرجة أقل فى عموم البلاد. وهكذا نجد فى روديسيا الشمالية أبوابًا منفصلة (للأفارقة/المترجمة) فى مكاتب البريد والمحلات، ودرجة أقل من التهذيب فى التعامل مع زبائنهم من الأفارقة الذين يستاءون من هذه المعاملة وأحيانًا يتدافعون ويحدثون صخبًا وجلبة ليلفتوا إليهم الأنظار. وصاحب اتساع ظاهرة ارتداء الأفارقة للملابس الأوروبية واقتدائهم بالسلوك الأوروبى، برغم أن هذا يرمز إلى درجة أعلى من التحضر، درجة أعلى وليس أقل من الفظاظة من جانب الكثير من الأوروبيين الذين كانوا يشعرون أن هذه مساعى مبتذلة للمساواة.

ولا يكفى لوصف طبيعة هذا الوضع اعتباره فظاظة سائدة، فالأحرى أن هذا رفض لاستخدام السلوك المهذب. ويستاء الأفارقة ويعتبرون أن من المُهين تجاوز النادل لهم، الذى يجب أن يخدم الإفريقى حين يحين دوره، فى حين يذهب النادل أولاً ليلبى طلب الأوروبى المنتظر. ومن ناحية أخرى أصبح تجاهل الجماعة الأوروبية للأفارقة عرفا يفضى خرقه إلى الارتباك فى أوساطهم.

وتزداد ظاهرة التباين بين الأعراق تعقدًا بإضافة الخلاف داخل المجموعة الأوروبية حول السياسة الأوروبية مع السكان الأصليين والخلاف داخل المجموعة

الإفريقية بين المحافظين الذين يرغبون فى الإبقاء على الظواهر التقليدية والراديكاليين الذين يجدون فى البحث عن سبل تقربهم من الأوروبيين فى كل شيء...»

وكتب الأنثروبولوجى فيلكس كيسنج (1902 ـــ 61) حول الديناميكيات الثقافية التى أفرزها الاستعمار والتغلغل الرأسمالى فى الباسيفيك، حيث ميز نمطين لأوضاع الاتصال (Keesing 1934). تضمن النمط المبكر ظهور التجار والمبشرين وأفرز ما أُطلق عليه ثقافة «التاجر ـــ المبشر ـــ من السكان الأصليين» التى كانت تميل ـــ فى ظل غياب مزيد من التغلغل ـــ إلى الوصول إلى نوع من التوازن ـــ أى حالة من الاستقرار والثبات التى تفضى إلى نفى الأشكال المختلفة للتأثير بعضها البعض. وتمخض النمط الثانى عن أوضاع أكثر انضباطًا وأكثر استغلالية مثل «النظام الثقافى» فى جزيرة جاوة، حيث أُجبر السكان الأصليون على العمل أو الإنتاج لصالح الأجانب. وانتُزعت الأرض منهم وكافحت الشعوب الأصلية للمنطقة فى عمل شاق لإنتاج الأرباح للأجانب. وفى هذا السياق لاحظ كيسنج:

«وجدت قيادات السكان الأصليين شعبها مواجهًا بفقدان كل من استقلاله وأراضيه، وما انفك هؤلاء يتطلعون بذاكرة مؤرقة إلى الأيام الخوالى الخَيِّرة ويشعرون بالنقمة على ظلم الأساليب الاستبدادية المستهترة للقادمين الجدد الذين كانوا يعرقلون حياتهم فى العديد من أوجهها، تلك الأساليب التى لا تنبئ بأى مستقبل باستثناء تشريد ودمار عرقهم. وهكذا أخذت مجموعات تلو الأخرى تلجأ إلى السلاح، بل حتى إلى أقصى أشكال الضراوة فى محاولة لصد الغزو» (Keesing 1934: 449).

وبينما تمرد وثار السكان الأصليون لنيوزيلندا وجزر فيدجى وصولومون كانت الجماعات الأخرى قد استنزفتها النضالات الطويلة ضد الأجانب وأمكن فى نهاية المطاف، فقط بالكثرة العددية الصرفة، هزيمتهم. وفى أوضاعهم الجديدة بدأت جماعات كثيرة تصر على التمسك الواعى بنزعة ثقافية محافظة مقاومة للتغيير، وتتشبث بعند بأعراف خاصة فى خضم نضالها لمقاومة تغلغل الممارسات الغربية أو اليابانية ـــ أى الرأسمالية فى حياتهم اليومية. ونبعت هذه المشاعر

القومية الثقافية من الشعور بالظلم الذى يمكن التعويض عنه جزئيًا فقط بالشعور بأهمية الذات (Keesing 1934: 453).

وعلى نقيض هذا المعسكر من القوميين الثقافيين الذين سعوا للحفاظ على الماضى، شكلت مجموعات أخرى أو شاركت فى حركات قومية ناضلت من أجل الاستقلال السياسى. ولم تكن القوى الاستعمارية قادرة على وضع حلول فعالة لمسألة القوميين السياسيين فى الهند الصينية الفرنسية والإنديز الشرقيين فى نيوزيلندا وهاواى والساماو الأمريكيين أو الفيدجى، ولن يكون بوسعهم عمل هذا فى المستقبل...

«...إلا إذا أرخت الشعوب المهيمنة قبضتها على نحو لم يحدث أن أبدت أى نوايا للقيام به إلا إذا أجبرتها الظروف العملية على ذلك، وإلا إذا قوبلت المظاهر الثقافية المرضية بعلاج أكثر فعالية من مجرد الحجج الرنانة والعبارات اللفظية الرسمية القانونية واستعراضات القوة العسكرية. إن النزعة القومية الثقافية للمجموعات الصغرى تعود إلى انفعالات مصحوبة بدرجة أكبر أو أقل من العنف قبل التوصل إلى ذلك المستوى من إعادة ترتيب الأوضاع الذى يمليه حجمهم العددى ووضعهم فى المشهد الإنسانى الآن» (Keesing 1934: 558).

على هذا النحو يصف كيسنج الأوضاع التى تقف خلف نمو حركات التحرر من الاستعمار والاستقلال السياسى قبل وبعد الحرب العالمية الثانية.

خلاصة

أدرك علماء الاجتماع فى الأعوام ما بين الحربين أنهم كانوا يشهدون تغييرات اجتماعية غير مسبوقة على نطاق العالم، وأن شعوبًا بثقافات مختلفة ومتنوعة فى أرجاء العالم كافة كانت تجرى عمليات لتقريبها من بعضها البعض كما لم يحدث من قبل فى التاريخ الإنسانى. ولقد حاولوا شرح العلاقات الداخلية المعقدة بين الأزمات الاقتصادية والأزمات السياسية التى نتجت عنها فى المجتمعات الرأسمالية ومستعمراتها. ولم تكن هذه الأزمات تنبع فى حقيقة الأمر

من دورات البزنس، التى أصبحت بالفعل ملمحًا مكملاً للمجتمع الرأسمالى، وإنما كانت تتسم بطابع عام، وأخذت تهدد بإضعاف بل انهيار المبادئ المُنظّمة والمميزة للأساس التحتى للدول الرأسمالية (Held 1991; Shaikh 1991a). وخلقت مثل هذه الأزمات التربة الخصبة لتغيير تلك المبادئ المُنَظمة فى الاتحاد السوفيتى بعد الثورة الروسية، ولتحولات جوهرية فى البلدان الرأسمالية ذاتها وبشكل خاص أثناء ثلاثينيات القرن العشرين، حيث تبنت دولة تلو الأخرى نصيحة جون كينز (1936) بالتدخل فى اقتصادياتها الوطنية بهدف ترميم النظام الاجتماعى وتنظيم النشاط الاقتصادى ودعم النمو.

وكانت تأثيرات التوسع والتغلغل الرأسمالى عميقة المدى ليس فقط فى المدن الصناعية التى تضخّم سكانُها، بسبب قدوم الرجال والنساء والأطفال بحثًا عن عمل فى مصانعها، ولكن أيضًا فى الريف والمستعمَرات ـ أوطان المهاجرين. وبحلول تسعينيات القرن التاسع عشر كان ويبر ولينين وغيرهما قد شرعوا بالفعل فى وضع وصف وتحليل، أولى فى أقل تقدير، للعمليات التى بدأت فى شمال الألب(٣٦) وروسيا. ووصفوا هذه العمليات باعتبارها تشكلاً طبقيًا ريفيًا أو تمايزًا اجتماعيًّا وظهورًا لطرق بديلة للتطور الزراعى الرأسمالى. وفى عشرينيات القرن العشرين وجهت الدولة السوفيتية الجديدة تشايانوف وكريتسمان وزملاءهم لدراسة بنية وتنظيم الزراعة الفلاحية والتغييرات التى كانت تجرى فيها نتيجة التطور الرأسمالى فى المناطق الريفية. وأجرى فيي وماو دراسات مماثلة فى الصين برغم أنهما توصلا إلى استنتاجات مختلفة تمامًا حول طبيعة المجتمع الريفى. وأرست هذه الأبحاث بطبيعة الحال أسسًا هامة لتطور الدراسات الفلاحية بعد الحرب العالمية الثانية.

---

٣٦) نهر يمر وسط أوروبا ويخترق شرق وغرب ألمانيا حتى بحر الشمال متـدفقا إليهـا مـن جمهورية التشيك. والمقصود هنا هو التشكل السريع للبروليتاريا الريفية شرق نهر الألـب الـذى تناوله إنجلز وماركس بالدراسة والتحليل، والذى اعتبراه ينطوى على أهمية بالغة، ودلالة علـى تحول بروسيا إلى ساحة للنضال السياسي-الاقتصادى الذى يحتل فيه العمال الريفيون المأجورون بالمنطقة الموقف الطبقى ذاته للعمال الصناعيين بالحضر/المترجمة.

وكانت الدراسات حول التشكل والبنى الطبقية الريفية فى الوقت ذاته دراسات حول العلاقات التى نشأت بين المراكز الحضرية والمناطق الخلفية لها وحول الكيفية التى كان بها التطور غير المتكافئ للرأسمالية فى المدن والريف وقودًا لإعادة إنتاج هذه العلاقات. وأخذت تتسم بأهمية متنامية وملحة الإجابة عن سؤال: كيف تمفصلت الجيوب الرأسمالية مع الاقتصاديات قبل الرأسمالية أو غير الرأسمالية للمناطق الريفية؟ وكشف جرامشى وبويك عن الأسس الاقتصادية والسياسية للتطور غير المتكافئ متخذين نموذجًا على ذلك المسألة الجنوبية فى إيطاليا وتشكل الاقتصاديات الثنائية فى إندونيسيا الهولندية. وناقش ريدفيلد الأبعاد الثقافية للعلاقات بين المراكز الحضرية وما وراءها من مناطق بوصفها ما أطلق عليه المتصل الشعبى الحضرى الذى يؤكد على أهمية الفروق فى كثافة الاتصالات بين المدن التى تحولت إلى غربية من ناحية والقرى الفلاحية والجماعات القبيلة النائية من ناحية أخرى، وتجاهل ريدفيلد إلى حد بعيد طبيعة العلاقات السياسية الاقتصادية التى أرستها المشاريع الرأسمالية وتأثيراتها العميقة فى شبه جزيرة ياكوتان.

واعتبر المنظرون الماركسيون وبشكل خاص ماو وجرامشى ومارياتيج أن الفلاحين كانوا قادرين على فهم الأوضاع التى اصطدموا بها وعلى صناعة تاريخهم بأنفسهم، أخذًا بعين الاعتبار توازن القوى المحتمل تاريخيًا. أما الليبراليون من المتخصصين ــ مثل ريدفيلد وبويك وفورنس، على سبيل المثال، فقد اعتقدوا أن حياة الفلاحين والشعوب القبلية سوف تكتسحها فى نهاية المطاف وإلى أقصى درجة علاقات وممارسات وعادات وأفكار الحضارة الرأسمالية التى غرست فى ثقافة المدن التى وقعت فى شراك العلاقات الاجتماعية للاقتصاد الرأسمالى العالمى.

وكان علماء الأنثروبولوجى مدركين إدراكًا عميقًا للآثار التى ترتبت على التغلغل الرأسمالى على الشعوب القبلية والفلاحين، ليس فقط فى إفريقيا والباسيفيك ولكن أيضًا فى الأمريكتين. وأشار كل من كيسنج وآل ويلسون إلى الآثار المدمرة للاتصال الثقافى، واستخدموا أفكار الفوضى الاجتماعية الناجمة عن اجتثاث المعايير والقيم القائمة والتغريب لشرح أسباب انبعاث وتشكل الحركات القومية

الثقافية، وانتشار دعاوى الاستقلال على أيدى القوميين السياسيين أمثال غاندى وهوشى منه أو جومو كينياتا. وحاول منظرو المثاقفة فى الولايات المتحدة التحقق بالتجربة من السمات السيكولوجية أو جوهر التوجهات القيمية التى قادت أشخاصًا ومجموعات مختلفة لتبنى أو رفض أنماط رأسمالية معينة من السلوك، وإلى استيعاب العلاقات الاجتماعية الرأسمالية أو مقاومتها بشكل سلمى أو باستخدام العنف، أو قادت إلى ظهور بدائل سياسية قومية.

وفى الباب الخامس، سنعالج الكيفية التى تناول بها المنظرون الاجتماعيون من البلدان الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية الإمبريالية باعتبارها نموًا اقتصاديًا وتحديثًا، وكيف نظر معاصروهم - من أمريكا اللاتينية أو الدول المستعمَرة الذين قادوا حركات التحرر من الاستعمار والاستقلال السياسى - إلى الإمبريالية باعتبارها التبعية والتخلف أو الاستعمار الجديد. ولسوف نتناول أيضًا العلاقات بين الجماعات الفلاحية والتطور الريفى والثورة الاجتماعية.

الباب الخامس

الحرب الباردة والتحرر والتنمية فى العالم الثالث

عمت الفوضى أرجاء البلدان الرأسمالية مع نهاية الحرب العالمية الثانية وكانت الولايات المتحدة البلد الوحيد الذى خرج من الحرب دون أن تصب قاعدتها الاقتصادية بأذى، بينما دمرت بشدة اقتصاديات البلدان الأخرى ــ إنجلترا وفرنسا وألمانيا واليابان ــ وتطلب الأمر ما لا يقل عن عقد من الزمن لإعادة الأوضاع على ما كانت عليه قبل الحرب. وفى عام ١٩٤٦ عجلت البلدان الرأسمالية بشن الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتى بهدف وقف تقدم الاشتراكية. وكانت الحرب الباردة نوعا من التوازن غير المتكافئ ظل قائما بفضل النفقات الضخمة على السلاح من الجانبين (M. Walker 1993). وكما لاحظ المؤرخ إيريك هوبسباوم (b.1917) «شبت أجيال كاملة فى ظل شبح المعارك النووية الكوكبية التى، وهو الأمر الذى كان موضع تصديق واسع النطاق، قد تشتعل فى أية لحظة وتدمر البشرية... ولكنها لم تشتعل، ومع ذلك ظلت طوال أربعين عاما محتملة الوقوع يوميا» (Hobsbawm 1996: 226).

والملمح الثانى الطاغى من ملامح عصر ما بعد الحرب هو إزاحة الاستعمار. فقد انتهز رعايا مستعمرات الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا وهولندا فرصة ضعف الدول الإمبريالية للدعوة إلى الاستقلال السياسى، أو لشن حركات شعبية مسلحة وغير مسلحة للحصول على الاستقلال. وبحلول عام ١٩٦٠ حصل حوالى ١,٣ بليون شخص ــ أى أكثر من ثلث سكان العالم آنذاك ــ على استقلالهم بفضل نضال حركات التحرر الوطنى الذى تكلل بالنجاح. وازداد عدد الدول المستقلة فى آسيا وإفريقيا من مجرد حفنة صغيرة إلى أكثر من خمسين دولة (Hobsbawm 1996: 22).

وخلق تفكيك الاستعمار عالما ثالثا تألف من الدول الحديثة التحرر ولكن الفقيرة فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والباسيفيك (Pletsh 1981). وتلك دول لا

هى رأسمالية مثل الدول الغربية للعالم الأول، ولا هى اشتراكية مثل الاتحاد السوفيتى وبلدان أوروبا الشرقية التى تشكل العالم الثانى. وكان الفقر والمشاعر المتناقضة تجاه المستعمرين السابقين هو القاسم المشترك بين دول مختلفة مثل الهند والمكسيك. وفى عام ١٩٥٥ تبنت هذه الدول سياسة عدم الانحياز، أى طريق التنمية الاقتصادية والسياسية غير الرأسمالى وغير الاشتراكى. وفى الواقع العملى قدم كل من الولايات المتحدة وحلفائها والاتحاد السوفيتى لبلدان العالم الثالث قروضا لتشجيع التنمية ولضمان الولاء. وإحدى نتائج هذا كانت أن كل الحروب التى شنت طوال نصف القرن اللاحق دارت فى الحقيقة رحاها فى العالم الثالث (Hobsbawm 1996:344 — 71).

وكان للحرب الباردة وتفكيك الاستعمار تأثير عميق على السبل التى سلكها العلماء وهم بصدد وضع نظريات التغيير والتنمية فى عالم كانت فيه الرأسمالية مفعمة بالحيوية من ناحية، وكانت الاشتراكية تقدم بدائل جديدة للتطور والتنمية من ناحية أخرى. فى حين ظلت الأسئلة التى أثارتها القضايا المتعلقة بالإمبريالية والقومية والفلاحين تنتظر إجابات. وفى أواخر أربعينيات القرن العشرين شرع أنصار النمو الاقتصادى الرأسمالى ومدرسة التحديث بالفعل فى وضع أسس نظريات الارتقاء الاجتماعى والتقدم والحداثة. وأثار هذا سلسلة من ردود الفعل الثرية المميزة فى أوساط العالم الثالث والنقاد الماركسيين، الذين رفضوا إجمالا هذه الأفكار. وبدلا من ذلك أخذوا يحللون ملامح التطور والتبادل غير المتكافئ بين العالم الرأسمالى وأطرافه، فضلا عن أوجه التشابه التى وضعوا أيديهم عليها بين أوضاع العالم الثالث آنذاك وتلك التى سادت فى الغرب أثناء فترات التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية.

وفى عالم رسمت ملامحه نضالات الشعوب من أجل الاستقلال السياسى، درس علماء الاجتماع أيضا مشاركة الأقليات القومية والفلاحين والشعوب القبلية فى حركات التحرر الوطنى ومحاولات توحيدهم ودمجهم فى الدول الحديثة الاستقلال.

استخدم علماء الاجتماع من أنصار طريق التطور الرأسمالى واستمرار هيمنة العالم الرأسمالى الأول أفكار البنيوية الوظيفية أساسا لتحليلاتهم للنمو الاقتصادى والتحديث. وبعثوا مرة أخرى وجددوا فكرة «مناظر النمو» وتناولوا الأمر قائلين إن كل أوجه المجتمع أو الثقافة مترابطة وأن التغيير اتجاهى ويتقدم تدريجيا عبر تعاقب ثابت للمراحل. واستندوا إلى حد بعيد على آراء دوركايم وعلى التفسيرات الجديدة لمغزى هذه الآراء (Bock 1963; Parsons 1961a; A.D. Smith 1973).

والتغيير وفقا لعالم الأنثروبولوجى جوليان ستيوارد[1] (1902 – 1972) ظاهرة حتمية، ويقول فى هذا الصدد إن لكل ثقافة جوهرا، أى «...اقتصاد أساسى ينتج شكلا يقيم علاقة متبادلة (وظيفيا) بين عدد كبير من العناصر...» المرتبطة ارتباطا وثيقا بأنشطة البقاء وبالأنساق الاقتصادية (Steward and Seltzer 1938:7). ويؤثر هذا الجوهر – الذى يضم تكنولوجيات محددة تاريخيا وأنساقا إنتاجية تطورت عبر تعاقب مراحل تزداد تعقيدا – تأثيرات تشكلية عميقة على أوجه التنظيم الاجتماعى الثانوى والأقل ثباتا (Steward 1955a, 1977b).

---

٣٧) لم تكن نظرية ستيوارد هى النظرية الارتقائية الوحيدة للنمو الاقتصادى التى ازدهرت بعد الحرب العالمية الثانية (Leacock 1982; Patterson 1987). فقد طور عالم الآثار الاسترالى جوردون تشايلد (1892-1957) وعالم الأنثروبولوجى الأمريكى ليزلى وايت (1900-1975) نظريات تتناول التطور الاجتماعى من منظور ارتقائى قبل أو أثناء الحرب. وتأسيسا على ماركس، شرح تشايلد (1942) التغيير بوصفه مؤسسات اجتماعية وسياسية واقتصادية قامت بدور مهم فى ضمان التوصل للاختراعات التكنولوجية (Trigger 1989: 250-63). وناقش وايت (1943) الأمر قائلا: إن الثقافة هى الطرق والأساليب المادية للغاية التى استخدمها بنو الإنسان فى صراعهم من أجل البقاء، والسبيل الذى استحوذوا عبره على الطاقة وسخروها. ووفرت الزراعة وزيادة مخزون المواد الغذائية–التى ضاعفت إلى حد بعيد كمية الطاقة الممكن تسخيرها–القوة الدافعة لمزيد من التطور والتقدم فى أوجه الثقافة كافة، بما فى ذلك تطور علاقات الملكية وبعث الملكية الخاصة (Carneiro 1981; Peace 1993).

وكان ستيوارد (1949) فى الأصل مهتما بما أسماه الانتظامية عابرة الثقافات للتأثير والتأثر، التى حددت طبيعة تطور الحضارات المبكرة فى المناطق شبه المجدبة مثل بلاد الرافدين أو بيرو وفى عام ١٩٥٠ وضع ستيوارد مفهومه حول التاريخ العالمى بوصفه تعاقبا لمراحل تكشفت تدريجيا بينما كانت جماعات الصيد واقتناص ونهب الغذاء تطور زراعة القرية، ومن ثم التنظيمات السياسية القائمة على الدولة. وبلغ تعاقب المراحل أوج تطوره فى المجتمعات الأوروبية ـ الأمريكية المعاصرة التى تتميز بالمشروع الحر والتنافس بين مؤسسات البزنس. وقال ستيوارد فى هذا الصدد:

«فى البداية كانت هناك جماعات صغيرة من المزارعين الأوائل. وتعاونت هذه الجماعات لاحقا فى بناء أعمال الرى، وأصبح السكان أكبر وأكثر استقرارا. واندمجت القرى فى دول يحكمها حكام ثيوقراطيون... وأخيرا توقفت الثقافة عن التطور، ودخلت دول كل منطقة فى تنافس مع بعضها البعض...ونجحت دولة أو أخرى فى الهيمنة على الآخرين، أى فى بناء إمبراطورية، بيد أن مثل هذه الإمبراطوريات اتخذت مجراها وانهارت بعد بضعة أعوام فقط لكى تفسح الطريق لإمبراطورية أخرى لا تختلف كثيرا عن الأولى (Steward 1950: 103 ـ 4).

وينظر المؤرخ إلى هذا العصر من الفتوحات والاستيلاء الدورى على الأرض كمرحلة تاريخية يملأ صفحاتها الرجال العظام والحروب والمعارك وتغير مراكز القوة وغير ذلك من الأحداث الاجتماعية. أما مؤرخ الثقافة فتلك الأحداث تعد فى نظره أقل شأنا للغاية مقارنة بتلك التى جرت فى العصور السابقة حين تطورت الحضارات الأساسية فى الشرق الأدنى أو فى حقبة الحديد حين تبدلت الأنماط الثقافية مرة أخرى وانتقلت مراكز الحضارة إلى مناطق جديدة (أعنى أوروبا) (Steward 1950: 104).

... وجاءت الثورة الصناعية بتغيير ثقافى عميق إلى أوروبا الغربية ووفرت التربة الملائمة للتنافس على المستعمرات ومناطق الاستغلال. ودخلت اليابان حلبة التنافس مباشرة بعد أن اكتسبت الملامح المطلوبة التى تؤهلها لخوض الصراع الدائر فى هذه الحلبة. وما إعادة اصطفاف القوى التى سببتها خسارة ألمانيا فى

الحرب العالمية الأولى وخسارة إيطاليا واليابان فى الحرب العالمية الثانية إلا من قبيل إرساء نظام اجتماعى، أما الأنماط الثقافية الجديدة التى تمخضت عنها هذه الأحداث فمازالت تتطلب دراسة (Steward 1950:104 — 5).

ويبدو أن من الشائع اليوم الافتراض جدلا أننا إزاء خطر تغييرات ثقافية أساسية يقف انتشار الشيوعية خلفها. فلقد أفضت الثورة فى روسيا إلى ظهور أنماط ثقافية جديدة تماما. أما قضية ما إذا كانت الدول الأخرى تنظر إلى الشيوعية النظرة ذاتها فمازالت قضية لم تبحث بعد» (Steward 1950:105).

واعترف ستيوارد بقصور واحد فى هذا المفهوم لتاريخ العالم هو إنه عام جدا، وهناك مناطق معينة، مثل الممتلكات الاستعمارية، لا ينطبق بدقة عليها. وهكذا وفى أواخر أربعينيات القرن العشرين، بدأ ستيوارد فى تنفيذ خطة فى بورتوريكو لدراسة تأثير الرأسمالية الأمريكية فى هذه المستعمرة الريفية الزراعية فى المقام الأول، والتى تقوم الزراعة فيها على محاصيل التصدير بينما كانت تستورد «... تقريبا كل البضائع المصنعة التى تحتاجها وحوالى نصف احتياجاتها الغذائية» (Steward 1950:129). ويرى ستيوارد أن تنوع وتغاير الخواص الثقافية لبورتوريكو يعود إلى التغلغل المتباين ل «... العمليات التى يتم عبرها استجلاب انتقائى لأنماط الإنتاج والأنماط الاجتماعية، والأنماط الأخرى المرتبطة بالحياة من الخارج، ومن ثم تكييفها مع الاحتياجات المحلية...» (Steward 1950:133 — 4).

ونظر ستيوارد إلى البنية الاجتماعية للجزيرة بوصفها تتألف من ملمحين متبادلى الاعتماد: (١) سلسلة من المجموعات الاجتماعية ـ الثقافية الثانوية المحلية المميزة التى تتقاطع معها بطول الجزيرة وعرضها شرائح طبقية وعرقية واجتماعية أخرى هرمية التنظيم، (٢) المؤسسات المحلية الضيقة المنعزلة — أى العلاقات الاقتصادية والنظام القانونى والحكومى — التى نظمت المجتمع والتى يتعين فهمها بمعزل عن سلوك الأفراد المرتبطين بها. وهو يرى أن، «أهم عوامل التغيير الثقافى فى بورتوريكو...يبدو أنها تغلغلت فى الجزيرة على محاور هذه المؤسسات الأساسية (Steward 1950:145). وبينما كان قد تم بلوغ هذه المرحلة الأعقد من التطور، لم تختف الثقافات الشعبية للجزيرة، ولكنها كانت تشهد هى

الأخرى تطورات وتصبح أجزاء متخصصة تابعة لشكل جديد ـــ هو ثقافة وطنية متعددة الأوجه (Steward 1955b: 51 ـــ 3).

وأخذ الضعف الذى يعترى نظرية ستيوارد حول النمو الاقتصادى وتاريخ العالم يزداد وضوحا بعد عام ١٩٥٣، حين اتخذت قضايا تفكيك الاستعمار والتنمية أبعادا أكبر فى الدول الجديدة بالعالم الثالث، وحين أخذت تقترب من الكمال عملية إعادة بناء الاقتصاديات الرأسمالية لأوروبا الغربية واليابان(٢) (Huntington 1976[1971]; Preston 1982: 58) فضلا عن أن ستيوارد لم يتصد للقضية الحاسمة التى فجرتها المعارضة المنهجية المنظمة للتطور الرأسمالى فى بلدان العالم الثالث أى: كيف يمكن تعريف ودعم الطبقات أو المجموعات التى تناصر التطور الاقتصادى الرأسمالى فى هذه البلدان؟

وكانت هذه قضية سياسية حاول منظرو التحديث، الذين اختلفوا مع ستيوارد وغيره ممن ركزوا بشكل رئيسى على النمو الاقتصادى، التصدى لها(٣) (Sztompa 1993: 129 ـــ 36). وفى هذا الصدد قدم والت روستو (b. 1916) المؤرخ والاقتصادى ومستشار الرئاسة فى مطلع ستينيات القرن العشرين تفسيرا بديلا لتاريخ العالم فى كتابه The Stages of Economic Growth: A Non ـــ

---

٣٨) ركز علماء الأنثروبولوجى نقدهم لنظرية الارتقاء الثقافى على أوجــه ثلاثــة. أولا أثــاروا شكوكا أحاطت بالادعاءات الوظيفية حول الجوهر الاقتصادى للثقافــة وحــول اقتــران ظهــور تكنولوجيات محددة بأشكال خاصة من التنظيم الاجتماعى والسياسى كما زعموا. وثانيــا: طــالبوا بدرجة أعلى من الدقة والتحديد فى العلاقة بين الجانبين الاقتصادى والسياسى لأنماط ثقافية معينة. وأخيرا رفضوا فصل ستيوارد لدراسة العملية الثقافية عن التاريخ، وأيدوا الدراسات التــى تحلــل وتشرح الخصوصية التاريخية لتعاقب الأشكال الثقافية والاجتماعية فى مناطق بعينها/ المؤلف.

٣٩) ظهرت أبحاث عديدة تنتقد مقولات التحديث وأفكار تصنيف المجتمعات إلى تقليدية وحديثــة (انظر H. Bernstein 1972; Frank 1972a; Tipps 1973). وعلى سبيل المثال انتقد الاقتصــادى ألبريت هيرشمان (١٩٥٨) تأكيدهم على التطور المتوازن وأشار بدلا من ذلك إلى أنه أخذا بعــين الاعتبار لحقيقة أن الأفراد ذوى الملكات الخاصة-أى موهبة صناعة القرار والإدارة الناجحة-قليلو العدد فى معظم الدول الجديدة، لذا يجب تركيزهم فى قطاع واحد أو بضعة قطاعات بــدلا مــن انتشارهم فى قطاعات الاقتصاد كافة /المؤلف.

Communist Manifesto (Rostow 1971a) الذى كرسه لشرح سبب ظهور نمط اجتماعى ديناميكى مدفوع نحو التقدم الاقتصادى فى الغرب، فيما واجه التحول من المجتمع التقليدى إلى الحديث عراقيل وصعوبات فى الأماكن الأخرى. وزعم روستو أن أى مجتمع، على الأقل فيما يتعلق بالبعد الاقتصادى، يندرج تحت واحد من خمسة أنماط عامة. وحدد الشروط والعمليات التى تشجع التحول من المجتمع التقليدى إلى عصر الاستهلاك الجماهيرى الضخم الذى ظهر فى البلدان الرأسمالية فى خمسينيات القرن العشرين.

ورسم روستو المجتمع التقليدى وكأنه جراب الحاوى، جراب يضم مجموعات بشرية تستخدم تكنولوجيات بدائية وتكرس نسبة كبيرة من مواردها للزراعة. ولهذه المجتمعات الهرمية التنظيم بنى سياسية محلية يسيطر عليها لوردات الأرض. ولم تتمكن هذه المجتمعات من تحسين نصيب الفرد من الإنتاج لأنهم «... إما لم تتوفر لديهم التسهيلات الهائلة التى أحدثها تطور العلوم والتكنولوجيات الحديثة أو أنها لا تطبق بشكل منتظم ومنهجى» (Rostow 1971a: 4). ولقد توفرت الشروط المسبقة للانطلاق الاقتصادى، التى تطورت فى البداية فى إنجلترا حوالى عام ١٧٠٠، عندما سخر الإنسان نتاج العلوم الحديثة لزيادة الإنتاج الزراعى والصناعى فى سياق كان التوسع وراء البحار أهم ملامحه. وعندما اكتسحت أفكار التقدم الحياة اليومية للناس أمكن التغلب على أى مقاومة لفكرة النمو المتواصل، وتفسخت تماما مؤسسات المجتمع التقليدى (Rostow 1971a: 4 — 7; 1971b: 26 — 97). وبينما تم بلوغ عصر الانطلاق فى إنجلترا ومستعمراتها بسبب هذا المحرك التكنولوجى للتطور، تطلب الأمر فى الأماكن الأخرى أنظمة سياسية تقوم بمهمة التحديث.

ويشير رستو إلى أنه أثناء الانطلاق الاقتصادى ضاعفت المجتمعات إلى حد بعيد استثماراتها لتصل إلى ١٠% أو أكثر من دخلها الوطنى لتحقيق الأهداف الآتية: توسيع الإنتاج الزراعى والصناعى، والعمل على بناء مجمع صناعى تكنولوجى جديد وإن يكن ضيقا نسبيا، وتوسيع العمالة المدينية — الصناعية وتشجيع ظهور طبقة جديدة من المقاولين. وبعد عقد أو اثنين من تبنى هذه السياسات تبدلت البنى الاجتماعية والسياسية لهذه المجتمعات على نحو من شأنه

مؤازرة النمو الاقتصادى المطرد (Rostow 1971a: 17 — 36; 1971b: 98 — 183). ويعود الفضل فى التطور الذى حدث طوال الأعوام الخمسين أو الستين اللاحقة إلى انتشار التكنولوجيات الحديثة فى قطاعات الاقتصاد كافة وإلى الزيادة المنتظمة فى الإنتاج، والتى فاقت معدل النمو السكانى وإلى التغييرات المستمرة فى البنية الاقتصادية، وذلك حين ظهرت صناعات جديدة وجرت عمليات إحلال للواردات وظهرت مواد جديدة للتصدير. وفى هذه المرحلة:

«أرسى المجتمع هذه الأوضاع لأنها، مع حتمية بناء إنتاج حديث كفء، من شأنها إحداث توازن للقيم والمؤسسات الجديدة فى مواجهة القديمة، أو تعديل الأخيرة على نحو يجعلها تؤازر عملية النمو بدلا من عرقلتها» (Rostow 1971a:9).

وتوفرت للمجتمعات الناضجة المهارات التكنولوجية والإدارية لإنتاج أى شىء يريدونه، وكان هذا أساسا قام عليه عصر الاستهلاك الجماهيرى الضخم فى البلدان الرأسمالية فى خمسينيات القرن العشرين، عندما تحولت القطاعات الاقتصادية الرئيسية إلى إنتاج البضائع الاستهلاكية المعمرة. ومن ناحية أخرى ازداد الدخل الحقيقى للفرد وتغيرت بنية قوة العمل، حين عملت النسبة الأكبر من إجمالى السكان فى المدن فى أعمال مكتبية/إدارية أو فى الوظائف التى تتطلب مهارات فى المصانع. وهكذا أصبحت المجتمعات الغربية قادرة على تخصيص موارد إضافية للرفاهية الاجتماعية والأمن. وبينما كان الاتحاد السوفيتى مستعدا تقنيا لدخول هذه المرحلة، لم تكن قياداته فى رأى روستو قد تصدت بعد للمشاكل السياسية والاجتماعية الصعبة العسيرة للتكيف الاقتصادى الذى كان يمكن أن يحدث لو أن هذه المشاكل حلت (Rostow 1971a: 10 — 11, 73 — 92)

ونسج منظرو التحديث على منوال ويبر وآرائه حول أهمية دور العقلانية والبيروقراطية والأحزاب السياسية فى التحول الاجتماعي[٤] وكان التحديث فى

٤٠) وإذا توخينا مزيدا من الدقة فلقد نسج منظرو التحديث على منوال تفسيرات تالكوت بارسون لآراء ماكس ويبر. وشدد بارسون على أهمية المعايير التصنيفية عند ويبر واعتبره منظر الفعل الاجتماعى والعقلانية والمنهجية السوسيولوجية (Hennis 1988: 7-8).

نظرهم عملية تمزيق تبدد تماما الارتباطات الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية للمجتمعات التقليدية. لقد انفتح أعضاء المجتمعات المتخلفة، عبر أجهزة الإعلام والثقافة والتمدن، على أوجه مختلفة من الثقافة الرأسمالية الحديثة ـ مثل التصنيع والعقلانية وحقائق العلم والمنهج العلمى (العقل) والنزعة الفردية والبيروقراطيات والأحزاب السياسية والمقرطة. وحين تغلغل التحديث بعمق أكثر فى نسيج الحياة اليومية، تبنت المجتمعات السلوكيات والأفكار العصرية التى وفرت الفرص لظهور أشكال جديدة من تعبئة المجتمع وتحريكه صوب التقدم (Deutsch 1961). وفى مجال الاعتماد على آراء ويبر استخدم كل من ديفيد ماكليلاند (1961) وإيفيريت هاجن (1962) على سبيل المثال فرضية ويبر» الفرضية الأخلاقية البروتستانتية» للقول بأن المقاولين الناجحين فى المجتمعات التى تتجه نحو العصرية يؤمنون بالاعتماد على الذات وبمعايير الأداء العالية. ويحدث هذا فى رأيهما فى هذه المجتمعات بسبب تراجع أهمية الآباء البعيدين عن المنزل معظم الوقت والدور المتزايد للأمهات اللاتى يقضين معظم أوقاتهن فى المنزل.

ويتناول هؤلاء المنظرون التحديث كظاهرة مركبة معقدة. فبالمعنى الاقتصادى يعنى التحديث تطوير التكنولوجيات المعتمدة على المفاهيم الغربية للمعرفة العلمية، واستبدال القوة الإنسانية والحيوانية بالماكينات، والانتقال من زراعة الاكتفاء الذاتى إلى الزراعة التجارية وإقامة الأسواق وتشييد صناعات تتخذ من المدن مكانا لها، والعناية بإرساء قوة عمل فى المدن تتسع مساحتها وتزداد وتتنوع مهاراتها دوما. وبالمعنى السياسى يعنى التحديث التحول من الأشكال القبلية للسلطة إلى حق الاقتراع والأحزاب السياسية والممثلين المنتخبين والمقرطة. وعلى مستوى التعليم يعنى التحديث القضاء على الأمية والتأكيد على أهمية المعرفة والمهارات والكفاءة. وبالمعنى الإنسانى، يعنى التحديث تقليص أهمية مؤسسات العشائر وعلاقات الجيرة التى توفر شبكة أمان لأعضاء الجماعة الإنسانية وتمنح دورا أكبر للأسرة النووية (Smelser 1961 ـ Eisenstadt 1973: 21 ;2).

ونظروا إلى التحديث أيضا باعتباره تقاربا للأنظمة الاجتماعية والسياسية ـ الاقتصادية للغرب الرأسمالى والاتحاد السوفيتى فى نهاية المطاف لأن منطق

التصنيع يشجع التماثل(٥) ويحدث هذا التماثل وفقا لأنصار نظرية التقارب لأنه:

«بينما تقدم التصنيع وأصبح ظاهرة تكتسح العالم بشكل متزايد...تقلص بالضرورة نطاق البنى المؤسساتية وأنظمة القيم والمعتقدات القابلة للحياة. وبالتالى سوف تميل كل المجتمعات، بغض الطرف عن الطريق الذى سلكوه لدخول العالم الصناعى، إلى الاقتراب من النموذج الأمثل للشكل الصناعى الصرف حتى وإن لم نجد أعراضا ظاهرة لذلك» (Goldthorpe 1971: 263).

وفرض التحديث مشاكل كان على العالم الثالث التصدى لها (Shils 1960a, b, 1963)، فقد كان عليهم إقامة حكومات تتسم بالكفاءة، الأمر الذى يعنى (١) إقامة وحماية جهاز سياسى عقلانى تعتبره الجماهير جهازا شرعيا (٢) تزويد هذا الجهاز بطاقم عمل محلى من الدارسين أو المتقبلين للثقافة الغربية الحديثة (٣) دمج جماهير السكان، الغارقين فى الثقافة التقليدية، فى المجتمع الوطنى الجديد (٤) إقامة وتطوير مؤسسات وتقنيات اقتصادية جديدة لنقل الأمة من زراعة الاكتفاء التقليدية إلى الزراعة التجارية أو الصناعة (٥) إقناع الجماهير التقليدية بقبول هذه التجديدات، وبالتالى، كان من الضرورى تحديد كيفية قيام المؤسسات والممارسات والمعتقدات المختلفة «بوظائفها فى تمفصل المجتمع، وفى ضم أو إبعاد أو تثبيت كل قطاع (من السكان) فى دائرة علاقاته بالأنظمة المركزية المؤسساتية والقيمية للمجتمع» (Shils 1963: 23 — 4).

وينظر عالم الأنثروبولوجى كليفورد جيرتز (b 1927) إلى التحديث بوصفه عملية عريضة من التغيير الاجتماعى والسياسى والثقافى والاقتصادى تحدد ملامحها بشكل رئيسى قيم المنظومة الثقافية (Geertz 1956, 1963a). ورفض جيرتز التفسير المادى للتاريخ فيما يتعلق بالنمو، وأولى أهمية أساسية للقاعدة الاقتصادية. واشتمل رفضه هذا ليس فقط على التحليلات الماركسية ولكن أيضا

---

٤١) كانت نظرية التبعية (مثلها فى ذلك مثل نظريات التنمية المشتركة والتطور غير المتكافئ وتمفصل أنماط الإنتاج) فضلا عن عودة ظهور الدراسات الفلاحية ردود أفعال نقدية فى الغرب الرأسمالى على نظرية التقارب (Blomstrom and Hettne 1984; Wowy 1981; Taylor 1979).

على حجج الحتمية الاقتصادية لستيوارد وغيره من الارتقائيين الاجتماعيين فى خمسينيات وستينيات القرن العشرين. وبنقله محرك التنمية من القاعدة الاقتصادية إلى دنيا الثقافة، تبنى جيرتز آراء دوركايم وتالكوت بارسونز (1902 — 79)، معلمه المخلص (Geertz 1971: 376, 1973a, b). وطغت وجهات النظر هذه أيضا على دراسات المثاقفة بعد مطلع خمسينيات القرن العشرين (Barnett, Broom, Siegel, Vogt and Watson 1954).

ولقد استعان منظرو التحديث إلى حد بعيد بآراء بارسونز حول المجتمع والتغيير، واستخدموا تفسيراته لمغزى أفكار ماكس ويبر، وذلك لكى يفسروا بدقة كيف جرت فى الواقع العمليات التى أدركوها وتناولوها بالشرح، وكيف كان يعاد إنتاجها. ولقد ميز بارسونز بين التغييرات التى تجرى **داخل المجتمع** — تشكل الأسرة الجديدة المبنية على أساس الزواج أو بناء شخصيات الأطفال على سبيل المثال — والتغييرات الأخرى البنيوية **للمجتمع**. ونظر إلى التغيير باعتباره تبدلا للبواعث التى تحددها الثقافة والتى يمكن عبرها للأفراد أو المجموعات الوصول إلى الإشباع حد الكمال. ويرى بارسونز أن الأفراد والمجموعات ذوو المصالح المقررة[6] قد اعترضوا سبيل أو سعوا لمنع التغييرات فى البواعث وإشباع الحاجة لكى يتمكنوا من الإبقاء على النظام الثقافى القائم[٧] ويقول بارسونز إنه عندما ظهرت الأنواع المتنافسة من البواعث وأشكال إشباع الحاجة، ظهرت معها التوترات فى التفاعلات التى تحدد طبيعة النظام الاجتماعى، وفى قيم المنظومة الثقافية وفى الطريقة التى تسمح بها شخصيات الأفراد بتوطين أنفسهم على الوضع

---

[6] Vested interests مصطلح قانونى يعنى المصالح المقرر الانتفاع بها من قبل شخص أو طرف معين /المترجمة.

٤٣) فى تناول نقدى لكتاب بارسونز: *The Social System* ناقش كل من لويس كوزر (Lewis Coser/1956) ورالف داهريندورف (Ralf Dahrendorf/ 1957) الأمر قائلين إن نظرية بارسونز للتغيير الاجتماعى شددت للغاية على عمليات الدمج أو الإصلاح، ولم تتطرق على نحو مرض إلى الصراع الاجتماعى. ولقد أثر التمييز الذى رسما حدوده بين موقف الإجماع وموقف الصراع على الطريقة التى نظر بها علماء الأنثروبولوجى إلى قضية تشكل الدولة (e.g, Fried 1967; Service 1975).

الجديد. وحتى يمكن إعادة إنتاج التغيير ــ بدلا من بقائه فى صورة حالة استثنائية من حالات الانحراف ــ يجب أن تدخل النتائج التى تمخضت عنها البواعث الجديدة فى نسيج المقوم الأساسى (المتشكل من العقيدة والقيمة) للمنظومة الثقافية التى أعيد ترتيبها من جديد (Parsons 1951:480 ــ Savage 1981 ;503) (التشديد وارد بالأصل).

وافتتن بارسونز (1961b: 37, 1961c) بنوع التغيير الذى يتوسط تلك التغييرات التى تجرى داخل المجتمع ــ حيث ظلت ثابتة أنماط الثقافة المتمأسسة من ناحية ــ والتغييرات الأخرى البنيوية ــ حيث تبدلت بنية منظومة الفعل من ناحية أخرى. وأطلق على هذا مصطلح **التمايز البنيوى**. ويبدأ هذا التمايز عندما تمزق قوة ناشئة عن أى عدد من المصادر ــ اقتصادية أو سياسية أو ثقافية ــ التخوم القائمة للعلاقات بين المجتمع وبيئته. ويفرز هذا التمايز توترات تفضى بدورها إلى صراعات اجتماعية، إذ إن أصحاب الحقوق المقررة، بتأثرهم بالتوترات الجارية، يحاولون فى آن واحد مقاومتها وإعادة التأكيد على شرعيتهم هم وتحكمهم فى أية وحدات شاردة. ويقود هذا المسعى إذا فشل إلى تمايز أعمق.

و«تصبح المؤسسات المرتبطة بالأبعاد المختلفة للمجتمع ــ مثل تلك المعنية بالمطالب الوظيفية للتأقلم وإحراز الأهداف وغير ذلك ــ منفصلة عن بعضها البعض. وفى خضم هذه العملية تظهر كل مؤسسة منهم القدرة على تعبئة موارد الأخرى، والتأكيد على انتظامها المستقل وإن يكن جزئيا» (Alexander 1983b: 128) (التشديد وارد بالأصل).

وتواصل البنى الحديثة التمايز تطورها، مثل الأورجانيزم البيولوجى، حتى يتم استعادة توازن النظام، وحتى تتغير أنماط التضامن الاجتماعى بإعادة ترتيب النظام.

وفى منتصف ستينيات القرن العشرين حاول بارسونز تفسير بعض القضايا التى اعتقد أنها كلية جامعة فى عملية التحديث. وإحدى هذه القضايا هى «الانعتاق» من المرحلة البدائية من التطور المجتمعى، الأمر الذى حدث بفضل ظهور الانقسام الطبقى والإجازة الثقافية للوظائف المجتمعية المتمايزة الجديدة، وبشكل خاص

الوظيفة السياسية، التى كانت مستقلة عن العشيرة. وتمخضت هذه الظواهر عن تشكل المجتمعات الوسيطة ـ إمبراطوريات بلاد الرافدين القديمة والصين والإمبراطوريات الإسلامية، أو روما ـ التى كانت لا هى بدائية ولا هى حديثة. وما إن تمأسست الثقافة فى هذه المجتمعات الوسيطة، حدث تغييران إضافيان هما تطور البيروقراطيات الإدارية، وبشكل خاص فى الحكومة، وظهور النقود والأسواق (Parsons 1967, 1971).

وكان بارسونز (24 :1966 ـ 7) أيضا معنيا بكيف؟ ولماذا كانت هذه المجتمعات الوسيطة مختلفة عن الحديثة؟ وهو يرى أن الخطوة المهمة صوب التقدم التى فشلت المجتمعات الوسيطة فى تحقيقها هى تطوير وتعميم نظام حقوقى ـ ذلك النظام الذى وضع أساسه القانون الإنجليزى العام. وبينما وجدت سوابق لهذه الخطوة فى النظام الحقوقى فى اليونان القديمة، عجزت اليونان عن تحويل اكتشافاتها فى هذا المجال إلى مؤسسات فى ظل الظروف التى سادت آنذاك. ومع ذلك فـ»البذرة» التى غرستها استفاد منها، بعد أكثر من ألف عام، الإنجليز وحلقوا بها بنجاح صوب الحداثة.

وقدم منظرو التحديث والنمو الاقتصادى حججا عديدة لتفسير التغييرات التى جرت فى عالم ما بعد الحرب. ووافق الكثيرون على آراء ستيوارد وروستو القائلة إن للتغييرات فى القاعدة الاقتصادية تأثيرات تشكلية عميقة فى الأوجه السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع. بينما اتفق البعض الآخر مع جيرتز أو بارسونز اللذين تبنيا آراء دوركايم الثقافية حول أن العوامل المحددة للتغيير تقع أساسا فى المنظومة الثقافية. ولسوء الحظ فإن أيا من أنصار الموقفين لم يتصدوا أبدا لتفسير هذا التعارض. والأمر الواضح ضمنا فى مواقف مدرستى الجبرية الاقتصادية والجبرية الثقافية هو فكرة التقارب، أى إن المجتمعات التى تتطلع إلى التحديث سوف تشابه بشكل متزايد بعضها البعض بسبب القيود التى يفرضها منطق التصنيع.

حثت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة فى أمريكا اللاتينية فى خمسينيات وستينيات القرن العشرين الباحثين فى المنطقة على إنعام النظر فى نظريات النمو الاقتصادى والتحديث، التى توصلت إليها البلدان الرأسمالية ــ وبشكل خاص الولايات المتحدة. وبينما تشير هذه النظريات إلى أن التقارب سوف يحدث حين تتقدم عمليات النمو والتحديث، فإن الاقتصاد العالمى ظل يتسم بالتمايز ولم يحدث هذا التقارب كما لاحظ باول بريبيستش (1901 ــ 86) مدير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لشئون أمريكا اللاتينية (ECLA) الذى أشار فى هذا الصدد إلى:

«يقوض الواقع فى أمريكا اللاتينية النظام البالى لتقسيم العمل الدولى. هذا النظام الذى اتسم بأهمية كبيرة فى القرن التاسع عشر والذى استمر، كمفهوم نظرى، يحدث تأثيرا كبيرا حتى وقت قريب جدا. وفى ظل هذا النظام، وقع على عاتق أمريكا اللاتينية، باعتبارها جزءا من أطراف النظام الاقتصادى العالمى، أداء مهمة نوعية هى إنتاج الغذاء والمواد الخام للمراكز الصناعية الكبرى» (Prebisch 1950: 1).

ولقد كان الاقتصاد العالمى مبنيا على الأساس التالى: مركز مهيمن ومحيط تابع تربطهما علاقات تبادل لم تكن متساوية الفائدة للطرفين. واعتمدت أنماط التطور الاقتصادى التى عرفتها أمريكا اللاتينية بشكل خاص والعالم الثالث بشكل عام على قرارات اتخذتها البلدان الصناعية الرأسمالية ــ فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان.

وفى الأرجنتين أدرك بريبيستش، الذى كان أيضا فى السابق مديرا للبنك المركزى الأرجنتينى، بذكاء فشل جهود البلاد على صعيد التنمية الداخلية والتصنيع فى عشرينيات القرن العشرين حيث، بعكس تنبؤات منظرى النمو الاقتصادى والتحديث، لم يفض ضخ الموارد المالية فى شرايين القاعدة الاقتصادية أو فى أيدى مقاولى «التحديث» إلى تنمية اقتصادية أو تحديث أو تقارب مع البلدان الصناعية الرأسمالية. وفى الحقيقة أصبحت البنى الاجتماعية والاقتصادية للأرجنتين فى

الخمسينيات أقل شبها من مثيلاتها فى البلدان الغربية مما كانت عليه قبل ذلك بخمسين عاما (Blomstrom and Hettne 1984:38 — 44; Girvan 1973; Preston 1982: 145 — 7) وكان بريبيستش وزملاؤه فى ECLA ينظرون إلى حقيقة تناقض تاريخ أمريكا اللاتينية مع تنبؤات منظرى النمو الاقتصادى والتحديث بوصفها فى حد ذاتها نقدا لاذعا لنماذج التنمية الآتية من بلدان العالم الأول — وبشكل رئيسى الولايات المتحدة.

وحاولت حكومات بلدان الأرجنتين والبرازيل والمكسيك تخفيف حدة تأثر اقتصادياتهم بالأسواق العالمية بعد أزمة ١٩٢٩، وذلك بإقامة التحالفات السياسية وبانتهاج سياسات دولة تضبط الاستثمارات الأجنبية والتجارة. وبرغم هذا وغيره من الجهود التى بذلت طوال ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضى، وجدت هذه الدول أن اقتصادياتها أصبحت تابعة فى الستينيات أكثر مما كانت عليه منذ أربعة عقود مضت. بيد أن أدوات التبعية قد تغيرت، ولم تكن الأدوات الجديدة هى شركات استخراج المعادن وزراعة التصدير الرأسمالية التى عرفت فى الأزمنة المبكرة، وإنما شركات العالم الأول المتعددة الجنسية (فوق القومية) التى دمجت نشاطات متنوعة فى شركة واحدة وعملت فى مجموعة من البلدان المختلفة.

وتكمن قوة الشركات المتعددة الجنسية فى تحكمهم فى التكنولوجيات التجارية. ولكى يحصل الصناعيون المحليون على هذه التكنولوجيات كان عليهم الدخول فى مشاريع مشتركة مع هذه الشركات، الأمر الذى كان دافعا لتطور العمليات التى أفضت فى آن واحد إلى إلغاء تأميم الصناعة فى بلدان أمريكا اللاتينية، وفتح أبواب أسواقها الداخلية أمام البضائع الأجنبية، وتغير توازن القوة بين الطبقات الحاكمة. وتمخضت إعادة الهيكلة الاقتصادية هذه عن نتائج مدمرة. فلقد استخدم الرأسمال المحلى لتمويل المشاريع المشتركة، وازدادت إلى حد بعيد كمية الرأسمال المنتج داخليا والذى يصدر من أمريكا اللاتينية فى شكل أرباح وعمولات للاقتصاديات المهيمنة. ونتيجة لهذا تقلص حجم الرأسمال المحلى المستثمر فى القطاعات الاقتصادية الوطنية المختلفة (O'Brien 1975:16 — 19; Sunkel 1969).

وأطلق علماء الاجتماع فى ECLA على هذا المشهد مصطلح «نظرية التبعية». وأهم ملامح هذه النظرية هو القول بأن البلدان المتطورة والمتخلفة فى العالم تشغل مكانات مختلفة فى النظام العالمى للإنتاج والتوزيع الذى يجمع أطرافه تبادل غير متكافئ. وتناول الاقتصادى البرازيلى سيلسو فورتادو (b. 1920) هذه الظاهرة، ووصف أوضاع التخلف مستخدما نظرية الاقتصاديات الثنائية. ويشير فورتادو إلى أنه عند إدخال البنى والممارسات الرأسمالية، مثل الإنتاج للتصدير إلى بلد يسودها إلى حد بعيد اقتصاد الكفاف، فإن عددا صغيرا فقط من العمال هو الذى يتم استيعابه فى المشروع الرأسمالى، فى حين لا يطرأ تغيير جوهرى على البنى الاقتصادية البالية. ولإحداث هذا التأثير الجوهرى كان يجب استخدام أعداد من الناس أكثر جدا فى القطاع الرأسمالى، فضلا عن توفر الدخل الذى يمكن إنفاقه على الاستهلاك أو استثماره. بيد أن الدخل الذى يوفره القطاع الرأسمالى فى بلد تابع هو، جزئيا فقط، مرتبط بهذا البلد، إذ إن الحصة الأكبر من هذا الدخل كانت تصدر وتستثمر لتعزيز القطاع الرأسمالى الديناميكى فى الدولة المتروبوليتان. ونتيجة لهذا، يستنتج فورتادو أنه بينما كانت تخوم الرأسمالية الغربية تتسع بثبات طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، قامت المرة تلو الأخرى اقتصاديات مهجنة تربط القلب الرأسمالى بالبنى البالية فى الأطراف. وما ظهر فى البلدان التابعة هو اقتصاديات ثلاثية القطاعات تتألف مما تبقى من اقتصاد الكفاف واقتصاد رأسمالى للتصدير، واقتصاد إنتاجى رأسمالى صغير يعنى بالاستهلاك المحلى. وفى البلدان التابعة كانت العناصر الديناميكية الوحيدة هى الطلب الخارجى والأجور التى تتخلق فى قطاع التصدير. ومع ذلك، وإذ أخذت الدخول الأجرية تنمو، فقد يحدث بفعل تأثير داخلى قوى زيادة فى الاستثمار وتشغيل العمالة فى قطاع الإنتاج الرأسمالى المحلى (Furtado 1964: 129 — 40).

وأشار كل من فرناندو كاردوسا (b. 1931)، الرئيس الحالى للبرازيل، وإنزو فاليتو إلى أن بعض أهم مكونات النظام الرأسمالى — وبشكل رئيسى القطاعات التكنولوجية والمالية — هى تقريبا، حصرا، ملكية للدول المتطورة. وإذ إن هذه المكونات حاسمة فى تحديد عمق التطور اللاحق، فإن تبعية الدول المتخلفة، مثلها مثل هيمنة الدول المتطورة تزداد عمقا، فى الوقت الذى تحاول فيه بلدان العالم

الثالث توسيع اقتصادياتها. وفى رأيهما أن الدول التابعة كانت أشبه بالمقترض الذى يستجدى رئيس بنك لإقراضه (Cardoso and Faletto 1979 xxi — xxii).

ولاحظ الاقتصادى بول باران (1910 — 64) فى كتابه: (The Political Economy of Growth (1957) أن الكثير من الدول المتخلفة فى أمريكا اللاتينية كانت بها قطاعات صناعية صغيرة ذات معدلات إنتاج عالية، وقطاعات زراعية ضخمة ذات معدلات إنتاج منخفضة نسبيا. وبينما تكمن إمكانية النمو وتشغيل العمالة فى القطاع الصناعى، فإن الحجم الصغير للأسواق المحلية والقدر الصغير من فائض القيمة الذى يتوفر للاستثمار وللتراكم الرأسمالى يكبح توسيع رقعة هذا القطاع. ولاحظ باران (Baran 1957: 170 — 248) أن أشكالا مختلفة من انتزاع فائض القيمة تتعايش فى البلدان المتخلفة اقتصاديا: فاللوردات ملاك الأرض ينتزعون إيجار الأرض من الفلاحين، والمرابون يفرضون فوائد على القروض والتجار ينتزعون الأرباح من التجارة، والرأسماليون ــ الأجانب فى المقام الأول ــ يستحوذون على فائض القيمة من العمال الصناعيين. وواصل باران مناقشة الأمر قائلا إنه لم يكن لأى من هذه الطبقات أية مصلحة حقيقية فى تعزيز التصنيع. فلقد عارضت الطبقات التقليدية للقطاع الزراعى ــ اللوردات ملاك الأرض والمرابون والتجار ــ التصنيع لأنه كان يهدد حصولهم على الفائض. وعارض الرأسماليون، الأجانب والوطنيون على حد سواء، التصنيع لأن من شأنه تعزيز التنافس الذى قد يتحول بدوره إلى تحد أساسى لاحتكارهم للتحكم فى الأسواق الداخلية، وإلى تهديد للمعدلات العالية من الأرباح التى كانوا ينتزعونها منهم (Martinussen 1997: 85 — 8).

وقام الاقتصادى أندريه جاندر فرانك (b.1929)، الذى تلقى تعليمه فى شيكاغو، بجهود كبيرة للترويج لنظرية التبعية فى الولايات المتحدة عبر نقده لنظرية التنمية والتحديث السائدة (Booth 1975; Frank 1967, 1969, 1972a). وإذ إن التخلف الاقتصادى للبرازيل وتشيلى بشكل خاص، وأمريكا اللاتينية بشكل عام كان نتيجة العلاقة الاستغلالية للعواصم الرأسمالية لأوروبا الغربية وشمال أمريكا والتى امتدت إلى أقصى بعد لها لتضم الأطراف النائية المتخلفة اقتصاديا، يستنتج جاندر فرانك أن:

«...البلدان المتطورة اليوم لم تكن أبدا متخلفة، برغم أنها قد تكون كانت غير متطورة فى الماضى. ومن المعتقد على نطاق واسع أن التخلف الراهن لبلد ما يمكن فهمه باعتباره نتاجا أو انعكاسا لخصائصها أو بنيتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فقط. بيد أن البحث التاريخى أظهر أن التخلف المعاصر هو إلى حد بعيد النتاج التاريخى للعلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية فى الماضى والحاضر بين البلدان التابعة المتخلفة وحواضر البلدان المتطورة اليوم. فضلا عن أن هذه العلاقات هى جزء جوهرى من بنية وتطور النظام الرأسمالى على النطاق العالمى.

ولقد اخترق توسع النظام الرأسمالى طوال القرون الماضية بفعالية وبشكل كامل حتى القطاعات التى تبدو منعزلة للغاية فى العالم المتخلف. وبالتالى فالمؤسسات والعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التى نراها اليوم هناك هى ثمار التطور التاريخى للنظام الرأسمالى، مثلها فى ذلك تماما مثل الملامح التى تبدو أكثر عصرية أو أكثر رأسمالية فى المتروبوليتان التى تدور فى فلكها هذه البلدان المتخلفة» (Franc 1969: 4 — 5).

ويواصل جاندر فرانك قائلا إن بلدان أمريكا اللاتينية كانت جزءا من النظام الرأسمالى العالمى منذ الأيام الأولى للمرحلة الاستعمارية. وبالتالى فليس هناك معنى لوصف البنى الاقتصادية لهذه البلدان، كالإقطاعية وشبه الإقطاعية أو القديمة، لأن هذه البنى صاغتها العمليات التاريخية نفسها، للتطور والتخلف الرأسمالى التى تركت بصماتها على الغرب.

ويرى جاندر فرانك أن إعادة إنتاج التخلف فى أمريكا اللاتينية مرجعها التناقضات المتأصلة فى الرأسمالية، فقد ادخرت، واستثمرت عمليا فى البلد المتخلف، فقط حصة صغيرة للغاية من الفائض الاقتصادى الذى خلقه تطورهم الاقتصادى، بينما الحصة الأكبر المتبقية إما استولى عليها جزء آخر من النظام الرأسمالى العالمى، وإما أهدرت فى استهلاك بضائع الرفاهية، ويشير الكاتب فى هذا الصدد إلى أن:

«...هذه العلاقة الاستغلالية...الأشبه بالسلسلة تقيم، جسرا بين الصلة الرأسمالية القائمة بين العالم الرأسمالى والمتروبوليتان الوطنية من ناحية، والمراكز الإقليمية (الذين يستولون على جزء من فائضها) من ناحية أخرى، ومن ثم منها إلى المراكز المحلية. وتمتد السلسلة لتضم حتى كبار ملاك الأرض أو التجار الذين ينتزعون الفائض من صغار الفلاحين والمستأجرين، بل أحيانا تمتد من الأخيرين لتصل بينهم وبين العمال المعدمين الذين يستغلونهم» (Frank 1967: 7 — 8).

والتطور والتوسع الرأسمالى وجهان للعملية التاريخية ذاتها التى تمخضت فى آن واحد عن تطور اقتصادى فى البلدان المتروبوليتان وتخلف بنيوى فى بلدان الأطراف. واستقطبت هذه العملية البلدان المتروبول والبلدان التابعة ومناطق مختلفة داخل البلدان الأطراف على حد سواء. وحدث هذا الاستقطاب لأن:

«...تخليق التخلف البنيوى، الذى يظل أهم من اعتصار الفائض الاقتصادى من البلدان التابعة بعد حشرها فى النظام الرأسمالى العالمى، هو تلقيح للاقتصاد المحلى للبلدان التابعة بالبنى الرأسمالية ذاتها وبتناقضاتها الأساسية» (Frank 1967: 10).

ويعنى هذا أن البنى الطبقية للبلدان المتخلفة توفر شروط استمرار التخلف (Frank 1972b: 1 — 12). ويعنى أيضا أن «... البلدان التابعة قد استطاعت تحقيق أكبر تنمية اقتصادية لها، وبشكل أخص التنمية الصناعية الرأسمالية الأكثر كلاسيكية، عندما كانت الروابط بالمتروبول فى أضعف حال لها» (Frank 1969: 9 — 10)

ويعتقد فرانك ومعه منظرو التبعية أن تخلف بلدان العالم الثالث هو نتيجة للتبادل غير المتكافئ مع بلدان الغرب الرأسمالية المتطورة. ورفضوا الفكرة القائلة إن التجارة العالمية كانت مفيدة بشكل متساو لكل أطرافها (Emmanuel 1972)، لأن العالم الثالث ينتج المواد الخام التى تناسب متطلبات الإنتاج والاستهلاك فى البلدان الرأسمالية، وفاق الفائض الذى خلقته بلدان العالم الثالث وحولته إلى الغرب، إلى حد بعيد، قيمة البضائع الجاهزة التى كانوا مجبرين على استيرادها. فضلا عن أن الرأسمال تدفق إلى الغرب من العالم الثالث بسبب انخفاض أجور العمال فى

الأخير، الأمر الذى سمح بانتزاع معدلات عالية من فائض القيمة الذى كان الغرب يشفطه. وكانت هذه الحقائق بمثابة تحد لمنظرى التحديث والاقتصاد الثنائى الذين زعموا:

»... أن أمريكا اللاتينية كانت منطقة «مجتمعات ثنائية» مقسمة إلى مناطق ديناميكية مندمجة فى الرأسمالية الحديثة، ومناطق متخلفة تتوارى فى عزلة إقطاعية. أما الرأسمالية، بوصفها الإنتاج الساعى وراء الربح للسلع فى الأسواق الكبيرة على أسس غير متساوية ويستفيد منها الرأسماليون والمتروبوليتان، فهى الإرث الاستعمارى فى المناطق التى تم على وجه الدقة إفقارها والتى تعتبر «إقطاعية» و«معزولة» فى القرن العشرين (Stern 1993:28).

التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية

فى الأعوام التى تلت الحرب كانت القضايا المتعلقة بالتحول من الإقطاع إلى الرأسمالية موضع جدل بين المعنيين. وانطوى هذا الجدل على أهمية خاصة لأسباب عديدة. فقد تناول المشاركون فيه التغييرات فى البنى والممارسات الزراعية ونشأة المدن وتطور الحرف ودور التجارة وأهمية الأطراف الرئيسية فى تطور الرأسمالية فى أوروبا الغربية. والأكثر أهمية هو أن هذه القضايا كانت موضع اهتمام منظرى النمو الاقتصادى والتحديث والتبعية الذين كانوا يحاولون وضع مفاهيم التحول الاجتماعى فى مجتمعات أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا التى كثيرا ما كانوا يصفونها بـــ«الإقطاعية» أو«شبه الإقطاعية».

وافتتح الاقتصادى الإنجليزى موريس دوب (1900 ــ 1976) هذا الجدل رافضا المزاعم القائلة إن التحول الاقتصادى يفهم على أفضل وجه بوصفه قوانين ارتقائية فوق/تاريخية اقتصادية أو اجتماعية. وناقش دوب الأمر، على غرار ماركس، قائلا إن التطور الاقتصادى ــ أى نمو إنتاجية العمل ــ يجب فهمه باعتباره احتمالات وإكراهات مرافقة لمجموعة من علاقات إنتاج تصادف تاريخيا وجودها وميزت عصر ونمط إنتاج معين (Dobb 1947).

وكان دوب فى كتابه (Studies in the Development of Capitalism) الذى ظهر عام ١٩٤٦، معنيا بمسألة التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية. وكانت تلك القضية بالطبع هى بؤرة اهتمام منظرى النمو الاقتصادى والتحديث والتبعية من ناحية، فضلا عن المنظرين الذين كانوا معنيين بالمسألة الزراعية من ناحية أخرى. وجعل بوب من التماثل البنيوى الذى عرف في الغرب إبان المراحل المبكرة من التطور الرأسمالى، والتماثل الذى مازال سائدا فى معظم العالم بؤرة اهتمامه. وركز على العمليات التى تجرى عند تحلل نمط الإنتاج الإقطاعى وتعزز وتقوية علاقات الإنتاج الاجتماعية الرأسمالية فى المناطق الريفية وفى البلدان غير المتطورة أو المتخلفة.

ووصف الاقتصادى الأمريكى بول سويزى (b. 1910) أهمية كتاب دوب وكيف أنه جاء فى وقته قائلا: «نحن نحيا فى زمن التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وهذه الحقيقة تضفى أهمية على الدراسات التى تدور حول التحولات المبكرة من نظام اجتماعى إلى آخر» (Sweezy 1976: 33). وكان التحول قضية مهمة فى ذلك الوقت، ففى الأعوام ما بين ١٩٤٥ و١٩٥٢ كان ثلث سكان العالم تقريبا قد أصبح يحكمه دول تزعم أنها اشتراكية، وكان الثلث الآخر من شعوب العالم إما ينادون باستقلالهم السياسى عن الدول الإمبريالية أو كانوا فى طريقهم إلى ذلك. وكانت بلدان عديدة ــ كما أدرك مختلف المحللين الاجتماعيين ــ لديها بنى اقتصادية واجتماعية لم تكن رأسمالية تماما و/أو كان تطورها إما قد وصل إلى طريق مسدود أو تشوه بانتشار الرأسمالية. وكانت هذه البلدان أيضا إما تجتاز أو بصدد الشروع فى المرور بنوع معين من التحول الاقتصادى.

وبنى دوب تحليله مستعينا بمفهوم ماركس لنمط الإنتاج مشيرا إلى أن الإقطاع يتميز بشكل خاص من أشكال انتزاع فائض القيمة، وأن اللوردات الإقطاعيين استخدموا أشكالا استثنائية من الإكراه الاقتصادى لاعتصار فائض البضائع أو العمل من أقنانهم، وكانت قدرتهم على انتزاع الإتاوات والجزية محدودة لأن الفلاحين احتفظوا بملكية وسائل الإنتاج الرئيسية. وانتقد دوب الكيفية التى فسر بها المؤرخون بشكل نموذجى صعود الرأسمالية. وكان التفسير السائد آنذاك هو الفرضية التى قدمها المؤرخ البلجيكى هنرى بيرن، والتى تؤكد أن رأسمال التجارة

والتجار، اللذين تخلقا خارج أوروبا الغربية، قد قضى على العلاقات الطبقية الإقطاعية ومهد على هذا النحو الطريق لتطور الطبقة الرأسمالية الجديدة[٨]. ويرى دوب أن رأسمال التجارة والتجار لم يكن لهما شأن فيما يتعلق بالتحول، بل إن الطبقة الرأسمالية الجديدة ـ التى تخلقت عبر التناقضات الداخلية للمجتمع الإقطاعى ذاته والتى تتألف من صغار المنتجين الأحرار والفلاحين والحرفيين ـ ظهرت جنبا إلى جنب، وعاشت فى ثنايا النظام الاجتماعى الإقطاعى قبل عام ١٥٠٠. ومن ثم بعثت هذه الطبقة الروح فى طبقة الرأسماليين الصناعيين والزراعيين، التى أرست فى نهاية المطاف هيمنتها فى إنجلترا أثناء الثورة البورجوازية المناهضة للإقطاع فى عام ١٦٤٠ (Brenner 1978; Dobb 1947: 38 ـ 42).

وكان لبول سويزى رأى مختلف فى هذا الموضوع. وعلى عكس دوب الذى نظر إلى الإقطاع كنمط إنتاج، نظر سويزى (34 :1976 ـ 5) إليه كنظام اقتصادى يعتمد على الإنتاج للاستخدام،...

---

٤٤) قدم المؤرخ البلجيكى هنرى بيرن (1862-1935) فرضية حول التطور التاريخى لأوروبا الغربية، ولم يتناول أحد هذه الفرضية بالبحث فى فترة ما بين الحربين (Havighurst 1958; Pirenne 1914, 1939, 1952). وباختصار يفترض بيرن أن وحدة العالم قد تحطمت تماما بسبب انتشار الإسلام فى القرنين السابع والثامن، والذى مزق الأنماط القائمة لتجارة القرون الوسطى وترك أوروبا معزولة. وباقتراب نهاية القرن العاشر أعاد تجار إيطاليا وبلدان الأراضى المنخفضة تنظيم العلاقات التجارية، الأمر الذى أفضى إلى تشكل المدن التى ضمت الحرفيين والفلاحين الهاربين من الريف، واعتمدت لتوفير دخلها - بشكل خاص بعد القرن الثالث عشر- باطراد على الإنتاج والتصدير. وازداد عمقا فى الوقت ذاته تخصص المدن فى إنتاج أشياء بعينها–على سبيل المثال

فها هم فى فلاندرز (منطقة تاريخية شمال غرب أوروبا تضم أجزاء من شمال فرنسا وغرب بلجيكا وجنوب غرب هولندا وبحر الشمال- المترجمة) يصنعون ملابس جميلة، بينما ظهرت فى مدن شمال إيطاليا الاحتكارات البنكية وهكذا. بالإضافة إلى أن كل تحول جديد كان يشهد نهضة وهيمنة طبقة رأسمالية جديدة. وعرف بيرن الرأسمالية بصناعة الربح–أى أن تشترى أرخص وتبيع أغلى/ المؤلف

«حيث القنانة هى علاقات الإنتاج السائدة، وحيث ينتظم الإنتاج فى وحول قصر صاحب العزبة اللورد مالك الأرض... و (فى مثل هذه الأنظمة) تختفى أنواع الضغط التى توجد فى ظل الرأسمالية والتى تفضى إلى تحسينات مستمرة فى أساليب الإنتاج».

ولا يعنى سويزى بهذا أن الإقطاع كان راسخا وطيدا، إذ إن كلا من الحروب وزيادة السكان بين الأقنان أفضت إلى عدم الاستقرار فى مجتمع كان رافضا ــ على حد قوله ــ إلى أقصى حد للتغيير فى كل من أساليب وعلاقات الإنتاج. وتناول سويزى (36 :1976 ــ 7) الأمر قائلا: إن دوب لم يدخل فى حسبانه بالقدر الكافى الطبيعة المحافظة المتأصلة للإقطاع، وإنه لو فعل هذا لكان قد عدل موقفه الذى يرى أن الاستغلال الاستثنائى والصراع الطبقى كانا السببين الرئيسيين لانهيار ذلك النظام الاقتصادى، ولكان قد سعى «... لكشف العملية التى استطاعت عبرها التجارة توليد **نظام** للإنتاج من أجل السوق، ومن ثم لاقتفاء أثر تأثير هذا النظام على النظام الإقطاعى للإنتاج من أجل الاستخدام» (Sweezy 1976:41) (التشديد وارد فى الأصل). وكان المطلوب من وجهة نظر سويزى نظرية تحدد كم من الزمن يمكن للتجارة أن تستمر كقوة خلاقة قادرة على خلق اقتصاد قائم على التبادل جنبا إلى جنب مع النظام الإقطاعى للإنتاج من أجل الاستخدام. بكلمات أخرى، فقد استعان سويزى بفرضية بيرن وأعطى للتبادل أولوية الفصل فى الموضوع على علاقات الإنتاج.

واعترف دوب (1976a, b) أن أوروبا الغربية شهدت بعثا للتجارة بعد عام ١١٠٠، وأن هذه النهضة أدت إلى نتائج اقتصادية مهمة من ذلك ــ على سبيل المثال ــ اتساع العمل بنظام التسديد نقدا وليس مقابل البضائع أو العمل، ونمو الأسواق المحلية والإنتاج الحرفى للأسلحة وبضائع الرفاهية فى أسواق المدن على حد سواء. بيد أن التجارة الخارجية وإنتاج الحرف كانا إلى حد بعيد موجهين صوب تلبية احتياجات اللوردات الإقطاعيين، الذين كانوا أيضا مستفيدين إلى حد بعيد من الإبقاء على العلاقات الاجتماعية القائمة. بكلمات أخرى»...فالتأثيرات الاقتصادية لرأسمال التجارة والتجار كانت ذاتها قد اصطبغت بالعلاقات الطبقية الإقطاعية» (Brenner 1978: 123).

وشك دوب فى أن تكون الأطماع الجديدة للوردات الأرض قد قادتهم إلى زيادة المردود عبر عقلنة الإنتاج فى أراضيهم، أو عبر استبدال عمل الأقنان بالعمل المأجور. واضطرته وجهة النظر هذه إلى البحث عن سبب آخر خارجى لتحلل العلاقات الاجتماعية الإقطاعية وصعود وإرساء أسس وطيدة للعلاقات الرأسمالية. وتوصل إلى أن السبب هو أزمة الإقطاع التى ولدها الطلب المتزايد للوردات على النقود و/أو فائض الإنتاج، فضلا عن استئثار الفلاحين بقوى الإنتاج بالإضافة إلى، بعد الطاعون الأسود، اتساع مساحات الأراضى غير الآهلة وندرة العمالة الفلاحية فى النصف الثانى من القرن الرابع عشر. فقد تحرك الفلاحون صوب الأراضى غير الآهلة أو هربوا إلى المدن لتجنب ابتزاز اللوردات الإقطاعيين لهم. بكلمات أخرى، صعدت الصراعات الداخلية عملية التمايز الاجتماعى داخل طبقة المنتجين الصغار فى المجتمع الأوروبى الغربى الإقطاعى.

وكان المنتجون الصغار قد أصبحوا قادرين على مراكمة الرأسمال بعد أن تمكنوا من الاحتفاظ بنصيب من فائض المنتج لأنفسهم ــ ولعل سبب هذا هو التحول إلى النقود للتسديد بدلا من العمل. وعمقت هذه الخطوة التشكل الطبقى السريع الخطى، وأفضت إلى ظهور شريحة صغيرة من الفلاحين الأثرياء أو **الكولاك** من ناحية، وشريحة أكبر جدا من الفلاحين الذين تم إفقارهم من ناحية أخرى (Dobb 1976b: 167) (التشديد وارد فى الأصل). ويعتبر دوب أن الصراع الطبقى كان المحرك الداخلى للمجتمع الإقطاعى فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر، ومن ثم يتناول الأمر قائلا: إنه برغم أن الاقتصاد الإقطاعى كان يعيش مرحلة تحلل، وأن نمط الإنتاج الصغير قد أخذ يتبلور، فقد ظل اللوردات الإقطاعيون ــ وليس التجار الرأسماليون ــ يهيمنون سياسيا على المجتمع الإنجليزى حتى أواسط القرن السابع عشر.

واتخذ رودنى هيلتون (b. 1916) مؤرخ العصور الوسطى لنفسه موقفا مختلفا بعض الاختلاف فى الجدل اللاحق. ويرى هيلتون أن العلاقات الاجتماعية الإقطاعية الاستغلالية أمدت المنتجين المباشرين ــ الذين استمروا فى السيطرة على وسائل إنتاجهم بما فى ذلك الأرض ــ بحافز لتحسين كفاءة أدواتهم. وأفضى

هذا إلى تغييرات تنظيمية وإلى زيادة الفائض فى متناول أيديهم (Hilton 1974, 1976a). وقال أيضا إن آراء دوب فى الصراع الطبقى الإقطاعى أحادية، وإنها ركزت اهتماما كبيرا للغاية على الضغط الذى مارسه اللوردات على الفلاحين ولم تبد اهتماما كافيا بجهود الفلاحين للاحتفاظ بأكبر فائض ممكن فى ظل الظروف القائمة، وأشار فى هذا الصدد إلى:

«...كانت هذه المقاومة الفلاحية تنطوى على أهمية بالغة فى تطور الكومونات الريفية وفى توسيع حرية امتلاك الأرض وتحرير اقتصاديات الفلاح والحرفى، ليصب كل هذا فى تطوير إنتاج السلع وظهور المقاول الرأسمالى فى نهاية المطاف » (Hilton 1976b: 27).

وأشار إيريك هوبسباوم فى تلخيصه لهذا الجدل فى عام ١٩٦٢ إلى أن التحول عن الإقطاع على النطاق العالمى كان تطورا غير متكافئ بالمرة، وأضاف قائلا إن:

«انتصار الرأسمالية حدث بشكل كامل فى جزء واحد، واحد فقط، من العالم وحول هذا الجزء بدوره بقية أجزاء العالم، وبالتالى، علينا فى المقام الأول شرح الأسباب الخاصة التى أفضت إلى هذه التطورات فى منطقة البحر الأبيض الأوروبية وليس فى أى مكان آخر» (Hobsbawm 1976: 160).

ووفق وجهة النظر هذه، فإن صعود الرأسمالية الصناعية فى أوروبا الغربية منفردة يعود إلى عملية طويلة معقدة لم تجر بشكل متماثل فى كل منطقة أو فى شكل كل المراحل الخمس أو الست التاريخية، التى امتدت منذ انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية وحتى انتصار الرأسمالية إبان الثورة الصناعية. وكانت هذه الأعوام الألف الطويلة من التاريخ الأوروبى حقبة تميزت، مرة أخرى، بأزمات كبرى. وخلال كل أزمة، كانت الأقسام الأكثر تقدما من التطور البورجوازى فى أوروبا ــ مثل صناعات النسيج الإيطالية والفلاندرزية، مع أصحابها من الرأسماليين والعمال فى القرن الرابع عشر ــ تنهار أو تلحق بالمناطق المتخلفة ــ مثل إنجلترا.

وهكذا يرى إيريك هوبسباوم أن الإقطاع لم يتم القضاء عليه كنتيجة لنوع من التفتح المطرد ــ أو تعاقب للمراحل ــ الذى قاد على نحو لا مفر منه إلى الرأسمالية، وأن وجهة النظر هذه قد تنطبق، فى رأيه، فقط على حالات محدودة خارج أوروبا، حيث بدت هناك،

«... إشارات معينة على درجة من التطور قابلة للمقارنة، ظهرت فى ظل قوة دفع تطور السوق العالمية بعد القرن السادس عشر، وقد يتجلى هذا فى تشجيع صناعة النسيج فى الهند. بيد أن مثل هذه التطورات لم تكن أكثر من مجرد انحراف عكسى للاتجاه السائد، أى ذلك المسار الذى حول المناطق التى وقعت تحت تأثير القوى الأوروبية أو دخلت فى علاقة معها إلى اقتصاديات تابعة ومستعمرات للغرب. وفى الحقيقة فقد تحولت أجزاء كبيرة من الأمريكتين إلى اقتصاد عبيد قائم على تلبية احتياجات الرأسمالية الأوروبية، بينما دفعت تجارة العبيد أجزاء كبيرة من إفريقيا إلى هوة التخلف الاقتصادى، وتحولت أجزاء كبيرة أخرى من أوروبا الشرقية إلى اقتصاديات إقطاعية جديدة لأسباب مشابهة... بالتالى كانت المحصلة النهائية لصعود الرأسمالية الأوروبية هى تكثيف التطور غير المتكافئ، وتعميق تقسيم العالم على نحو أكثر حدة إلى عالمين اثنين: البلدان «المتطورة» و«المتخلفة»، أو بكلمات أخرى المستغلين والمستغلين (Hobsbawm 1976: 163 ــ 4).

ووضع كتاب The Brenner Debate الذى نشر عام ١٩٨٥ حدا لهذا النوع من الجدل والأسئلة المتعلقة بالتحول من الإقطاع إلى الرأسمالية فى أوروبا (Aston and Philpin 1985). ففى أواسط سبعينيات القرن العشرين بعث المؤرخ روبرت برينر (b. 1943) حجة دوب حول أولوية تأثير الصراع الطبقى فى تحلل علاقات الإنتاج الإقطاعية فى أوروبا إلى الحياة (Brenner, 1985a). وردا على هذا أعاد مؤرخو العصور الوسطى التأكيد بأشكال متنوعة على إيمانهم بالأدوار الحاسمة التى لعبتها التجارة أو الديموجرافيا. ورد برينر (1985b) بدوره قائلا إنه يجب البحث عن جذور التطور الرأسمالى فى أوروبا فى الصراعات الطبقية التى جرت فى الريف. وتمثل حجة برينر التيار الديالكتيكى للفكر التاريخى الماركسى الذى

يعطى الأولوية للمصادفة والأداة التاريخية فى الصراعات الطبقية التى تشكل أساس التحول الاجتماعى. ويمثل التيار الآخر العلماء الذين يعتقدون أن محرك التغيير الاجتماعى يرقد فى علاقات التبادل غير المتكافئ بين مختلف المجتمعات.

التبادل غير المتكافئ والأنظمة العالمية وأنماط الإنتاج

فى سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين تناول المحللون الماركسيون ومحللو العالم الثالث بالنقد والجدل والتنقيح نظريات التنمية والتخلف التى تناولناها فى هذا الباب من الكتاب. وتساءلوا عم إذا كان دقيقا وصف القطاعات الزراعية للعالم الثالث وحتى بلدان العالم الثالث ذاتها بالرأسمالية؟ أم أنها جمعت بين أنماط إنتاج مختلفة؟ أم أنها نمط إنتاج استعمارى متميز؟ ودرسوا الدور الذى لعبه التبادل فيما وراء البحار فى التنمية الاقتصادية للمستعمرات السابقة. وبحثوا أيضا الكيفية التى تم بها إرساء شروط التراكم الرأسمالى فى العالم الثالث وكيف عرقلت الرأسمالية التنمية فى هذه البلدان (Banerjee 1985).

وقام هذا الجدل على أساس وجهتى نظر متعارضتين. زعمت إحداهما أن القوة الدافعة للتغيير والتنمية تنبثق من البلدان الرأسمالية وأن النظام الرأسمالى العالمى أدى فعليا إلى تخلف بلدان العالم الثالث، وأنه ليس من الممكن أن تحدث تنمية طالما مازالت الرأسمالية باقية. أما وجهة النظر الأخرى فقد أكدت أن تخلف العالم الثالث يعود إلى الصراعات الطبقية الداخلية وليس إلى وضعه فى النظام الرأسمالى العالمى. وفيما أكدت الأولى على دور التبادل غير المتكافئ، أكدت الثانية على أهمية البنى الطبقية والتراكم الرأسمالى.

واختلف أرنستو لاكلو (b 1935) مع تأكيدات جاندر فرانك حول أن المجتمعات الأمريكية اللاتينية المستعمرة كانت رأسمالية منذ القرن السادس عشر. ومع ذلك وإذا لم تكن رأسمالية فأى مفهوم ينطبق عليها؟ وتناول لاكلو الأمر قائلا: إن تخلف المنطقة لم ينشأ فقط عن الطريقة التى انتزع بها الأوروبيون الفائض الذى تنتجه المستعمرات، ولكن أيضا عن الطريقة التى زرعوا بها «... علاقات

إنتاجهم فى قلب تربة قديمة تتميز بالإكراه الاقتصادى الاستثنائى، الأمر الذى أخر أية عملية للتمايز الاجتماعى، وقلص حجم أسواقهم الداخلية (Laclau 1971: 35). فعلاقات الإنتاج الإقطاعية فى المنطقة ــ التى تتسم بالإكراه الاقتصادى الاستثنائى ــ تميل إلى عرقلة أو صد التطور الرأسمالى حتى لو توفر مزيد من الفائض. هذا وبينما يمكن أن يكون النظام الاقتصادى الذى وصفه أندريه فرانك رأسماليا ــ بمعنى أنه تشكل بسبب الحاجة إلى الربح وإلى توسيع القوى المنتجة ــ فقد تضمن فى الوقت ذاته أنماطا مختلفة غير رأسمالية للإنتاج.

ورفض أيضا علماء الاجتماع المعنيون بالبنى الطبقية الريفية وأشكال انتزاع الفائض فى القطاع الزراعى للهند الحديثة مزاعم جاندر فرانك حول أن الدولة التابعة أصبحت رأسمالية منذ ربطت بالنظام الرأسمالى العالمى عبر الإمبريالية والتبادل غير المتكافئ (Alavi 1975; McEachern 1976; Patnaik 1972a, b) وزعموا بدلا من ذلك أن «الدول المستعمرة سابقا مثل الهند تتميز بتطور محدود ومشوه للرأسمالية لم يفض إلى ثورة فى نمط الإنتاج (Patnaik 1971 quoted by A. Thorner 1982: 1964). وفى رأيهم أن العمل المأجور وبيع حصة كبيرة من الإنتاج فى السوق لم تكن، فى حد ذاتها، دلالات كافية على وجود الرأسمالية. فالأمر الذى لا غنى عنه هو التراكم وإعادة استثمار فائض القيمة على نطاق يتسع دوما، وعلى نحو من شأنه رفع الإنتاجية فى الأرض والعمل.

فبينما كان الإنتاج الرأسمالى قد بدأ فى الظهور فى الزراعة الهندية نتيجة «الثورة الخضراء»، لم يكن القطاع الزراعى بشكل خاص والمجتمع الهندى ككل لا رأسمالى ولا إقطاعى. وإنما شكل نمط إنتاج استعمارى مميز بنية كل من الزراعة والمجتمع وربطهما عبر علاقات السوق بالنظام الرأسمالى العالمى، و

«...كانت أنماط الإنتاج الاستعمارى، إذا ما توخينا الدقة، هى الدوائر التى يتم عبرها نزح الرأسمال من المستعمرات فى شكل سبائك وبضائع استهلاك ومواد خام وهلم جرا. وكانت المهمة التاريخية الرئيسية لأنماط الإنتاج الاستعمارى هى تمويل التراكم الأولى خارج العالم المستعمر، وتلك كانت الحقيقة التى حددت ملامح الطابع الغريب لمنطقهم. وبوسعنا وصف هذا على النحو التالى: نقلت أنماط

الإنتاج الاستعمارية إلى المستعمرات ضغوطات عملية التراكم فى المتروبول دون إحداث أى توسع مقابل فى قوى الإنتاج» (Banaji 1972: 2500).

وبينما قال لاكلو: إن المجتمعات المستعمرة تشكلت بالجمع بين أنماط الإنتاج الرأسمالية وغير الرأسمالية، نظر المحللان الهنديان أوتسا باتنيك وجاروس باناجى وغيرهما إليها كنتاج لنمط استعمارى مميز للإنتاج أساسه التبادل غير المتكافئ. ولقد جمعا هنا، بمعنى من المعانى، بين آراء لاكلو حول تميز المجتمعات المستعمرة وآراء جاندر فرانك حول أهمية علاقات التبادل.

ودخل إيمانويل والترشتين (b 1930)، عالم السوسيولوجى التاريخى، حلبة الجدل فى منتصف سبعينيات القرن العشرين بأفكار مختلفة. وتناول الأمر قائلا: إن هناك فروقا جوهرية بين علاقات الإنتاج الإقطاعية فى أوروبا العصور الوسطى والعلاقات شبة الإقطاعية التى فرضها الاقتصاد الرأسمالى العالمى فى القرن السادس عشر على المنتجين فى أمريكا اللاتينية، والتى اعتبرها والترشتين عملا قسريا إجباريا لحصد النقود (Walterstein 1974: 126 — 7). وبدأ والترشتين، على غرار فرانك وعلى نقيض لاكلو، بتحليل للتبادل غير المتكافئ.

وفى كتابه (The Origins of the Modern World System) أشار والترشتين (1974, 1980, 1989) إلى أن الدول لا تحيا أبدا منعزلة بل تشارك فى اقتصاديات عالمية ذات أحجام مختلفة، ترتبط فيها كل دولة بالدول المعاصرة لها عبر علاقات التبادل. ورأى أن التطور الاقتصادى كان مستحيلا إلى أبعد الحدود للاقتصاديات العالمية التى قامت قبل القرن السادس عشر، لأن بيروقراطيات الدول الأساسية ابتلعت الفائض وحالت دون تراكمه لاستخدامه فى الاستثمار الإنتاجى (Brenner 1977: 29 — 33). وانقضت أزمة الاقتصاد العالمى للعصور الوسطى بتحلل هذا الاقتصاد، عندما تشكل الاقتصاد الرأسمالى العالمى الذى اتخذ من أوروبا الغربية مركزا له، وحدث هذا حوالى عام ١٥٠٠ وتزامن مع:

«...اتساع الرقعة الجغرافية للعالم المعنى، وتطور الأساليب المتنوعة للرقابة على العمل ليشمل ذلك منتجات مختلفة ومناطق مختلفة من الاقتصاد

العالمى، وإقامة آليات دولة قوية نسبيا فى الدول التى ستصبح رئيسية فى هذا الاقتصاد الرأسمالى العالمى» (Walterstein 1974: 38).

وهكذا أقام النظام الرأسمالى العالمى ـ الذى شكله توسع التجارة وحافظ عليه التقسيم العالمى المطبق للعمل ـ بنى اقتصادية ووجه التغيير. وهذا النظام ككل، وليس الوحدات الثقافية ـ السياسية، كان برمته الوحدة المناسبة للتحليل (Walterstein 1974:xi)

وشكلت دول شمال غرب أوروبا قلب النظام الرأسمالى العالمى:

«...وبسبب مجموعة من العوامل ـ التاريخية البيئية الجغرافية ـ كان شمال غرب أوروبا فى القرن السادس عشر فى وضع يمكنه على نحو أفضل ـ من الأجزاء الأخرى من أوروبا ـ من تنويع إنتاجه الزراعى، وإضافة بعض الصناعات إلى هذا الإنتاج (مثل النسيج وبناء السفن والسلع المعدنية). وبرز شمال غرب أوروبا كمنطقة تحتل القلب من هذا الاقتصاد العالمى وتتخصص فى الإنتاج الزراعى على مستويات أعلى من المهارة، منطقة تفضل الاستئجار والعمل المأجور كأساليب لضبط العمل» (Walterstein 1979:18)

ونتيجة لهذا كانت دول شمال غرب أوروبا قادرة على فرض تخصص إقليمى فى الإنتاج ـ مثل السكر فى الكاريبى والسبائك فى الإنديز والحبوب فى غرب أوروبا. وكانت آليات الدولة، التى تزايدت قوتها فى البلدان الرئيسية والتى تحكمت فى تقسيم العمل، قادرة على تعزيز تراكم الفائض وتأمين تدفقه إلى أقصى حد إلى المنطقة القلب، وكانت قادرة أيضا على فرض التخلف على الأطراف فى أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا وعلى أشباه الأطراف فى جنوب أوروبا، التى كانت يوما ما منطقة محورية ولكنها تراجعت نحو الأطراف. وبينما كان العمل المأجور هو الشكل المسيطر لضبط العمل فى شمال غرب أوروبا، كان العمل القسرى أو الإجبارى منتشرا فى الأطراف، وكانت الزراعة مقابل نصيب من المحصول هى المهيمنة فى أشباه الأطراف.

وأشباه الأطراف هى مناطق جغرافية أو دول وقعت بين القلب والأطراف بسبب الأشكال الوسط التى استخدموها لضبط العمل (Walterstein 1974:101 ـ 8)

ولعبت أشباه الأطراف دورا مختلفا عن ذلك الذى لعبته الدول الرئيسية والأطراف لأنها:

«قامت جزئيا بدور المنطقة الطرفية نسبة إلى الدول الرئيسية، وجزئيا لعبت دور البلد القلب نسبة إلى بعض الأطراف. وكانت كل من سياساتها الداخلية وبنيتها الاجتماعية متميزة، وأثبتت فى النهاية أن قدراتها على الاستفادة من الظروف الخاصة التى يفرزها تقلص النشاط الاقتصادى أعلى بشكل عام من قدرة أى من الدول الرئيسية أو الأطراف» (Walterstein 1979:97)

وتشكلت أشباه الأطراف فى عصر ما بعد الحرب من دول ــ مثل كندا والمكسيك والنرويج ويوغوسلافيا والاتحاد السوفيتى والمملكة العربية السعودية وإندونيسيا وجمهورية الصين الشعبية ــ ذات أنظمة اقتصادية وسياسية متنوعة. وفيما أممت الدول الاشتراكية ــ مثل الاتحاد السوفيتى ــ وسائل الإنتاج، تحكم الرأسماليون فى وسائل الإنتاج الرئيسية فى دول أخرى مثل كندا.

ويرى والترشتين (1979b: 117) أنه لم تؤسس لا الدول الاشتراكية ولا دول العالم الثالث أنظمة عالمية متميزة قائمة على أساس علاقات اقتصادية غير رأسمالية، وإنما احتلت هذه الدول مساحات فى نظام واحد هرمى يسيره التبادل غير المتكافئ. ونظر إلى البلدان شبه الأطراف، الاشتراكية والرأسمالية على حد سواء، بوصفها مناطق من المتوقع أن تحدث فيها تغييرات مهمة.

ويرفض الاقتصادى ــ السياسى سمير أمين (b. 1931) المزاعم القائلة إن البلدان الرأسمالية فى المركز انتزعت فائضا من الأطراف، أو إن النظام العالمى الحديث يشكله فقط نمط الإنتاج الرأسمالى (Higgott 1981: 83 — 5). وبدلا من ذلك يقول إن عملية التراكم الرأسمالى قد جرت على النطاق الكوكبى فى عالم منقسم إلى كثرة من المجتمعات الوطنية التى اجتمع فيها نمط الإنتاج الرأسمالى بمختلف أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالى (S. Amin 1974; 1976). وفى رأيه فإن عملية التراكم لم تفض إلى التماثل فى أرجاء الكوكب، ولكن على الأرجح قادت إلى توطيد أركان النوعين المتميزين من المجتمعات الوطنية أى المركز والأطراف. ويشير أمين فى هذا الصدد إلى أن عملية التراكم فى المركز متمركزة

على الذات تديرها الديناميكية الداخلية التى وصفها ماركس. أما التراكم فى الأطراف، فمنبسط غير منطو على الذات ــ بمعنى أنه يتوقف على علاقات المركز ــ الطرف، وتكبحه علاقات الإنتاج الرأسمالى. وتقوم المجتمعات فى الأطراف على الجمع بين أنماط الإنتاج الرأسمالى وما قبل الرأسمالى (التشديد وارد فى الأصل).

وينطوى الفرق بين المركز والأطراف، وفقا لأمين، على معان مهمة:

«... ففى الاقتصاد المتمركز على الذات هناك علاقة عضوية بين طرفى التناقض الاجتماعى ــ البورجوازية والبروليتاريا ــ تتمثل فى **تكاملهما فى واقع** واحد هو الأمة. بينما فى الاقتصاد المنبسط لا تتوفر وحدة المتناقضين هذه فى النسيج الوطنى ــ فقد تحطمت هذه الوحدة ويمكن استعادتها فقط على النطاق العالمى...إذ إن التبادل غير المتكافئ يعنى أن مشكلة الصراع الطبقى يجب بالضرورة معالجتها على النطاق العالمى» (S. Amin 1974: 599 ــ 600) (التشديد على الكلمات كما هو وارد فى الأصل).

وتعود الفروق بين الدول إلى أن دول المركز أصبحت رأسمالية قبل تلك التى فى الأطراف. وكان كل من المركز والأطراف فى الأصل يبقى الأجور قريبة من مستويات الكفاف، بيد أن المركز اتخذ زمام المبادرة عندما بدأت الأجور فى الارتفاع فى بعض القطاعات الاقتصادية وأزيلت أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية. وأرسى هذا نمطا للتخصص الإقليمى غير المتكافئ. وكانت البطالة واستمرار بقاء أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية، التى تسببت فى انخفاض الأجور فى الأطراف، وقودا لمزيد من التخصص والتطور غير المتكافئ. وبينما سادت فى المركز بشكل مطرد علاقات الإنتاج وإعادة الإنتاج الرأسمالية قامت مجتمعات الأطراف بقطاعاتها الاقتصادية المفككة، على الجمع بين أنماط الإنتاج الرأسمالى واللا ــ رأسمالى. وهنا، تعايشت قطاعات التصدير الرأسمالية التى كان عادة يملكها الأجانب، مع الأنماط ما قبل الرأسمالية المختلفة للإنتاج (S. Amin 1980).

وركز أمين اهتمامه على الكيفية التى اجتمعت بها أنماط مختلفة للإنتاج فى مجتمعات الأطراف. إذ إن كل نمط إنتاج منقسم طبقيا كان يتألف من اثنين من

الطبقات المرتبطة ببعضها البعض والمتعارضة مع بعضها البعض فى آن واحد — أى لوردات الإقطاع والفلاحين، الرأسمالى والعامل المأجور. ولمجتمعات الأطراف التى تجمع أنماطا مختلفة للإنتاج بنى طبقية معقدة، وقد يتضمن هذا — على سبيل المثال فى مجتمع يضم كلا من نمط دفع الجزية والنمط الرأسمالى — رأسماليين أجانب ووطنيين، ولوردات أرض إقطاعيين وفلاحين ومنتجين صغار للسلع وتجار وشعوب قبلية. وتحدد الطبقة التى تتحكم فى سلطة الدولة وفى البيروقراطية النمط المهيمن للإنتاج، إذ إن الدولة تلعب دورا فى إنتاج وتراكم وتوزيع الفائض فى المجتمعات الأطراف. ونتيجة لهذا الوضع يتسم الصراع الطبقى فى المجتمعات الأطراف بالتعقيد لأنه يجرى: داخل الأطر الوطنية على حدة وفى سياق النظام العالمى على حد سواء.

ويتردد فى آراء أمين حول بنية مجتمعات الأطراف صدى لآراء علماء الأنثروبولوجى المعنيين بالعمليات التى وقفت خلف نشأة الروابط بين أنماط الإنتاج الرأسمالى وما قبل الرأسمالى فى بلدان العالم الثالث (Binsbergen and Geschiere 1985; Clammer 1978; Davidson 1989; Goodman and Redclift 1982; Seddon 1978: Taylor 1979). ولم يكن علماء الأنثروبولوجى يولون اهتماما بما إذا كان من الأدق وصف مجتمعات معينة بالرأسمالية، أو بأن اقتصادياتها مزدوجة أو باعتبارها تجليات لنمط الإنتاج الاستعمارى، ولكنهم تناولوا الأمر من زاوية أخرى قائلين إن **تمفصل** أنماط الإنتاج هو فى الواقع علاقة تحول حددت طبيعة التناقض بين نمطى الإنتاج الرأسمالى وما قبل الرأسمالى فى مجتمع بعينه، وحددت طبيعة الصراع الطبقى الذى نشأ عندما تحللت العلاقات والمؤسسات المرتبطة بنمط الإنتاج ما قبل الرأسمالى الذى ساد ذات يوم، ومن ثم تغيرت هذه العلاقات وأعادت تكاملها واندماجها فى الهيمنة الناشئة للنمط الرأسمالى (Bettelheim 1972; Foster — Carter 1978a, b; Wolpe 1980, 1985).

وصور عالم الأنثروبولوجى الفرنسى بيير فيليب راى تمفصل أنماط الإنتاج الرأسمالى وما قبل الرأسمالى فى شكل تعاقب لثلاث مراحل. وتطرق لكل من انهيار الإقطاع وصعود الرأسمالية فى أوروبا، والروابط الناتجة عن ذلك بين أنماط الإنتاج الرأسمالى وما قبل الرأسمالى فى البلدان المستعمرة. ويرى راى أن

المرحلة الأولى تتميز بترابط أنماط الإنتاج الرأسمالى وما قبل الرأسمالى فى مجال التبادل، الذى يرسخ البنى ما قبل الرأسمالية. وتحل المرحلة الثانية عندما يخضع نمط الإنتاج الرأسمالى أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالى فى عصر المستوطنة الاستعمارية. وفى المرحلة الثالثة، استكمل النمط الرأسمالى تدمير الأنماط ما قبل الرأسمالية، وبشكل خاص فى القطاع الزراعى، وتحولت الزراعة الفلاحية، وتم القضاء على الحرف عندما ظهرت قوة العمل المأجور وتشكل جيش احتياطى العمل. وناقش راى الأمر قائلا: إن تمفصل الإنتاج كان عملية عنيفة دمرت العلاقات الاجتماعية الجماعية، وكثفت الاستغلال وعمقت الصراع الطبقى. وقاد عنف التمفصل راى إلى بحث العلاقة بين فكرته حول المراحل الثلاث والنظريات المبكرة التى طورها ماركس ولينين ولكسمبورج حول الإمبريالية (Rey 1982).

وينصح عالم الأنثروبولوجى الجنوب إفريقى هارولد ولب (1926 ــ 96) أن يضع المحللون الاجتماعيون المعنيون بعملية التمفصل مفهوما فضفاضا لنمط الإنتاج لكى يتسنى لهم أن يدخلوا فى حساباتهم وحدات الإنتاج الفردية، وكيف ترتبط ببعضها البعض وتقيم العلاقات بين بعضها البعض، وكيف يتم إنتاج وإعادة إنتاج هذه الوحدات وعلاقاتها. وكان ولب (1980:36) معنيا بنوع آخر من العلاقات ـأى إنتاج البضائع وتداولها وتوزيعها، والسوق وعملية التراكم والدور الذى قامت به الدولة فى توفير الشروط المطلوبة للتراكم الرأسمالى (Wolpw 1980: 36). وركز ولب اهتمامه على ما يجرى عندما يتم جمع أشكال عمل وأولويات إنتاج ووسائل توزيع مختلفة ومحتملة التعارض، ويتم ربطها قسرا بسياقات الهيمنة السياسية والاقتصادية.

التحرر الوطنى والأمم الجديدة:

اعتقد الحكام وعلماء الأنثروبولوجى الذين تأثروا ببرونيسلاو مالينوسكى وردكليف ــ براون فى أعوام ما بين الحربين أن التحليلات الاجتماعية للأوضاع الاستعمارية يجب أن تبدأ بالقبيلة، التى نظروا إليها كوحدة تقليدية للسلطة السياسية. واعتبروا أيضا أن الحكم الاستعمارى هو واحد فقط من القوى الخارجية التى

اصطدمت بها المجتمعات القبيلة فى أوضاع تماس ثقافى، وركزوا على العناصر التكاملية للحياة الاجتماعية ونظروا إلى الصراع كمرض اجتماعى (Worsley 1961).

فى حين رأت القيادات القومية فى المستعمرات أن المستعمرة ذاتها، وليس المجتمعات والثقافات الأساسية، هى الوحدة الرئيسية التى يجب أن تطبق عليها فكرة تقرير المصير. والمستعمرة هى بنية السلطة المنقسمة عرقيا وطبقيا، والتى يسيطر عليها الأوروبيون الذين كانوا عادة مواطنى البلد المتروبوليتان أو من المنحدرين منها (Walterstein 1966:1 — 3). وإذ إن المجتمعات القبلية كانت إحدى المجموعات التى شكلت المجتمع المستعمر، كان من الضرورى فهم علاقتهم بسلطة المتروبوليتان والمجتمع الكوكبى الأكبر، وأيضا بالظروف التى تخلقت داخل وبجوار المستعمرة (Balandier 1966:55 Gluckman 1966).

وأدرك الكتاب القوميون إدراكا واضحا قوة القومية بعد الحرب العالمية الثانية. والقومية بالنسبة لجواهر لال نهرو (١٨٨٩ — ١٩٦٤) رئيس وزراء الهند «..أحد أقوى البواعث التى حركت الناس، والتفت حولها كالعنقود مشاعرهم وتقاليدهم ووعيهم بالحياة والهدف المشترك» (Nehru 1946:41). ورغم أن الثقافة والتقاليد كانت ساحات لشن النضال من أجل التحرر الوطنى، فلا يعنى هذا بالضرورة اشتراك كل الطبقات فى هذا النضال:

«...فقد شعرت الطبقة الوسطى الهندية أنها محاصرة ومطوقة وتطلعت، إلى النمو والتطور. ولأنها كانت عاجزة عن القيام بهذا فى ظل الحكم البريطانى نمت فى أوساطها روح الثورة ضد هذا الحكم، بيد أن هذه الروح لم تكن موجهة ضد البنية التى اضطهدتنا، وإنما استهدفت الإبقاء عليها والسيطرة عليها بإزاحة البريطانيين عنها. وكانت هذه الطبقات الوسطى إلى حد بعيد ثمار هذه البنية على نحو يصعب عليهم التصدى لها أو السعى لاقتلاعها» (Nehru 1946: 45).

وحدد نهرو ثلاثة منابع للفكر النقدى للأنظمة الاستعمارية، الفكر الذى أجج نيران المشاعر القومية فى الأعوام التى تلت الحرب وهى: القومية الثقافية وعلم الذات المرضى للتجربة الاستعمارية وأخيرا الاشتراكية.

ويرى تيار القومية الثقافية أن الهوية تقوم على التجارب الشخصية المشتركة والمعاناة والصراعات. ولعل الموقف القومي الثقافي الأكثر اكتمالا بعد الحرب هو الموقف الزنجي، الذي بدأ في كتابات الشتات الإفريقي، وفي المقام الأول من غرب إفريقيا الفرنسي والكاريبي الفرنسي، والذي وصف خبرات الزنوج مع العنصرية وعلاقات التبعية التي قامت بينهم وبين البيض في خضم نضالهم من أجل الحرية والهوية الشخصية (Irele 1973a, b). ونظر هذا الموقف إلى الاستعمار بوصفه علاقات بين الأفراد أو الأعراق وليس بنى طبقية وإمبريالية واستغلال. وتتسم عندهم موضوعات بعينها ــ مثل المنفى والوعي العرقي والاغتراب والإرث الثقافي الإفريقي والشخصية الإفريقية ــ بأهمية حاسمة في تشكل الهوية. وكانت أوضاع المنفى والاغتراب التي فرضها الوضع الاستعماري جائرة تستنكر قدرة السود على تحقيق تطورهم الذاتي الكامل، وتشوه أو تمحو تماما إرثهم الثقافي الحقيقي. وكان الفكر القومي الثقافي إلى حد بعيد موجها إلى الطبقات الوسطى المستعمرة، وقدم تفسيرا قويا وإن يكن منقوصا للقمع الذي رزحوا تحت وطأته من ناحية. ومن ناحية أخرى استعانت الكثير من النخب الجديدة التي ظهرت بعد الاستقلال بالقومية الثقافية لتبرير الأوضاع القائمة، وليس لتطوير القوى المنتجة أو تغيير خريطة توزيع الثروة (McCulloch 1983a: 5 ــ 9)[٩]

وفي عام ١٩٤٧ كتب المحلل النفساني الفرنسي أوكتاف مانوني حول الآثار النفسية للتجربة الاستعمارية على كل من المستوطنين والشعوب الأصلية عشية التمرد المدغشقري الفاشل من أجل الاستقلال السياسي. وتناول مانوني الأمر قائلا: إنه لا يمكن من ناحية أن تكون كل الشعوب مستعمرة، ولا تتحول من ناحية أخرى كل الشعوب إلى مستعمرة، وإن عقدة التبعية تشكل نموذج الهوية الشخصية للسكان

---

٤٥) في خضم النضال من أجل الحقوق المدنية في ستينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة رفعت مجموعات مختلفة-الانفصاليون السود وبعض البرتوريكويين المستقلين والأمريكيون من السكان الأصليين والأمريكيون من أصل مكسيكي من جماعة رازا يونيدا على سبيل المثال لا الحصر- مطالب ثقافية قومية، كانت تخاطب هي الأخرى إلى حد بعيد البورجوازية الصغيرة ذات الوعي الطبقي الأعلى والتي تشكلت جزئيا بفضل هذا النضال (Marable 1995: 194-5) /المؤلف.

من الرعايا التابعين، بينما يقوم نموذج الهوية الشخصية للمستوطنين على الفردية والاعتماد على النفس. وإن هذه السمة هى التى جعلت الاستعمار الأوروبى ممكنا فى مدغشقر. وصور مانونى الوضع مستعينا بنموذج الهويتين الشخصيتين الذى استخدمه شكسبير فى مسرحية العاصفة: بروسبيرو المستوطن ذو السلطة والنفوذ المطلقين الذى تهتاج أعصابه عندما يهدد شىء سلطاته ولو من بعيد، وكاليبان العبد الذى استغله بروسبيرو بلا رحمة، وهو ابنه الحرون العنيد الذى أنكره. وكان كاليبان بالنسبة إلى بروسبيرو كبش فداء يوجه إليه نواياه الشريرة. فى حين استخدم كاليبان سلاح المكيدة والتآمر ضد بروسبيرو، ولم يسع للحصول على حريته، بل عمل على أن يصبح «لاعق أقدام» لسيد جديد (Manoni 1964: 105 — 6).

وتنطوى فرضية مانونى على معان عديدة. فعقلية المستوطن قد تشكلت فى أوروبا وليس فى التجربة الاستعمارية، وجر الأوروبيون إلى المستعمرة لحل مشكلة إحساسهم هم بالدونية، عن طريق التعبير عن هذه المشاعر فى شكل التطلع إلى الكمال والعدوان والهروب من الواقع، وعن طريق توجيه هذه المشاعر إلى السكان الأصليين الذين سيطروا عليهم وتحكموا فيهم. وبرزت الهوية الشخصية للمدغشقرى المستعمر عندما وصل المستعمرون الفرنسيون. وهكذا كانت الثقافة دالة على الشخصية،

«... أما المقومات الأخرى المميزة للوضع الاستعمارى ـــ مثل سيطرة الأقلية على الأغلبية والاستغلال الاقتصادى والوصاية والعنصرية...وهلم جرا ـــ فهى إما المحصلة المباشرة للعلاقة بين الشعبين مثل (الوصاية على سبيل المثال) أو أنها «استعمارية» على نحو لا لبس فيه نتيجة لهذه العلاقة» (Manoni 1964: 27).

ويواصل مانونى (1964: 27) قائلا إن التغيير الثقافى والمثاقفة يمكن أن تحدث فقط إذا:

«...دمرت أولا شخصية السكان الأصليين عبر اجتثاث جذورهم وتحويلهم إلى عبيد، ومن ثم انهيار البنية الاجتماعية ـــ وهذا فى الحقيقة ما حدث ـــ بنجاح مشكوك فيه ـــ فى المستعمرات الأقدم (مثل بعض المستعمرات الفرنسية) » (Manoni 1964: 27).

وهذا يعنى عزل الأفراد عن جماعاتهم الطبيعية، وتشتتهم على نحو يجعلهم يكتسبون شخصية أوروبية أو يركبون شخصية فوق شخصيتهم المدغشقرية. ولقد سعت فئات من المدغشقريين إلى صحبة الأوروبيين ولكنهم لم يقبلوا كأنداد بينهم. وإذ إن الأفراد من هذا النوع لم يكونوا مريحين فى كلا المجتمعين، فقد عمق هذا الوضع فقط إدراكهم بالفوارق العرقية. والمدغشقريون المتأوربون الذين فشلوا فى جعل الملامح الأوروبية جزءا متكاملا من شخصياتهم، تراكمت لديهم مشاعر الاستياء والعداء، وكانوا هم من أشعلوا الثورة وقادوها (Manoni 1964:74 ـــ 80).

وفى خمسينيات القرن العشرين درس فرانز فانون (1925 ـــ 61)، عالم النفس الذى أسس آراءه اعتمادا على نضال الجزائر من أجل الاستقلال، الأسس والآثار السيكولوجية للوضع الاستعمارى. وتأثر فانون بمانونى وانتقد أيضا آراءه. وأشار فانون فى هذا الصدد إلى وجود «... علاقة بين الاستعمار كنظام اجتماعى مسبب للمرض، وحدوث اضطرابات ذهنية شوهدت عند الشعوب المستعمرة» (McCulloch 1983a: 90). وإنه عندما قبض المستعمرون على زمام القوى المنتجة، وأخضعوا السكان الأصليين توفرت الشروط التى قادت إلى تشويه ومسخ شخصية وثقافة كل من الجماعة المستعمرة والمستوطنين (Fanon 1967a:18, b, 125 :McCulloch 1983a). وربط فانون هذه الشروط بالشكل الذى اتخذته العنصرية عبر المراحل المختلفة للهيمنة الاستعمارية. وفور انتهاء المستعمرين من تثبيت أقدامهم بالقوة، محوا إنسانية الشعوب الأصلية، ثم زعموا أن خضوعهم يرجع إلى نوع من الدونية السيكولوجية. وحتى بعد أن أدخل المهرة من أفراد الشعوب الأصلية إلى المستويات الدنيا فى جهاز الدولة، زعم المستعمرون أن خضوع السكان الأصليين يعود إلى دونية ثقافتهم. وعلى نقيض مانونى اعتقد فانون أن العنصرية والاستغلال وبروز قضية الهوية الشخصية، والملامح الأخرى للتجربة الاستعمارية قد تشكلت من قلب الوضع الاستعمارى ذاته.

والوضع الاستعمارى بالنسبة لفانون يعنى قمع الثقافة الأصلية ـــ والإساءة إلى كل ما هو تقليدى مثل الطعام والملابس والموسيقى والممارسات والمعتقدات التقليدية، التى أضفت معنى على الحياة اليومية لهؤلاء الناس. وأثر الوضع الاستعمارى أيضا على الطبقات الوسطى والفلاحين من السكان الأصليين وعلى

الفقراء والعاهرات والعاطلين الذين دخلوا لأسباب مختلفة فى عداد البروليتاريا الدنيا. وتقبل أبناء الطبقة الوسطى الأهلية ــ مدرسو المدارس ورجال الشرطة والعاملون بالحكومة وأصحاب المتاجر ــ الإنقاص من شأن الثقافة الوطنية لكى يحظوا بمكانة فى المجتمع الاستعمارى ويحافظوا عليها. والمأساة أنهم أصبحوا ينظرون إلى أنفسهم ولعشيرتهم وجيرانهم بعيون المستعمرين، وكانت النتيجة يأس وانعزال الطبقات الوسطى المستعمرة. ومن ناحية أخرى توارى الفلاحون والبروليتاريا الدنيا ــ المغتربون عن المجتمع الاستعمارى والمرتابون فى سلطاته ــ ليتحصنوا خلف النزعة المحافظة لصيانة ما تبقى من أصالة ثقافتهم الأهلية، بيد أنهم فى خضم هذه العملية، كانوا عادة عاجزين عن التمييز بين الأوجه الضارة للثقافة الإمبريالية، وتلك التى يمكن أن تكون مفيدة ــ مثل الطب الغربى ــ أو أنهم افتقروا لفرصة الاستفادة منها. إن الانسحاب الثقافى للفلاحين والبروليتاريا الدنيا وتلك الهوية الثقافية الوطنية المعادية التى تحصنوا خلفها جعلتهم هم فى رأى فانون، وليس الطبقات الوسطى المتعلمة كما زعم مانونى، الطبقات الثورية المحتملة فى الأوضاع الاستعمارية (Fanon 1965: 51, 1967c:101).

وفى كتابه (The Wretched of the Earth)، الذى نشر عام ١٩٦١، درس فانون الدور الذى اضطلعت بالقيام به الثقافة الوطنية فى المجتمعات المستعمرة وبشكل خاص فى النضال من أجل التحرر الوطنى. ويرى فانون أنه بينما شوه الاستعمار ودمر بقوة التقاليد الثقافية للشعوب المستعمرة، أعادت القومية الاعتبار للوعى القومى وعززت الوحدة الاجتماعية، وأمدت هذه الشعوب بالأمل فى خلق ثقافة وطنية فى المستقبل. ويواصل فانون قائلا: إن القومية تمكنت من تحريك النضال المعادى للاستعمار، ولكن، وحيث لم يكتسب الوعى الوطنى بعدا اجتماعيا بعد التحرر، لاح خطر حقيقى هو إمكانية تكرار تاريخ القمع والفاقة التى تفشت فى العصر الاستعمارى، وبشكل خاص فى حال استحواذ الطبقات الوسطى الوطنية على السلطة. ويرى فانون (1967c: 122) أن هذه الطبقات يمكن أن تقوم بدور«...الخط الناقل للحركة بين الأمة والرأسمالية، المتفشية فى المجتمع ولكنها مخادعة مموهة والتى تضع اليوم قناع الاستعمار الجديد».

وانخرطت الماركسية أيضا بمختلف تياراتها فى الجدل الذى دار بعد الحرب

حول التحرر الوطنى. ومن غينيا كان المهندس الزراعى أميلكار كابرال ((1924 ــ 73 أحد أهم هؤلاء وأكثرهم تأثيرا (Chabal 1983; Chilcote 1991; McCulloch 1983b). وتناول كابرال الأمر قائلا: إن للشعب الحق فى امتلاك تاريخه هو، ولكن الإمبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد مزقوا تاريخ شعوب العالم الثالث وعرقلوا تشكل الوعى الوطنى والاستقلال بها[١٠]. وكان التحرر الوطنى هو الطريق الذى يمكنهم عبره استعادة تاريخهم الذى مزق. وعندما يستعيدون مرة أخرى حق التحكم فى نمط إنتاجهم سيكون بوسعهم التغلب على وضعهم كشعب بلا تاريخ (Cabral 1979: 143).

وتعبر البنى الطبقية وفقا لكابرال (1969:56 ــ 75) عن علاقة المجموعات الاجتماعية المختلفة بالنمط المهيمن لملكية الثروة الإنتاجية. وفيما يتعلق بغينيا بيساو يشير كابرال إلى أن البنية الطبقية للبلاد معقدة للغاية، حيث نجد فى المناطق الحضرية أربع طبقات: طبقة صغيرة مكونة من كبار موظفى الدولة والمهنيين، ثم البورجوازية الصغيرة المؤلفة من صغار الموظفين وأصحاب المتاجر والعمال المأجورين، وطبقة ثالثة من العمال بلا عقود ــ مثل خدم المنازل أو العاملين بالمحلات، ورابعا: من لا ينتمون إلى طبقة ــ أى أفراد البورجوازية الصغيرة العاطلين عن العمل والفلاحين الذين اقتلعت جذورهم مؤخرا من الريف وأخيرا البروليتاريا الدنيا. وفى الريف تختلف البنى الطبقية باختلاف المجموعات القبلية التى يبلغ عددها عشرين. وتتراوح هذه البنى الطبقية ما بين شبه الإقطاع

---

٤٦) والاستعمار الجديد فى رأى كابرال (1969:73) كان إستراتيجية الإمبريالية فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأهم مظاهرها الرأسمال الاحتكارى والشركات المتعددة الجنسية.....ويعمل الاستعمار الجديد على جبهتين-فى أوروبا وفى البلدان المتخلفة على حد سواء. وخطته الراهنة فى البلدان المتخلفة هى سياسة تقديم المساعدات، وأحد الأهداف الجوهرية لهذه السياسة هو خلق بورجوازية مصطنعة تعمل على فرملة الثورة وتوسيع فرص البورجوازية الصغيرة فى القيام بدور الطرف المحايد فى الثورة. وفى الوقت ذاته تستهدف هذه السياسة استثمار الرأسمال فى فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وإنجلترا وغيرهم. وفى رأينا أن كل هذا كان يرمى أيضا إلى تشجيع نمو الأرستقراطية العمالية وتوسيع مجال حركة البورجوازية الصغيرة لكى تصد الثورة/ المؤلف

والفولا[11] المنقسمة طبقيا وحتى الشيوعية البدائية لمجتمع البالنتا[12]. واعتمد الانقسام الاجتماعى والمكانة فى الريف على التمايز فى الثروة، وتغيب فى أوساطهم الامتيازات وتسود الملكية الجماعية للأرض، ويقوم مجلس من كبار السن باتخاذ القرارات اليومية مباشرة فى حينه.

والثقافة عند كابرال كانت عنصرا حيويا فى عملية التحرر الوطنى، لأن الأنظمة الاستعمارية قمعت الحياة الثقافية للشعوب المستعمرة، وهو يرى أن الثقافة نتاج العلاقة بين الشعب والطبيعة من ناحية، وبين الناس من ناحية أخرى، وهى محصلة التوترات فى النشاطات الاقتصادية والسياسية. وكانت الثقافة مصدرا لشعور الناس بالهوية، وبمعرفتهم بتاريخهم وبيئتهم الاجتماعية الأصلية وفيم كانوا يشبهون الشعوب الأخرى ويختلفون عنها. وبينما لا يمكن تتبع الأصول الثقافية فقط فى العلاقات الطبقية، فأى تغيير فى هذه العلاقات بوسعه ليس فقط تغيير وعى الفرد بذاته، ولكن أيضا تغيير منظومة الهويات برمتها — التى تشكلت وأعيد إنتاجها (Cabral 1973: 40 — McCulloch 1983b:84 — 5; 6).

وكان للنظام الاستعمارى تأثيرات متباينة على ثقافات كل من الطبقات الحضرية والمجتمعات القبلية المختلفة. ويرى كابرال أن الفلاحين عاشوا حياة ثقافية نابضة بالحياة، لأن الاستعمار عجز عن حظر النشاط الثقافى لسكان الريف. ولهذا السبب يمكن لثقافتهم أن تكون أساسا لأشكال جديدة من المقاومة للهيمنة الاستعمارية، ويمكن فى هذا الصدد أيضا التغلب على مشكلة التقسيمات القبلية فى الريف بالتعبئة السياسية والتنظيم السليم. فلقد قاوم شيوخ الفولا فكرة التحرر الوطنى، لأن من شأنها تقليص سلطاتهم على الصعيد الثقافى، فى حين تعاون

---

٤٧) Fula الفولا شعب مسلم فى الأصل منتشر فى إفريقيا على مساحات تمتد من بحيرة تشاد فى الشرق إلى المحيط الأطلنطى، ويتركز بشكل رئيسى فى نيجيريا ومالى وغينيا والكاميرون والسنغال والنيجر/المترجمة

٤٨) Balanta البالنتا من أكبر المجموعات العرقية فى غينيا بيساو حيث تشكل ٣٠% من السكان، واستوطنوا غينيا بيساو منذ القرن الثانى عشر/المترجمة.

فلاحو الفولا، الذين استغلهم شيوخهم، مع القوميين من ناحية. ومن ناحية أخرى التحق عن طيب خاطر بالقوميين، الفلاحون من المجموعات العرقية عديمة الجنسية (أو غير المعترف بهم كمواطنين) مثل البالنتا، لأنهم أدركوا عمق الدمار الذى ألحقه الاقتصاد الاستعمارى بالفعل بتقاليدهم الزراعية.

ويرى كابرال أن البورجوازية الصغيرة الحضرية كانت القوة الدافعة للتحرر الوطنى فى غينيا بيساو بفضل الوعى العميق لأفرادها بالقيود المفروضة على امتيازاتهم فى ظل النظام الاستعمارى، ويشير إلى ذلك قائلا إن:

»...البورجوازية الصغيرة طبقة جديدة خلقتها الهيمنة الأجنبية، وهى طبقة لا غنى عنها لتسيير الاستغلال الاستعمارى. ويتواجد أفرادها بين الجماهير العاملة فى الريف والمدن من ناحية، وبين الممثلين المحليين للطبقات الحاكمة الأجنبية من ناحية أخرى... وعادة ما تتطلع البورجوازية الصغيرة إلى مضاهاة حياة الأقلية الأجنبية، بينما تقلص فى الوقت ذاته روابطها مع الجماهير...ولكنها لا تندمج أبدا كلية فى الأقلية الأجنبية برغم أنها قد تنجح فى عبور الحواجز الاستعمارية. إنها سجينة التناقضات الثقافية والاجتماعية التى يفرضها عليها الواقع الاستعمارى الذى يعتبرها طبقة هامشية أو مهمشة« (Cabral quoted by Chabal 1983: 174).

ويواصل كابرال قائلا: إن ضعف النظام الاستعمارى يبدو واضحا فى زرعه للقومية فى قلب الطبقة التى أقامها لتتعاون معه. وهكذا فالتناقض الرئيسى كان يقوم بين الشعب المستعمر كأمة ــ طبقة والدولة الاستعمارية. وطالبت الحركات القومية بالوحدة، وجاء قادتها من قلب البورجوازية الصغيرة الحضرية وتفسر هذه الحقيقة الدرجة الدنيا من تطور الطبقة العاملة الأهلية، والطور الجنينى الذى كانت آنذاك تمر به فى غينيا البرتغالية. وحتى تنتصر الثورة كان على البورجوازية الصغيرة أن تنتحر كطبقة ثم تولد من جديد كعمال ثوريين (Cabral 1969:89).

وقام الفلاحون من النساء والرجال الذين هاجروا إلى المدن وارتبطوا بالبورجوازية الصغيرة بدور مهم فى حركات التحرر الوطنى، فقد نقلوا أجواء التعبئة السياسية إلى مناطقهم الريفية ــ تلك المناطق التى ظلت فيها التقاليد الثقافية

قوية بسبب فشل الاستعمار فى تحريم مظاهر الحياة الثقافية لرعاياه فى الريف (Chabal 1983:174 — 5). وبينما تصبح التقاليد الثقافية للمناطق الريفية نماذج لأشكال جديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية من المقاومة للتصدى للهيمنة الأجنبية فإن البورجوازية الصغيرة فى نهاية المطاف هى التى تطور هذه الأشكال وتضعها موضع التنفيذ (Chilcote 1991: 28 — 31).

وأدرك الكتاب القوميون أهمية الثقافات الوطنية، وأقر فانون وكابرال على سبيل المثال أن الفلاحين ألقيت على عاتقهم مسئوليات مهمة فى حركات التحرر الوطنى. ويرى فانون أنهم أدوا دورا قياديا فى هذه الحركات، بينما يعتقد كابرال — وبرغم أن الفلاحين كانوا همزة وصل بين الريف والأجواء السياسية للمدينة وقدمت ثقافاتهم نماذج للمقاومة — أن البورجوازية الصغيرة الحضرية كانت الطبقة القيادية فى الحركات القومية الثورية لأن أفرادها كانوا مدركين أكثر للكيفية التى أضيرت بها امتيازاتهم فى ظل النظام الاستعمارى. ولسوف نفحص لاحقا بمزيد من التفصيل الملكات الإبداعية والإمكانيات الثورية للفلاحين فى حركات التحرر الوطنى.

وفور نجاح الحركات القومية، كان عليها التصدى لما للأصول الأولى للناس من تأثيرات على تشكيل الهوية الجديدة الأهلية أو الوطنية (Greetz 1963b). وتمثلت هذه الأصول الأولى فى «محددات» ثقافية مفترضة للوجود الاجتماعى — مثل العرق والقبيلة والجنس واللغة والمنطقة والثقافة أو الدين، وتلك محددات طغت على حركة البحث عن هوية والمطالبة بالاعتراف صراحة بهذه الهويات فى الدول الجديدة. ولقد أرست هذه المحددات القوى ذاتها التى ساندت حركات الاستقلال السياسى. وبينما كان يمكن أن تصبح هذه المحددات محركا للتقدم ورفع مستوى المعيشة وأساسا لنظام سياسى أكثر فعالية، كان يمكن فى الوقت ذاته أن تعرقل خلق هويات وقيم مدنية. ونتيجة لهذا كانت الأنظمة المدرسية وعمليات الإحصائيات الاجتماعية والملابس والمناسبات والرموز الرسمية للسلطة العامة فى كثير من الأحيان موضع خلاف بين أنصار المحددات التقليدية للوجود الاجتماعى وأنصار القيم المدنية الحديثة للدولة.

وكثيرا ما كان من الصعب حل التوترات بين الهويات الأصلية والسياسات المدنية. ومع ذلك فقد سعت بعض الدول الجديدة إلى ترويض الهويات الثقافية بدلا من الاستهانة بها أو إنكار وجودها، وذلك عبر دمج المجموعات الأصلية فى وحدات أكبر وأوسع انتشارا، على نحو يمكن حكومات هذه الدول من التقدم دون أن تهدد الأطر الثقافية التى تتقاطع مع قضية الهوية الشخصية من ناحية، أو أن تتركها هى تفرض تهديدا كبيرا على سير الوظيفة السياسية لبيروقراطية الدولة من ناحية أخرى (Greez 1963b).

التنمية الريفية والثورة الاجتماعية والجماعات الفلاحية

برزت الجماعات الريفية مرة أخرى فى مركز أحداث الأعوام التى تلت الحرب. وأخذت تتسع الدوائر التى تدرك وتقر دور الجماعات الريفية فى إنجاز التطور الصناعى فى أوروبا والاتحاد السوفيتى وبلدان العالم الثالث مثل المكسيك بل تتبنى هذا الدور باعتباره إستراتيجية قابلة للتطبيق للتطور الاقتصادى السياسى. وفى الوقت الذى تسلم فيه الشيوعيون الصينيون السلطة عام ١٩٤٩ كان الفلاحون يقدرون حق قدرهم كقوى محتملة للتغيير الثقافى، الأمر الذى أفضى إلى اعتراف الطبقات الحاكمة والقوى التقدمية فى عدد من البلدان مثل جواتيمالا وبوليفيا وكوريا الجنوبية ــ بأهمية الإصلاح الزراعى والتوزيع الأكثر عدلا للدخل والثروة كشروط للحفاظ على أو تبدل التوازن القائم للقوى فى هذه الدول. وأفضى هذا أيضا إلى أن علماء الاجتماع وبشكل خاص من أوروبا والعالم الثالث أخذوا فى الاهتمام بالجماعات الفلاحية وكيفية دمجهم فى البنى الوطنية.

لقد أربك الفلاحون المنظرين الليبراليين والماركسيين للتغيير والتنمية، الذين تنبأوا باختفاء القوى الطبقية الريفية فى نهاية المطاف مع تقدم التصنيع. بيد أن الجماعات الفلاحية، أى أغلبية سكان العالم، لم تكن تختفى فى بلدان عديدة، الأمر الذى كان بمثابة أزمة لهؤلاء المنظرين خاصة وأن الحرب العالمية الثانية والاستعمار وصعود الثورة الاشتراكية قد أضارت أنظمة الإنتاج الريفية، وفى هذا السياق،

«...لم تتمثل المسألة الزراعية فى مجموعة من القضايا السياسية والاقتصادية، فحسب، رغم أنها ــ على مستوى آخر ــ كانت قضية سياسية حلت حلا اقتصاديا فى المقام الأول. ولمعرفة من الفلاحون؟ وكيف يتصرفون فى وضع الغليان السياسى؟ أو كيف يمكن دمجهم داخل حركة اجتماعية تسيرها المدن؟ على المرء تحليل وضعهم الطبقى ودورهم ومصيرهم فى التطور الرأسمالى وعلاقاتهم بالدولة» (Rosebrry 1993: 336).

وفى خضم عملية تحليل البنى الطبقية الريفية وعلاقتها بالبنى الوطنية أدرك علماء الاجتماع ببطء أنهم ببساطة لم يفهموا الحياة الريفية.

ورغم أن عالم الأنثروبولوجى روبرت ريدفيلد (1955)، الذى ناقشنا آراءه فى الباب السابق، كان أحد أول من تناولوا الجماعات الفلاحية بالدراسة، إلا أنه لم يستخدم فى الحقيقة مفهوم الفلاح حتى منتصف خمسينيات القرن العشرين. وحتى ذلك الوقت كان يشير إلى الفلاح غير المتعلم وإلى الشعوب القبلية فى المناطق الريفية مستخدما لفظ «القوم»، واعتبر أن ثقافتهم وحياتهم مغايرة للقيم والمعتقدات والعلاقات الحضرية لقاطنى المدن (Redfield 1962e: 176).

وتصدى عالم الأنثروبولوجى سيدنى منتز (b 1922) للطابع النفعى لمقولة ريدفيلد «المتصل الشعبى الحضرى». ورغم أن سيدنى وافق على أن تناول الأمر باستخدام علم النماذج والرموز كان مفيدا، إلا أنه أشار إلى أن الجماعات البروليتارية الريفية لمزارع الصبار والتى شكلت العامود الفقرى لاقتصاد ياكوتان لم تدخل دائرة اهتمام ريدفيلد عند تناوله للنماذج الاجتماعية، بل خرجت فى الواقع تماما عما أطلق عليه «المتصل الشعبى الحضرى». وبالنسبة لمنتز كانت المزارع والبروليتاريا الريفية المرتبطة بها شكلا من أشكال التنظيم الصناعى وملمحا متكاملا للمجتمع الحضرى الحديث. وكانت البروليتاريا الريفية..»..طبقة منعزلة يستند وجودها على وجود الطبقات الأخرى التى تملك أدوات الإنتاج وتوفر فرص العمل وتدفع الأجور وتبيع السلع لكى يشتريها الناس» (Mintz 1953: 141). ولقد تشكلت البروليتاريا الريفية على يد القوى الاجتماعية ذاتها التى شكلت المجتمعات الحضرية، وتتطلب دراسة علاقاتها بالبنى الأعرض، أبحاثا تجريبية وتاريخية ومقارنة (Wolf and Mintz 1957, Rubin 1959).

ولقد فحص عالم الأنثروبولوجى إيريك وولف (b. 1923) هذه القضايا فى دراسات مقارنة للجماعات الفلاحية المنغلقة والمنفتحة (Wolf 1955, 1956, 1957). وكان أفراد الجماعات المنغلقة، مثل الجماعات التى انتشرت فى هضاب أمريكا اللاتينية، منتجين زراعيين احتفظوا بحقهم فى التحكم فى أراضيهم عن طريق الملكية والحقوق غير المتنازع عليها لرعاة الغنم، أو بالتأجير التقليدى أو اتفاقيات استخدام الأرض. وكانوا معنيين بشكل رئيسى باستمرار البقاء أكثر من الزراعة كعمل يتطلب إعادة استثمار متواصلة. ولقد تشكلت الجماعات المنغلقة إبان المرحلة الاستعمارية عندما تم دمج الفلاحين بالبنى الاستعمارية على نحو يحرم اتصالهم المباشر بالعالم الخارجى (Wolf 1955: 456). وغالبا ما كانت هذه الجماعات تصنف بالـ«هندية». ولقد اعتمد صمود الأشكال الثقافية الهندية على، ووقف خلف صيانة وإعادة إنتاج الهوية البنيوية للجماعة المغلقة. ودافع أعضاء هذه الجماعات عن الحقوق والأعراف التقليدية التى أبدت هذه القواعد والسنن التى حمتهم بدورها من شبح المجاعة والمخاطرة والسوق.

فيما انخرط أعضاء الجماعات المنفتحة فى إنتاج القهوة والكاكاو وغيرهما من المحاصيل للسوق مقابل النقود، حيث كان ٥٠% إلى ٧٥% من إنتاجهم يباع فى السوق، وبالتالى، خضع رزقهم للتقلبات فى سوق الطلب على المحاصيل التى يزرعونها، واستمروا يفتقرون إلى الرأسمال للاستثمار فى الأعمال التى يقومون بها. وكان فلاحو الجماعات المنفتحة الذين ينتمون إلى متوسطى الملاك فى حالة تفاعل مستمر مع الخارج عبر السوق الرأسمالية، وارتبطت ثرواتهم ببنى السوق الأكبر التى كانوا جزءا منها.

ويرى وولف (1955: 466 ــ 8) أن معطيات الإثنوجرافى ــ التى كانت نادرة فى خمسينيات القرن العشرين كما يوحى المسح الأولى الذى أجراه لأنماط الفلاحين ــ أقل من أن تغطى تغطية كاملة تنوع الفئات الفلاحية فى أمريكا اللاتينية. وهو يفترض وجود فئات فلاحية أخرى مثل من كان كامل إنتاجهم يذهب للسوق، ومثل من باعوا بضائعهم فى الأسواق المحلية، ومثل الذين كانت الأراضى التى يستأجرونها أجزاء هزيلة من التنظيمات المبكرة الكبيرة الحجم، ومثل

المستعمرين الأجانب، ومثل الذين عاشوا على هوامش الأسواق الرأسمالية وباعوا أقساما من محاصيلهم للحصول على البضائع التى لم يستطيعوا إنتاجها لأنفسهم. وفحص وولف أيضا كيف ارتبطت الأنماط المختلفة من الفلاحين بالبنى الوطنية الاقتصادية والسياسية الأعرض. وفى خضم هذه العملية نظر وولف إلى الفلاحين باعتبارهم مزارعين ريفيين يتحول فائض إنتاجهم إلى مجموعة مهيمنة سياسيا فى شكل جزية أو إيجار وفرق بين الفلاحين والمزارعين ـ الذين كانت الزراعة بالنسبة لهم مشروعا للبزنس ـ وبينهم وبين الشعوب القبلية ـ التى ارتبطت الزراعة لديهم باستمرار بقائهم وبتوفير فائض يتم تبادله مع المجموعات الأخرى (10; Minz 1973 — Wolf 1966:2).

واعتمدت رؤى وولف ومنتز على التقاليد الماركسية للتحليل الطبقى. ولم ينظرا إلى كل الفلاحين بوصفهم منتجين مستغلين تخلفوا عن النظام ما قبل الرأسمالى للإنتاج، ولم ينظرا إليهم أيضا كطبقة كانت آخذة فى الاختفاء عشية توسع العلاقات الاجتماعية الرأسمالية. وناقشا الأمر بدلا من ذلك قائلين: إن البنى الطبقية والعلاقات الاجتماعية للنماذج الأكثر انفتاحا من الفلاحين وجماعات البروليتاريا الفلاحية، تشكلت فى سياق توسع علاقات السوق الرأسمالية. وفرقا بين الأسس النظرية لموقفها والأسس النظرية للمواقف الأخرى لفهم المجتمعات الفلاحية، ويمكن النظر إلى عملهما أيضا كنقد لهذه المواقف.

وانتشر فهم آخر للجماعات الفلاحية آنذاك. ولقد تأثرت مقولة ريدفيلد «المتصل الشعبى الحضرى» ـ وهى الأكثر شيوعا ـ للغاية بالثنائية التقليدية/الحديثة فى آن، التى استخدمها دوركايم وجيله. ونظرت هذه المقولة إلى التغيير الثقافى باعتباره إشكالية نشأت عن الاتصال المتزايد بين الجماعات الشعبية وقاطنى المدن الحديثة. وناقش جورج فوستر (1967) الأمر قائلا: إن الفلاحين كانوا الممثلين الريفيين للتقاليد الوطنية المبكرة التى منعهم جمودها من التحديث والتصنيع وتبنى المعايير الحضرية الحديثة للعقلانية، وكان من شأنها أيضا أن تفضى فى نهاية المطاف إلى تحللهم. وهناك موقف ثالث قائم على أساس نظريات تشايانوف (1986a, b) اللا ـ تاريخية حول تنظيم المزرعة الفلاحية والأنظمة

الاقتصادية غير الرأسمالية، والتى سعت لإظهار كيف تسببت المزارع العائلية المستقلة فى ولادة بنى اجتماعية فلاحية على المستوى المحلى واقتصاديات مزدوجة على المستوى الوطنى (Shanin 1971: 291 — 3; Silverman 1979).

ودفع تصعيد النزاع المسلح فى فيتنام فى منتصف ستينيات القرن العشرين علماء الاجتماع إلى دراسة العلاقة بين الفلاحين والثورة الاجتماعية. واتسمت هذه الجهود بأهمية خاصة لأنهم أولوا اهتماما كبيرا للخصوصية والتفرد التاريخى للحالات المختلفة، وحاولوا فى الوقت ذاته التوصل إلى استنتاجات عامة حول حروب الفلاحين قائمة على التجربة.

وكانت أولى هذه المحاولات هى محاولة عالم السوسيولوجى ألافى (b 1921)، وهى دراسة مقارنة تناولت «... الدور الخاص لما يسمى **متوسطى الفلاحين وفقراء الفلاحين** والشروط المسبقة...الضرورية للتعبئة الثورية **لفقراء الفلاحين**» (Alavi 1965: 243) (التشديد وارد فى الأصل). وناقش ألافى الأمر قائلا: إن الفلاحين فى روسيا والصين والهند كانوا متمايزين داخليا، وأن أثرياء ومتوسطى وفقراء الفلاحين لم يصطفوا فى نظام هرمى واحد، وإنما انتموا على الأرجح إلى قطاعات ثلاثة مختلفة للاقتصاد الريفى. فى القطاع الأول كان فقراء الفلاحين يزرعون أراضى لوردات الأرض مقابل بعض المحصول وفقا لنظام المحاصص. وفى القطاع الثانى امتلك متوسطو الفلاحين الأرض التى يزرعونها ولم يلجأوا إلى عمل الآخرين. أما القطاع الثالث فتشكل من المزارعين الرأسماليين — أى أثرياء الفلاحين — الذين امتلكوا كميات ضخمة من الأرض واعتمدوا على العمل المأجور للبروليتاريا الريفية أكثر من اعتمادهم على العاملين بنظام المحاصص أو استئجار الأرض (Alavi 1965: 243 — 4).

وتحليل ألافى للمادة التى كانت متوفرة فى منتصف ستينيات القرن العشرين قاده إلى استنتاج أن فقراء الفلاحين كانوا فى الأصل أقل الطبقات الفلاحية قتالية لأنهم هم وعائلاتهم كانوا يعتمدون كلية على مالك محدد للأرض فى تحصيل رزقهم، وكانوا غالبا ما يقعون فى شراك علاقات وصاية أبوية من قبل مالك الأرض، بيد أن.

«... تخلف الفلاحين (الفقراء) هذا ــ الناجم عن تبعية موضوعية ــ هو وضع نسبى فقط وليس مطلقا. وفى الحالة الثورية ــ عندما تنشأ وتتطور مشاعر العداء للوردات الأرض وأثرياء الفلاحين، لنقل بفضل قتالية متوسطى الفلاحين عندئذ ترتفع روحهم المعنوية ويصبحون على استعداد للاستجابة لنداءات التحرك...

ومتوسطو الفلاحين من ناحية أخرى هم فى الأصل العنصر الأكثر قتالية بين الفلاحين، ويمكن أن يكونوا حليفا قويا للحركة البروليتارية فى الريف، وبشكل خاص فى توليد القوة الأولية الدافعة للثورة الفلاحية. بيد أن وضعهم الطبقى يقلص نطاق رؤيتهم الاجتماعية، وعندما تتقدم الحركة فى الريف إلى مرحلة الثورة قد يتراجعون عن تأييد الحركة الثورية إلا فى حالة النجاح فى تبديد مخاوفهم وجرهم إلى الحركة الجماعية» (Alavi 1965: 275).

وهكذا، يناقش ألافى، بعكس الماويين، الأمر قائلا: إن متوسطى الفلاحين كانوا أصلا القوة القيادية ومن ثم القوة الرئيسية للتغيير الثورى فى الريف، وإنه حين يصبح نجاح الثورة أمرا مؤكدا يحتل مواقعهم فقراء الفلاحين الذين تحركت طاقاتهم الثورية بفضل قتالية متوسطى ملاك الأرض من الفلاحين.

وفى كتابه: «حروب الفلاحين فى القرن العشرين» لاحظ إيريك وولف (1969:295) أن «ثورات الفلاحين فى القرن العشرين لم تعد ردود فعل بسيطة على مشاكل داخلية....أنها تحركات محلية فى مواجهة تفسخات اجتماعية عميقة سببتها تغييرات مجتمعية جوهرية مرتبطة بانتشار الرأسمالية الغربية والأسواق والعقلانية الاقتصادية الرأسمالية. فلقد أفضى الاكتساح الرأسمالى إلى اضطراب العلاقات الاجتماعية التقليدية وسبل كسب الرزق فضلا عن توازن القوة. وحين فقد الفلاحون السيطرة على أراضيهم وتحولوا إلى «..فاعلين اقتصاديين مستقلين عن الارتباطات الاجتماعية السابقة بالعشيرة والجيران نشأت أزمة فى ممارسة السلطة» (Wolf 1969: 279). وكانت حروب الفلاحين هى رد الفعل الممكن الوحيد على الأزمة التى أثارها التغيير الاجتماعى، أو تبلورت فى خضم هذا التغيير.

ويرى وولف أن هذه الثورات شنها الفلاحون من ملاك الأرض الذين كانت لهم امتيازات مادية وتنظيمية افتقر إليها كل من فقراء الفلاحين العاملين بنظام المحاصص والبروليتاريا الريفية. فلقد احتفظ ملاك الأرض بحقهم فى التصرف فى محاصيلهم وكانوا خارج الرقابة المباشرة للوردات الأرض، ولم يكونوا لا فقراء ولا خاضعين للقمع كفقراء الفلاحين والعمال الريفيين المأجورين. وكان متوسطو الفلاحين ومستأجرو الأرض فى القرى، الواقعون خارج الرقابة المباشرة للوردات الأرض، والفلاحون الأحرار فى المناطق الحدودية ــ حيث كانت رقابة لوردات الأرض وسلطات الدولة رقابة غير مباشرة أو متقطعة فى أفضل الأحوال ــ هم الذين امتلكوا امتيازات تكتيكية فى هذه المراحل الانتقالية. فضلا عن أن الفلاح المتوسط الذى بقى فى الأرض فى الوقت الذى أرسل فيه أبناءه للمدن للعمل قد تعرض هو الآخر أكثر من غيره لتأثيرات البروليتارية الحضرية. ونتيجة لذلك أصبح هو ناقل الاضطرابات الحضرية والأفكار السياسية. وكانت محاولته هو فى أن «...يظل تقليديا هى التى جعلته ثوريا» (Wolf 1969: 292).

ويرى وولف (1969: 294) أن المجتمع ذاته كان ساحة قتال الثورات الفلاحية فى القرن العشرين.

«..حيث فجر الفلاحون ثورات ناجحة على النظام القائم ــ تحت رايتهم هم وبقيادتهم هم ــ وكانوا أحيانا قادرين على إعادة تشكيل البنية الاجتماعية للريف لتصبح قريبة من تطلعات قلوبهم، بيد أنهم لم يقبضوا على زمام الوضع فى المدن التى كانت مقرا لمراكز السلطة، ولا على الموارد الإستراتيجية غير الزراعية للمجتمع...وهكذا فالثورة الفلاحية التى تجرى فى مجتمع معقد منخرط فى خضم التصنيع والتحول صوب التجارة تميل إلى الاقتصار على الذات وبالتالى تنطوى على مفارقة تاريخية» (Wolf 1969: 294).

ودور الفلاح فى هذه الثورات تراجيدى وواعد على حد سواء: تراجيدى بمعنى أن «... محاولاته لاستبدال وجه هذا الحاضر المؤلم الموجع بشرت فقط باقتراب مستقبل أكثر غموضا»، وهذا الدور واعد إلى حد يمكن معه القول إن «... حزبهم هو حزب الإنسانية» (Wolf 1969: 301 ــ 2).

وفحص السوسيولوجى التاريخى بارينجتون مور (b 1913) أنماط العلاقات الاجتماعية التى سهلت أو كبحت الثورة الفلاحية أثناء التحول من المجتمع الزراعى إلى الصناعى. ويفترض مور أن «... السبل التى سلكتها الطبقات العليا من ملاك الأرض والفلاحين لمواجهة تحدى الزراعة التجارية كانت عوامل حاسمة فى تحديد المحصلة السياسية (Moore 1966:xvii). ويشير مور إلى أن التحول من مجتمع زراعى إلى صناعى جرى عبر طرق ثلاث مختلفة، وكانت الديمقراطيات البرلمانية ــ فى إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة ــ المحصلة النهائية لإحدى هذه الطرق. ولقد أرست هذه الديمقراطيات أوضاعا أصبح فيها الفلاحون عاجزين عن القيام بمقاومة ناجحة لسعى الطبقات العليا من ملاك الأرض لترسيخ الزراعة التجارية وللاستفادة ــ مثل التجار والصناعيين الرأسماليين ــ من عمل الأسواق فى كل من المدن والريف. وكانت الفاشية هى المحصلة الأخيرة للطريق الثانى، وظهرت فى ألمانيا واليابان، حيث عجزت الرأسمالية فى هذين البلدين عن التصدى لطبقة لوردات الأرض التى أمسكت بسلطة الدولة، وحيث منعت البنية الاجتماعية الفلاحية المستأجرين والعاملين بنظام المحاصص وصغار الملاك من تصعيد معارضة فعالة. وكانت الشيوعية فى روسيا والصين نهاية المطاف للطريق الثالث، ولقد أفضى ضعف الطبقات التجارية والصناعية الرأسمالية فى هذه البلدان إلى فشلهم فى قمع واستغلال للفلاحين وفى وقف نمو الحركات والثورات الفلاحية.

وفحص مور تفاعل العوامل التى أثرت فى، أو غيرت، ميزان القوة فى حالات تاريخية محددة. وتناول الأمر قائلا:

»...إن أهم أسباب الثورات الفلاحية كان غياب الثورة التجارية فى الزراعة بقيادة الطبقات العليا من ملاك الأرض، واستمرار وجود المؤسسات الاجتماعية الفلاحية فى العصر الحديث لترزح تحت وطأة ضغوطات وقيود جديدة. ولتجنب الثورة فى وضع استمرار وجود الجماعة الفلاحية، مثلما حدث فى اليابان، يجب أن تظل هذه الجماعة فى ارتباط وثيق بالطبقة المهيمنة فى الريف. وبالتالى فأحد أهم أسباب الثورة الفلاحية هو ضعف العلاقات المؤسساتية التى تربط مجتمع الفلاحين بالطبقات العليا، فضلا عن الطابع الاستغلالى لهذه العلاقة. وأحد ملامح الظاهرة العامة كان فقدان النظام لتأييد طبقة عليا من أثرياء الفلاحين، لأن أثرياء الفلاحين

كانوا قد شرعوا فى التحول إلى أنماط أكثر رأسمالية فى الزراعة، وفى إرساء استقلالهم فى مواجهة أرستقراطية تسعى إلى الحفاظ على وضعها بتكثيف الأوضاع والعلاقات التقليدية، مثلما حدث فى فرنسا فى القرن الثامن عشر. وعندما غابت هذه الأوضاع أو أبطلت فشلت تمردات الفلاحين فى الاندلاع أو قمعت بسهولة».

وكانت البيروقراطيات الزراعية العظمى للملكيات الاستبدادية بما فى ذلك الصين تربة صالحة بشكل خاص لانتعاش العوامل المفجرة للثورة الفلاحية. ولقد مكنتهم قوتهم المطلقة من تحريم نمو طبقة مستقلة تجارية وتصنيعية...وبترويض البورجوازية، قلص التاج القوة الدافعة صوب مزيد من التحديث...فضلا عن أن البيروقراطية الزراعية قد خاطرت، بفرضها لضرائب ضخمة، بدفع الفلاحين إلى تحالف مع النخب المحلية فى المدن...ووصل الأمر بالتاج فى نهاية المطاف حد تولى وظائف الحماية الاقتصادية والوظائف القضائية للحاكم المحلى المطلق، وعلى هذا النحو أضعف الاستبداد الملكى الأواصر الحاسمة الأهمية بين الفلاحين والطبقات العليا» (Moore 1966: 477 — 9).

واهتم مور بدراسة العلاقات المتغيرة داخل البنية الطبقية إجمالا أكثر من تلك التى أثرت بشكل رئيسى على الطبقات الريفية. ولم تفرز البنى الاجتماعية الفلاحية دائما أشكالا فعالة من المقاومة، وعلى الطريق المفضى إلى الشيوعية كانت القوى التى تشجع تطور الزراعة التجارية وأشكال العمل القمعية للاستغلال الزراعى ضعيفة. ولهذا السبب كان الفلاحون قادرين على التعبئة وعلى التعاون مع العمال للتأثير على سير التحول البنيوى لروسيا والصين. ولقد وسع كتاب (The Social Origins of Dictatorship and Democracy) تحليلات ألافى وولف بتقديم عرض أوضح للظروف التى يتمكن فيها الفلاحون من تنظيم تعبئة ناجحة ضد بنى سلطة الدولة.

خلاصة

أضعفت الحرب العالمية الثانية الرأسمالية على نطاق العالم، ودمرت الاقتصاديات الصناعية لمعظم الدول الرأسمالية أو أصابتها فى الصميم، وانحسرت

سلطة المراكز الرأسمالية على ممتلكاتها الاستعمارية مقارنة بما كانت عليه قبل ذلك بعقد (أو يزيد قليلا). وكان ظهور الدول الاشتراكية فى شرق أوروبا والصين والحروب الأهلية وحركات التحرر الوطنى التى برزت فى قلب الدول الاستعمارية بمثابة تحديات إضافية لهيمنة المراكز الإمبريالية. وتطلبت نتائج ومضامين هذه الأوضاع الجديدة تفسيرات وخططا جديدة.

واستجابة لهذه المهمة قدم علماء الاجتماع فى العقود التى تلت الحرب نظريات قيمة عن التغيير والتنمية تفسر الأوضاع التى تمخضت عنها الحرب. ولم تعد الحجج الغربية ـــ التى تدعى تفوق الرأسمالية والتى تصور التطور الرأسمالى باعتباره ظاهرة طبيعية يستفيد منها الجميع على قدم وساق، والتى نظرت إلى الاستعمار باعتباره نزعة خيرية وعبئا تتحمله ـــ تملك قوة التفسير المقنع التى كانت تملكها يوما ما. وكان على التفسيرات الجديدة للتغيير والتنمية أن تأخذ فى حسبانها فى نهاية المطاف المشاعر القومية والجماعات الريفية كعوامل محتملة للتغيير.

وكان منظرو النمو الاقتصادى والتحديث أنصارا متحمسين لطريق التطور الرأسمالى، وأعادوا بشكل ممض تكرار آراء الارتقائيين الذين ادعوا أو ألمحوا إلى أن الرأسمالية كانت المحصلة الطبيعية لعمليات متأصلة فى صلب المجتمع ويمكن دفعها للتطور بالاستثمار إما فى القاعدة الاقتصادية أو فى المجموعات التى يستفيد أفرادها ماديا من تطورها. وزعموا أيضا أنه بالقدر الكافى من الاستثمار والتشجيع ستقترب كل البلدان فى النهاية من بعضها البعض وستصبح مشابهة للدول الرأسمالية الصناعية للغرب، وسيكون بوسع مواطنيها الاستمتاع بالأنماط الغربية من الاستهلاك الضخم.

وأدرك منظرو التبعية من أمريكا اللاتينية إدراكا لا لبس فيه أن هذا التقارب لم يحدث ولن يحدث بين البلدان الرأسمالية المتطورة للعالم الأول والبلدان المتخلفة التابعة اقتصاديا للعالم الثالث، أخذا بعين الاعتبار الظروف السياسية ـــ الاقتصادية التى تبلورت بسرعة فى الأعوام التالية للحرب. وكانت اقتصاديات بلدانهم قد أصبحت أقل شبها باقتصاديات العالم الأول مما كانت عليه منذ أربعين أو خمسين

عاما قبل ذلك. ولقد أدركوا قبل غيرهم وبشكل أوضح من معظمهم بطلان الحجة القائلة: إن كل البلدان تستفيد من التطور الرأسمالى، واعتبروا أن ظروف البلدان المتخلفة اقتصاديا فى العالم الثالث كانت نتيجة للتبادل غير المتكافئ. بالإضافة إلى أن تخلف أقسام عريضة من العالم كان، فى الحقيقة، ملمحا ضروريا مكملا للتطور الرأسمالى ذاته.

ومنذ سبعينيات القرن وصاعدا تناول الباحثون فى قضايا النظم العالمية الأمر قائلين: إن علاقات التبادل غير المتكافئ قد شكلت الاقتصاد العالمى منذ عام ١٥٠٠.

وقسمت العالم إلى مناطق رئيسية يجرى فيها التراكم الرأسمالى وأطراف شاسعة تنتج الفائض وأشباه أطراف تراكم الرأسمال من أقسام الأطراف وتقدمه للمتروبوليتان. واعتمد مفهوم الأقسام الرئيسية للعالم، من وجهة النظر هذه، على المكانة التى يحتلها هذا البلد أو ذاك فى اقتصاد عالمى واحد، وليس باعتباره بلدا رأسمالية واشتراكية أو تنتمى للعالم الثالث. وفى خضم هذه العملية يسلم منظرو النظم العالمية بصحة موقف منظرى التبعية القائل: إن التطور اتخذ مسارات مختلفة فى الأجزاء المختلفة من العالم.

ورغم بعض الفروق الواضحة فى آراء مختلف منظرى التطور الرأسمالى فقد اتفقت إلى حد بعيد أفكارهم حول التغيير (Brenner 1977). فيما يرى منظرو النمو أن تطور القوى المنتجة قد كثف الإنتاج الزراعى الذى أفضى إلى نمو السكان وإلى تقسيم للعمل يتسع دوما، الأمر الذى شجع بدوره التبادل بين المجموعات المنتجة لبضائع تزداد تنوعا وتخصصا. وظهر المشرفون لكى يديروا دفة الإنتاج والتوزيع وتبادل الفائض فى هذا النظام الاجتماعى المتزايد التعقيد. وبقيام الأسواق ظهرت على السطح الفروق الطبيعية التى قامت ذات يوم بين الأفراد والمجموعات أو المناطق وطفح الظلم، وأقره منظرو التحديث، لكنهم جادلوا قائلين: إن مثل هذه المظالم سوف تتقلص بفعل التطور الرأسمالى الصناعى

والتمدن والاستهلاك الضخم والتقارب الذى سيأتى كنتيجة لهذه التطورات.

أما الكتاب الذين بنوا مواقفهم على أساس تجاربهم فى المستعمرات السابقة لبلدان العالم الثالث أكثر من تأثرهم بالدول الرأسمالية فقد قدموا تفسيرات متنوعة لمجموعة مختلفة من الهموم. وتراوح هذا بين وضع مفاهيم للبنى الاجتماعية والسياسية ـ الاقتصادية لبلدان العالم الثالث، إلى البحث فى البنى الطبقية والعلاقات الاجتماعية والظروف التى قد تعزز نجاح حركات التحرر الوطنى. وبينما قبل البعض حجج نظريات الاقتصاديات الثنائية لم يقبله البعض الآخر. وزعم منظرو التبعية أن البنى الاقتصادية للبلدان المستعمرة فى أمريكا اللاتينية كانت رأسمالية منذ القرن السادس عشر، لكنها لم تكن بالضبط البنى ذاتها التى ظهرت فى البلدان الرئيسية للغرب. وجادل منظرو التمفصل قائلين إن تلك البنى مثلت الروابط بين الأنماط الرأسمالية وما قبل الرأسمالية للإنتاج، والتى أعيد إنتاجها وتطورت عبر الزمن. وافترض منظرو الأنماط الاستعمارية للإنتاج أن الأشكال الاجتماعية لبلدان العالم الثالث متميزة ولا تمثل تعايش العلاقات الاجتماعية الرأسمالية وما قبل الرأسمالية. وأدرك المنظرون أن هذه الأوضاع المحتملة تاريخيا تشابة بشكل عام الأوضاع التى سادت فى فترات التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية الذى جرى بالفعل، أو كان يجرى آنذاك فى أوروبا.

وأكدت المواقف النقدية للاستعمار على ضرورة تفكيكه وعلى حق الشعوب فى المطالبة بالحكم الذاتى الوطنى والاستقلال وعلى حق كل أمة فى امتلاك أراضيها. ولأن أغلبية سكان العالم فلاحون أو شعوب قبلية تعيش فى الريف، كثيرا ما كانت الحركات القومية تراعى مشاعرهم. وفى الصين استمد القوميون الثوريون فى حقيقة الأمر أصولهم من الريف أكثر من المدن، وأشار مختلف المنظرين مثل فانون وكابرال إلى القدرات الثورية للفلاحين، وإلى أهمية الثقافات الريفية كاحتياطى لأشكال جديدة من المقاومة. ولهذا السبب وضعت البنى الطبقية والعلاقات الاجتماعية الريفية موضع الدراسة لكى يتم التحقق بالتجربة من صحة

الإجابة عن السؤال الآتى: أى الطبقات الريفية كانت ثورية وفى ظل أية ظروف يمكن إطلاق طاقاتها الثورية؟

وفى الباب الأخير سوف نتناول العلاقة بين الإمبريالية والعولمة، ونستكشف على نحو أكثر تفصيلا علاقة العولمة بالدول ودورها فى تفكيك الاشتراكية. وسوف نفحص أيضا تحولات البنى الطبقية الريفية وظهور كل من الحركات الاجتماعية القومية والحركات الاجتماعية الباحثة عن هوية فى نهاية القرن العشرين. وسوف نختتم الكتاب بتقييم مختصر لمساعى ما بعد الحداثة وما بعد الاستعمار لشرح هذه التطورات.

الباب السادس

العولمة وما بعد الحداثة

فى منتصف سبعينيات القرن العشرين عصفت أزمات اقتصادية وسياسية عنيفة بمعظم سكان العالم حين هبط الإنتاج الصناعى فى البلدان الرأسمالية المتطورة بنسبة ١٠ % فى عام واحد. واتسمت الانهيارات الاقتصادية للسبعينيات والثمانينيات بعمق واتساع الأزمة الرأسمالية الكبرى ذاتها فى الثلاثينيات. وكان على معظم بقاع إفريقيا وأمريكا اللاتينية استئناف النمو الاقتصادى الذى خلف غيابه حوالى بليون إنسان معوز ودفع ملايين آخرين إلى حافة الفقر المذل. وعندما استؤنف النمو الاقتصادى فى الدول الرأسمالية المتطورة فى منتصف الثمانينيات حدث هذا بمعدل أبطء للغاية مما كان عليه، فيما عدا لبعض الوقت فى البلدان الحديثة التصنيع فى شرق آسيا التى تعانى الآن من أزمات للمرة الأولى. وأضحى نطاق الانهيار واضحا فى الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية فى شرق أوروبا فى أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات، عندما هبط الإنتاج الصناعى بنسبة تتجاوز ٢٠% وانهارت العملات الوطنية. واتضحت الأبعاد السياسية للأزمة بشكل خاص فى أوروبا الشرقية حيث تفككت آليات الدولة وتفسخت الدول، وانتشر البعث القومى والصراع العرقى والحروب الأهلية (Hobsbawm 1994: 404 — 8).

ورافقت هبوط معدلات النمو الاقتصادى وتفجر الأزمات السياسية التى نتجت عنها، بل وفاقمتهما أيضا، عمليات إعادة هيكلة الاقتصاد العالمى. وتضمنت هذه العمليات زيادة عدد الشركات التى تتشابك فيها الأعمال البنكية بالبزنس والتى قفزت فوق الحدود الوطنية ونظمت بشكل متزايد تراكم الرأسمال على نطاق العالم. وأجبرت هذه الشركات عابرة القومية الدول الوطنية على الاهتمام فى المقام الأول بالسياسات المالية وتحصيل الديون لتتحمل المسئولية عند الاقتضاء عن الدين الخاص لهذه الشركات ولتقلص ــ عبر الميزانيات المتوازنة والتعديلات الهيكلية ــ نطاق الرعاية الصحية وميزانيات التقاعد والخدمات الاجتماعية والفوائد الأخرى التى انتزعها المواطنون من الدول بنضالاتهم المتنامية. وقادت عمليات إعادة البناء الاقتصادى هذه إلى تركيز مطرد النمو للثروة فى أيدى أفراد أقل وأقل، وكنتيجة

لهذا فالتوزيع الظالم للثروة القائم الآن هو على الأرجح أعمق وأوسع نطاقا مما كان عليه فى أى وقت فى القرنين المنصرمين (Chossudovsky 1977a).

وتتميز هذه الأزمة عن الأزمات السابقة كما يشير إيستفان ميزاروس (b. 1930) بعدد من الملامح هى:

«...يتجلى الملمح التاريخى الجديد للأزمة الراهنة فى أوجه أربعة رئيسية هى: (١) أن طابعها شامل لا ينحصر فى مجال معين واحد (٢) ومن حيث اتساع نطاقها فهى فى حقيقة الأمر كوكبية وليست حبيسة مجموعة معينة من الدول (٣) وحدودها الزمنية ممتدة ومستمرة...وليست محدودة ودورية (٤) ويمكن تسمية شكل انتشارها زاحفا ـ على نقيض ذلك الطابع المذهل والدرامى للانفجارات والانهيارات التى جرت فى الماضى...» (Mezaros 1995: 680 — 1).

وللأزمة الحالية ملامح جديدة أخرى تدور حول القلق بشأن تدمير المجتمع البيئى الموحد واستنزاف الموارد الطبيعية وتغيير البيئة (Harvey 1996: 120 — 206). بيد أن الكثير من مظاهر الأزمة الراهنة قديم ومعروف مثل: الإمبريالية وتراكم الرأسمال والقومية والمسألة الزراعية والدولة كأداة للتغيير.

كوكبة(١٣) أم تدويل الرأسمالية

منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين رأى محللون مختلفون أن النظريات القائمة للتغيير والتنمية لم تعد قادرة على شرح ما يحدث فى العالم (Booth 1985;

---

٤٩) يعمد المؤلف تحت هذا العنوان إلى التمييز بين مصطلحات ثلاثة هى: International, Global, World وتترجم على التوالى: دولى، كوكبى، عالمى. والمقصود هنا بالكوكبى ما اصطلح على ترجمته «عولمى» من «عولمة». ولهذا سأضطر هنا فقط إلى ترجمة Global كوكبى وGlobalization الكوكبية (وسأضع لفظ العولمة فى هذا السياق فقط بين قوسين) تمييزا له عن عالمى (Wolrd) ودولى (International)، وعدا ذلك سأترجم Globalization «العولمة» وهى الترجمة التى اصطلح عليها. ولوصف أنصار هذا التيار الاقتصادى والسياسى سأستخدم اللفظ العربى «كوكبى» عن Globalist/المترجمة.

Kiely 1994). وبينما تتمثل المراحل المبكرة من تدويل الرأسمالية فى كل من: الإمبريالية ونقل الإنتاج إلى أماكن أخرى، فإن الكوكبية (العولمة) الجارية الآن تحدث تحولات فى التصنيع والتجارة والخدمات داخل نظام كوكبى. وسعت الشركات العابرة القومية (المتعددة الجنسية) العاملة فى عدد من الدول إلى تعظيم النمو والفوائد عبر الحدود الوطنية للدول. ودفعت بضعة ظواهر إلى كوكبة الاقتصاد الرأسمالى: كالتطور السريع للأسواق المالية الكوكبية فى الثمانينيات وتبنى الشركات لإستراتيجيات التخصص والتراكم المرن فضلا عن ظهور التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والنقل الرخيص ((Martinussen 1997: 120.

وما الاعتماد والتداخل المتبادل على مستوى الكوكب إلا وجهين فقط من أوجه الكوكبية (العولمة) (Robertson 1991: 282 ــ 3)، فقد كانت هذه العملية أعمق من ذلك وتضمنت إرساء دعائم نظام عالمى جديد ومفاهيم جديدة حول شكل المجتمع الكوكبى الذى كان آخذا فى الظهور، فضلا عن أفكار جديدة حول ماذا يعنى أن تكون إنسانا فى عالم بدأت تتفاعل فيه الجماعات المختلفة ثقافيا، التى كانت سابقا تعزلها وتفصل بينها مسافات شاسعة، مع بعضها البعض بطرق منتظمة ومؤسساتية (Lechner 1991). واتسمت حركات التجمعات الإنسانية مثل المهاجرين واللاجئين والسياح، بالإضافة إلى تدفق الصور والمعلومات التى تبثها أجهزة الإعلام والاتصالات الكوكبية، اتسمت بالقدر ذاته من الأهمية الذى انطوى عليه تدويل الموارد المالية ونقل المصانع إلى أماكن أخرى.

والكوكبية (العولمة) من هذا المنطلق هى أيضا انتشار الثقافة الرأسمالية ــ أى حلول الحداثة ــ إلى أجزاء العالم التى كانت سابقا متخلفة. ولقد موهت الكوكبية (العولمة) الفرق بين الأمم المتقدمة المتطورة وجيرانهم المتخلفين، سابقا، الذين شرعوا فقط مؤخرا فى التحول من التخلف إلى الحداثة. ويتحول العالم الحديث باطراد إلى قرية كوكبية تتحدى فيها عالمية وكوزموبوليتانية الحداثة الرأسمالية وأهداف وسياسات الشركات عابرة القومية والدول التى تتحكم فى وسائل الاتصال وأجهزة الإعلام وتملى الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية تتحدى مختلف المؤسسات والممارسات والخطاب المحلى الذى تشكله التقاليد. وعشية هذه المواجهات تأهبت كل من القوى الكوكبية والأشكال الثقافية المحلية

ولكن بطرق مختلفة (Giddens 1990; Gilroy 1993; Hall 1991; Nonini and Ong 1997 Pred and Watts 1992).

وانطلقت الكوكبية (العولمة) إبان الأزمة الاقتصادية فى مطلع سبعينيات القرن العشرين عندما تبنت الشركات عابرة القومية إستراتيجيات جديدة وأشكالا أكثر مرونة لتراكم الرأسمال بهدف التصدى لهبوط الإنتاجية والربحية (Hymer 1976). وركزت الجهود المبكرة لتوضيح ماهية الكوكبية (العولمة) بشكل رئيسى على السياسات التى طبقتها الشركات فى الوقت الذى ظهرت فيه اقتصاديات التصدير الصناعية الجديدة فى شرق آسيا ــ فى تايوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورا.

وفى أواخر ستينيات القرن العشرين كانت قد تراجعت فى البلدان الرأسمالية الرئيسية مثل الولايات المتحدة إنتاجية المشاريع الصناعية الكبرى ذات الإنتاج البضائعى القياسى الضخم. وإذ انخفض عدد المستهلكين الذين كانوا يشترون السلع التى تنتجها هذه المشاريع لذا هبطت أيضا معدلات أرباحهم. ولم ترفع الشركات عابرة القومية الأجور لزيادة القوة الشرائية، وبالتالى خلق طلب أكبر وسوق محلية أوسع لبضائعهم، لأن من شأن رفع الأجور التأثير سلبا على المعدلات التى انخفضت لأرباحهم. وبدلا من ذلك وفى المناطق الصناعية الرئيسية مثل بنسلفانيا أغلقوا المصانع التى تتحد فيها قوة العمل فى نقابات، وتستخدم معدات متخلفة وفتحوا فروع إنتاج حديث فى المناطق التى كانت سابقا غير صناعية مثل الولايات المتحدة الجنوبية أو فى بلدان العالم الثالث، حيث أفضت الحوافز الضريبية والدعم وتوفر احتياطى ضخم من جيش عمل غير منظم إلى انخفاض الأجور وإلى توفر الفرص لتعظيم الأرباح (Frobel; Heinrichs and Kreye 1977, 1980).

وتمخضت عمليات إعادة نقل فروع الإنتاج عن **تقسيم دولى جديد للعمل.** وتراوحت تأثيرات هذه التجربة بشدة بين بلد أو منطقة وأخرى وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقادت إلى تفكيك التصنيع وزيادة معدلات البطالة فى المناطق الصناعية القديمة مثل الميدلاندز البريطانية والولايات المتحدة الشمالية. وجذبت المصانع بما فى ذلك مصانع التجميع التى قامت على طول الحدود

الأمريكية ـ المكسيكية وفى البلدان التى تتميز بانخفاض الكثافة السكانية مثل الباربادوس أو سنغافورا، جذبت إليها العاملين من جيش احتياطى العمل، وأجرت تغييرات ضخمة اجتماعية وثقافية فى المناطق التى وفرت قوة العمل وأعادت إنتاجها. وكانت تأثيرات التقسيم الدولى الجديد للعمل فى أجزاء شاسعة من شبه الصحراء الإفريقية مأساوية. وجرت عملية إعادة نقل فروع الإنتاج بشكل رئيسى فى صناعات مثل الملابس والإليكترونيات، حيث حالت التكنولوجيات القائمة دون توسيع الميكنة (Herold and Kozlov 1987; Jenkins 1984: 43).

وقدم عالما السوسيولوجى ميخائيل بيور وتشارلز سابل (1984) تفسيرا ثانيا للتغييرات التى جرت فى سبعينيات وثمانينيات القرن قائلين: إن تنظيم الإنتاج تحول من نظام مثالى يعتمد على الإنتاج الكبير إلى نظام يعتمد على الإنتاج المتخصص أو ما يطلق عليه **التخصص المرن**. وحل الإنتاج المتخصص ـ أى تصنيع تشكيلة عريضة من البضائع وفقا لطلب الزبائن وعلى يد عمال مهرة مؤهلين لهذا العمل ـ محل الإنتاج الكبير ـ أى تصنيع عدد ضخم من البضائع القياسية على يد عمال غير مهرة. وتبنت الشركات عابرة القومية أشكالا مرنة لتنظيم العمل والعمالة والتكنولوجيات، واستخدمت تقنيات متطورة فى الكومبيوتر ووسائل الاتصال لتنسيق الإنتاج، وأسقطت الطابع المركزى لعمليات التصنيع على نحو غالبا ما ربط بين أنظمة إنتاج تتسم بالكفاءة تستخدم أعلى التكنولوجيات وعادات وأوضاع عمل تقليدية للغاية تستنزف العمال مقابل أجور هزيلة للغاية وفى ظروف عمل سيئة وغير صحية إلى أقصى حد (Harvey 1989: 189 — 97). وتطور وتقدم التخصص المرن عندما بلغ نظام الإنتاج الضخم أقصى توسع ممكن له. وعندما أصبحت أسواق البضائع القياسية متخمة، أخذت تفسح الطريق للأسواق المتشظية التى أشبعت الطلب السريع التغير على تنوع أكبر للبضائع التى تنتج بكميات أصغر (Hirst and Zeitlin 1991:2).

ويبدو أن المناطق الصناعية مثل توسكانى أو وادى السيليكون قد قامت على مبدأ المرونة هذا. ولقد استخدموا الكومبيوترات والإنسان الآلى والاختراعات التكنولوجية الأخرى للانخراط فى الإنتاج المتخصص للأسواق السريعة التغير. وأضافوا إلى هذا أشكالا مرنة لتنظيم العمل مثل إجراء ضبط الموظف لوقت عمله

بنفسه والأخذ فى بعض القضايا بوجهات نظر فريق العمل والمرونة فى تشغيل العمالة على نحو يسمح للمديرين بتغيير حجم وتركيبة قوة العمل أثناء دورة البزنس ـ أى التمييز بين حلقة مركزية صغيرة من عمال مهرة فنيا، وقوة العمل الكبرى غير الماهرة فى الأطراف التى يمكن التخلص عند الاقتضاء من أفرادها (1; Pollert 1988 — Curry 1993:)

وأبدى علماء الاجتماع الذين دارت كتاباتهم حول التقسيم الدولى الجديد للعمل والتخصص المرن اهتماما خاصا بالمصادفة التاريخية لتجارب خاصة تفصيلية وتأثيراتها على مراكز أو مناطق فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى، وأهملوا الاقتصاد الرأسمالى العالمى ككلية أو التحولات الهيكلية لهذه الكلية. بيد أن محللين اجتماعيين آخرين نظروا إلى التغييرات التى وصفها هؤلاء العلماء باعتبارها أوجها لتحول يحدد ملامح عصر جديد كوكبى النطاق فى نمط الإنتاج الرأسمالى.

ونظر البعض إلى التغييرات الاقتصادية والاجتماعية للسبعينيات والثمانينيات بوصفها **علامة فارقة لتغيير كوكبى من الرأسمالية الفوردية إلى الرأسمالية ما بعد الفوردية** (Harvey 1989; Lash and Urry 1987) (التشديد وارد فى الأصل). وترى وجهة النظر هذه أن الفوردية سيطرت على العالم الرأسمالى بعد الحرب ـ أى تصنيع كميات كبيرة من البضائع القياسية لأسواق ضخمة فى مصانع كبيرة تقع فى المناطق الحضرية التى استغلت الاقتصاديات الكبيرة لاستخدام عمال معظمهم من الرجال على أساس العمل المستمر المتفرغ. ووقف خلف ازدهار الإنتاج الفوردى بضعة عوامل على رأسها، توفر الأسواق الضخمة باستمرار والسياسات الاقتصادية الكنزية التى أرست استقرار نظام الإنتاج ومكنت الطبقة الرأسمالية من استغلال كامل طاقاتها (Hirst and Zeitlin 1991:9 — 14)[١٤]

---

٥٠) استعار المنظرون الذين زعموا أننا نعيش فى عالم ما بعد فورد فكرة الفوردية من أنطونيو جرامشى (c 1971) وعلى أساسها طوروا رؤية سطحية للغاية. فى حين لم تكن فكرة جرامشى فكرة دقيقة ومميزة جدا فحسب، بل كانت أيضا أكثر شمولية لأنه وضع تصنيفا لطائفة من المشاكل، بالإضافة إلى الاقتصادية البحتة، تحت عنوان: «الأمريكانية والفوردية»، طرح فيه القضايا الآتية: (١) ما إذا كانت الفوردية تمثل عصرا ثوريا تاريخيا جديدا أم أنها مجرد تطور

وجرى التحول إلى مجتمع ما بعد فورد بسبب التغييرات التى طرأت على السوق وعندما تقلص الطلب على البضائع القياسية للإنتاج الضخم حين توفرت أكثر البضائع المنتجة وفق طلب الزبائن.

ويرى المنظرون الفرنسيون الذين نادوا بالتنظيم الاقتصادى، وكان الكثير منهم موظفين بالدولة، أن التحول من الإنتاج الضخم إلى الإنتاج المرن بالإضافة إلى ترحيل الإنتاج إلى الأطراف قد شكلا نظاما جديدا تماما للتراكم الرأسمالى المكثف على نطاق العالم ــ نظام يتميز بمعدلات عالية من الاستغلال فى خطط تصدير دول العالم الثالث، بما فى ذلك تصدير منتجات هذه الدول فى المقام الأول لأسواق المراكز الرئيسية. وبرغم ترحيل الإنتاج إلى الأطراف ظلت صناعة القرار الإدارى والمالى فى يد الشركات بالبلدان الرأسمالية المركزية (Aglietta 1979; Boyer 1988, 1990; Lipietz 1986).

وأقام منظرو التنظيم الاقتصادى تفسيراتهم لتطور نمط الإنتاج الرأسمالى بناء على تحليل الاقتصاد الأمريكى الذى امتد ليضم أجزاء أخرى من العالم. ونظروا إلى تطور نمط الإنتاج الرأسمالى بوصفه تعاقبا لمراحل تتميز كل منها بالجمع بين نظام خاص للتراكم الرأسمالى ونمط خاص للتنظيم الاقتصادى واعتبروا أن نظام التراكم هو علاقة ثابتة نسبيا بين الإنتاج والاستهلاك يعاد إنتاجها على مستوى الاقتصاد العالمى لفترة محددة من الوقت. أما نمط التنظيم الاقتصادى فهو شبكة مؤسسات مشروطة تاريخيا تؤمن إعادة إنتاج علاقات الملكية الرأسمالية التى يسترشد بها نظام التراكم. وأشاروا فى هذا الصدد إلى أن لكل

تدريجى للعصر القائم بالفعل (٢) ما إذا كانت الشريحة الحاكمة القديمة قد استبدلت بطبقة ناشئة استمدت ثروتها ونفوذها من آلية جديدة لتراكم وتوزيع الرأسمال المالى القائم على الإنتاج الصناعى (٣) ما إذا كانت الفوردية، التى قامت على الصناعة المعقلنة والأجور العالية، ذروة محاولات الرأسمال للتغلب على ميل معدلات الأرباح للهبوط (٤) تأثير هذه العقلنة (٥) ما إذا كان التحليل النفسى تعبيرا عن الإكراه الأخلاقى المتزايد الذى يمارسه كل من جهاز الدولة والمجتمع على الأفراد و (٦) الجنس وظهور مفاهيم جديدة عن الذكورة والأنوثة التى ارتبطت بتشكيل المجتمع الجديد/ المؤلف

اقتصاد وطنى نمطه المتميز للتطور والذى تحدده الكيفية التى أدخل بها إلى التقسيم الدولى للعمل (Brenner and Glick 1991: 47 — 8).

وفرق منظرو التنظيم الاقتصادى بين مراحل ثلاث لتطور الاقتصاد الأمريكى منذ ١٩٢٠. واتسمت الفترة من١٩٢٠ إلى ١٩٤٠ بنظام تراكم مكثف تضبطه مؤسسات الرأسمالية التنافسية، وشهد هذا النظام بدايات الإنتاج الضخم وعقلنة عمليات الإنتاج وتدنى الاستهلاك، لأن الأجور المنخفضة لم تسمح للعمال بشراء الكثير من البضائع التى ينتجونها. وعرفت الفترة من ١٩٤٥ وحتى ١٩٦٧ نظام فورد للتراكم الذى تنظمه مؤسسات احتكارية ذات إدارة رأسمالية للعلاقات بين الرأسمالى والعامل قوامها المقايضة الجماعية والارتفاع المنتظم للأجر والأشكال الجديدة من القروض التى سمحت للعمال بشراء السلع القياسية للإنتاج الضخم. وعندما تحولت الدولة إلى مستهلك رئيسى لوسائل الإنتاج حالت دون حدوث أزمات انخفاض الاستهلاك أثناء هذه المرحلة من التطور. وتحلل نظام فورد هذا فى منتصف ستينيات القرن العشرين نتيجة للتطور غير المتكافئ للقطاعات المختلفة للاقتصاد، والاستهلاك المنخفض للطبقة العاملة وميل معدلات الربح للهبوط وتدهور الإنتاجية، وظهور أزمة التراكم المفرط. ورفعت الشركات إنتاجيتها باستخدام الآلات الجديدة والانتقال إلى مواقع جديدة وتفتيت قوة العمل وإنتاج دفعات أصغر من البضائع تلبية لاحتياجات من نوع خاص للسوق (M. Davis 1978; Brenner and Glick 1991).

وتقدم لنا وجهات النظر التى عرضناها هنا المواقف المختلفة من طبيعة وتوجه التغيير منذ سبعينيات القرن، وتدل ضمنا على أن التغيير الاجتماعى والاقتصادى الذى جرى منذ مطلع السبعينيات يتسم بنظام يختلف عن نظم التغييرات التى جرت فى المراحل المبكرة للتطور التاريخى للرأسمالية. ورفض النقاد، الماركسيون فى المقام الأول، النظرية الوظيفية فى تفسير التاريخ التى تقف خلف هذه المواقف، ورفضوا أيضا تأكيدهم على أن التغيير كان يجرى فى مسارات يتوقف كل منها على الآخر، وبالتالى انتقدوا اجتهاداتهم

للتوصل إلى القوانين التى تحكم الانتقال من عصر إلى العصر التالى له (3 — A.Amin 1994: 2).

ووصف الاقتصادى بول سويزى الكوكبية (العولمة) ليس باعتبارها مرحلة جديدة من التطور الرأسمالى، ولكن باعتبارها عملية كانت تجرى منذ ظهور الرأسمالية قبل أربعة أو خمسة قرون. وتتمثل عنده الاتجاهات الثلاثة الأكثر أهمية التى وضعت أساس كوكبة (عولمة) الرأسمالية منذ انتكاسة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ فى:

«...إعادة التأكيد على، وتكثيف، التوجهات التى يعود تاريخها إلى منقلب القرن، أى النمو البطيء والاحتكارية المتنامية وإضفاء الطابع المالى على عملية التراكم.

وتتداخل هذه الاتجاهات الثلاثة على نحو معقد. وتمخضت الاحتكارية عن نتائج متناقضة: فقد أفضت من ناحية إلى تدفق ضخم للأرباح وقلصت من ناحية أخرى الطلب على استثمارات إضافية فى الأسواق الموجهة أكثر فأكثر وحيث تزداد دوما الأرباح وتقل دوما فرص الاستثمار المربح، أى كل الشروط المفضية إلى تباطؤ تراكم الرأسمال وبالتالى تراجع النمو الاقتصادى الذى يعد تراكم الرأسمال مصدر قوته» (4 — Sweezy 1997: 3).

وأشار سويزى (1997:4) إلى أن الاحتكارية وإضفاء الطابع المالى على التراكم الرأسمالى ــ تلك الظواهر التى سادت فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى منذ تسعينيات القرن التاسع عشر وحتى انهيارات ١٩٢٩ و١٩٣٣ ــ عادت للظهور فى منتصف سبعينيات القرن العشرين كقوة محركة لتراكم الرأسمال على نطاق عالمى متزايد الاتساع. ويواصل سويزى جدله قائلا: إن الكوكبية (العولمة) «...تترك بصماتها على المسار الذى تسلكه العمليات المختلفة» وتحدد أين يجرى تراكم ومركزة الرأسمال. واليوم لم تعد الاحتكارية وإضفاء الطابع المالى على التراكم الرأسمالى ظواهر تقتصر على البلدان الرأسمالية بالغرب كما كانت منذ قرن مضى. ويرى سويزى أن مصطلح «الكوكبية» (العولمة) يخفى وجه التطور غير المتكافئ للرأسمالية، ويجعل من الصعب دراسة العمليات التى أفضت إلى هذا

اللاتكافؤ، ويخفى أيضا السبل المحددة التى واجهت بها العديد من الجماعات المحلية هذه الظروف.

وفرق نقاد آخرون بين الأبعاد **الدولية** و(**الأخرى**) **الكوكبية** للاقتصاد العالمى بهدف تقييم مدى انتشار وتأثير الكوكبية (العولمة) (e.g. Wade 1996; Hirst and Thompson 1996) (التشديد وارد فى الأصل). ووصف عالم السياسة روبرت كوكس (22 :1997) هذه الفروق على النحو التالى:

«يعنى الاقتصاد الدولى بالتجارة والاستثمارات والمدفوعات العابرة للحدود الوطنية والتى تنظم حركتها الدول والمؤسسات الدولية التى أقامتها الدول. فى حين أن الاقتصاد العالمى، على النقيض، هو المجال الذى تقوم فيه بتنظيم الإنتاج والموارد المالية شبكات عابرة الحدود يمكنها إلى حد بعيد الإفلات من قيد كل الأطراف الوطنية والدولية المنظمة».

ولا يختلف النقاد اليوم مع مزاعم الكوكبيين حول حركة البضائع والناس والرأسمال والنقود عبر الحدود الوطنية، ولكنهم يتساءلون ما إذا كان حجم هذه الحركة غير مسبوق فى التاريخ؟ وما إذا كان نطاقها حقا عالميا، وما إذا كانت قد أزاحت فى طريقها الأبعاد الوطنية والإقليمية؟ وتوصلت ليندا واس (31 :!997) فى هذا الصدد إلى أنه:

«...بينما يمكن أن تكون الاقتصاديات الوطنية قد اندمجت بطريقة ما وإلى حد بعيد ببعضها البعض، لم يتمخض الأمر فى نهاية المطاف ــ باستثناء جزئى واحد هو أسواق المال ــ عن عالم كوكبى جدا (تختفى بالفعل فيه الفروق الوطنية) ولكن عن عالم ازداد فيه عمق التدويل (وتظل فيه الفروق الوطنية والإقليمية جوهرية والمؤسسات الوطنية مهمة) ».

ويستخدم علماء الاجتماع، الذين يزعمون أن أواخر القرن العشرين كان يشهد تدويلا للاقتصاد العالمى وليس كوكبته، أنواع الحجج الإحصائية ذاتها التى يستخدمها الأنصار المتحمسون للكوكبية (للعولمة) فى دعم استنتاجاتهم (e.g

— Gordon 1988, Jenkins 1987: 13, 132; Kiely 1994: 140; L. Weiss 1997: 4 .(14

من ذلك على سبيل المثال:

(١) فاقت نسبة تجارة التصدير إلى إجمالى الناتج الداخلى ونسبة تدفق الرأسمال إلى الإنتاج فى البلدان الصناعية عام ١٩١٣ مثيلاتها فى الأعوام ما بين الحربين واقتربت من مثيلاتها فى ثمانينيات القرن العشرين.

(٢) تراجعت فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين نسبة التجارة العالمية إلى الإنتاج التى كانت قد ارتفعت فى ستينيات وسبعينيات القرن.

(٣) هبطت النسبة المئوية للاستثمار الأجنبى المباشر فى التصنيع فى بلدان العالم الثالث فى الفترة ما بين ستينيات ومطلع ثمانينيات القرن، الأمر الذى يعنى أن حصة الاستثمار الأجنبى فى بلدان العالم الثالث ازدادت فعليا فى الفترة ذاتها.

(٤) فى حين ازداد نصيب العالم الثالث من إجمالى التصنيع الكوكبى من ١٢،٢% عام ١٩٦٤ إلى ١٣،٩% عام ١٩٨٤ ففى عام ١٩٤٨ كانت هذه الحصة ١٤%.

(٥) ونادرا ما ارتفعت نسبة التشغيل فى مناطق التصدير فى مختلف بلدان العالم الثالث ــ حيث كانت الشركات العابرة القومية تستثمر رأسمال مكثفا ــ عن ٥% من إجمالى التشغيل الصناعى فى تلك البلدان.

(٦) واختلفت أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر من بلد إلى آخر، وقد كانت مهمة فى سنغافورا على سبيل المثال وأقل أهمية فى تايوان حيث كانت نسبة استثمارات الشركات الأجنبية أقل من ٦% من بنية الرأسمال فيما بين ١٩٦٢ و١٩٧٥.

(٧) اتجه معظم الاستثمار المباشر للعمل فى المشاريع الموجودة بالفعل، وبشكل رئيسى غير الإنتاجية منها، مثل العقارات، وبدرجة أقل فى الشركات.

(٨) ويقترب الاستثمار المحلى فى أوروبا من ضعف الاستثمار الأجنبى المباشر.

(٩) وتركز أكثر من ٨٠% من الاستثمار الأجنبى المباشر عام ١٩٩١ فى البلدان الأكثر تصنيعا والأعلى أجورا مثل الولايات المتحدة وإنجلترا وألمانيا أو كندا.

(١٠) وتركز الإنتاج والتجارة والاستثمار فى البلدان الصناعية للشمال حيث ٨٥% تقريبا من التجارة و ٩٠% من الاستثمار. فيما يكرس حوالى ٩٠% من الإنتاج فى الولايات المتحدة واليابان وأوروبا للأسواق المحلية.

(١١) وازدادت معدلات نمو التجارة الداخلية، التى تمثل الآن حوالى ثلثى إجمالى صادرات أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا، أسرع من معدلات نمو التجارة بين المناطق الثلاث.

وتشير هذه المعطيات إلى أن نصيب العالم الثالث من التصنيع الكوكبى بلغ ذراه أثناء الحرب العالمية الثانية. وتظهر أيضا أن النسبة المئوية للاستثمار الأجنبى للبلدان الصناعية فى ثمانينيات القرن العشرين كانت أكثر اقترابا من مثيلاتها فى بداية القرن منها إلى النسبة التى شهدتها سنوات ما بين الحربين وسنوات الحرب العالمية الثانية. وتظهر هذه المعطيات أيضا أن معظم الاستثمار الأجنبى يتركز فى البلدان الصناعية للعالم الأول، فضلا عن أنها تدل على أن شمال أمريكا وأوروبا وشرق آسيا يشكلون مناطق ثلاث شبه مستقلة للإنتاج والتجارة والاستثمار تربطهم الأسواق المالية.

ويتخذ سمير أمين موقفا مختلفا قليلا (49 :1992 ,100 :1990 — ;52 1997:67) من العلاقة بين كوكبة (عولمة) وتدويل الرأسمالية. فالكوكبية (العولمة) تعنى فى رأيه تبلور الإنتاج الرأسمالى حول الأقطاب الإقليمية للنمو. ولهذا فلدى البلدان فى الأطراف ــ أى العالم الثالث باعتباره الجنوب ــ احتمالات للتغيير والتنمية مختلفة عن تلك التى فى المركز. وتخلق الكوكبية (العولمة) صعوبات للبلدان فى الأطراف بسبب قدراتها المختلفة على عزل الرأسمال وعزل مواطنيها عن التأثيرات الناجمة عن اندماجها فى النظام الرأسمالى العالمى.

ويشير آريف درليك (70 :1997 ــ 2) إلى أن تدويل الإنتاج قد تمخض عن نتيجتين متناقضتين هما توحيد وتفتيت تاريخ الرأسمالية فى آن. فبينما أرسى استهلاك السلع التى تنتجها الشركات عابرة القومية علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية بين أرجاء الكوكب، فإن تشكل المنظمات الإقليمية عابرة الحدود الوطنية

وتزايد أهميتها ــ مثل النافتا ــ يشهد على تجزؤ الرأسمالية تماما مثل حقيقة أن المحليات والأقاليم داخل إطار الدولة الوطنية تتنافس الآن مع بعضها البعض وتقفز فوق الدولة كلية لكى توفر لذاتها إمكانية الدخول إلى الرأسمال عابر القومية.

وقد يوافق النقاد بلا شك مثل عالم الأنثروبولوجى بيتر ورسلى (١٩٩٠) على أنه من المستحيل فهم عمليات الكوكبية (العولمة) التى تجرى اليوم بدون مفهوم للثقافة. وطالما أن التغييرات الثقافية الجارية فى العالم اليوم تعكس، بطرق معقدة، الوقائع التحتية الاقتصادية والسياسية، لذا يمكن التوصل إلى فهم واضح للكوكبية (العولمة) فقط بإدراك أهمية العلاقات المتبادلة بين التغييرات الثقافية المعاصرة والظروف الاقتصادية والسياسية التى كانت وقودا للتعبير عن، وغذاء لتطور، أشكال وممارسات جديدة. بكلمات أخرى فإن التطور غير المتكافئ وتجاور الممارسات العصرية مع الممارسات القديمة التقليدية فى حضن واحد فضلا عن خصوصية طبيعة ردود الفعل المحلية، هى ظواهر تتميز بها هذه التباينات فى أواخر القرن العشرين كما كانت فى تسعينيات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

العولمة والدولة:

زعم كتاب ينتمون إلى نظريات مختلفة أن عولمة الرأسمالية قد أوقعت الدولة الوطنية فى أزمات، وقال عالم السوسيولوجى دانيال بيل (14 :1987) فى هذا الصدد أن الدولة ــ الأمة كانت «... أصغر مما تتطلبه مواجهة المشاكل الكبيرة للحياة، وأكبر مما تسلتزمه مواجهة المشاكل الصغيرة للحياة». وافترض الناقد الاجتماعى فريدريك جامسون (412 ,319 :1991) أن الدولة ــ الأمة لم تعد تؤدى دورا مركزيا فى توسيع رقعة الرأسمالية فى مرحلتها المتعددة القومية. ويشير جامسون إلى أن تدفق الناس والرأسمال والبضائع عبر الحدود الوطنية يهدد استقلال وسلطة الدولة فضلا عن قدرتها على رسم وفرض السياسات الداخلية والخارجية على حد سواء. وبينما يزداد نفوذ المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى والمجموعة الأوروبية، على الدولة التخلى عن وظائفها القديمة والتحول إلى

وظائف جديدة على نحو يضمن سلاسة عمل السوق. ويجادل أنصار العولمة قائلين إن قوة الدولة تتآكل باطراد أمام تقدم قوة السوق.

ولقد بدأت التنبؤات بزوال الدولة الوطنية فى الظهور بتواتر متزايد بعد عام ١٩٦٩ عندما كتب الاقتصادى تشارلز كندلبرجر (207 :1969) أن: «الدولة ــ الأمة آخذة فى الزوال كوحدة اقتصادية»، وأن تدويل السياسة المالية والاختراعات فى مجال النقل والاتصالات قد سهلت حركة الناس والمواد والأفكار عبر الحدود[٥١].

وفى ثمانينيات القرن العشرين استخدم أنصار العولمة من الليبراليين الجدد هذه الحجة لدعم مزاعمهم حول التآكل المطرد لقوة الدولة ــ «أسطورة الدولة الضعيفة» (L. Weiss 1998). وظهرت هذه المزاعم فى الوقت ذاته الذى بدأت فيه البنوك والشركات العابرة القومية فى تقديم ذاتها كأدوات رئيسية للتطور الاقتصادى، وفى تصوير العولمة كمحصلة نهائية لا مفر منها للسياسات المالية والمضاربات بالعملة وقوى السوق. وهكذا نرى أن نظريات العولمة لها أيضا جانبها الأيديولوجى المهم.

وتؤكد كينيكى أوماى (1990) على سبيل المثال أن الشركات العابرة القومية وقوى السوق الكوكبية تمحو الحدود الوطنية وتنخر فى عظام سلطة رجال الدولة. ويجادل جان ــ مارى جوهينو (1995) قائلا إن الاختراعات الحديثة فى مجال الاتصالات تقلل من شأن الأنظمة القانونية والسياسية، حتى إن السلطة لم تعد تعمل بعد من أعلى إلى أسفل بل على الأرجح من مجرد عدد من الاتصالات التى يقوم بها الأفراد فى شبكات اتصال معقدة. ويؤكد ماثيو هورسمان وأندريه مارشال (1994: ix ــ xi) أن الدولة –الأمة التقليدية تهددها التغييرات فى بنية الاقتصاد

---

٥١) أشار روبرت واد (60 :1996) إلى أن كندلبرجر يكرر هنا حجة قديمة قدمها نورمان إنجيل فى كتابه (The Great Illusion) الذى ظهر عام ١٩١١، وزعم فيه أن الاقتصاد العالمى، وبشكل خاص فى مجال الأسواق المالية، قد أصبح مترابطا تتوقف أجزاؤه على بعضها البعض حتى إن الاستقلال الوطنى أضحى منطويا على مفارقة تاريخية. وكانت العلوم والتكنولوجيات والاقتصاديات–وليس الحكومات– هى قوى الحداثة التى تقود إلى هذا الاعتماد المتبادل المتزايد.

الدولى ونهاية الحرب الباردة والتطورات التكنولوجية التى سهلت تحرير واندماج الأسواق المالية والتجارية وألغت الحدود الوطنية وسوف تفرض إعادة اصطفاف بين الدول والاقتصاد الدولى فضلا عن فرض علاقات جديدة بين المواطنين وحكوماتهم.

ويشير المنظرون الليبراليون الجدد الذين اصطفوا إلى جانب البنك الدولى إلى أن الانتصار الواضح للدول الجديثة التصنيع فى شرق آسيا فى سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين يرجع إلى حقيقة أن حكوماتهم لم تتدخل بثقل فى الاقتصاديات(١٦).

والحقيقة أن المعدلات العالية للنمو الاقتصادى فى هذه البلدان تحققت بسبب إنتاج صناعاتهم التصديرية للصلب والصهاريج الضخمة والملابس وغيرها من السلع بأسعار قادرة على المنافسة فى السوق العالمية. واعتبر هؤلاء المنظرون أن إستراتيجية التصنيع للتصدير التى انتهجتها الشركات فى هذه البلدان أعظم شأنا من إستراتيجيات إحلال الواردات التى تبناها العديد من وزراء الاقتصاد فى أمريكا اللاتينية قبل هذا بعقد أو أكثر، وأن إحلال الواردات كان فشلا ذريعا لأن الشركات

---

٥٢) أظهر والدن بيلو (1998) وغيره ممن ينتقدون حجج الليبراليين الجدد أن حكومات كل الدول الصناعية فى شرق آسيا قد تدخلت مرارا لتشجيع التطور الاقتصادى (Appelbaum and Henderson 1992; Deyo 1987). وطبقت حكومات اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان سياسات الإصلاح الزراعى بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذى أفضى فى كل بلد إلى خلق طبقة من صغار ملاك الأرض اصطف أفرادها إلى جانب الدولة، وأقرت هذه السياسات أيضا المساواة فى توزيع الدخل وشجعت الادخار. وسنت هذه الدول تعريفة لحماية الأسواق المحلية وقدمت الدعم لتطوير التكنولوجيات والصادرات والعلاقات التقنية بين الصناعات. وفى كوريا الجنوبية قدم بنك الدولة، الذى اكتظ بالمدخرات، الدعم للشركات على شكل قروض وراجع تقدم عملها سنويا. وبادرت الدولة بفرض رقابة على الأسعار لصد تشكل الاحتكارات، وسنت قوانين لتقييد الاستثمار الأجنبى وهروب الرأسمال (Amsden 1990: 24-5, 1991). وقدمت كل دول شرق آسيا دعما غير مباشر للشركات بنشر التعليم العام الرخيص نسبيا وبسن التشريعات التى نظمت وأخضعت العمل (Deyo 1989).

لم تخلق أبدا أسواقا محلية أو أجنبية، فضلا عن أن هذه البلدان سرعان ما تعرضت، لأنها كانت تستورد أكثر مما تصدر، للوقوع فى شراك الديون الدولية الضخمة. والدرس الذى استنتجوه من هذه التجربة هو أن على الدول الأخرى المقدمة على التصنيع الاقتداء باستراتيجية التصنيع للتصدير (Balassa 1981).

وانفردت الرؤية الليبرالية حول أسطورة الدولة الضعيفة التى طرحها روبرت ريتش (1991) بافتراض أن العولمة قد تفضى إلى نتائج سلبية أو غير متعمدة. ويرى ريتش أن عولمة الأسواق المالية، التى تقف وراءها التطورات التكنولوجية والسياسية مثل زوال الشيوعية، تقضى على نحو لا مفر منه على الاقتصاديات الوطنية وتقوض السيادة الوطنية وتضعف العمليات السياسية الوطنية. ونتيجة لهذا، فلن يعانى كل مواطنى دولة معينة من هذا الانهيار بالقدر والطريقة ذاتها. فبينما سيستفيد من العولمة عدد صغير ممن يملكون الرأسمال والمعرفة، فإن الأغلبية العريضة من السكان سوف يعانون الافتقار المزمن للأمن الاقتصادى ومن الشقاء الذى تتسع، دوما، رقعته (Bienefeld 1994:98 — 116).

والدولة، كما أوضح مرارا روبين موراى (١٩٧١) وغيره كانت دائما الأداة الاقتصادية للرأسمالية، حتى فى فترات التوسع فى الأراضى، الأمر الذى ينكره المحللون الليبراليون والليبراليون الجدد. ويرى موراى أن الدولة هى بنية موضوعية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى تؤمن الإنتاج الرأسمالى من ناحية وإعادة إنتاج النظام من ناحية أخرى. وتضمن الدولة حقوق الملكية وقياسية الأوزان والمقاييس وحرية حركة البضائع، وتوفير مدخلات منخفضة التكاليف مثل الأرض والعمل حتى يتم إرساء البنية التحتية الاقتصادية. وتضمن الدولة توفير وتدريب العمال وتراقب أجورهم وتخفف من تأثيرات استغلالهم، وتنظم دورات البزنس وتقدم الدعم للشركات التى تمر بأزمات وتستحوذ على الفائض وتجمع الضرائب لتمويل أنشطتها، وتسن وتنفذ القوانين وتدير العلاقات الخارجية عبر القوة العسكرية والمساعدة الأجنبية والعقوبات التجارية والمالية. فضلا عن أن الدولة كانت أثناء فترات التوسع الرأسمالى أداة سياسية أيضا فى أيدى الشركات الرأسمالية، وبشكل خاص المهيمنة منها، وهى تتعاون مع الدول الأخرى لحماية الملكية واستغلال الموارد، وتنسق الوظائف الاقتصادية عبر مشاركتها فى الوكالات الدولية مثل صندوق النقد الدولى.

وأشارت ليندا واس (1997) إلى أن للرأسمالية بنية تختلف باختلاف البلدان وأن تنوع الرأسماليات الوطنية يتوازى مع تفاوت قدرات وإمكانيات الدول على انتهاج سياسات اقتصادية داخلية. فضلا عن أن الدول لم تسلك السبل ذاتها، ولا حتى على نحو يتفق مع مقولات الليبراليين الجدد فى ثمانينيات وتسعينيات القرن فقد وجدت ألمانيا واليابان، على سبيل المثال، سبلا جديدة لتنفيذ برامج التحول الصناعى، بينما استخدمت أستراليا إنفاق العجز لتمويل سياسات الرفاهية والسياسات الصناعية. وتتميز الدول القوية عن الضعيفة بقدرتها على دعم الأوضاع والعلاقات الجديدة أو استغلالها متى ظهرت. ولقد شجعت بيروقراطيات الدول القوية ذات الاقتصاديات المحلية القوية ــ مثل اليابان ــ تدويل شركاتها إما عبر المساعدة المباشرة أو كسبيل لموازنة العجز التجارى.

والدول الطليعية التى تسعى للقيام بدور لا غنى عنه فى إنجاح التحالفات الإستراتيجية قادرة عبر الاتفاقيات الدولية على إرساء أسس شبكات وطنية وإقليمية للتجارة والاستثمار. ولقد أتمت الولايات المتحدة هذا المشوار بتطوير النافتا، فيما استخدمت ألمانيا واليابان تفوقهما فى الشئون الداخلية لاحتلال موقع متقدم فى التحالفات الإقليمية. وتشير واس (L. Weiss 1997: 17) فى هذا الصدد إلى أن قدرة الدول الحديثة على التكيف «... تتجسد فى نظام اقتصادى ديناميكى بين الدول». وهكذا فالدول مثل الشعوب تعمل مع بنى ليست بالكامل من صنعها هى، وفى ظل ظروف ليست بالكامل من خياراتها هى. إنها عناصر مكملة فى تطور وإعادة إنتاج الرأسمال، واستقلالها مشروط ومتوقف على المصادفة التاريخية.

وتتناقض مواقف موراى وواس والباحثين الماركسيين مع حجج الأنصار الجدد لويبر مثل عالمة السوسيولوجى ثيدا سوكبول التى تؤكد على أن الدول مستقلة. وهى تصف هذا الاستقلال على النحو الآتى: «... ينظر إلى الدول كأجهزة تزعم الرقابة على الأراضى والشعوب، وقد تضع وتتبنى أهدافا لا تعكس ببساطة مطالب أو مصالح المجموعات الاجتماعية والطبقات أو المجتمع» (Skocpol 1985:9). وهكذا فللدول القدرة أو السلطة لانتهاج وتحقيق أهداف محددة، حتى «...بواسطة الأدوات والبنى المحلية والدولية غير الرسمية، وبشكل خاص المهيمن منها اقتصاديا» (Skocpol 1985:19). وتصر سوكبول أيضا على أن:

«... التعبير السياسى عن المصالح والصراعات الطبقية أمر لا يحدث أبدا على نحو أوتوماتيكى أو محتوم اقتصاديا، (ولكنه بالأحرى) يعتمد على قدرات الطبقات على اكتساب الوعى وعلى التنظيم والاحتجاج. وتحدد مثل هذه القدرات الطبقية بنى وأنشطة الدول إلى حد بعيد، وبشكل مباشر أو غير مباشر» (Skocpol 1985: 25).

والسخرية فى تأكيدات هذا المعسكر على استقلال الدولة فى ظل هذه المستجدات الدولية كما يلاحظ ليو بانيتش (84 :1997 ــ 5) تكمن فى أنها تتزامن مع صعود أنظمة ريجان ــ تاتشر الليبرالية السياسية الجديدة، التى حرر المسئولون بها الصناعات والمؤسسات المالية من القيود السابقة، وقوضوا نقابات العمال وأفقروا الفقراء بينما «..أحاطوا أنفسهم بأيديولوجية ادعت ضرورة إخضاع الدولة لمتطلبات تراكم الرأسمال والأسواق، وحتى معايير وآراء الرأسماليين أنفسهم». بكلمات أخرى، فإن إعلانات استقلال الدول أخذت تصدر فى وقت كانت فيه الأجهزة السياسية للطبقات الرأسمالية تنقل مزيدا من الاقتصاد من المجال العام إلى المجال الخاص و، بالقيام بهذا، كانوا يمعنون فى ترسيخ انفصال العالمين الاقتصادى والسياسى فى الدول ــ الأمم الحديثة.

العولمة وتحلل الاشتراكية

فسر المعنيون بالأمر تصفية الدولة السوفيتية ونتائج انتخابات بلدان الكتلة الشرقية وتطور صناعات التصدير فى الصين الجنوبية، تلك التطورات التى هللت لها أجهزة الإعلام الغربية فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، بطرق مختلفة. وكانت هذه التطورات بالنسبة للكثيرين تحدد تخوم ليس مرحلة ازدهار الرأسمالية فحسب بل عولمتها أيضا. ونظر المعسكر اليمينى من الكتاب إلى هذه الأحداث بوصفها فناء للشيوعية والماركسية، فيما أشار المنظرون الليبراليون الجدد من أصحاب نظرية التقارب إلى أن البلدان الصناعية للعالم تعاود السير على الطريق ذاته للتطور الرأسمالى الكوكبى. واعتبر التيار السائد فى أوساط علماء السياسة أن هذه الأحداث تكشف النقاب عن انتصار ديمقراطية السوق، التى تتنافس فيها النخب

على السلطة لحكم المجتمع ولصيانة النظام. ومع ستينيات القرن العشرين كان العلماء الماركسيون بالفعل يدرسون الظروف التى قد تفضى إلى «ازدهار الرأسمالية» فى الدول الاشتراكية، وبالتالى التغييرات التى يمكنهم إقرارها (Esherick 1979). وفى هذا الجزء من الكتاب سنتناول باختصار القوى التى عجلت بهذه التغييرات، ومن ثم النتائج الأربع الأكثر أهمية التى تمخض عنها الجدل الذى تجدد حول المجتمع المدنى والدولة وانبعاث القومية والتشكل الطبقى وازدهار الجريمة المنظمة.

وقف ارتفاع أسعار النفط فى مطلع السبعينيات مضافا إليه عدم كفاءة التخطيط الصناعى وبيروقراطيات الإنتاج فى البلدان الاشتراكية خلف الانهيار المسلم به على نطاق واسع للنمو الاقتصادى والذى اتضحت أبعاده مع نهاية العقد (Mandel 1989: 56 — 67). وتفاقم الركود الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية بشرق أوروبا بسبب التوسع العسكرى الضخم للولايات المتحدة وحلفائها فى الناتو وبسبب المقاطعة التكنولوجية التى أدارت دفتها الولايات المتحدة فى مطلع الثمانينيات. واعتقد الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف أن أى محاولة لمجاراة مبادرات حرب النجوم والنفقات العسكرية الأخرى من شأنها أن تضير الاقتصاد السوفيتى فى الصميم (Alexander 1995: 30, 54n. 36). وعصف الخراب الاقتصادى والسياسى بالبلدان الاشتراكية نتيجة قرار مجلس الأمن القومى الأمريكى رقم ١٩٨٢/٥٤ الذى أعلن أن الحكومة الأمريكية تستهدف إزاحة الحكومات والأحزاب الشيوعية فى شرق أوروبا، وإعادة إدماج هذه البلدان بالسوق الرأسمالية العالمية (Chossudovsky 1997b:2). وفرضت التعديلات والإصلاحات الهيكلية التى اشترطها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى مقابل تقديم قروض شاملة فى الثمانينيات إجراءات تقشف وإفقار لسكان البلدان الاشتراكية، وأضافت أسبابا لاشتعال ثورات محافظة شجعتها الحكومات المركزية بالدول الاشتراكية التى فككت مؤسسات الاقتصاد الشمولى ببلدانها وأحلت محلهم اقتصاديات السوق (e.g Meisner 1996: 343).

ولعل تجدد الجدل حول مغزى المجتمع المدنى والديمقراطية والدولة منذ أواخر الثمانينيات أحد أهم نتائج التغييرات التى جرت (Cohen and Arato 1992;

Keane 1998). بيد أنه من الجدير بالذكر أن هناك فروقا مهمة بين المفهوم التاريخى للمجتمع المدنى من ناحية وكيفية استخدامه فى هذا الجدل من ناحية أخرى. فالمجتمع المدنى فى القرن الثامن عشر:

«...كان يمثل عالما مستقلا للعلاقات والنشاط الإنسانى، عالما ينفصل عن الدولة. إنه ليس العالم العام ولا الخاص، لعله كلاهما معا، وهو يجسد ليس فقط مجالا كاملا من التفاعلات الاجتماعية المنفصلة عن العالم الخاص للأسرة والعالم العام للدولة. إنه بالأحرى شبكة من العلاقات **الاقتصادية** المتميزة، إنه دنيا السوق ومسرح الإنتاج والتوزيع والتبادل. ولاكتمال هذا المفهوم للمجتمع المدنى يجب أن يتوفر شرطا ضروريا، وليس وحيدا، هو الفكرة الحديثة عن الدولة كوجود مجرد بهويته الجماعية (و) ظهور «الاقتصاد» المستقل، المنفصل عن وحدة «السياسى» و«الاقتصادى» التى مازالت تميز الدولة الاستبدادية» (Wood 1990: 61) (التشديد وارد بالأصل).

وبينما كان مفهوم المجتمع المدنى فى القرن الثامن عشر لصيق الصلة بتطور الرأسمالية، يشير الجدل الراهن إلى هذا المفهوم بوصفه الحيز غير الاقتصادى للحياة العامة والخاصة خارج نطاق الدولة، حيث يزعمون أن نوع الديمقراطية المتوفرة فى الغرب تضمن التعددية والاستقلال والاتحاد الحر. بكلمات أخرى، فالاستخدام الراهن لمفهوم المجتمع المدنى يتناقض مع الحرية والتعددية المفترض أنها تميز المجتمع المدنى مضافا إلى هذا قمع الدولة. فضلا عن أن هذا الاستخدام يسلم بأن الرأسمالية قائمة، فعليا، مؤكدا على أن العلاقات الاجتماعية الاستغلالية الناتجة عن الاعتماد المتزايد على علاقات السوق هى ذاتها تلك العلاقات التى تصوغ الاشتراك فى اتحادات حرة (Wood 1990: 63 — 5).

وارتبط الجدل حول المجتمع المدنى بانتشار وتبنى الفكرة الأمريكية الغربية عن الديمقراطية، ديمقراطية السوق الخالية كلية من المساواة والمثل الأخلاقية التى كانت محورية فى خطاب الديمقراطيين الليبراليين منذ أواسط القرن التاسع عشر. وتعتبر نظرية الديمقراطية هذه، والتى تستند على مبدأ توازن السوق، أن المواطنين جمهور بليد من المستهلكين ذوو مصالح فردية سياسية متضاربة يسعون

لتعظيمها بشراء بضائع سياسية من واحد من عدد صغير من المتعهدين ممن نصبوا أنفسهم والمجبرين على تأدية وظائف اجتماعية بهدف تسويق سلعهم فى سوق تنافسية حوفظ فيها على التوازن بين العرض والطلب لهذه السلع. ولا يتطلب هذا النمط من الديمقراطية مستويات عالية من مشاركة المواطنين، فقط أغلبية أو أكثرية من الأصوات فى الانتخابات. ويشير بعض النقاد إلى أن التوازن القائم فى مثل هذه السوق، حيث تعتمد القوة الشرائية إلى حد بعيد على المال، هو توازن الظلم، إذ إن الناس لا هم متساوون فى الثراء ولا هم دائما عقلانيون فى سلوكهم. وافترض المنظر السياسى كراوفورد ماكفرسون (170 :1973 — 77 :1977 ;194 — 92) أن النظرية السياسية القائمة على ادعاءات توازن ومنفعية السوق تجد فقط فى الديمقراطيات الرأسمالية ذات الاقتصاديات دائمة التوسع تربة خصبة لازدهارها، وأن هذه النظرية لا تزيد عن كونها رفاهية أكاديمية فى بلدان تعكس فيها الأحزاب السياسية مصالح طبقية حقيقية وليس وعيا مزيفا.

ولعل أحد أهم الملامح المميزة لعمليات إدخال آليات السوق وتدمير المثل الاشتراكية فى أواخر سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين هى انبعاث المشاعر والحركات القومية. وعلى سبيل المثال حين فتحت مناطق التصدير التى أقامها دينج خيوبنج عام ١٩٧٩ على الساحل الجنوبى للصين فى مقاطعة جوانجدونج وغيرها، أبواب هذه المناطق للاستثمار الرأسمالى والمشاريع المملوكة للأجانب وأسواق العمل الرأسمالية، سرعان ما أصبح التمييز بين الوطنيين الصينيين والأجانب ملحوظا فى هذه المناطق (Meisner 1996: 516 — 7). وعندما قوض أو فكك باريس يلتسن ومعاصروه الدول الاشتراكية الفيدرالية — الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا — فى مطلع تسعينيات القرن العشرين بدون إجراء استفتاء أو الرجوع للشعب — خلفوا محلها جمهوريات وطنية متعددة — روسيا ولاتفيا وكرواتيا على سبيل المثال — تم إقرار وجودها فى الدساتير الفيدرالية لهذه الجمهوريات. وبعد أن تحللت الفيدراليات استمر قيادات المجموعات القومية الكبرى فى كل الدول اللاحقة الظهور فى تولى زمام السلطة. وحيث تعددت قومية السكان فى بلدان مثل لاتفيا وروسيا، استغل أعضاء المجموعة العرقية أو القومية الكبرى وحدتهم القومية لكى يؤمنوا لأنفسهم معاملة تفضيلية ومدخلا إلى الموارد

النادرة فى نظام يميزه العجز المنظم (Verdery 1991: 126 — 7; 1996: 85 — 8).

وفى سياق الحديث عن الصين أشار موريس ميزنر (١٩٩٦) إلى أن البعث القومى فى الدول الاشتراكية السابقة كان دعما وسندا للوضع السياسى القائم، وأن المشاعر القومية ساندت أيضا السوق الرأسمالية باعتبارها أفضل وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية مثل النمو الاقتصادى السريع وتراكم الثروة عبر خصخصة ملكية الدولة والأنشطة العقارية للدولة والأهم هو الحفاظ على العلاقات القائمة للقوى.

وهكذا احتلت المسألة القومية صدارة المسرح مرة أخرى بسبب تفجر المشاعر القومية فى ثمانينيات القرن العشرين وبشكل خاص فى شرق أوروبا. والمثير فى الجدل الراهن حول المسألة القومية هو إغفاله على وجه الخصوص لقضايا التوحد القومى والتحرر القومى، التى طغت فى الأعوام التى توسطت الحربين وفى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية (انظر البابين الرابع والخامس). وركز هذا الجدل بدلا من ذلك على القضايا التى راجت وشاعت مع نهاية القرن الماضى ــ أى الأسس الثقافية فى مقابل السياسية للفكر القومى والعلاقة بين الطبقة وتشكل الدولة والتعليم الوطنى والعلاقة بين القومية والتوسع الرأسمالى وبين انهيار الأنظمة الاستبدادية والحركات الجماهيرية الداعية إلى إقامة دول بورجوازية ديمقراطية (انظر الباب الثالث). فضلا عن أن الكثير من الكتاب المعنيين بالقضية اليوم يبدو أنهم أعادوا اختراع العجلة، بمعنى أنهم لم يشيروا أو أشاروا إشارة هزيلة إلى مساهمات النقاد منذ ما يقرب من قرن فى هذا الجدل. ولا يدهشنا التشابه القائم بين الجدل الراهن حول القومية ونظيره قبل الحرب العالمية الأولى إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الفترتين تتميزان بالتوسع الرأسمالى فى أراض جديدة وبتشكل الطبقة والدولة على حد سواء.

وكان صعود البعث القومى فى سياق تشكل الطبقة والدولة فى شرق أوروبا هو الشرارة التى فجرت مناقشات مكثفة حول الدور الذى تضطلع به مؤسسات المجتمع المدنى فى صيانة الحقوق المدنية. وأوضحت كاترين فيردرى كيف تضمنت، بطرق مختلفة، الرؤى البديلة التى طرحت حول المجتمع المدنى والهوية القومية ــ والتى تعارضت فيما بينها فى رومانيا ــ صياغة مفاهيم مختلفة اختلافا

جوهريا عن المواطنة. والموضوع محل الخلاف هو ما إذا كانت الحقوق الدستورية مكفولة بشكل متساو للأفراد من مواطنى رومانيا، أم أنها تمنح للجماعات المستقلة التى تسمح لأفرادها «...بحل أية قضايا متعلقة بهوية الجماعة: مثل التعليم والحفاظ على اللغة والثقافة وغير ذلك بدون تدخل خارجى» (Verdery 1996: 119). وفى هذا السياق تعنى كفالة الحقوق المدنية للأفراد وجود دولة مركزية قوية تطبق القانون وتقيم العدالة بشكل يضمن المساواة بين كل مواطنيها ويفترض تجانس سكان الدولة ــ أى إن السكان يتألفون من مواطنين، وأن يملك كل منهم الحقوق والالتزامات ذاتها أمام القانون. وجعل هذه الحقوق ملكا للجماعات المستقلة، وليس للأفراد، ليس إلا سبيلا لتدارك المظالم الناجمة عن الممارسات الخاطئة السابقة للدولة المركزية، سبيل من شأنه تفكيك مركزية سلطة الدولة وإعادة ترتيبها ــ أى تآكل وإضعاف نهائى لسلطة الدولة المركزية.

وأوضح إيفان زيلينى ورفاقه أن قضايا التشكل الطبقى والصراع الطبقى أيضا طغت على مسيرة التطور الاجتماعى فى الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية فى أوروبا الشرقية منذ سبعينيات القرن العشرين ولاحقا. وأحرزت هذه العمليات ــ التى ظهرت عشية الحرب العالمية الثانية ــ زخما كبيرا فى ستينيات القرن العشرين بشكل خاص بعد كشف النقاب عن إساءة استخدام ستالين للسلطة الأمر الذى هدد فى الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الأخرى بشرق أوروبا شرعية بيروقراطيات الدولة التى تشكلت بشكل رئيسى من أعضاء الحزب الشيوعى. وأجبرت هذه العمليات بيروقراطيات الحزب على إشراك التكنوقراط والشرائح الأخرى من المثقفين ــ ولو بشكل مؤقت ــ فى السلطة (Konrad and Szelenyi 1979). بيد أنه فى السبعينيات والثمانينيات أخذ البيروقراطيون يبدون نفورا متزايدا من تقديم تنازلات للمثقفين أو المشاركة فى السلطة معهم، فى الوقت الذى كانوا يظهرون مرونة أكثر فى تعاملهم مع البزنس الخاص، وسمحوا للاقتصاديات الثانية القائمة على معايير السوق فى الإنتاج والتبادل بالازدهار (Szelenyi 1988: 216 — 8).

وكانت الاقتصاديات الثانية قد ظهرت كرد فعل على سياسات التصنيع التى فرضت فى الخمسينيات. ولقد تحقق التصنيع السريع بخلق أكبر عدد ممكن من

الوظائف فى مجال الصناعة وتحويل الزراعة إلى تعاونية وتخفيض استهلاك الفرد، فضلا عن الاستثمارات الضخمة فى البنية التحتية مثل الإسكان والمدارس أو المحلات، ولكن ليس فى مجال النقل العام. وكنتيجة لهذا كان الكثير من الرعيل الأول من العمال الصناعيين مجبرين على ترك الزراعة إلى الصناعة الحضرية. بيد أنهم حافظوا على رقابتهم على قطع الأرض بالمزارع واستمروا فى الحياة بالريف، منتقلين جيئة وذهابا بين منازلهم ومواقع عملهم. وإذ أبقوا على رقابتهم على أراضيهم فقد توفر لهم مستوى حياة مرتفعا نسبيا ودرجة من الاستقلال عن مستخدميهم. وبحلول سبعينيات القرن توقف العمال عن ترك القرى وعاد بعضهم ممن كان قد بادر إلى الهجرة إلى المدن، إلى جماعاتهم الطبيعية بسبب فرص البزنس التى وفرتها أموال بيع السلع الزراعية التى كانت أسرهم تنتجها. وبحلول ١٩٨١ كان ١،٥ مليون عائلة من مزارعى هنجاريا، التى يبلغ عدد سكانها عشرة ملايين، تزرع ربع السلع الزراعية فى البلاد (Szelenyi 1988:29 ـــ 31).

ومع حلول عام ١٩٩٠ كانت هرميتان طبقيتان تتعايشان فى الدول الاشتراكية، الهرمية الراسخة القديمة التى يقف على رأسها أعضاء الحزب والبيروقراطيون ومن ثم العمال المأجورون فى القاع، والهرمية الناشئة الجديدة القائمة على الاندماج فى السوق الرأسمالية. وفى الهرمية الجديدة ــ التى ارتبطت فيها إمكانية الانتقال الاجتماعى من طبقة أو شريحة إلى أخرى بامتلاك الثروة ومهارات البزنس ــ شغل الملاك ورجال الأعمال الدرجات العليا فى السلم الاجتماعى والعمال المأجورون مرة أخرى فى القاع.

وتمخض هذا عن بنية طبقية معقدة، كانت فيها النخبة الحاكمة متشظية تتألف من عدد يتناقص من البيروقراطيين على النمط القديم وعدد يتزايد من المثقفين ذوى المهارات التقنية. وكانت طبقة رجال الأعمال أيضا متشظية تضم البورجوازية الصغيرة ــ التى ظهر أفرادها من قلب الاقتصاد الثانى ــ حيث كانوا يبيعون المنتجات الزراعية والخدمات والسلع الأخرى ــ ونخبة الحزب الشيوعى القديم الذين حولوا نفوذهم السياسى إلى قوة اقتصادية ببيع شركات الدولة أو الدخول فى مشاريع مشتركة مع الشركات الغربية، وأخيرا المهنيون الذين كانت تستخدمهم الشركات الأجنبية ــ كاستثمار رأسمالى بدأ يؤدى دورا متنامى الأهمية

فى الاقتصاد. وكانت الطبقة العاملة أيضا مقسمة بين من تمكن من الحصول على بعض الدخل من الاقتصاد الثانى ومن لم يتمكن من ذلك (Szelenyi and Szelenyi 1991: 123 — 6).

وبينما أصبحت المشاريع الرئيسية فى اقتصاديات شرق — أوروبا تدار بطريقة رأسمالية كلية، لم تفض الخصخصة إلى تشكل طبقة رأسمالية، إذ إن هذه الشركات تدار ليس على يد حاملى الأسهم ولكن على يد التكنوقراط والمديرين الماليين من أنصار الأيديولوجية المالية الليبرالية الجديدة (Szelenyi and Martin 1988). وتكنوقراط ومديرى النخبة الاقتصادية الجديدة، حيث أكثر من ٧٠% منهم مديرون أو أعضاء فى الجهاز البيروقراطى للحزب قبل عام ١٩٨٩، كانوا:

«...أرباب كل الأنواع **الثلاثة** للرأسمال ما بعد الشيوعية. فلم يكونوا فقط أرباب الرأسمال الثقافى (الأيديولوجية المالية) حيث امتلكوا ثروة أكبر كثيرا من غيرهم من المجموعات، ولكنهم كانوا أيضا أكبر أرباب الرأسمال الاجتماعى بين أقسام نخبة السلطة الجديدة. فقد أظهر التكنوقراط والمديرون نجاحا كبيرا بشكل خاص فى تحويل الرأسمال السياسى السابق إلى رأسمال اجتماعى — أى شبكات اجتماعية تتسم بأهمية خاصة فى تنفيذ الأمور فى الفترة ما بعد الشيوعية» (Eyal, Szelenyi, and Townsley 1997: 79) (التشديد وارد فى الأصل).

ودرس إيفان زيلينى ورفاقه إمكانيات اتخاذ التشكل الطبقى لسبل بديلة فى أوروبا الشرقية فى المستقبل القريب، وأشاروا فى هذا الصدد إلى أنه بينما قد لا يتمخض التشكل الطبقى عن ظهور بورجوازية مالكة، فقد تبرز نخبة إدارية ما بعد شيوعية لتشكل جنبا إلى جنب مع الملكية الأجنبية الضخمة طبقة رأسمالية إدارية قد تؤسس بدورها فى نهاية المطاف، مع أنجح رجال الأعمال، بورجوازية جديدة (Eyal, Szelenyi, and Townsley 1997:92).

وأفضت عمليات التشكل الطبقى والتحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاديات السوق إلى تكثيف النشاط الإجرامى فى البلدان ما بعد الشيوعية. ولقد استفاد عدد من كبار البيروقراطيين الذين سهلوا عمليات التحول إلى السوق والخصخصة فى الثمانينيات — هم وأقرباؤهم المقربون (عائلة دينج خيوبنج على سبيل المثال) — بشكل مباشر أو غير مباشر من اقتصاد السوق الرأسمالية الناشئة.

وحصلوا على هذه الفوائد عبر نهب الدولة والتلاعب بالأسعار وتعاطى الرشوة والهبات والبيع بأسعار فلكية والاختلاس والسلب والابتزاز ورشوة الآخرين واستباحة كل من المال العام والخاص (R. Smith 1997:11).

وفى سياق آخر، يتناول بينو آرلاتشى (1979:60) الأمر قائلا إن ظواهر عديدة تضافرت لتفضى إلى تشكل اتحادات الجريمة المنظمة، من ذلك: عمليات تطور الأسواق الرأسمالية وضعف أو غياب رقابة الدولة على العنف بكافة أشكاله وغياب تنظيم الدولة للعلاقات الاقتصادية فضلا عن التنافس أو الصراع الحاد بين الأفراد أو الجماعات. وفى روسيا على سبيل المثال ظهرت ست آلاف منظمة إجرامية فى الفترة ما بين ١٩٩٢ و١٩٩٥ فى بيئة كان فيها القائمون على تنفيذ القانون ورجال الحكومة يتقاضون أجورا هزيلة وبالتالى كانوا عرضة للرشوة وفى بيئة غابت فيها القوانين التى تنظم الاتفاقيات والتعاقدات والعقوبات الجنائية على البزنس الوهمى أو الإعلانات الزائفة عن الإفلاس.

وتراوحت منظمات الجريمة الروسية من حيث الحجم ما بين ما يضم بضع عشرات إلى بضعة آلاف من الأعضاء. وعادة ما تتمايز فيما بينها على أساس قومية أو مكانة أعضائها. والكثيرون منهم متخصصون على مستوى رفيع والبعض يتخصص نشاطه الإجرامى فى المقامرة والإقراض والمخدرات وتصدير البترول والسيارات المسروقة أو الاتجار بالمعادن والأسلحة المسروقة، بينما تتحكم منظمات أخرى فى النقل وتنفيذ عقود قتل أو تنخرط فى أعمال السطو واحتجاز الرهائن. وعلى سبيل المثال فإن إحدى المنظمات ــ التى تحكمت فى النقل بالشاحنات فى المناطق الزراعية ــ سببت عجزا فى سوق موسكو وذلك بالتحكم فى كل من كمية وتوزيع الإنتاج الزراعى الداخل إلى المدينة من المناطق الزراعية النائية. وبين وقت وآخر كانت هذه العصابة تتسبب فى نقص بعض السلع بحظر حصاد المحاصيل. وبدت تأثيرات هذا النشاط فى رفع أسعار البضائع النادرة فى أسواق المدينة. فضلا عن أن الكثير من هذه المنظمات كانت لصيقة الصلة برجال أو أعضاء الحكومة، وتسلل العديد منهم إلى المشاريع المصرفية وغيرها من مشاريع البزنس. وفى عام ١٩٩٥، وفقا لدراسات حديثة، تحكمت حوالى ثمانى آلاف من أهم العصابات الإجرامية فى روسيا فى أكثر من ٥٠ ألف شركة وما

يتراوح ما بين٢٥ و٤٠% من إجمالى الناتج القومى (Dunn 1997; Voronin 1997).

ولقد ظهرت المنظمات الإجرامية، مثل تلك التى فى روسيا وغيرها من البلدان ذات الأسواق الرأسمالية الناشئة، عندما ازدادت أهمية قوى السوق:

وكانت الندرة والمنافسة وضعف الدولة وقودا لنموها المطرد. وتراكمت لدى هذه المنظمات الثروة بإحباط المنافسة فى السوق وتخفيض الأجور وتشجيع الشروط المرنة لعقود التشغيل وعبر التملص من التأمين الصحى والفوائد الأخرى للعمال وعبر فرض الأمن المالى للأنشطة التى ينخرطون فيها.

إعادة تقييم البنى الطبقية الريفية واحتمالات الاحتجاج الفلاحى

فى السبعينيات درس كلاود ميلاسوخ (89 :1981 — 137) وسيدنى منتز (1973, 1974) وغيرهما العلاقات الطبقية المعقدة التى تطورت بسبل مختلفة فى المناطق الريفية عشية التوسع الإمبريالى فى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. لقد عاشت الطبقات الفلاحية المختلفة المعنية أساسا بلقمة العيش جنبا إلى جنب مع المزارعين منتجى القيمة التبادلية للسوق والعمال المستأجرين ومجموعات مختلفة من العمال أشباه البروليتاريا، الذين كانوا يكدحون يوميا أو موسميا من أجل الأجور التى يستكملون بها الكفاف الذى ينتجونه، والذين لم يكونوا لا فلاحين ولا من أهالى المدن ولا من البروليتاريا الزراعية التى حصلت على رزقها بالكدح فى المشاريع الزراعية الرأسمالية (Mintz 1974: 298). كانت البنى الطبقية الريفية معقدة، وكان تمثيل الحياة الريفية قد أضحى أكثر تعقيدا بسبب التغلغل غير المتكافئ للرأسمالية فى الريف. وكان يحدث أن تغيب العلاقات الاجتماعية النموذجية أو المميزة لمنطقة معينة، أو تجدها وقد انتقلت إلى منطقة مجاورة ولكن فى شكلها البدائى أو الوليد فقط. ولهذا فظهور بنى طبقية ريفية مختلفة فى قلب النظام الرأسمالى العالمى يعتمد على كل من: المنطقة التى يتم وصفها من هذا النظام وعلى تاريخ هذا الوصف.

ومنذ الأعوام بين الحربين وطوال السبعينيات درس نشطاء الماويين وعلماء الاجتماع مثل إيريك وولف وغيره البنى الطبقية الريفية. واستنتجوا أن الفلاحين عند الاقتضاء، قد نظموا تعبئة لأنفسهم للتحرك السياسى الجماعى، وأنهم شاركوا فى الحركات السياسية الثورية أو الإصلاحية. واستهدف هؤلاء العلماء تقييم الطاقات الثورية لمختلف المجموعات فى ريف البلدان المتخلفة، وسعوا إلى تحديد تلك الطبقات التى من شأنها تعبئة ذاتها للتحرك الجماعى وتعيين الظروف المحتملة تاريخيا التى حدث أو يمكن أن يحدث فيها هذا التحرك.

ومنذ منتصف الثمانينيات أعاد فريق من الكتاب فحص التأثيرات التى خلفتها الرأسمالية على الفلاحين وعلى قدراتهم على التحرك السياسى الجماعى. ووضعوا معيارا مشكوكا فيه قاسوا على أساسه التغيير، ونظروا إلى الجماعات الفلاحية بوصفها جماعات كانت متجانسة نسبيا ومغلقة قبل أن تستوعبهم قوى السوق، وأنه مذ وقعوا فى شراك العلاقات الاجتماعية التى بنتها السوق والدولة أصبحت بناهم الاجتماعية أكثر تمايزا وتشظيا فى آن. ويعتبر هذا الفريق أن المقاومة الفردية التى أبداها الفلاحون ضد النخب الثرية والدولة كانت ومازالت الآن أكثر شيوعا بين فقراء الريفيين وأنها ليست احتجاجات جماعية منظمة. وتعد هذه الدراسات ارتدادا عن السبل التى عرفت منذ السبعينيات لفهم علماء الاجتماع للقدرات السياسية للجماعات الريفية التى مازال أفرادها يشكلون الغالبية العظمى من سكان العالم فى هذا الزمن، زمن الاقتصاد الرأسمالى التوسعى.

ويعد كتاب ميخائيل كيرنى (conceptualizing the Peasantry — 1996 Re) أحد الأدبيات الموسعة لإعادة تقييم الأمر. وقد تشكلت آراؤه إلى حد بعيد تأثرا بخبرات فلاحى المكستيك[١٧] الذين درس أوضاعهم فى سبعينيات القرن، والذين يتحركون الآن جيئة وذهابا بين المكسيك وكاليفورنيا. ويرى كيرنى أن تعريفات

---

٥٣) Mixtec هنود أمريكان، سكان شمال وغرب ولاية أوكساكا والمناطق المجاورة لولايات جوريرو وبويبلا جنوب المكسيك، وكانوا فى التاريخ شعبا أسس حضارة كبيرة فى أزمنة الأزتك/المترجمة

الفلاحين التى تركز حصرا على حياتهم ونشاطاتهم فى الريف والتى تشدد على استقلالهم الجزئى عن الأنماط الاجتماعية الأخرى، هذه التعريفات لا تلتقط تعقيدات الحياة اليومية التى كان يواجهها أصدقاؤه من المكستيك ومن أمدوه بالمعلومات هناك ـــ والذين يسميهم ما بعد الفلاحين. وفى الثمانينيات، على سبيل المثال، دفعت تأثيرات التحولات الاقتصادية الكوكبية عددا من الفلاحين إلى سياقات اجتماعية جديدة خارج الجماعات المشتركة المغلقة التى عاشوا فيها فى جنوب المكسيك. وأصبح المكستيك عمالا مهاجرين فى البزنس الزراعى فى شمال غرب المكسيك وكاليفورنيا، وباعة وعمالا شبه مهرة أو غير مهرة ممن استوطنوا أكواخا بالحواضر على جانبى الحدود، ومقاولين وصغار تجار وحرفيين وموظفين مدنيين فى المدن الكبرى فى المنطقة. فضلا عن أن الأفراد قد تنقلوا دوما داخل وخارج هذه السياقات، واتخذوا لأنفسهم هويات مختلفة عندما تحركوا من سياق إلى آخر وبشكل عام كان لهم دائما أقارب قريبون فى مواقع أخرى على جانبى الحدود (Kearney 1996: 23 — 41, 174 — 180).

بيد أن المسألة لا تكمن فى الحقيقة فيما إذا كانت تعقيدات حياة ما بعد ـــ الفلاح التى وصفها كيرنى هى حقا ملامح جديدة مرتبطة بعمليات العولمة كما يقول، أو أنها مرتبطة بالفلاحين الذين وقعوا بشكل متزايد فى شراك العلاقات الاجتماعية التى خلقها التوسع الإمبريالى، كما يفترض ميلاسوخ ومنتز. فهناك بالتأكيد بعض التشابه المذهل بين تجارب شعب المكستيك فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين من ناحية، والبنى الطبقية المعقدة التى ربطت الفلاحين بالمشاريع الريفية والحضرية فى روسيا ودلتا يانجزى بجنوب الصين مع انتهاء القرن من ناحية أخرى (e.g K. Walker 1999). بيد أن ما يسمى الآن عولمة هو إمبريالية رأسمالية تتخذ اسما آخر ـــ كما أشرت أعلاه.

فالأمر المهم هنا هو وصف كيرنى للجوهر الفلاحى بقوله: إنهم مرتبطون ارتباطا عضويا بالريف، وإنهم جزئيا مستقلون عن الطبقات الاجتماعية الأخرى وإنهم ظلوا يتحكمون فعليا فى الأرض، وإنهم ينخرطون بشكل أساسى فى إنتاج الكفاف الزراعى، وهم يستتون بسنة وضع اجتماعى أحرزوه عبر شبكة ضيقة من العلاقات الاجتماعية، وإنهم يتخلون عن جزء من فائضهم لغير الفلاحين ـــ أى

لوردات الأرض والتجار أو الدولة. ويبدو الفلاح عند كيرنى أشبه بمتوسطى الفلاحين الذين تناولهم سابقا لينين وإيريك وولف مؤخرا. وإذا صح هذا التعريف فكيرنى يدعو إلى تبنى مفهوم أشد ضيقا لكل من الشرائح الفلاحية المختلفة والطبقات الاجتماعية الريفية الأخرى الذين يتفاعلون معهم.

ومنذ أواخر الستينيات بدأت أيضا جهود لإعادة تقييم قدرات متوسطى الفلاحين كأدوات للتغيير الاجتماعى، ولدراسة أنواع الحركات السياسية التى يدعمها تحركهم. وكما لاحظ توم براس (١٩٩١)، وكما يمكن للقارئ أن يتذكر من الأبواب السابقة، فقد تناول لينين (1960a, 1966) الأمر قائلا:» إن الفلاحين أدوا دورا مزدوجا فى التحول الثورى للريف، وأن أثرياء الفلاحين قد تغلبوا على طبقة ملاك الأرض الإقطاعية فى مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية، بينما تصدى صغار الفلاحين والعمال المأجورون الريفيون للشريحة الرأسمالية من الفلاحين فى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية. بكلمات أخرى فإن متوسطى الفلاحين ـــ الذين كثيرا ما لجئوا إلى استئجار العمل والذين امتلكوا من الأرض ما يكفى لتوفير العيش للعائلة فضلا عن فائض صغير من القيمة ـــ لم يشاركوا فى رأى لينين فى تحول العلاقات الطبقية الريفية.

وعلى النقيض افترض وولف (291 :1969 ـــ 2) أن متوسطى الفلاحين التقليديين والمحافظين ثقافيا الذين كانت لديهم إمكانية للحصول الآمن على الأرض والذين فرضت عليهم رقابة هامشية من الخارج، أدوا دورا مركزيا فى تحويل البنى الطبقية الريفية. ولم يكن هؤلاء، وفقا لوولف، الشريحة الأكثر تقبلا للتغييرات التى تحدثها السوق فحسب، ولكن أيضا الشريحة التى كانت معتمدة أكثر من غيرها على المساعدة المتبادلة للعشيرة والجيران. فضلا عن أنهم كانوا الشريحة المعرضة أكثر من غيرها لتأثير البروليتاريا الحضرية، بالإضافة إلى كونهم المجموعة التى أرسلت أولادها للعمل فى المدن. والفلاح المتوسط عند وولف:

«أسير لوضع يحتفظ فيه جزء من العائلة بقدم راسخة فى الزراعة، بينما الجزء الآخر يتحمل معاناة «التدريب على العمل والحياة فى المدن»...الأمر الذى

يجعل الفلاح المتوسط ناقلا للاضطراب وللأفكار السياسية الحضرية. وتلك مسألة تنطوى على تعقيدات وتفاصيل. وعلى الأرجح يدور الحديث ليس عن نمو بروليتاريا حضرية مثل تلك التى قامت بنشاط ثورى، بل عن تطور قوة عمل صناعية مازالت مشدودة للحياة فى القرى».

«...وهكذا فإن تمسك الفلاح المتوسط والحر بتقليديته هو الذى جعله ثوريا» (Wolf 1969: 292).

بكلمات أخرى، فقد احتج متوسطو الفلاحين عندما أصبح اقتصادهم الأخلاقى ــ أى العلاقات والممارسات الثقافية ما قبل الرأسمالية التى حمتهم من المصاعب والتضور جوعا ــ موضع تهديد أو عندما دمرها التطور الرأسمالى فى الريف. ويرى وولف (290 :1969) أن «العامل الحاسم فى جعل ثورة الفلاحين ممكنة يكمن فى علاقة الفلاحين بمجال القوة الذى يحيطهم، إذ لا يمكن لثورة أن تبدأ من وضع عجز كامل». بكلمات أخرى فإن متوسطى الفلاحين فى المكسيك وروسيا والصين وفيتنام والهند والجزائر وكوبا قد نظموا أنفسهم وتحركوا ضد الرأسمالية لإصلاح الوضع القائم، وأن تحركهم الجماعى كان له نتائج غير متعمدة.

واتخذ عالم السياسة جيمس سكوت (289 :1977) سبيلا مختلفا قليلا فى تناوله للأمر بالرغم من أنه يوافق مع وولف على أن الفلاحين الذين من المرجح أن يقاوموا تغلغل الرأسمالية والدولة الاستعمارية هم الذين لديهم ملكية وقيم ما قبل رأسمالية راسخة وشبكات اجتماعية من التى تشجع التضامن المحلى، وأنهم، إجمالا يقيمون فى مناطق أدمجت بشكل هامشى فقط فى الدولة. وفى كتابه (Moral Economy of the Peasant) يجمع سكوت (3 :1976 ــ 7) بين فكرته عن الفلاح المتوسط ذى الاكتفاء الذاتى وفكرة تشايانوف (1986b) عن الأسرة العاملة المزارعة. ويحتوى هذا على مضامين عديدة، فيفترض سكوت أولا أن كل الفلاحين يتمتعون بالعقلانية الاقتصادية ذاتها بغض الطرف عما إذا كانوا يعيشون فى أمريكا اللاتينية أو جنوب شرق آسيا. وثانيا يفترض أن توازن المنتج ــ المستهلك لاقتصاد البيت الفلاحى، وليس فائض القيمة الذى ينتزعه لوردات

الأرض أو الدولة، هو الذى يحدد تنظيم العمل فى المزرعة. وثالثا يتضمن هذا أن التغييرات فى المتطلبات الدنيا لبقاء اقتصاد البيت الفلاحى مرتبطة بالدورة المحلية للمجموعة، وليس بمكانتها فى البنى الطبقية الأعرض، رأسمالية كانت أو اشتراكية. ولهذا يرى سكوت أن الفلاحين يميلون فى كل مكان إلى تقاسم الأخلاقيات ذاتها: أى تجنب المغامرات المفرطة الخطورة واستخدام طيف عريض من التدابير الاجتماعية والتسويات التى تعيد توزيع الإنتاج على نحو يضمن حدا أدنى من الدخل لكل شخص، ويضمن عمل النظام لتقليص الخسائر إلى أقصى حد.

وليس المهم هو كيفية استحواذ لوردات الأرض أو الدولة على المنتج أو العمل، ولكن قدر المنتج أو العمل الذى يستطيع الفلاحون استبقاءه لاستخدامهم أو استهلاكهم الخاص.

وهكذا، يخفى سكوت خصوصية السبل المختلفة لامتصاص الفائض من الجماعات الفلاحية ـ مثل الأجور الرأسمالية والإيجارات الإقطاعية أو إعادة التوزيع الاشتراكى. ويتناول سكوت (1976: 57) الأمر قائلا أيضا إن إضفاء الطابع التجارى على الزراعة ونمو الدولة الاستعمارية قد عقدا الوضع الأمنى للفلاحين بتهديد أسس حياتهم. وعرضت هذه التطورات قطاعا متنامى الاتساع من الفلاحين لقوى السوق، وقضت على قيم التحمل المشترك للمخاطر بالقرى وقلصت أو قضت على الأعراف التى كانت تخفف وطأة كوارث المحاصيل السيئة على القرويين الفلاحين، ومكنت لوردات الأرض من انتزاع إيجار أكبر من الفلاحين. ومن ناحية أخرى سمح نمو سلطة الدولة بفرض استقرار ريع الضرائب.

ويشير سكوت إلى أن الفلاحين يثورون فى الحقيقة أحيانا، ومع ذلك ففى كتابه (Weapons of the Weak 1985) يتناول الأمر قائلا: إن حركات التمرد الفردى التى تتطلب قدرا ضئيلا من التنظيم المنهجى أو لا تتطلب حتى هذا القدر والتى لا تتصدى مباشرة للسلطة هى الأكثر شيوعا من الثورات الفلاحية التى تسعى إلى ترميم التوازن التقليدى للقوى الاجتماعية داخل الجماعة، أو الثورات التى يثيرها الفلاحون والتى تناضل للإطاحة بالنظام الاجتماعى القائم والدولة التى تساند استمرار بقائه (Scott 1985: xvi ـ xvii). وهكذا فتلك أفعال مقاومة ضيقة

النطاق أشبه بسرية وعفوية يقوم بها أفراد ــ مثلها مثل أفعال النهب والسلب وجرائم الحرائق العمدية والتخريب والإذعان الزائف وادعاء الجهل والكذب وأعمال التدمير ــ أكثر منها ثورات منظمة لحماية الممارسات التقليدية ومؤسسات الاقتصاد الأخلاقى للجماعة الفلاحية. وأسلحة الضعفاء هذه هى الأشكال الطبيعية أو الروتينية للمقاومة التى يستخدمها الفلاحون ببراعة لمعارضة من يسعون لانتزاع البضائع والإيجارات والعمل أو الضرائب منهم. وهم عند سكوت يتصرفون بشكل فردى وتلقائى ومجهول الهوية، بعكس متوسطى الفلاحين عند وولف الذين ينظمون أنفسهم جماعيا لمقاومة التغلغل الرأسمالى فى الريف.

ويدعم سكوت الاستنتاجات التى توصل إليها فى كتابه (Weapons of the Weak) بتقديم تحليل للعلاقات الطبقية ولأشكال المقاومة فى القرية الماليزية التى كان قاطنوها يعيشون مرحلة السقوط فى شراك العلاقات الاجتماعية التى خلقتها الثورة الخضراء وتكثيف الزراعة الرأسمالية الضخمة. وكان هذا حدثا تحوليا بارزا مثله فى ذلك مثل الحكم الاستعمارى البريطانى للبلاد مع نهاية القرن والاحتلال اليابانى فى مطلع أربعينيات القرن العشرين. وبينما يعترف سكوت بالتنوع الاجتماعى الذى كان آخذا فى الظهور فى القرية، بل ربما كان بوسعه إضافة المزيد حول النضالات بين الطبقات داخل الجماعة، فلقد عمد الباحثون الذين تبنوا مواقفه إلى تمويه التمايز الطبقى بين الفلاحين ومغزى هذا التمايز. وعلى سبيل المثال:

«...يوصف فقراء الريفيين، من قبيل تسهيل الأمر، بالفلاحين. وتظل مناقشات كثيرة حول ماهية الفلاح غير محسومة. ومن المهم أحيانا الاعتراف بتغاير خواص الفقر الريفى، بيد أننا لسنا بصدد الحديث عن هذا الآن. وهكذا فالتعريف المتبنى واسع، وينطوى فقط على ملمحين يمكن التسليم بهما بلا جدال (١) الفلاح يعمل فى الزراعة و (٢) وله/لها وضع التابع فى نظام اقتصادى وسياسى هرمى» (Colburn 1989: ix).

وهكذا فالصراع الطبقى كما لاحظ براس (180 :1991) يختصر فى التعارض بين النخبة والدولة من ناحية، والفقير الريفى أو الجانب الأضعف من ناحية أخرى. وفى عمل لاحق له باسم Domination and the Arts of Resistance

تناول سكوت (1990) الفقير الريفى فقط بوصفه مجرد أحد الفئات الاجتماعية الخاضعة أو الضعيفة، وضم سكوت إلى استنتاجاته حول المقاومة والتمرد تلك المجموعات الاجتماعية الأخرى التى يصفها بالضعيفة.

الهويات والمظالم والحركات الاجتماعية الجديدة

أعاد علماء الاجتماع دراسة الأشكال المتنوعة التى اتخذها الفعل الجماعى فى المجتمع الرأسمالى الصناعى الحديث. ولا شك أن هذه القضية كانت موضع اهتمام دائم من قبل المنظرين الاجتماعيين بداية بماركس ودوركايم وويبر ومن جاء بعدهم. وكرس علماء الاجتماع قدرا كبيرا من الاهتمام لأشكال الاحتجاج الاجتماعى التى حدثت فى البلدان الغربية فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين احتجاجا على التشكيلات البنيوية للمجتمع الرأسمالى الصناعى. وزعم فريق من العلماء أن الحركات الاجتماعية الجديدة ـ أى المجموعات النسوية والشواذ من الرجال والنساء ومناهضى الحرب ودعاة السلام ومجموعات البيئة ومناهضى الأسلحة النووية ومناهضى الضرائب والأصوليين الدينيين ومجموعات القوة البيضاء ـ ليست تعبيرا عن الصراع الطبقى مثلما كانت الحركات المبكرة. واعتبروا بدلا من ذلك أن هذه الحركات ـ المتمركزة فى الحضر إلى حد بعيد وغير المركزية ـ تستمد عضويتها من مختلف الطبقات الاجتماعية وتعبر عن مواقف وأفكار وقيم سياسية ونظرية مختلفة ومتنوعة. وأن هذه الحركات كثيرا ما تشجب المظالم وتعلن تضامنها مع مشاعر الأفراد والمجموعات التى كان الضعف قد شاب تطور هوياتها، أو لطخت أو أخضعت أو قمعت على يد الأنظمة الثقافية والاجتماعية والسياسية المهيمنة. وأن المظالم التى نهضوا ضدها والهويات التى سعت هذه الحركات لبنائها كانت تركز على القضايا الثقافية والاجتماعية التى كثيرا ما اشتملت على حرية التعبير عن الأوجه الشديدة الشخصية للحياة اليومية مثل الميل الجنسى وغير ذلك. واستخدمت هذه الحركات أشكالا غير عنيفة للعصيان المدنى مثل تعاليم غاندى وثورو لتنظيم وتعبئة المشاعر الشعبية ضد

البنى القائمة للسلطة (Johnston, Larana and Gusfield 1994)

وأبدى منظرو الحركات الاجتماعية الجديدة عناية كبيرة بفكرة دوركايم عن **الضمير الجماعى**، وأخذوا يدرسون كيفية قيام الناس فى مجتمع قائم على الفردية والتغريب بالتعبئة للتحرك الجماعى ولماذا؟ وأشاروا فى هذا الصدد إلى: «...مفهوم «الهويات الجماعية» كسبيل لتفسير كيفية تصرف الناس فى انسجام مع هدف تحقيق نوع جديد ومتميز وشبه مستقل من الحضور والاعتراف الثقافى...فى خضم عملية النشاط السياسى» (Stephen 1997: 20).

والأمر الذى يميز الحركات الاجتماعية الجديدة عن الأشكال المبكرة من الاحتجاج الاجتماعى هو أنها غير معنية بالمظالم الاقتصادية للطبقة العاملة. ولا يأتيهم الدعم من الأحزاب السياسية أو النقابات العمالية أو الشرائح الاجتماعية الخاضعة، ولكن من أفراد الطبقة الوسطى الذين يعارضون مؤسسات وممارسات دولة الرفاهية. وتسعى الحركات الاجتماعية الجديدة إلى تمفصل قيم محددة والدفاع عنها، وتعبئة المشاركين معهم للتحرك السياسى لاستعادة المجتمع المدنى من قبضة الدولة. وكثيرا ما يقوم أعضاء هذه الحركات بالالتفاف حول المؤسسات السياسية القائمة لأنهم يشعرون وهم يكافحون للتأثير على، ولضبط ومراقبة سياسات الدولة بأن الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمؤسسات الأخرى تهمشهم وتحاصرهم. ويقدم منظرو الحركات الاجتماعية الجديدة ثلاث وجهات نظر مختلفة لتفسير ظهور هذه الحركات (Assies 1990: 44 — 50).

ويطرح عالم السوسيولوجى آلين تورين (1974, 1977, 1981) أولى المحاولات المبكرة فى هذا الصدد. ويتناول تورين الأمر قائلا: إن الحركات الاجتماعية الجديدة ليست إلا التجليات الأولى لحركة جديدة موحدة تعكس ظهور المجتمع ما بعد الصناعى الذى وصفه دانيل بيل (1973). والملامح المميزة لهذا المجتمع ما بعد الصناعى هى أن الخدمات فاقت إنتاج البضائع فى المجال الاقتصادى، وأن طبقة المهنيين والتكنوقراط أصبحت الأبرز فى المجتمع، وأن المعرفة النظرية أضحت أساس الاختراع وصياغة السياسة. وكثيرا ما كانت المؤسسات السياسية والممارسات التنظيمية والحلول الثقافية للمجتمع ما بعد

الصناعى الحديث هذا أيضا موضع خلاف. ورغم أن أفراد الطبقات الأبرز انتموا إلى توجه ثقافى واحد طغى إلى أقصى حد على مواقفهم من الإنتاجية، فقد اختلفوا فيما بينهم حول كيفية تعميم وتطبيق هذا النموذج. وما الحركات الاجتماعية الجديدة وفقا لآلين تورين إلا تعبيرا عن هذا النزاع البنيوى، إذ إنهم لم يعيدوا إنتاج النزاع فى المجتمع ما بعد الصناعى فحسب، ولكنهم فسروا أيضا ظهور هذا النموذج الاجتماعى الجديد.

أما المحاولة الثانية فقام بها المنظر النقدى جورجان هابرماس (1981) الذى يصف الغرب المعاصر كرأسمالية متأخرة أو آتية بعد أوانها. أى إن الدولة تمارس فى ظلها وظائف تنظيم الاقتصاد، وأنها معنية بالعقلانية التى تحصر تعريفها فى تحويل العقل إلى وسيلة. وتعانى الدولة الرأسمالية المتأخرة أيضا من أزمة شرعية، إذ إنها قد أصبحت منفصلة عن العالم الحيوى الذى يضم كلا من المجالين العام والخاص. وغزت المصالح التجارية وأطراف الرأى العام المجال العام كمسرح للجدل المفتوح، وأعادت صياغته، وأصبحت القضايا السياسية تعامل بشكل متزايد كمشاكل تقنية، وأزيح عنها طابعها السياسى فى خضم هذه العمليات. ولقد ظهرت الحركات الاجتماعية الجديدة كما يشير هابرماس حين أخذ المصير ذاته يهدد المجال الخاص، وظهرت هذه الحركات فى مساحات المجتمع المعنية بإعادة إنتاج الثقافة وبالتكامل الاجتماعى والتشريك. وركزت هذه الأشكال فوق النيابية للاحتجاج على القضايا المتعلقة بنوعية الحياة وتحقيق الذات وحقوق الإنسان وليس القضايا الاقتصادية والشئون المحلية أو الأمن العسكرى. وتسعى هذه الحركات باللغة الانتقائية لاعتراض سبيل المجالات الرسمية المنظمة للفعل وذلك بصياغة بنى جديدة للتواصل.

ويقدم إرنستو لاكلو وشانتال موفيى (1985) المحاولة الثالثة. وهما يعتقدان أن «...الحركات الاجتماعية الجديدة تعبر عن التناقضات التناحرية التى ظهرت كرد فعل على التشكيلة المسيطرة التى استقرت تماما فى البلدان الغربية بعد الحرب العالمية الثانية (Mouffe 1988: 91). ولقد اعتمدت هذه التشكيلة على

تمفصل نظام التجميع فى الإنتاج[١٨] مع دولة تعتمد سياسة التدخل وأشكال ثقافية جديدة أطلقت العنان لعمليات معقدة. وفى هذا النموذج تتدخل الدولة لضمان إعادة الإنتاج الرأسمالى بترويض اندفاع الرأسماليين لتخفيض الأجور من ناحية وباستخدام الزيادة المنتظمة للأجور كسلاح للربط بين تنفيذ مطالب العمال ورفعهم لإنتاجية عملهم من ناحية أخرى. ولقد تغلغلت العلاقات الرأسمالية تقريبا فى مجالات الحياة الاجتماعية كافة، وأضفت الطابع السلعى والتجانس على الثقافة وحولت الناس إلى مستهلكين، ودمرت البيئة وأفرزت أشكالا جديدة من الخضوع ومن المقاومة. وأفضى التدخل المتزايد للدولة فى مجالات الحياة الاجتماعية كافة إلى النمو الثابت للبيروقراطية وللتناقضات التناحرية التى كانت التربة الخصبة لظهور أشكال جديدة من الاحتجاج. وقاومت الجماعات الجديدة، أيضا، التماثل المتزايد فى الحياة اليومية الذى نشأ عن الثقافة الجماهيرية التى تفرضها أجهزة الإعلام.

والجديد حول الحركات الاجتماعية الجديدة بالنسبة لإرنستو لاكلو وشانتال موفيى هو أنها ظهرت فى مجالات الحياة اليومية التى خضعت فقط مؤخرا لهيمنة الرأسمال والدولة. والمشترك بين الحركات الاجتماعية الجديدة هو خلوها من الموقف الطبقى للمشاركين فيها، وأن جذورها تمتد بدلا من ذلك فى ظهور التناقضات «... القائمة على أسس متغيرة دوما» (Mouffe 1988: 95). بكلمات أخرى، فالقضايا الجماعية التى يعالجها خطاب معين لإحدى هذه الجماعات الجديدة قد: (١) يتم إنكار هوياتها وحقوقها بظهور خطابات وممارسات جديدة، أو (٢) قد تنظر بعض الخطابات إليها باعتبارها ثانوية فيما تنظر أخرى إليها بوصفها ندا لها. ويرى موفيى (95 :1988 — 6) أن:

« الناس تناضل من أجل المساواة ليس بسبب بعض المسلمات الوجودية، بل لأنهم نشئوا كرعايا فى تقاليد ديمقراطية تضع هذه القيم فى مركز الحياة

---

٥٤) نظام التجميع– أى تجميع الماكينات والأدوات والعمال على نحو ينجز فيه كل عامل عملية معينة، تالية لما قبلها من عمليات، على سلعة غير مكتملة الإنتاج، سلعة يمر إنتاجها بسلسلة من المراحل المنظمة على خط مباشر، وهكذا حتى يتم استكمال إنتاج السلعة/المترجمة

الاجتماعية...حيث يعترض الخطاب الديمقراطى على كافة أشكال الظلم والإخضاع».

وهكذا تتخذ معارضة الإخضاع والظلم، والجهود الرامية إلى مقرطة الحياة الاجتماعية أشكالا مختلفة فى الحالة الراهنة. والحركات التقدمية فى هذه البيئة هى تلك التى يكون بوسع أفرادها ربط مصالحهم الخاصة بمصالح المجموعات الجماعية الأخرى.

ويرى إيلين وود (62 ,47 :1986 — 8) فى رده الدقيق على مزاعم لاكلو وموفيى أنهما قد فككا وبتسرا الواقع الاجتماعى فى «الخطاب»، والسياسة فى نضال للتحكم فى هذا الخطاب وتوجيهه. وطالما أن الهويات الجماعية التى تشكلها هذه الخطابات مستقلة عن علاقات الاستغلال والهيمنة التى تعود جذورها إلى البنى السياسية والاقتصادية للمجتمع الرأسمالى — أى إنها غير مرتبطة عضويا بأعضاء طبقة معينة — إذن يمكن فصلها عن أيديولوجية طبقة معينة وصبها فى أيديولوجية طبقة أخرى. بكلمات أخرى، فهذه الهويات السابحة بحرية والمحايدة طبقيا ليس لها علاقة، بالضرورة، بالاستغلال والهيمنة. وعلى هذا النحو يجرد لاكلو وموفيى هذه الهويات من العلاقات والسياقات الطبقية التى نشأت فيها. فضلا عن أن التوجه الديمقراطى الليبرالى، الذى أعادا على أساسه صياغة مفاهيم المجال الاقتصادى قد أزاح الاستغلال عن موقعه المركزى فى العلاقات الاجتماعية الرأسمالية وفصل المستويات الاقتصادية عن السياسية للمجتمع. وأصبحت السياسات، فى خضم هذه العملية، مقتصرة على العلاقات بين أفراد أحرار متساوين.

ويثير وود فى النهاية تساؤلا مهما، فإذا كانت هذه الهويات لا تنتمى إلى النضال الطبقى والوضع الطبقى، فمن إذن يشكلها فى الواقع: مجموع الرعية أو قوة شعبية أم لعل أحدا لا يشكلها، أم أنهم كل الناس، أو وكيل أو وكالة خارجية ما، مثل المثقفين الواقفين جزئيا أو تماما خارج الصراع؟ ويرى وود أن الطبقة ظاهرة مركزية بينما تتسم مواقف لاكلو وموفيى بالانعزالية. ويؤثر المجال الاقتصادى وفقا لوود (99 :1986 — 100) على بنية الهيمنة الاجتماعية والسياسية وتؤثر العلاقات الاستغلالية بين الرأسمال والعمل تأثيرا ماديا ملموسا على الطبقة العاملة، وللمستغلين مصلحة وفائدة فى القضاء على الاستغلال، ويعد تدمير بنى

الهيمنة جزءا جوهريا فى النضال من أجل انعتاق الإنسان، وبوسع المجموعات التى يستغلها التراكم الرأسمالى والاستغلال أكثر من غيرها التوصل لإدراك أعمق لجوهر هذه العلاقات.

وفى مطلع تسعينيات القرن العشرين، كان الباحثون من مناطق العالم الثالث قد شرعوا بالفعل فى دراسة الحركات الاجتماعية الناشئة كرد فعل على تأثير الرأسمالية على الأزمات الداخلية لبلادهم (Wignaraja 1993). وعلى نقيض بعض نظرائهم فى الغرب، أدركوا على نحو أوضح جوهر العلاقات القائمة بين تلك الحركات والبنى السياسية والاقتصادية التى وقفت خلف ظهورهم.

دراسات الشرائح الثانوية ونظرية ما بعد الاستعمار

كان الاستياء من مختلف التقييمات القومية والماركسية والأخرى القائمة على فكرة تنقيح تاريخ الهند ــ وبشكل خاص تلك التى تروج للتحديث الرأسمالى الكوكبى وتنكر أى قوة للمجموعات الخاضعة ــ قد قاد عددا من الباحثين من كلكاتا يعرفون باسم جماعة دراسات الشرائح الثانوية إلى إعادة صياغة مفاهيم تاريخ الهند (Bahl 1999; Prakash 1994; Sivaramakrishnan 1995). ويعتقد هذا الفريق من الباحثين أن المجتمع الهندى كان يتألف من نخبة وشرائح ثانوية. والنخبة المهيمنة هى جماعة متجانسة تتألف من الموظفين البريطانيين المستعمرين والصناعيين الأجانب والتجار الصيارفة وأصحاب المزارع ولوردات الأرض والمبشرين، ثم المحليين من أقطاب الإقطاع والتجار والصناعيين والمنتمين إلى المستويات العليا من البيروقراطية. أما الشرائح الثانوية فكانت تتشكل من بقية «... إجمالى السكان الهنود»، الذين تتجلى ثانوية مكانتهم فى عدد هائل من الأوضاع: فى الانتماء الطبقى والطائفى والعمر والجنس والوظيفة (Guha 1982: 8). وعلاوة على ذلك فالتطور المحلى الاقتصادى والاجتماعى غير المتكافئ كان يمكن أن يؤدى إلى تحول مجموعة نخبوية مهيمنة فى مجال ما إلى مجموعة خاضعة فى غيره، الأمر الذى خلق تناقضات والتباسا شديدا بشكل خاص فى أوساط الشريحة الدنيا من طبقة الأرستقراطية الريفية وأثرياء الفلاحين أو لوردات الأرض المفقرين.

واستقت جماعة دراسات الشرائح الثانوية مفهوم الشرائح الثانوية من خطة البحث التى وضعها أنطونيو جرامشى (1971a: 52) فى عمله « Notes on Italian History». ويرى جرامشى أن الشرائح الثانوية لم تكن موحدة ولا يمكنها أن تتحد دون قيام دولة، ولذا فتاريخهم وتطورهم تضافرا بقوة بتاريخ وتطور المجتمع المدنى والدولة. ولم يكن هؤلاء رعايا مستقلين عقلانيين ولا مقررين لمصائرهم (Arnold 1984; O,Hanlon 1988: 191). وقامت التشكيلة السياسية للطبقات المهيمنة والثانوية على الاعتماد الداخلى المتبادل. وسعت المجموعات الثانوية للتأثير على الطبقات المهيمنة وتأسيس تنظيماتهم الخاصة المستقلة، وفى الوقت ذاته سعت المجموعات المهيمنة سياسيا بدورها للحصول على دعمهم وإجبارهم على الإذعان. وكان أحد أهداف جماعة دراسات الشرائح الثانوية «...إظهار كيف أن هذه الشرائح الثانوية لم تستطع، فى التحول السياسى الذى جرى فى المجتمع الهندى المستعمر ومن ثم الجارى بعد الاستعمار، تطوير إستراتيجيتهم الخاصة للمقاومة فحسب، بل ساهمت مساهمة فعلية فى تحديد طبيعة خيارات النخبة وإدخال تحسينات عليها» (Mallon 1994: 1494).

وعلى نقيض جرامشى، تناولت جماعة دراسات الشرائح الثانوية الأمر قائلة إن هذه الشرائح كانت مستقلة، وأكثر من ذلك، إن استقلالهم نشأ عن حقيقة أن عمليات التشكل الطبقى لم تكن قد اكتملت لأن الاستعمار أجهضها، وإن هذا الاستقلال لا يتمثل فى وضع طبقى مشترك ولكن فى الوعى والمشاعر المشتركة حول الجماعة التى نشأت كنتيجة لوضعهم الثانوى (Chakrabarty 1992; Chatterjee 1984). وتناولت جماعة دراسات الشرائح الثانوية هذه الظاهرة متتبعة خطى دوركايم وجيرتز، وأشاروا فى هذا الصدد إلى أن الوعى الذى تقاسمته الشرائح الثانوية كان يتجلى فى الأسطورة والدين والمعتقدات الثقافية الأخرى التى طغت على السطح فى الفترات التى قاومت فيها الشرائح الثانوية من الريفيين ممارسات الهيمنة من قبل النخبة. وكثيرا ما حرضت لحظات المقاومة هذه العشيرة والجيران ضد الغرباء والدخلاء لفترات تستعيد بعدها النخبة هيمنتها.

ودرست جماعة دراسات الشرائح الثانوية طيفا عريضا من الموضوعات للتأكيد على استقلال الجماعات الثانوية ــ مثل الانتفاضات الفلاحية والنزعة

القومية والأشعار حول الثورة المضادة والاحتجاجات القبلية وإنتاج المعرفة حول ظروف العمال وسياسات «تعاطى الكحوليات» أو كيفية إنكار التاريخ الذى تضعه النخبة لأية قوة للمجموعات الثانوية. وسعت الجماعة للبرهنة على أن أعضاء الشرائح الثانوية كانوا أشخاصا تاريخيين مستقلين تحركوا بأنفسهم وعلى مسئوليتهم دون أن تقودهم أو تجرهم إلى هذا مجموعة نخبوية أيا كانت. وكان على الجماعة «أن تسبح عكس التيار» لكى تكتشف فيم كانت تفكر الشرائح الثانوية؟ وكيف تصرفت فى ظل ظروف محددة؟ إذ إن الشرائح الثانوية لم تتحدث عن نفسها ولم يكن بوسعها عمل ذلك، ولأن أعضاء النخبة هم الذين وضعوا الوثائق التى استخدمت لكتابة تاريخ المجتمع الهندى فى فترات الاستعمار.

وتبنى الباحثون من جماعة دراسات الشرائح الثانوية فكرة ميشيل فاوكولت (95 :1978 ـــ 6) عن أن السلطة والمقاومة كانتا على نحو متواصل يعاد تشكيل بنيتيهما (Chatterjee 1983). ويرى فاوكولت أن السلطة منتشرة فى أرجاء المجتمع وأن المقاومة تتشكل كنقيض لها، وتتحول المقاومة إلى رد فعل يومى متجانس لشعب يكافح لاسترداد ما فقده وليتغلب على مصاعب حياته اليومية وليدفع عن نفسه العنف الآتى من داخل الجماعة وخارجها. والأمر الذى فشل هذا الموقف فى التسليم به هو أن السلطة ليست منتشرة فى أرجاء المجتمع ولكنها على الأرجح موزعة بشكل غير متكافئ من حيث الزمان والمكان، وهى تميل إلى تكثيف نفسها فى أماكن وأوقات محددة، ولهذا السبب، فالمقاومة هى الأخرى موزعة بشكل غير متكافئ، وهى أيضا تتفجر فى أوقات وأماكن معينة. (Cooper 1533 :1994)

وبينما اجتهدت جماعة دراسات الشرائح الثانوية لتبنى قضايا هؤلاء الناس فقد نزعوا بلا شك إلى إعلاء شأن العقل على جوهر ولب الأمور المادية، ونظروا إلى الواقع كتمثيل وليس كنتاج للعلاقات الاجتماعية (Wolfe 1997: 409). وأولوا اهتمامهم فى البداية لاكتشاف جوهر الوضع الثانوى لهذه الشرائح والعوامل المؤدية إليه، ومن ثم صوب التحرى عن كيفية إنتاج المعارف التاريخية ونقد الفكر التنويرى. ومع مطلع تسعينيات القرن العشرين تحول اهتمامهم إلى التصدى للوضع المركزى الذى تحتله أوروبا وتاريخها والسعى لنقض الحجج التى يقوم

عليها. واعتبروا أن هذا الوضع وهذا التاريخ إنما يعتمدان على مزاعم الفكر التنويرى فحسب. واستعانت الجماعة فى مشوارها هذا بأفكار إدوارد سعيد فى كتابه: الاستشراق، الذى تناول فيه الأمر قائلا:

«الاستشراق...النموذج الغربى للهيمنة على المشرق وإعادة بنائه وفرض السيطرة الغربية عليه... (إنه/المترجمة) نظام منهجى جبار مكن الثقافة الأوروبية من إدارة – بل إنتاج – المشرق على الأصعدة السياسية والسوسيولوجية والعسكرية والأيديولوجية والعلمية والإبداعية فى عصر ما بعد التنوير» (Said 1978: 3)[١٩].

وحول هذا اتحدت حجج بعض المنظرين من جماعة دراسات الشرائح الثانوية مع حجج منظرى مدرسة ما بعد الاستعمار. وتصف الباحثة إلا شوهات (101 :1992 – 2) ما بعد الاستعمار على النحو التالى:

«...تعين مصطلحات «ما بعد الحداثة» و«ما بعد الاستعمار» حدود حالة أو وضع أو ظرف أو مرحلة راهنة. الباحثة «ما بعد» فى مصطلح «ما بعد الاستعمار» ترص هذا المصطلح فى سلسلة من الما بعدات – «ما بعد الهيكلية» «ما بعد الحداثة» «ما بعد الماركسية»، «ما بعد النسوية»، «ما بعد تفكيك البنية»[٢٠] – وكلها تشير إلى فكرة الحركة إلى ما بعد نقطة ما. وبينما تعنى

---

٥٥) هذه الفقرة من كتاب إدوارد سعيد: «الاستشراق. المعرفة. السلطة. الإنشاء» الذى نقله إلى العربية كمال أبو ديب (الطبعة الثانية) عن دار نشر مؤسسة الأبحاث العربية عام ١٩٨٤ ترجمت (مقدمة المؤلف ص ٣٩) على النحو التالى: «الاستشراق كأسلوب غربى للسيطرة على الشرق، واستبنائه، وامتلاك السيادة عليه... (و) ما لم نكتنه الاستشراق بوصفه إنشاء فلن يكون بوسعنا أبدا أن نفهم الفرع المنظم تنظيما عاليا الذى استطاعت الثقافة الغربية عن طريقه أن تتدبر الشرق-بل حتى أن تنتجه- سياسيا، واجتماعيا، وعسكريا، وعقائديا، وعمليا، وتخيليا فى مرحلة ما بعد التنوير» /المترجمة

٥٦) Deconstructionism (المعنى الحرفي-يحلل لإظهار عدم تناغم الأشـياء أو يفكـك البنيـة لإظهار عدم تناغم عناصرها) حركة فلسفية ونظرية فى النقد الأدبى تنتقد المزاعم التقليدية حـول

«المابعدات» الأخيرة، إلى حد بعيد، إبطال النظريات الفلسفية والجمالية والسياسية التى خرجت عن الموضة والذهاب إلى ما بعدها، يتضمن مصطلح «ما بعد الاستعمار» حركتين معا: الحركة إلى ما بعد النظرية القومية المناهضة للاستعمار، والحركة إلى ما بعد نقطة محددة فى التاريخ ـ هذه النقطة هى الاستعمار والنضالات القومية للعالم الثالث. وبهذا المعنى، تضع الباحثة «ما بعد» فى «ما بعد الاستعمار» هذا المصطلح فى سلة واحدة مع نوعية أخرى من «الما بعدات» مثل «ما بعد الحرب» «ما بعد الحرب الباردة» «ما بعد الاستقلال» «ما بعد الثورة» ـ وكلها تؤكد معنى العبور إلى مرحلة جديدة وختام واقعة أو عصر تاريخى معين يتم تحديده رسميا بتواريخ. ورغم أن تقسيم التاريخ إلى مراحل والعلاقات بين نظريات عصر ما والممارسات التى شكلت هذا العصر كثيرا ما كانت قضايا خلافية، ومع ذلك يبدو لى أن هاتين النوعيتين من «المابعدات» يتميزان من حيث مرجعيتهما، فالنوعية الأولى تؤكد على التقدم المنتظم المميز للتاريخ الفكرى، فيما تشدد الأخيرة على التقسيم الزمنى الصارم للتاريخ إلى مراحل فحسب، وهذا الاشتباك المبهم بين الغائية الفلسفية والتاريخية لمصطلح «ما بعد الاستعمار»... هو الذى يشكل الغموض الذى ينطوى عليه مفهوم المصطلح.

والتمييز بين الطبيعتين الفلسفية والتاريخية لمفهوم، ما بعد الاستعمار، يمكننا كما أشار أريف ديرليك (165 :1997) من فهم «... ما بعد الاستعمار كنتاج للأزمة التى نشأت بين السلطة اليورو ـ أمريكية الزمنية المؤقتة...والمجتمعات التى كانت فى السابق خاضعة للهيمنة اليورو ـ أمريكية». وبينما أدخلت المجتمعات التى كانت فى السابق مستعمرة إلى عالم تزداد رأسماليته عمقا، عالم انقشعت فيه سحب الحرب العالمية الثانية ولم يعد فيه العالم الثالث يحمل الدلالات ذاتها التى كان يحملها فى ستينيات القرن العشرين، يسعى منظرو ما بعد الاستعمار لإعادة

اليقين والحقائق الثابتة، وتؤكد أن الكلمات يمكن أن تشير فقط إلى كلمات أخرى وليس إلى معنى. وتحاول إظهار أن أية إفادات حول أية نصوص إنما تفسد معانيها، وأنه لا يوجد معنى واقعى حقيقى، وإنما يوجد المعنى فى النص المتخيل الافتراضى بل حتى المتبادل التضاد الذى ينشئه القارئ أثناء بحثه عن المعنى/المترجمة

كتابة تاريخ الاستعمار وآثاره برؤية ما بعد حداثية. ولقد توجوا هذه المساعى بمحو التواريخ الأخرى للاستعمار، التى تمتد جذورها فى الاقتصاد السياسى والثورة، وبإعلاء شأن حرفية النصوص على المصادر الأخرى للمعرفة.

ولاحظ منظرو ما بعد الاستعمار، عن حق، أن كثيرا من الأدبيات التى تصف المستعمرات السابقة تعيد إنتاج وجهات نظر المركزية الأوروبية القائلة إن رعايا المستعمرات أدوا دورا مفيدا فى تشكيل ثقافة ما بعد الاستعمار، وأن ثقافات الاستعمار، وما بعد الاستعمار، كانت هجينا أفرزته العلاقة الدياليكتيكية بين المستعمر والسكان الأصليين، بكلمات أخرى:

»...لم يكن «ما بعد الاستعمار» متلقيا سلبيا لـــ «ما بعد الحداثة» بل ساهم فيها باستحداثه للعالمين الثالث والرابع كأحد أهم مقوماته. وإذا كانت ما بعد الحداثة قد فتحت مساحة جديدة للنقد عبر التشكيك فى المفاهيم المبكرة للمركزية الأوروبية عن العالم (بكل ما يعنيه هذا من التشكيك فى الهويات وغير ذلك) فقد كان على ما «بعد الاستعمار» أن يكوكب هذه المساحة (بفتح بقية العالم على النقد ما بعد الحداثى أكثر منه بجعل ما بعد الحداثة مقبولة بالنسبة لبقية العالم، بالرغم من أن هذا أيضا قد حدث) (Dirlik 1997: 173 — 4).

16 : ويتفق ديرليك 175 :1997 مع آيجاز أحمد (1995)، الناقد لفكر ما بعد الاستعمار، الذى كتب أن «..ما بعد الاستعمار هو...قضية طبقة». وهذه الطبقة هى الطبقة الرأسمالية العابرة القومية التى تتألف من الأكاديميين والمديرين التنفيذيين للبزنس وخبراء الكومبيوتر والمهنيين من بلدان العالم الثالث، الذين ينظرون إلى التهجين الثقافى، وليس الهوية العرقية المادية، بوصفه أحد ظواهر الحياة اليومية التى تبلورت مع عولمة الرأسمالية فى الثمانينيات والتسعينيات.

خلاصة

يزعم علماء الاجتماع الذين تطرقنا إليهم فى هذا الباب أن العالم قد شهد تحولا مرحليا منذ أواخر ستينيات القرن العشرين أو مطلع السبعينيات. ولقد سعوا

لتحديد سمات هذا التحول ولشرح أسباب حدوثه. ووصف البعض هذا التحول باعتباره ظهور شكل جديد من الرأسمالية. بمعنى أنه قد طرأت فجأة تحولات على الرأسمالية الإمبريالية الاحتكارية التى شكلت العالم فى الأعوام التى تلت الحرب أو حلت محلها رأسمالية جديدة كوكبية متعددة الجنسية أثرت على كل بقاع العالم ولكن بطرق مختلفة. وافترض الليبراليون الجدد أن الأنظمة الاشتراكية التى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية قد تقطعت أوصالها بتقدم الرأسمالية الكوكبية والسوق الحرة والديمقراطية، وأن هذا أفضى إلى موت الاشتراكية والشيوعية والماركسية. وزعموا أيضا أن مستقبل بلدان العالم الثالث أصبح الآن مرتبطا بقوة أكبر بالدول الرأسمالية الصناعية كنتيجة لصناعة التصدير فى شرق آسيا وللديون الضخمة وللمنظمات الدولية مثل البنك الدولى والنافتا واتفاقيات التجارة، وكنتيجة لغياب بديل اشتراكى قابل للتطبيق. ولهذا اعتقدوا أيضا أن فلاحى العالم الثالث الذين مازالوا يشكلون الأغلبية العريضة من سكان العالم، لم يعودوا قادرين بعد على التحرك السياسى الجماعى، وأن تحركهم الآن يقتصر على القيام بأفعال فردية من المقاومة ضد النخب الممسكة بالسلطة التى تهدد مطالبها قدرتهم على إشباع بعض الاحتياجات الدنيا.

ويقولون إن ما بعد الحداثة هى المنطق الثقافى لهذه المرحلة الجديدة من التطور الرأسمالى. وبينما صوروا الوضع ما بعد الحداثى بسبل لا حصر لها، فقد صمد منها أربعة مزاعم. الأول هو التأكيد على الأهمية الحاسمة للتكنولوجيا وأن الكومبيوتر والاتصال عن بعد وبنوك المعلومات تؤدى أدوارا تحويلية جديدة فى الحياة اليومية للمؤسسات والأفراد وذلك القسم الصغير، وإن يكن يزداد اتساعا، من سكان العالم الذين يستخدمونها. وتحولت المعرفة إلى معلومات يمكن شراؤها واستهلاكها مثلها مثل السلع الأخرى.

وينبنى الزعم الثانى على أفكار سميث ودوركايم وويبر القائلة إن العلاقات الاجتماعية تتشكل فى السوق. وتؤكد هذه الأفكار على أن الأفراد والمجموعات يمكن تمييزها وتعريفها بمعرفة السلع التى يستهلكونها. وفى مثل هذه الظروف تأخذ الرموز والعلامات والنسخ التجارية معنى جديدا لأن نشرها يستهدف خلق وتهذيب الهويات. وهكذا نرى شخصيات ترتدى الملابس الإيطالية وتقود سياراتها

الألمانية فى طريقها لتناول الطعام المكسيكى فى مطعم بفيلادلفيا حيث يشربون البيرة الصينية ويشاهدون فى بث حى مباشر مسابقات كأس العالم لكرة القدم التى تجرى فى فرنسا، وذلك قبل أن يتوجهوا لحضور كونسرت موسيقى أو لقاء للحركات الاجتماعية الجديدة التى ينتمون إليها. وفى الوقت الذى يجرى فيه التأكيد على الفروق الثقافية، يتم التعتيم على التمايز الثقافى.

والزعم الثالث هو القائل إن الناس يتمتعون بقدرة كبيرة على الحركة فى الوقت الراهن. ويسافر سنويا ملايين منهم عابرين الحدود الوطنية للبحث عن العمل وللتعرف على الثقافة فى المتاحف أو للبحث عن المتعة فى أماكن مثل حديقة ديزنى. بيد أنهم بتركيزهم حصرا على حركة الناس، وتغافلهم للخصوصية والاحتمالات المختلفة المفتوحة أمام هذه الحركة ـــ والتى تتدخل فى تحديد طبيعة ظروفهم ودوافعهم لهذا التحرك ـــ إنما يجمعون فى سلة واحدة بين سوء حظ أو مغامرات سائح فى بلد غريب من ناحية، والقيود والإكراهات الحقيقية الصارمة التى يواجهها مهاجر غير مسجل فى محاولته للحصول على فرصة للعمل المأجور فى بيئة ثقافية جديدة من ناحية أخرى. وهم لا يشرحون الفرق بين تجارب زوجة مسئول يابانى كبير فى سان فرانسيسكو، وتجارب البنات المراهقات المستقدمات من القرى والمزارع النائية فى تايلاند للسقوط فى سوق الجنس فى الكويت، أو تجارب نساء المكستيك اللواتى يعبرن الحدود الأمريكية ـــ المكسيكية بشكل غير شرعى ليعملن فى خياطة الملابس ذات الماركات المزيفة فى مؤسسات لوس أنجلوس التى تستخدم العمال بأجور منخفضة وظروف عمل سيئة للغاية.

والزعم الرابع القائل بأنه من المستحيل معرفة الماضى كما جرى فى الواقع، لأن التاريخ لا يقوم مستقلا عن المؤرخين الذين يستخدمون اللغة بشكل خطابى عندما يشيدون الحكايات لوصفها للناس (Munslow 1997). وأنه طالما أن هذه النصوص المكتوبة هى نتاج معاصر فهى بالتالى متأثرة تأثرا ملموسا ليس فقط بالميول الأيدلوجية (النظرية) لمؤلفيها، ولكن أيضا بالسياسة الحالية للسلطة. وبما أن أى رواية للتاريخ تفى بالغرض مثلها مثل غيرها من الروايات، فالطريقة الوحيدة الممكنة للتفريق بين الرواية الجيدة والغثة، كما يزعمون، هى مقارنة المهارات الخطابية لمؤلفيها. وإذ تحولت المعارف التاريخية على أيديهم إلى ظاهرة

ذاتية، لذا تقوم الحقيقة إلى أقصى حد على مهارة الحبكة وتماسك الحجة، وليس على التطابق بين الحجة والبرهان المستقل أو إجماع الخبراء. وسرعان ما يفضى هذا إلى غياب الأسس الموضوعية وإلى نوع من النسبية الراديكالية، وعندما ترتدى الحقيقة والمغزى رداء ثقافيا وتفتقر إلى الأسس الموضوعية، كما يعتقد التجريبيون والماركسيون، تصبح الثقافات المختلفة غير متساوية إلى أقصى حد. وبالتالى، يرفض أنصار مدرسة ما بعد الحداثة أى بحث عن الرواية «الأفضل» للتاريخ ولا يثقون فى المعايير التأسيسية مثل نمط الإنتاج برغم أنه معيار يتجاوز نطاق العصر الحديث.

وحول التأثير المتزايد لفكر ما بعد الحداثة فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين كتب ألكس كالينيكوس (170 :1990 — 1) يقول إن:

«... من الأفضل النظر إليه كنتاج لإنتليجنسيا تعيش حراكا اجتماعيا فى مناخ يسيطر عليه نكوص الحركة العمالية الغربية وديناميكية «الاستهلاك الضخم» للرأسمالية فى عصر ريجان ــ تاتشر. ومن وجهة النظر هذه يبدو مصطلح «ما بعد الحداثة» تعبيرا زائفا سعت عبره هذه الإنتليجنسيا إلى الإعراب عن خيبة أملها السياسية وتطلعها إلى نمط الحياة القائم على الاستهلاك. وبالتالى فالصعوبات الماثلة أمام تحديد معنى هذا المصطلح لا صلة لها بموضوعنا، إذ إن «ما بعد الحداثة» ليس تعبيرا عن العالم بقدر ما هو تعبير عن شعور جيل معين بالنهاية».

إن كلبية ويأس هذه الإنتليجنسيا ما بعد الحداثية ورفضها الصريح لأى مشروع للتنوير الراديكالى أو حتى إمكانية لبدائل للرأسمالية تنطوى على قدر أكبر من المساواة والديمقراطية كثيرا ما تتم مضاهاته بالطلاب الذين يعتقدون أن اعتناقهم لمزاعم ما بعد الحداثة سوف يضمن لهم بطريقة ما مستقبلا فى الأكاديمية.

ولقد أثارت السياسات الكنزية التى تبنتها البلدان الرأسمالية من الثلاثينيات وصاعدا مناقشات حول طبيعة الدولة وسلطة الدولة وتدخل الدولة فى الاقتصاد. وقدم المشاركون فيها وجهات نظر متنوعة حول الدولة الرأسمالية ــ شكلها ووظائفها وأوجه قصورها فضلا عن مركزية دورها فى التراكم الرأسمالى. وفى

السبعينيات قدم المحللون الماركسيون، الذين رفضوا الحجج المبتسرة الحدية الاقتصادية للارتقائيين الاجتماعيين وأفكار منظرى النمو الاقتصادى، طيفا متنوعا من وجهات النظر البديلة (Jessop 1990: 24 ــ 47). وتناولوا الأمر قائلين إن الدولة الرأسمالية كانت نسبيا مستقلة عن الاقتصاد وعن الطبقات المهيمنة، وإنها كانت نظاما من الهيمنة تدخل لتنظيم، أو التوسط لحل، الأزمات والصراع الطبقى على نحو يضمن استمرار حركة الرأسمال وإعادة إنتاجه. وإذ إن الحفاظ على النظام الرأسمالى يستند إلى القمع وإلى القدرة على الإقناع، لذا فتنظيم الدولة الرأسمالية يجب أن يكون ممكنا تاريخيا ومرنا لكى يكون بوسعها التصدى للأزمات وإعادة حلها.

وكان أنطونيو جرامشى، الذى بدأت كتاباته تنشر بالإنجليزية للمرة الأولى فى سبعينيات القرن العشرين ألمع المنظرين الماركسيين الذين تناولوا قضية الدولة. وبينما طغى الماركسيون على المناقشات حول الدولة وسلطة الدولة فى السبعينيات، طغى الليبراليون وما بعد الحداثيين فى هذا المجال فى الثمانينيات. وعند محاولات تقييم أو تصنيف ما كتبه جرامشى لم يبد البعض الاهتمام الكافى أو تجاهلوا تماما حقيقة أن جرامشى كتب هذه الأعمال فى السجن أثناء صعود الفاشية فى إيطاليا. وسحرهم نقده للنزعة الاقتصادية واهتمامه بالمجتمع المدنى وبإستراتيجيات ممارسة السلطة وبالأدوار التى نسبها للمثقفين وبالسبل التى تعامل بها مع اللغة والفولكلور والثقافة والتنوع. واعتبروا أن جرامشى يسعى للبرهنة على أن عالم السياسة هو المرحلة الوسيطة فى الكلية الاجتماعية. ونظروا إلى مناقشاته للهيمنة كطريقة للتعاطف مع الأدوار التى أداها المثقفون فى بناء تحالفات من مجموعات مختلفة أو حركات اجتماعية جديدة كانت هوياتها المميزة المبنية على أساس ثقافى قائمة بالفعل ومحكمة الإغلاق على نحو يمنع تسرب هويات المجموعات الأخرى إليها. بكلمات أخرى أساء ما بعد الماركسيين استخدام كتابات جرامشى عندما أنكروا أن النظريات التى تؤكد على أولوية التناقضات البنيوية والطبقات الاجتماعية والأزمات لصيقة الصلة بتحديد الهويات الجماعية للفاعلين الاجتماعيين.

وفى الوقت الذى أخذت فيه كتابات جرامشى تتغير بمثل هذه التفسيرات أحيا المنظرون الليبراليون الآخرون موقف دوركايم القائل بأن الدولة والمجتمع يشكلان مجالين منفصلين. وركز البعض على الدولة قائلا إنها كانت مستقلة، وإنها تتسم بسببية داخلية خاصة ليست مشتقة من العالمين الاقتصادى والاجتماعى. ولهذا السبب تستطيع قيادات الدولة مقاومة الضغط الذى يمارسه المجتمع لكى يتمكنوا من فرض مصالح الدولة حتى لو تعارضت مع مصالح الطبقات المهيمنة. وكان هؤلاء المنظرون معنيين بدراسة كيفية قيام مديرى الأجهزة الإدارية والقضائية للدولة بإدارة وتنظيم الفاعلين الاجتماعيين على اختلاف مشاربهم، وتحقيق الأهداف المحددة للدولة فى الوقت ذاته. بيد أن أحد المعانى التى تنطوى عليها الحجج القائلة باستقلال الدولة هو أن مصالح المجموعات أو الطبقات التى تعتمد بشدة على قرارات وسياسات الدولة يمكن باستمرار الإطاحة بها من العملية السياسية.

وركز البعض، مثل عالم السوسيولوجي آلين تورين على المجتمع المدنى أو العالم الاجتماعى للكلية. وسعوا للبرهنة على آرائهم قائلين إن الحركات الاجتماعية فى السبعينيات والثمانينيات كانت نضالات قام بها فاعلون اجتماعيون لكى ترى النور كل الطاقات الكامنة للأنماط الثقافية للمجتمع ما بعد الصناعى الحديث. وهكذا فالحركات الاجتماعية الجديدة قادرة على خلق أشكال جديدة من الحياة الاجتماعية والثقافية، ومن ثم، تغيير اتجاه المجتمع ذاته، والمجتمع المدنى وليس الاقتصاد أو الدولة هو المسرح الذى جرت فيه هذه النضالات. ورأوا من الضرورى مقرطة المجتمع المدنى، بيد أنهم قللوا من شأن حقيقة أن الاقتصاد والدولة مازالا يواصلان التأثير على المجتمع المدنى. وقلصوا أيضا إلى أقصى حد احتمال أن تسهل هذه النضالات بالفعل توسع الدولة أو الاقتصاد لتشمل جوانب جديدة من الحياة اليومية. ومن شأن هذا بالطبع أن يقلص نطاق عمل المجتمع المدنى، لا أن يوسعه، ويحصر الديمقراطية التى نادوا بها فى مجالات تضيق وتضيق على نحو مستمر. ويفترض هذا أيضا أن المجتمع المدنى يمكن أن يوجد بشكل أساسى فقط كانعكاس للمجتمع السياسى أو الاقتصاد.

وبينما نادى منظرو استقلال الدولة ومنظرو الحركة الاجتماعية الجديدة بفصل الدولة عن الاقتصاد والمجتمع، كان الليبراليون الجدد منشغلين بإعادة تنظيم أجهزة الدولة فى بلدان العالم بهدف تسهيل عمليات تراكم الرأسمال، واشتطوا فى هذا الصدد بإنكارهم وجود العالم الاجتماعى زاعمين أن المجتمع ليس إلا حاصل مجموع أفراد يربطهم ببعضهم البعض التبادل فى السوق. فضلا عن زعمهم أن أشكال الدولة الأكثر ملائمة للاقتصاد الكوكبى الناشئ هى تلك التى ترفع القيود عن حركة السوق وعمليات تراكم الرأسمال. وهذا يعنى على سبيل المثال إما إبطال أو تجاهل بنود اتفاقية حماية البيئة، وتكثيف الصراع الطبقى بسحق نقابات العمال مثل نقابة مراقبى النقل الجوى بالولايات المتحدة أو عمال مناجم الفحم فى إنجلترا ونهب ألمانيا الشرقية سابقا بعد التوحيد.

وافترض نقاد آخرون أن الإعلان عن زوال الفكر الاجتماعى الماركسى ونهاية التاريخ أو الاستحالة الكلية للاشتراكية أو الشيوعية هو نوع من استباق الأحداث. وأشعلت فضولهم أحداثا من نوع تمرد الباتيستا فى تشياباس والتغييرات الضخمة التى جرت فى البلدان الاشتراكية فى الثمانينات والتسعينيات. وعشية هذه الأحداث وغيرها قدم هؤلاء تحليلات جادة عن التوسع الرأسمالى، وصعود نجم التنظيمات الإجرامية والتشكل الطبقى وانبعاث القومية والدور المختلف للدولة فى القرن العشرين.

وإجمالا يمكن القول إن حجج المنظرين الاجتماعيين التى تناولناها فى هذا الكتاب منذ بداياتها الأولى وحتى أحدثها تدل على أننا نحتاج باستمرار لدراسة عميقة للمصالح التى تخدمها النظريات التى تختزل محركات التغيير حصرا فى العوالم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أو الثقافية للمجتمع. وتدل أيضا على أننا بحاجة لصقل التقييمات التى تأخذ بعين الاعتبار التنوع فى هذا الصدد على مستوى المجرد وفى الحالات المحددة على حد سواء. وأخيرا تدل أيضا على أننا مازلنا بحاجة لدراسة الكيفية التى سعت بها الشعوب لصناعة تاريخها الخاص.

* * *

المراجع

Aglietta, Michel 1979 *A Theory of Capitalist Regulation: The US Experience* [1976]. London, UK: Verso.

Ahmad, Aijaz 1995 The Politics of Literary Postcoloniality. *Race and Class*, vol. 36, no. 3, pp. 1–20. London.

Alavi, Hamsa 1965 Peasants and Revolution. In *The Socialist Register, 1965*, edited Ralph Miliband and John Saville, pp. 241–77. New York: Monthly Review Press.

—— 1975 India and the Colonial Mode of Production. *Economic and Political Weekly*, vol. X, no. 33–5, pp. 1235–62. Bombay.

Alavi, Hamza and Teodor Shanin 1988 Introduction to the English Edition: Peasantry and Capitalism. In *The Agrarian Question* [1899], by Karl Kautsky, Vol. 1, pp. xi–xxxix. London, UK: Zwan Publications.

Alexander, Jeffrey 1982 *Theoretical Logic in Sociology*, Vol. 2, *The Antinomies of Classical Thought*. Berkeley, CA: University of California Press.

—— 1983a *Theoretical Logic in Sociology*, Vol. 3, *The Classical Attempt at Theoretical Synthesis: Max Weber*. Berkeley, CA: University of California Press.

—— 1983b *Theoretical Logic in Sociology*, Vol. 4, *The Modern Reconstruction of Classical Thought: Talcott Parsons*. Berkeley, CA: University of California Press.

—— 1986 Rethinking Durkheim's Intellectual Development I: On 'Marxism' and the Anxiety of Being Misunderstood. *International Sociology*, vol. 1, no. 1, pp. 91–107. Cardiff.

—— 1995 *Fin de Siècle Social Theory: Relativism, Reduction, and the Problem of Reason*. London, UK: Verso.

Amin, Ash 1994 Post-Fordism: Models, Fantasies and Phantoms of Transition. In *Post-Fordism: A Reader*, edited by Ash Amin, pp. 1–40. Oxford, UK: Blackwell Publishers.

Amin, Samir 1974 *Accumulation on a World Scale: A Critique of the Theory of Underdevelopment* [1972]. New York: Monthly Review Press.

—— 1976 *Unequal Development: An Essay on the Social Formations of Peripheral Capitalism* [1973]. New York: Monthly Review Press.

—— 1980 *Class and Nation, Historically and in the Current Crisis* [1979]. New York: Monthly Review Press.

—— 1990 *Maldevelopment: Anatomy of a Global Failure*. London, UK Books. 1992 *Empire of Chaos*. New York: Monthly Review Press.

—— 1997 *Capitalism in the Age of Globalization: The Management of Contemporary Society*. London, UK: Zed Books.

Amsden, Alice 1990 Third World Industrialization: 'Global Fordism' or New Model? *New Left Review*, no. 182, pp. 5–32. London.

—— 1991 Diffusion of Development: The Late-Industrializing Model of Greater East Asia. *The American Economic Review*, vol. 81, no. 2, pp. 282–6. Princeton.

Appelbaum, Richard P. and Jeffrey Henderson 1992 *States and Development in the Asian Pacific Rim*. Newbury Park, CA: Sage Publications.

Aristotle 1984 Politics. In *The Complete Works of Aristotle*, edited by Jonathan Barnes, Vol. 2, pp. 1986–2129. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Arkush, R. David 1981 *Fei Xiaotong and Sociology in Revolutionary China*. Cambridge, MA: Council on East Asian Studies, Harvard University.

Arlacchi, Pino 1979 From Man of Honour to Entrepreneur: The Evolution of the Mafia. *New Left Review*, no. 118, pp. 53–72. London.

Arnold, David 1984 Gramsci and Peasant Subalternity in India. *Journal of Peasant Studies*, vol. 11, no. 2, pp. 155–77. London.

Arrighi, Giovanni 1978 *The Geometry of Imperialism: The Limits of Hobson's Paradigm*. London, UK: Verso.

Assies, Willem 1990 Of Structure Moves and Moving Structures: An Overview of Theoretical Perspectives on Social Movements. In *Structures of Power, Movements of Resistance: An Introduction to the Theories of Urban Movements in Latin America*, CEDLA Publication 55, edited by Willem Assies, Gerrit Burgwal and Ton Salman, pp. 9–98. Amsterdam.

Aston, T. H. and C. Philpin, editors 1985 *The Brenner Debate: Agrarian Class Structure and Economic Development in Pre-Industrial Europe*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Augustine, Saint (Aurelius Augustinus, bishop of Hippo) 1984 *Concerning the City of God against the Pagans* [*c.* 427], with an introduction by John O'Meara. London, UK: Penguin Books.

Avineri, Schlomo, editor 1969 *Karl Marx on Colonialism and Modernization: His Dispatches and Other Writings on China, India, Mexico, the Middle East and North Africa*. Garden City, NY: Anchor Books.

Bahl, Vinay 1999 The Relevance or Irrelevance of Subaltern Studies to the Study of Working Class History. In *After Three Worlds: The Crisis of Historical Consciousness*, edited by Vinay Bahl, Arif Dirlik and Peter Gran. Totowa, NJ: Rowman and Allanheld.

Balandier, Georges 1966 The Colonial Situation: A Theoretical Approach [1951]. In *Social Change: The Colonial Situation*, edited by Immanuel Wallerstein, pp. 34–62. New York: John Wiley and Sons.

Bela 1981 *The Newly Industrializing Countries in the World Economy*. : Pergamon Press.

Balibar, Etienne 1977 *On the Dictatorship of the Proletariat*. London, UK: Verso.
Banaji, Jairus 1972 For a Theory of Colonial Modes of Production. *Economic and Political Weekly*, vol. VII, no. 52, pp. 2498–502. Bombay.
—— 1976a Summary of Selected Parts of Kautsky's *The Agrarian Question*. *Economy and Society*, vol. 5, no. 1, pp. 2–49. London.
—— 1976b Chayanov, Kautsky, Lenin: Considerations toward a Synthesis. *Economic and Political Weekly*, vol. XI, no. 40, pp. 1594–607. Bombay.
—— 1990 Illusions about the Peasantry: Karl Kautsky and the Agrarian Question. *Journal of Peasant Studies*, vol. 17, no. 2, pp. 288–307. London.
Banerjee, Diptendra 1985 In Search of a Theory of Pre-capitalist Modes of Production. In *Marxian Theory and the Third World* edited by Diptendra Banerjee, pp. 13–40. New Delhi: Sage Publications.
Baran, Paul A. 1957 *The Political Economy of Growth*. New York: Monthly Review Press.
Barnard, F. M. 1965 *Herder's Social and Political Thought*. Oxford, UK: Oxford University Press.
Barnett, Homer G., Leonard Broom, Bernard J. Siegel, Evon Z. Vogt and James B. Watson 1954 Acculturation: An Exploratory Formulation. *American Anthropologist*, Vol. 56, no. 1, pp. 973–1002. Menasha.
Baron, Hans 1959 The *Querelle* of the Ancients and the Moderns as a Problem for Renaissance Scholarship. *Journal of the History of Ideas*, Vol. XX, no. 1, pp. 3–22. Lancaster, PA.
Bauer, Otto 1979 *La cuestión de las nacionalidades y la socialdemocracia* [1907]. Mexico, DF: Siglo Veintiuno Editores.
Beetham, David 1985 *Max Weber and the Theory of Modern Politics*, 2nd edn. Cambridge, UK: Polity Press.
Beiser, Frederick C. 1992 *Enlightenment, Revolution, and Romanticism: The Genesis of Modern German Thought, 1790–1800*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Bell, Daniel 1973 *The Coming of Post-Industrial Society*. New York: Basic Books.
—— 1987 The World and the United States in 2013. *Daedalus*, Vol. 116, no. 3, pp. 1–32. Boston.
Bello, Walden 1998 The End of the Asia Miracle. *The Nation*, Vol. 266, no. 2, January 12/19, pp. 16–21. New York.
Benedict, Ruth 1961 *Patterns of Culture* [1934]. London, UK: Routledge & Kegan Paul.
Bernstein, Eduard 1961 *Evolutionary Socialism: A Criticism and Affirmation* [1899], with an introduction by Sidney Hook. New York: Schocken Books.
Bernstein, Henry 1972 Modernization Theory and the Sociological Study of Development. *The Journal of Development Studies*, vol. 7, no. 2, pp. 141–60. London.

Bettelheim, Charlės 1972 Theoretical Comments. In *Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade*, by Arghiri Emmanuel, pp. 271–322. New York: Monthly Review Press.

Bienefeld, Manfred 1994 Capitalism and the Nation State in the Dog Days of the Twentieth Century. In *The Socialist Register 1994*, edited by Ralph Miliband and Leo Panitch, pp. 94–129. London, UK: Merlin Press.

Binsbergen, Wim van and Peter Geschiere, editors 1985 *Old Modes of Production and Capitalist Encroachment: Anthropological Explorations in Africa*. London, UK: Routledge and Kegan Paul.

Birnbaum, Pierre 1976 La conception durkheimienne de l'Etat: l'apolitisme des fonctionnaires. *Revue Française de Sociologie*, tome XVII, no. 2, pp. 247–58. Paris.

Blömstrom, Magnus and Björn Hettne 1984 *Development Theory in Transition: The Dependency Debate and Beyond: Third World Responses*. London, UK: Zed Books.

Boas, Franz 1887a The Occurrence of Similar Inventions in Areas Widely Apart. *Science*, vol. IX, May 20, pp. 485–6.Washington.

—— 1887b Museums of Ethnology and Their Classification. *Science*, vol. IX, June 17, pp. 587–9. Washington.

—— 1894 The Half-Blood Indian, An Anthropometric Study. *Popular Science, Monthly*, vol. 45, no. 10, pp. 761–70. Washington.

—— 1911a Changes in the Bodily Form of Descendents of Immigrants. *Senate Document 208, 1911, 61st Congress, 2d Session*. Washington, DC: Government Printing Office.

—— 1911b *The Mind of Primitive Man*. New York: Macmillan. 1940a The Aims of Ethnology [1888]. In *Race, Language, and Culture*, by Franz Boas, pp. 626–38. New York: Macmillan.

—— 1940b Review of William Z. Ripley, 'The Races of Europe' [1899]. In *Race, Language, and Culture*, by Franz Boas, pp. 155–9. New York: Macmillan.

—— Bock, Kenneth E. 1956 The Acceptance of Histories: Toward a Perspective for Social Science. *University of California Publications in Sociology and Social Institutions*, vol. 3, no. 1, pp. 1–132. Berkeley, CA. 1963 Evolution, Function, and Change. *American Sociological Review*, vol. 28, no. 2, pp. 229–37. Chicago.

Bodin, Jean 1945 *Method for the Easy Comprehension of History* [1586], translated by Beatrice Reynolds. New York: Columbia University Press.

Boeke, Julius H. 1953 *Economics and Economic Policy of Dual Societies as Exemplified by Indonesia*. New York: Institute of Pacific Relations.

Booth, David 1975 Andre Gunder Frank: An Introduction and Appreciation. In *Beyond the Sociology of Development*, edited by Ivar Oxaal, Tony Barnett and David Booth, pp. 50–85. London, UK: Routledge and Kegan Paul.

—— 1985 Marxism and Development Sociology: Interpreting the Impasse. *World Development*, vol. 13, no. 7, pp. 761–87. Oxford.

Bottomore, Tom 1978 Introduction. In *Austro-Marxism*, edited by Tom Bottomore and Patrick Goode, pp. 1–44. Oxford, UK: Clarendon Press.

—— 1984 *Sociology and Socialism*. New York: St Martin's Press.

—— 1985 *Theories of Modern Capitalism*. London, UK: Allen and Unwin.

—— 1988 Introduction. In *Interpretations of Marx*, edited by Tom Bottomore, pp. 1–42. Oxford, UK: Basil Blackwell.

Bottomore, Tom and Patrick Goode, editors 1978 *Austro-Marxism*. Oxford, UK: Clarendon Press.

Boyer, Robert 1988 Technical Change and the Theory of 'Régulation'. In *Technical Change and Economic Theory*, edited by Giovanni Dosi, Christopher Freeman, Richard Nelson, Gerald Silverberg and Luc Soete, pp. 67–94. London, UK: Pinter Publishers.

—— 1990 *The Regulation School: A Critical Introduction* [1981]. New York: Columbia University Press.

Brass, Tom 1991 Moral Economists, Subalterns, New Social Movements, and the (Re-) Emergence of a (Post-) Modernised (Middle) Peasant. *The Journal of Peasant Studies*, Vol. 18, no. 2, pp. 173–205. London.

Brenner, Robert 1977 The Origins of Capitalist Development: A Critique of Neo-Smithian Marxism. *New Left Review*, no. 104, pp. 25–92. London.

—— 1978 Dobb on the Transition from Feudalism to Capitalism. *Cambridge Journal of Economics*, vol. 2, no. 2, pp. 121–40. London.

—— 1985a Agrarian Class Structure and Economic Development in Pre-Industrial Europe. In *The Brenner Debate: Agrarian Class Structure and Economic Development in Pre-Industrial Europe*, edited by T. H. Aston and C. H. E. Philpin, pp. 10–63. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

—— 1985b The Agrarian Roots of European Capitalism. In *The Brenner Debate: Agrarian Class Structure and Economic Development in Pre-Industrial Europe*, edited by T. H. Aston and C. H. E. Philpin, pp. 213–327. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Brenner, Robert and Mark Glick 1991 The Regulation Approach: Theory and History. *New Left Review*, no. 188, pp. 45–119. London.

Brewer, Anthony 1990 *Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey*, 2nd edn. London, UK: Routledge.

Brinton, Daniel G. 1890 *Races and Peoples: Lectures on the Science of Ethnography*. New York: N. D. C. Hodges.

Brown, Richard 1973 Anthropology and Colonial Rule: Godfrey Wilson and the Rhodes–Livingstone Institute, Northern Rhodesia. In *Anthropology and the Colonial Encounter*, edited by Talal Asad, pp. 173–98. Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press.

Brubaker, Rogers 1984 *The Limits of Rationality: An Essay on the Social and Moral Thought of Max Weber*. London, UK: Allen and Unwin.

Bukharin, Nicolai I. 1971 *Economics of the Transformation Period, with the Critical Remarks by Lenin* [1920]. New York: Bergman Publishers.
—— 1972 *Imperialism and the Accumulation of Capital* [1924], edited by Kenneth J. Tarbuck. New York: Monthly Review Press.
—— 1973 *Imperialism and the World Economy* [1929]. New York: Monthly Review Press.
—— 1982 *Selected Writings on the State and the Transition to Socialism*, edited by Richard B. Day. Armond, NY: M. E. Sharpe.
Byres, Terence J. 1991 The Agrarian Question and Differing Forms of Capitalist Agrarian Transition: An Essay with Reference to Asia. In *Rural Transformation in Asia*, edited by Jan Breman and Sudipto Mundle, pp. 3–76. New Delhi: Oxford University Press.
—— 1996 *Capitalism from Above and Capitalism from Below: An Essay in Comparative Political Economy*. New York: St Martin's Press.
Cabral, Amílcar 1969 *Revolution in Guinea: Selected Texts*. New York: Monthly Review Press.
—— 1973 *Return to the Source: Selected Speeches*. New York: Monthly Review Press.
—— 1979 *Unity and Struggle: Speeches and Writings*. New York: Monthly Review Press.
Callinicos, Alex 1990 *Against Postmodernism: A Marxist Critique*. New York: St Martin's Press.
Cardoso, Fernando H. and Enzo Faletto 1979 *Dependency and Development in Latin America* [1971]. Berkeley, CA: University of California Press.
Carneiro, Robert L. 1981 Leslie White. In *Totems and Teachers: Perspectives on the History of Anthropology*, edited by Sydel Silverman, pp. 208–52. New York: Columbia University Press.
Carr, Edward H. 1953 *A History of Soviet Russia*, Vol. 3, *The Bolshevik Revolution, 1917–1923*, vol. 3. London, UK: The Macmillan Press.
—— 1964 *A History of Soviet Russia*, Vol. 7, *Socialism in One Country, 1924–1926*, vol. 3, pt. 1. London, UK: The Macmillan Press.
Chabal, Patrick 1983 *Amílcar Cabral: Revolutionary Leadership and People's War*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Chakrabarty, Dipesh 1992 Postcoloniality and the Artifice of History: Who Speaks for 'Indian' Pasts? *Representations*, no. 37, pp. 1–26. Berkeley.
Chatterjee, Partha 1983 More on Modes of Power and the Peasantry. In *Subaltern Studies II: Writings on South Asian History and Society*, edited by Ranajit Guha, pp. 311–50. Delhi: Oxford University Press.
—— 1984 Gandhi and the Critique of Civil Society. In *Subaltern Studies III: Writings on South Asian History and Society*, edited by Ranajit Guha, pp. 153–95. Delhi: Oxford University Press.

Chayanov, Alexander V. 1986a On the Theory of Non-Capitalist Economic Systems [1924]. In *The Theory of Peasant Economy*, edited by Daniel Thorner, Basile Kerblay and R. E. F. Smith, with a foreward by Teodor Shanin, pp. 1–28. Madison, WI: The University of Wisconsin Press.

—— 1986b Peasant Farm Organization [1926]. In *The Theory of Peasant Economy*, edited by Daniel Thorner, Basile Kerblay and R. E. F. Smith, with a foreward by Teodor Shanin, pp. 29–270. Madison, WI: The University of Wisconsin Press.

Chilcote, Ronald H. 1991 *Amilcar Cabral's Revolutionary Theory and Practice: A Critical Guide*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.

Childe, V. Gordon 1942 *What Happened in History*. Harmondsworth, UK: Penguin Books.

Chossudovsky, Michel 1997a *The Globalisation of Poverty: Impacts of IMF and World Bank Reforms*. London, UK: Zed Books.

—— 1997b Dismantling Former Yugoslavia: Recolonising Bosnia. *Capital and Class*, no. 62, pp. 1–12. London.

Cirese, Alberto Maria 1982 Gramsci's Observations on Folklore. In *Approaches to Gramsci*, edited by Anne Showstack Sassoon, pp. 212–48. London, UK: Writers and Readers Publishing Cooperative Society.

Clammer, John, editor 1978 *The New Economic Anthropology*. New York: St Martin's Press.

Clarke, Simon 1982 *Marx, Marginalism and Modern Sociology from Adam Smith to Max Weber*. London, UK: The Macmillan Press.

Cohen, Jean and Andrew Arato 1992 *Civil Society and Political Theory*. Cambridge, MA: The MIT Press.

Colburn, Forrest D. 1989 Introduction. In *Everyday Forms of Peasant Resistance*, edited by Forrest D. Colburn, pp. vii–xv. Armonk, NY: M. E. Sharpe.

Colby, William M. 1977 *Routes to Rainy Mountain: A Biography of James Mooney, Ethnologist*. Ph.D. Dissertation in History, University of Wisconsin, Madison. Ann Arbor, MI: University Microfilms 78–4851.

Collins, Randall 1980 Weber's Last Theory of Capitalism: A Systematization. *American Sociological Review*, Vol. 45, no. 4, pp. 925–42. Chicago.

Cooper, Frederick 1994 Conflict and Connection: Rethinking Colonial African History. *The American Historical Review*, vol. 99, no. 5, pp. 1516–45. Washington.

Coser, Lewis 1956 *The Functions of Social Conflict*. London, UK: Routledge and Kegan Paul.

Cox, Robert W. 1997 A Perspective on Globalization. In *Globalization: Critical Reflections*, edited by James A. Mittelman, pp. 21–30. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.

Cox, Terry 1984 Class Analysis of the Russian Peasantry: The Research of Kritsman and his School. In *Kritsman and the Agrarian Marxists*, edited by Terry Cox and Gary Littlejohn, pp. 11–60. London, UK: Frank Cass.

—— 1986 *Peasants, Class, and Capitalism: The Rural Research of L. N. Kritsman and His School*. Oxford, UK: Clarendon Press.

Curry, James 1993 The Flexibility Fetish: A Review Essay on Flexible Specialization. *Capital and Class*, no. 50, pp. 99–126. London.

Dahrendorf, Ralf 1957 *Class and Class Conflict in Industrial Society*. London, UK: Routledge and Kegan Paul.

Darwin, Charles 1874 *The Descent of Man and Selection in Relation to Sex*. London: Murray.

Davidson, Andrew 1989 Mode of Production: Impasse or Passé? *Journal of Contemporary Asia*, vol. 19, no. 3, pp. 243–78. Ann Arbor.

Davis, Horace B. 1976 Introduction: Right of National Self-Determination in Marxist Theory – Luxemburg vs. Lenin. In *The National Question: Selected Writings by Rosa Luxemburg*, edited by Horace B. Davis, pp. 9–59. New York: Monthly Review Press.

Davis, Mike 1978 'Fordism in Crisis: A Review of Michel Aglietta's *Régulation et crises: L'expérience des Etats-Unis*. *Review*, vol. II, no. 2, pp. 207–69. Binghampton.

Deane, Herbert A. 1963 *The Political and Social Ideas of St. Augustine*. New York: Columbia University Press.

Deutsch, Karl 1961 Social Mobilization and Political Development. *American Political Science Review*, vol. 60, no. 3, pp. 463–515. New York.

Deutscher, Isaac 1954 *The Prophet Armed – Trotsky: 1879–1921*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Deyo, Frederic C., editor 1987 *The Political Economy of the New Asian Industrialism*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Deyo, Frederic C. 1989 *Beneath the Miracle: Labor Subordination in the New Asian Industrialism*. Berkeley, CA: University of California Press.

DiMaggio, Paul 1982 Cultural Entrepreneurship in Nineteenth-Century Boston: The Creation of an Organizational Base for High Culture in America. *Media, Culture and Society*, vol. 4, no. 1, pp. 33–50. London.

Dirlik, Arif 1997 *The Postcolonial Aura: Third World Criticism in the Age of Global Capitalism*. Boulder, CO: Westview Press.

Dobb, Maurice 1947 *Studies in the Development of Capitalism*. New York: International Publishers.

—— 1966 *Soviet Economic Development since 1917*, 6th edn. London, UK: Routledge and Kegan Paul.

—— 1976a A Reply [1952]. In *The Transition from Feudalism to Capitalism*, edited by Rodney H. Hilton, pp. 57–67. London, UK: New Left Books.

—— 1976b From Feudalism to Capitalism [1962]. In *The Transition from Feudalism to Capitalism*, edited by Rodney H. Hilton, pp. 165–9. London, UK: New Left Books.

Du Bois, W. E. B. 1898 The Study of Negro Problems. *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. XI, no. 219, pp. 1–23. New Haven, CT.

—— 1903 *The Souls of Black Folk: Essays and Sketches*. Chicago, IL: A. C. McClurg.

Duggett, Michael 1975 Marx on Peasants. *Journal of Peasant Studies*, vol. 2, no. 2, pp. 159–82. London.

Dunn, Guy 1997 Major Mafia Gangs in Russia. In *Russian Organized Crime: The New Threat?* edited by Phil Williams, pp. 63–87. London, UK: Frank Cass.

Durkheim, Émile 1886 Les études de science sociale. *Revue Philosophique*, tome XXII, pp. 61–80. Paris.

—— 1887 La science positive de la morale en Allemagne. *Revue Philosophique*, tome XXIV, pp. 33–58, 113–43, 275–84. Paris.

—— 1888 Cours de science social: leçon d'ouverture. *Revue Internationale de L'Enseignement*, tome XV, pp. 23–48. Paris.

—— 1898 Préface. *L'Année Sociologique*, tome I, pp. i–vii. Paris.

—— 1938 *The Rules of Sociological Method* [1895], edited by George E. G. Caitlin. New York: The Free Press.

—— 1951 *Suicide: A Study in Sociology* [1897], edited by George Simpson. Glencoe, IL: Free Press.

—— 1958 *Socialism and Saint-Simon* [1895–6], edited by Alvin W. Gouldner. Yellow Springs, OH: The Antioch Press.

—— 1964 *The Division of Labor in Society* [1893], translated by George Simpson. New York: The Free Press.

—— 1965 *The Elementary Forms of Religious Life* [1912], translated by Joseph W. Swain. New York: The Free Press.

—— 1977 *The Evolution of Educational Thought: Lectures on the Formation and Development of Secondary Education in France* [1938]. London, UK: Routledge and Kegan Paul.

—— 1978 Review: Albert Schaeffle, *Bau und Leben des sozialen Körpers: Erster Band* [1885]. In *On Institutional Analysis*, edited by Mark Traugott, pp. 93–114. Chicago, IL: The University of Chicago Press.

—— 1992 *Professional Ethics and Civic Morals* [1898–1900], with a preface by Bryan S. Turner. London, UK: Routledge.

Eisenstadt, Shmuel N. 1973 Social Change and Development. In *Readings in Social Evolution and Development*, edited by Shmuel N. Eisenstadt, pp. 3–33. Oxford, UK: Pergamon Press.

Emmanuel, Arghiri 1972 *Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade* [1969]. New York: Monthly Review Press.

Engels, Frederick 1972 *The Origin of the Family, Private Property and the State:*

In the Light of the Investigations of Lewis H. Morgan [1884], edited by Eleanor B. Leacock. New York: International Publishers.
—— 1974 Democratic Pan-Slavism [1849]. In *Karl Marx Political Writings*, Vol. 1, *The Revolutions of 1848*, edited by David Fernbach, pp. 226–45. New York: Vintage Books.
—— 1990a On the Decline of Feudalism and the Emergence of the National States [1884]. In *Karl Marx and Frederick Engels Collected Works*, Vol. 26, pp. 556–65. New York: International Publishers.
—— 1990b The Peasant Question in France and Germany [1894]. In *Karl Marx and Frederick Engels Collected Works*, Vol. 27, pp. 481–502. New York: International Publishers.
Erlich, Alexander 1960 *The Soviet Industrialization Debate, 1924–1928*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Esherick, Joseph W. 1979 On the 'Restoration of Capitalism': Mao and Marxist Theory. *Modern China*, vol. 5, no. 1, pp. 41–78. London.
Eyal, Gil, Iván Szelényi and Eleanor Townsley 1997 The Theory of Post-Communist Managerialism. *New Left Review*, no. 222, pp. 60–92. London.
Fanon, Frantz 1965 *A Dying Colonialism* [1959]. London, UK: Pelican Books.
—— 1967a *Black Skin, White Masks* [1952]. London, UK: MacGibbon and Kee.
—— 1967b Racism and Culture [1956]. In *Toward an African Revolution (Political Essays)*, by Frantz Fanon, pp. 29–44. New York: Monthly Review Press.
—— 1967c *The Wretched of the Earth* [1961]. London, UK: Penguin Books.
Fei, Xiaotong 1939 *Peasant Life in China: A Field Study of Country Life in the Yangtze Valley*. New York: Dutton.
Filloux, Jean-Claude 1993 Inequalities and Social Stratification in Durkheim's Sociology. In *Émile Durkheim: Sociologist and Moralist*, edited by Stephen P. Turner, pp. 211–28. London, UK: Routledge.
Fisher, Donald 1988 The Scientific Appeal of Functionalism: Rockefeller Philanthropy and the Rise of Social Anthropology. *Anthropology Today*, Vol. 2, no. 1, pp. 5–8. London.
—— 1993 *Fundamental Development of the Social Sciences: Rockefeller Philanthropy and the United States Social Science Research Council*. Ann Arbor, MI: The University of Michigan Press.
Foley, Duncan 1991 Commodity. In *A Dictionary of Marxist Thought*, 2nd edn, edited by Tom Bottomore, pp. 100–2. Oxford, UK: Basil Blackwell.
Fortes, Meyer 1938 Culture Contact as a Dynamic Process. In *Methods of Study of Culture Contact in Africa*, edited by Lucy P. Mair, pp. 60–91. Oxford, UK: Oxford University Press.
Foster, George M. 1967 Introduction: What Is a Peasant? In *Peasant Society: A Reader*, edited by Jack M. Potter, May N. Diaz, and George M. Foster, pp. 15–24. Boston, MA: Little, Brown and Company.

Foster-Carter, Aidan 1978a The Modes of Production Controversy. *New Left Review*, no. 107, pp. 47–78. London.

—— 1978b Can We Articulate 'Articulation'? In *The New Economic Anthropology*, edited by John Clammer, pp. 210–39. New York: St Martin's Press.

Foucault, Michel 1978 *The History of Sexuality*, Vol. 1, *An Introduction*. New York: Vintage Books.

Frank, André G. 1967 *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil*. New York: Monthly Review Press.

—— 1969 The Development of Underdevelopment [1966]. In *Latin America: Underdevelopment or Revolution*, by André G. Frank, pp. 3–17. New York: Monthly Review Press.

—— 1972a Sociology of Development and Underdevelopment of Sociology [1969]. In *Dependence and Underdevelopment: Latin America's Political Economy*, edited by James D. Cockcroft, Andrée G. Frank, and Dale L. Johnson, pp. 321–98. Garden City, NY: Doubleday and Company.

—— 1972b *Lumpenbourgeoisie: Lumpendevelopment* [1970]. New York: Monthly Review Press.

Fried, Morton H. 1967 *The Evolution of Political Society*. New York: Random House.

Fröbel, Folker, Jürgen Heinrichs, and Otto Kreye 1977 The Tendency Towards a New International Division of Labor. *Review*, vol. I, no. 1, pp. 73–88. Binghamton. 1980 *The New International Division of Labour*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Furtado, Celso 1964 *Development and Underdevelopment: A Structural View of the Problems of Developed and Underdeveloped Countries* [1961]. Berkeley, CA: University of California Press.

Gayton, Anna H. 1932 The Ghost Dances of 1870 in South-Central California. *University of California Publications in American Archaeology and Ethnology*, vol. XXVIII, pp. 57–82. Berkeley.

Geertz, Clifford 1956 The Development of the Javanese Economy: A Socio-cultural Approach. *Massachusetts Institute of Technology, Center for International Studies, Economic Development Program, Document* C/56–18. Cambridge, MA.

—— 1963a *Agricultural Involution; The Processes of Ecological Change in Indonesia*. Berkeley, CA: University of California Press.

—— 1963b The Integrative Revolution: Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States. In *Old Societies and New States: The Quest for Modernity in Asia and Africa*, edited by Clifford Geertz, pp. 105–57. Glencoe, IL: The Free Press.

—— 1971 After the Revolution: The Fate of Nationalism in the New States. In *Stability and Social Change*, edited by Bernard Barber and Alex Inkeles, pp. 357–76. Boston, MA: Little, Brown and Company.

—— 1973a Ritual and Social Change: A Javanese Example [1959]. In *The Interpretation of Cultures; Selected Essays*, by Clifford Geertz, pp. 142–69. New York: Basic Books.
—— 1973b Religion as a Cultural System [1966]. In *The Interpretation of Cultures; Selected Essays*, by Clifford Geertz, pp. 87–125. New York: Basic Books.
Geras, Norman 1976 *The Legacy of Rosa Luxemburg*. London, UK: Verso.
Gerth, Hans H. and C. Wright Mills 1946 Introduction: The Man and His Work. In *From Max Weber: Essays in Sociology*, edited by Hans H. Gerth and C. Wright Mills, pp. 1–74. New York: Oxford University Press.
Giddens, Anthony 1987 Weber and Durkheim: Coincidence and Divergence. In *Max Weber and his Contemporaries*, edited by Wolfgang J. Mommsen and Jürgen Osterhammel, pp. 182–9. London, UK: Allen and Unwin.
—— 1990 *The Consequences of Modernity*. Stanford, CA: Stanford University Press.
Gilroy, Paul 1993 *The Black Atlantic: Modernity and Double Consciousness*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Girvan, Norman 1973 The Development of Dependency Economics in the Caribbean and Latin America: Review and Comparison. *Social and Economic Studies*, vol. 22, no. 1, pp. 1–33. Kingston.
Gluckman, Max 1966 Malinowski's 'Functional' Analysis of Social Change [1947]. In *Social Change: The Colonial Situation*, edited by Immanuel Wallerstein, pp. 25–33. New York: John Wiley and Sons.
Gobineau, Joseph A. 1915 *The Inequality of Human Races* [1853–5], translated by A. Collins. London, UK: Heinemann.
Goldthorpe, John 1971 Theories of Industrial Society: Reflections on the Recrudescence of Historicism and the Future of Futurology. *Archives Européenes de Sociologie*, vol. 12, no. 2, pp. 263–88. Paris.
Goodman, David and Michael Redclift 1982 *From Peasant to Proletarian: Capitalist Development and Agrarian Transitions*. New York: St Martin's Press.
Gordon, David 1988 The Global Economy: New Edifice or Crumbling Foundation. *New Left Review*, no. 168, pp. 24–65. London.
Gramsci, Antonio 1967 The Southern Question [1926]. In *The Modern Prince and Other Writings*, pp. 28–51. New York: International Publishers.
—— 1971a Notes on Italian History [1933]. In *Selections from the Prison Notebooks*, edited by Quintin Hoare and Geoffrey N. Smith, pp. 44–120. New York: International Publishers.
—— 1971b The Intellectuals [1933]. In *Selections from the Prison Notebooks*, edited by Quintin Hoare and Geoffrey N. Smith, pp. 3–23. New York: International Publishers.
—— 1971c Americanism and Fordism [1931]. In *Selections from the Prison Notebooks*, edited by Quintin Hoare and Geoffrey N. Smith, pp. 277–318. New York: International Publishers.

—— 1992 Types of Periodicals [1929]. In *Antonio Gramsci Prison Notebooks*, edited by Joseph A. Buttigieg and Antonio Callari, Vol. 1, pp. 125–36. New York: Columbia University Press.

Gran, Peter 1979 *Islamic Roots of Capitalism: Egypt 1760–1840*. Austin, TX: University of Texas Press.

Guéhenno, Jean-Marie 1995 *The End of the Nation-State* [1993]. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press.

Guha, Ranajit 1982 On Some Aspects of the Historiography of Colonial India. In *Subaltern Studies I: Writings on South Asian History and Society*, edited by Ranajit Guha, pp. 1–8. Delhi: Oxford University Press.

Habermas, Jürgen 1981 New Social Movements. *Telos*, no. 49, pp. 33–7. St Louis.

Hagen, Everett E. 1962 *On the Theory of Social Change: How Economic Growth Begins*. Homewood, IL: Dorsey Press.

Hall, Stuart 1991 The Local and the Global: Globalization and Ethnicity. In *Culture, Globalisation, and the World System: Contemporary Conditions for the Representation of Identity*, edited by A. D. King, pp. 19–39. London, UK: Macmillan.

Harman, Chris 1992 The Return of the National Question. *International Socialism*, no. 56, pp.3–62. London.

Harvey, David 1989 *The Condition of Postmodernity: An Enquiry into the Origins of Cultural Change*. Oxford, UK: Basil Blackwell. 1996 *Justice, Nature and the Geography of Difference*. Oxford, UK: Basil Blackwell.

Haupt, Georges, Michael Löwy and Claudie Weill, editors 1974 *Les marxistes et la question nationale, 1848–1914: études et textes*. Paris, FR: François Maspero.

Havighurst, Alfred F., editor 1958 *The Pirenne Thesis: Analysis, Criticism, and Revision*. Boston, MA: D. C. Heath and Company.

Hegel, George Friedrich 1952 *Philosophy of Right* [1821], translated by T. M. Knox. Oxford, UK: Oxford University Press.

—— 1964 The German Constitution. In *Hegel's Political Writings*, edited by T. M. Knox, pp. 153–64. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

—— 1975 *Lectures on the Philosophy of World History: Introduction* [1830], with an introduction by Duncan Forbes. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Held, David 1991 Crisis in Capitalist Society. In *A Dictionary of Marxist Thought*, 2nd edn, edited by Tom Bottomore, pp. 118–21. Oxford, UK: Basil Blackwell.

Hennis, Wilhelm 1988 *Max Weber: Essays in Reconstruction*. London, UK: Allen and Unwin.

Herold, Marc W. and Nicholas Kozlov 1987 A New International Division of Labor: The Caribbean Case. In *The Year Left 2: An American Socialist Yearbook*, edited by Mike Davis, Manning Marable, Fred Pfeil and Michael Sprinker, pp. 218–41. London, UK: Verso.

Herskovits, Melville J. 1938 *Acculturation: The Study of Culture Contact*. New York: J. J. Augustin Publisher.

Hewitt de Alcántara, Cynthia 1984 *Anthropological Perspectives on Rural Mexico.* London, UK: Routledge and Kegan Paul.

Higgott, Richard A. 1981 Beyond the Sociology of Underdevelopment: An Historiographical Analysis of Dependencia and Marxist Theories of Underdevelopment. *Social Analysis*, no. 7, pp. 72–98. Adelaide.

Hilferding, Rudolf 1981 *Finance Capital: A Study of the Latest Phase of Capitalist Development* [1910], edited by Tom Bottomore. London, UK: Routledge and Kegan Paul.

Hill, Christopher 1971 *Lenin and the Russian Revolution.* London, UK: Penguin Books.

Hilton, Rodney 1974 Warriors and Peasants. *New Left Review*, no. 83, pp. 83–94. London.

—— 1976a A Comment [1953]. In *The Transition from Feudalism to Capitalism*, edited by Rodney Hilton, pp. 109–17. London, UK: New Left Books.

—— 1976b Introduction. In *The Transition from Feudalism to Capitalism*, edited by Rodney Hilton, pp. 9–30. London, UK: New Left Books.

Hinsley, Curtis M., Jr. 1981 *Savages and Scientists: The Smithsonian Institution and the Development of American Anthropology, 1846–1910.* Washington, DC: Smithsonian Institution Press.

Hirschman, Albert O. 1958 *The Strategy of Economic Development.* New Haven, CT: Yale University Press.

Hirst, Paul and Grahame Thompson 1996 *Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance.* Cambridge, UK: Polity Press.

Hirst, Paul and Jonathan Zeitlin 1991 Flexible Specialization versus Post-Fordism: Theory, Evidence and Policy Implications. *Economy and Society*, vol. 20, no. 1, pp. 1–56. London.

Hobbes, Thomas 1968 *Leviathan* [1651], edited by C. B. Macpherson. London, UK: Penguin Books.

Hobsbawm, Eric J. 1965 Introduction. In *Pre-capitalist Economic Formations* by Karl Marx, pp. 9–65. New York: International Publishers.

—— 1976 From Feudalism to Capitalism [1962]. In *The Transition from Feudalism to Capitalism*, edited by Rodney Hilton, pp. 159–64. London, UK: New Left Books.

—— 1979 *The Age of Capital, 1848–1875.* New York: Mentor Books.

—— 1987 *The Age of Empire, 1875–1914.* New York: Pantheon Books.

—— 1996 *The Age of Extremes: A History of the World, 1914–1991.* New York: Vintage Books.

Hobson, John A. 1965 *Imperialism: A Study*, 1st edn [1902]. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.

Hodgen, Margaret T. 1964 *Early Anthropology in the Sixteenth and Seventeenth*

Centuries. Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press.
Horsman, Matthew and Andrew Marshall 1994 *After the Nation-State: Citizens, Tribalism and the New World Disorder*. New York: HarperCollins Publishers.
Howard, Michael C. and J. E. King 1989 *A History of Marxian Economics*, Vol. I, *1883–1929*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Hunter [Wilson], Monica 1936 *Reaction to Conquest: Effects of Contact with Europeans on the Pondo of South Africa*. Oxford, UK: Oxford University Press.
—— 1938 Contact between European and Native in South Africa: 1. In Pongoland. In *Methods of Study of Culture Contact in Africa*, edited by Lucy Mair, pp. 9–24. Oxford, UK: Oxford University Press.
Huntington, Samuel P. 1976 The Change to Change: Modernization, Development, and Politics [1971]. In *Comparative Modernization: A Reader*, edited by Cyril E. Black, pp. 25–61. New York: The Free Press.
Hussain, Athar and Keith Tribe 1981a *Marxism and the Agrarian Question*, Vol. 1, *German Social Democracy and the Peasantry, 1890–1907*. Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press.
—— 1981b *Marxism and the Agrarian Question*, Vol. 2, *Russian Marxism and the Peasantry, 1861–1930*. Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press.
Hutchinson, John and Anthony D. Smith 1994 Introduction. In *Nationalism*, edited by John Hutchinson and Anthony D. Smith, pp. 3–13. Oxford, UK: Oxford University Press.
Hymer, Stephen 1976 *International Operations of National Firms: A Study of Direct Foreign Investment*. Cambridge, MA: The MIT Press.
Ibn Khaldun 1967 *The Muqaddimah: An Introduction to History*, edited by N. J. Dawood. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Ionescu, Ghita 1976 Introduction. In *The Political Thought of Saint-Simon*, edited by Ghita Ionescu, pp. 1–57. Oxford, UK: Oxford University Press.
Irele, Abiola 1973a Negritude or Black Cultural Nationalism. *The Journal of Modern African Studies*, vol. 3, no. 3, pp. 321–48. London.
—— 1973b Negritude: Literature and Ideology. *The Journal of Modern African Studies*, vol. 3, no. 4, pp. 499–526. London.
Jameson, Fredric 1991 *Postmodernism or the Cultural Logic of Late Capitalism*. London, UK: Verso.
Jenkins, Rhys 1984 Divisions over the International Division of Labor. *Capital and Class*, no. 22, pp. 28–57. London.
—— 1987 *Transnational Corporations and Uneven Development*. London, UK: Methuen.
Jessop, Bob 1982 *The Capitalist State*. New York: New York University Press.
—— 1990 *State Theory: Putting Capitalist States in Their Place*. University Park, PA: The Pennsylvania State University Press.

Johnston, Hank, Enrique Laraña and Joseph R. Gusfield 1994 Identities, Grievances, and New Social Movements. In *New Social Movements: From Ideology to Identity*, edited by Enrique Laraña, Hank Johnston and Joseph R. Gusfield, pp. 3–35. Philadelphia, PA: Temple University Press.

Jones, Greta 1980 *Social Darwinism and English Thought: The Interaction between Biological and Social Theory*. Brighton, UK: Harvester.

Kahn, Charles H. 1960 *Anaximander and the Origins of Greek Cosmology*. New York: Columbia University Press.

—— 1979 *The Art and Thought of Heraclitus: An Edition of the Fragments with Translation and Commentary*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Katz, Claudio J. 1989 *From Feudalism to Capitalism: Marxian Theories of Class Struggle and Social Change*. New York: Greenwood Press.

Kautsky, Karl 1887 Die moderne Nationalität. *Die Neue Zeit*, Jahrgang V, pp. 442–51. Stuttgart.

—— 1908 Nationalität und Internationalität. *Die Neue Zeit, Erganzunghefte* 1, 18 Januar 1908, pp. 1–25. Stuttgart.

—— 1988 *The Agrarian Question* [1899], with an introduction by Hamza Alavi and Teodor Shanin, 2 vols. London, UK: Zwan Publications.

Keane, John 1988 *Democracy and Civil Society: On the Predicaments of European Socialism, the Prospects for Democracy, and the Problem of Controlling Social and Political Power*. London, UK: Verso.

Kearney, Michael 1996 *Reconceptualizing the Peasantry: Anthropology in Global Perspective*. Boulder, CO: Westview Press.

Keesing, Felix M. 1934 The Changing Life of Native Peoples in the Pacific Area: A Sketch in Cultural Dynamics. *The American Journal of Sociology*, vol. XXXIX, no. 4, pp. 443–58. Chicago.

Keynes, John M. 1936 *General Theory of Employment, Interest, and Money*. New York: Harcourt, Brace and Company.

Kiely, Ray 1994 Development Theory and Industrialisation: Beyond the Impasse. *Journal of Contemporary Asia*, vol. 24, no. 2, pp. 133–60. Stockholm.

Kindleberger, Charles 1969 *American Business Abroad: Six Lectures on Direct Investment*. New Haven, CT: Yale University Press.

Kluckhohn, Clyde 1943 Covert Culture and Administrative Problems. *American Anthropologist* Vol. 45, no. 2, pp. 213–27. Menasha.

Knei-Paz, Baruch 1978 *The Social and Political Thought of Leon Trotsky*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Konrád, György and Iván Szelényi 1979 *The Intellectuals on the Road to Class Power* [1974]. New York: Harcourt Brace Jovanovich.

Krader, Lawrence 1974 Introduction. In *The Ethnological Notebooks of Karl Marx* [1880–1882], edited by Lawrence Krader, pp. 1–90. Assen, The Netherlands: Van Gorcum.

Kritsman, L. N. 1984 Class Stratification in the Soviet Countryside [1926]. In *Kritsman and the Agrarian Marxists*, edited by Terry Cox and Gary Littlejohn, pp. 85–143. London, UK: Frank Cass.

Laclau, Ernesto 1971 Feudalism and Capitalism in Latin America. *New Left Review*, no. 71, pp. 19–38. London.

Laclau, Ernesto and Chantal Mouffe 1985 *Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics*. London, UK: Verso.

Lash, Scott and John Urry 1987 *The End of Organized Capitalism*. Cambridge, UK: Polity Press.

Leacock, Eleanor B. 1963 Introduction. In *Ancient Society: Or, Researches in the Lines of Human Progress from Savagery through Barbarism to Civilization* [1877], by Lewis H. Morgan. Cleveland, OH: The World Publishing Company.

—— 1982 Marxism and Anthropology. In *The Left Academy: Marxist Scholarship on American Campuses*, edited by Bertell Ollman and Edward Vernoff, pp. 242–76. New York: McGraw-Hill Book Company.

Lechner, Frank J. 1991 Religion, Law, and Global Order. In *Religion and Global Order*, edited by Roland Robertson and William R. Garrett, pp. 263–80. New York: Paragon House Publishers.

Lee, George 1971 Rosa Luxemburg and the Impact of Imperialism. *The Economic Journal*, vol. 81, no. 324, pp. 847–62. London.

Lenin, Vladimir I. 1960a The Development of Capitalism in Russia: The Process of the Formation of a Home Market for Large-scale Industry [1899]. In *Collected Works*, Vol. 3, pp. 21–607. Moscow, USSR: Progress Publishers.

—— 1960b New Economic Developments in Peasant Life (On V. Y. Postnikov's *Peasant Farming in South Russia*) [1893]. In *Collected Works*, Vol. 1, pp. 11–74. Moscow, USSR: Progress Publishers.

—— 1960c The Agrarian Question and the 'Critics of Marx' [1903]. In *Collected Works*, Vol. 5, pp. 103–222. Moscow, USSR: Progress Publishers.

—— 1961 What Is to Be Done? Burning Questions of Our Movement [1902]. In *Collected Works*, Vol. 5, pp. 347–530. Moscow, USSR: Progress Publishers.

—— 1962 The Agrarian Program of Social-Democracy in the First Russian Revolution, 1905–1907 [1907]. In *Collected Works*, Vol. 13, pp. 217–431. Moscow, USSR: Progress Publishers.

—— 1963 The Agrarian Question in Russia Towards the Close of the Nineteenth Century [1908]. In *Collected Works*, Vol. 15, pp. 69–147. Moscow, USSR: Progress Publishers.

—— 1964a Imperialism, The Highest Stage of Capitalism: A Popular Outline [1917]. In *Collected Works*, Vol. 22, pp. 185–304. Moscow, USSR: Progress Publishers.

—— 1964b The Right of Nations to Self-Determination [1914]. In *Collected Works*, Vol. 20, pp. 393–454. Moscow, USSR: Progress Publishers.

—— 1964c Critical Remarks on the National Question [1913]. In *Collected Works*, Vol. 20, pp. 17–51. Moscow, USSR: Progress Publishers.
—— 1964d The Socialist Revolution and the Right of Nations to Self-Determination, *Theses* [1916]. In *Collected Works*, Vol. 22, pp. 143–56. Moscow, USSR: Progress Publishers.
—— 1964e New Data on the Laws Governing the Development of Capitalism in Agriculture, Part One. *Capitalism and Agriculture in the United States of America*. In *Collected Works*, Vol. 22, pp. 13–102. Moscow, USSR: Progress Publishers.
—— 1964f State and Revolution: The Marxist Theory of the State and the Tasks of the Proletariat in the Revolution [1917]. In *Collected Works*, Vol. 25, pp. 385–498. Moscow, USSR: Progress Publishers.
—— 1965a The Trade Unions, The Present Situation and Trotsky's Mistakes [1920]. In *Collected Works*, Vol. 32, pp. 19–42. Moscow, USSR: Progress Publishers.
—— 1965b The New Economic Policy and the Tasks of the Political Education Departments [1921]. In *Collected Works*, Vol. 33, pp. 60–80. Moscow, USSR: Progress Publishers.
—— 1965c The Tax in Kind [1921]. In *Collected Works*, Vol. 32, pp. 329–65. Moscow, USSR: Progress Publishers. 1966 Preliminary Draft Theses on the Agrarian Question. In *Collected Works*, Vol. 31, pp. 144–51. Moscow, USSR: Progress Publishers.
—— 1968 Notebooks on Imperialism [1915–1916]. In *Collected Works*, Vol. 39. Moscow, USSR: Progress Publishers.
Lerner, Ralph and Muhsin Mahdi 1963 *Medieval Political Philosophy: A Sourcebook*. Glencoe, IL: The Free Press of Glencoe.
Lewin, Moshe 1968 *Russian Peasants and Soviet Power: A Study of Collectivization*. New York: W. W. Norton.
—— 1974 *Political Undercurrents in Soviet Economic Debates: From Bukharin to the Modern Reformers*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
—— 1985 *The Making of the Soviet System: Essays on the Social History of Interwar Russia*. New York: Pantheon Books.
Linton, Ralph, editor 1940 *Acculturation in Seven American Indian Tribes*. New York: D. Appleton-Century Company.
Lipietz, Alain 1986 New Tendencies in the International Division of Labor: Regimes of Accumulation and Modes of Regulation. In *Production, Work, Territory: The Geographical Anatomy of Industrial Capitalism*, edited by Allen Scott and Michael Storper, pp. 16–40. Boston, MA: Allen and Unwin.
Littlejohn, Gary 1977 Peasant Economy and Society. In *Sociological Theories of the Economy*, edited by Barry Hindess, pp. 118–56. New York: Holmes and Meier Publishers.

—— 1984 The Agrarian Marxist Research in its Political Context: State Policy and the Development of the Soviet Rural Class Structure in the 1920s. In *Kritsman and the Agrarian Marxists*, edited by Terry Cox and Gary Littlejohn, pp. 61–84. London, UK: Frank Cass.

Llobera, Josep R. 1981 Durkheim, the Durkheimians and their Collective Misrepresentation of Marx. In *The Anthropology of Pre-Capitalist Societies*, edited by Joel S. Kahn and Josep R. Llobera, pp. 214–40. London, UK: The Macmillan Press.

—— 1994 Durkheim and the National Question. In *Debating Durkheim*, edited by W. S. F. Pickering and H. Martins, pp. 134–58. London, UK: Routledge.

Lock, Grahame 1977 Introduction. In *Dictatorship of the Proletariat* by Etienne Balibar, pp. 7–33. London, UK: Verso.

Löwith, Karl 1982 *Max Weber and Karl Marx* [1960], edited by Tom Bottomore and William Outhwaite. London, UK: Allen and Unwin.

Löwy, Michael 1974 Le problème de l'Histoire. In *Les marxistes et la question nationale, 1848–1914: études et textes*, edited by Georges Haupt, Michael Löwy and Claudie Weill, pp. 370–91. Paris: François Maspero.

—— 1981 *The Politics of Combined and Uneven Development: The Theory of Permanent Revolution*. London, UK: Verso.

Lukes, Steven 1977 *Émile Durkheim: His Life and Work: A Historical and Critical Study*. London, UK: Penguin Books.

Luxemburg, Rosa 1951 *The Accumulation of Capital* [1913], edited by Joan Robinson. London, UK: Routledge and Kegan Paul.

—— 1970a Reform or Revolution [1900]. In *Rosa Luxemburg Speaks*, edited by Mary-Alice Waters, pp. 33–90. New York: Pathfinder Press.

—— 1970b The Mass Strike, the Political Party, and the Trade Unions [1906]. In *Rosa Luxemburg Speaks*, edited by Mary-Alice Waters, pp. 153–218. New York: Pathfinder Press.

—— 1971 Speech to the Hanover Congress [1899]. In *Selected Political Writings of Rosa Luxemburg*, edited by Dick Howard, pp. 44–51. New York: Monthly Review Press.

—— 1972 *The Accumulation of Capital – An Anti-Critique* [1915], edited by Kenneth J. Tarbuck. New York: Monthly Review Press.

—— 1976 The National Question and Autonomy [1908–9]. In *The National Question: Selected Writings by Rosa Luxemburg*, edited by Horace B. Davis, pp. 101–287. New York: Monthly Review Press.

Machiavelli, Niccolò 1988 *Florentine Histories* [1525], translated by Laura F. Banfield and Harvey C. Mansfield, Jr. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Macpherson, Crawford B. 1973 *Democratic Theory: Essays in Retrieval*. Oxford, UK: Oxford University Press.

—— 1977 *The Life and Times of Liberal Democracy*. Oxford, UK: Oxford University Press.

Mair, Lucy, editor 1938 *Methods of Study of Culture Contact in Africa*. Oxford, UK: Oxford University Press.
Malinowski, Bronislaw 1938 Introductory Essay: The Anthropology of Changing African Cultures. In *Methods of Study of Culture Contact in Africa*, edited by Lucy P. Mair, pp. vii–xxxviii. Oxford, UK: Oxford University Press.
—— 1945 *The Dynamics of Culture Change: An Inquiry into Race Relations in Africa*. New Haven, CT: Yale University Press.
Mallon, Florencia E. 1994 The Promise and Dilemma of Subaltern Studies: Perspectives from Latin American History. *The American Historical Review*, vol. 99, no. 5, pp. 1491–1515. Washington.
Mandel, Ernest 1989 *Beyond Perestroika: The Future of Gorbachev's USSR*. London, UK: Verso.
Mannoni, Octave 1964 *Prospero and Caliban: The Psychology of Colonization* [1950]. New York: Frederick A. Praeger.
Mao Zedong 1965a Analysis of the Classes in Chinese Society [1926]. In *Selected Works of Mao Tse-tung*, Vol. 1, pp. 13–22. Peking: Foreign Languages Press.
—— 1965b How to Differentiate the Classes in the Rural Areas [1933]. In *Selected Works of Mao Tse-tung*, Vol. 1, pp. 137–40. Peking: Foreign Languages Press.
—— 1965c Report on an Investigation of the Peasant Movement in Hunan [1927]. *Selected Works of Mao Tse-tung*, Vol. 1, pp. 23–62. Peking: Foreign Languages Press.
—— 1990 *Report from Xunwu* [1930], with an introduction by Roger R. Thompson. Stanford, CA: Stanford University Press.
Marable, Manning 1995 *Beyond Black and White: Transforming African-American Politics*. London, UK: Verso.
Marcuse, Herbert 1960 *Reason and Revolution: Hegel and the Rise of Social Theory* [1941]. Boston, MA: Beacon Press.
Mariátegui, José Carlos 1971 *Seven Interpretive Essays on the Peruvian Reality* [1928], with an introduction by Jorge Basadre. Austin, TX: University of Texas Press.
Markus, György 1991 Culture: The Making and the Make-up of a Concept. *Dialectical Anthropology*, vol. 18, no. 1, pp. 3–31. Dordrecht.
Martinussen, John 1997 *Society, State and Market: A Guide to Competing Theories of Development*. London, UK: Zed Books.
Marx, Karl 1963 *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte* [1852]. New York: International Publishers.
—— 1964a *The Economic and Philosophic Manuscripts of 1844* [1844], edited by Dirk J. Struik. New York: International Publishers.
—— 1964b *Class Struggles in France 1848–1850* [1848–50]. New York: International Publishers.

—— 1968 *Theories of Surplus-Value* [1862–3], edited by S. Ryazanskaya, Vol. 2. Moscow, USSR: Progress Publishers.
—— 1970 *A Contribution to the Critique of Political Economy* [1859], edited by Maurice Dobb. New York: International Publishers.
—— 1971 The Civil War in France [1871]. In *On the Paris Commune* by Karl Marx and Frederick Engels, pp. 102–81. Moscow, USSR: Progress Publishers.
—— 1973 *Grundrisse: Foundations of the Critique of Political Economy* [1857–8], with an introduction by Martin Nicolaus. New York: Vintage Books.
—— 1974a *The Ethnological Notebooks of Karl Marx* [1880–2], edited by Lawrence Krader. Assen, The Netherlands: Van Gorcum.
—— 1974b The Civil War in France [1871]. In *Karl Marx Political Writings*, Vol. 3, *The First International and After*, edited by David Fernbach, pp. 187–268. New York: Vintage Books.
—— 1977 *Capital: A Critique of Political Economy* [1867], Vol. 1, with an introduction by Ernest Mandel. New York: Vintage Books.
—— 1978 *Capital: A Critique of Political Economy* [1884], Vol. 2, with an introduction by Ernest Mandel. London, UK: Penguin Books.
—— 1981 *Capital: A Critique of Political Economy* [1894], Vol. 3, with an introduction by Ernest Mandel. New York: Vintage Books.
—— 1982 *Critique of Hegel's 'Philosophy of Right'* [1843], edited by Joseph O'Malley. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
—— 1983a Letter to Frederick Engels, 2 June 1853. In *Karl Marx and Frederick Engels Collected Works*, Vol. 39, pp. 330–5. New York: International Publishers.
—— 1983b Marx-Zasulich Correspondence: Letters and Drafts [1881]. In *Late Marx and the Russian Road: Marx and 'The Peripheries of Capitalism'*, edited by Teodor Shanin, pp. 97–126. New York: Monthly Review Press.
—— 1985 Letter to Frederick Engels, 19 December 1860. In *Karl Marx and Frederick Engels Collected Works*, Vol. 41, pp. 231–3. New York: International Publishers.
—— 1987 Letter to Ludwig Kugelmann, 29 November 1869. In *Karl Marx and Frederick Engels Collected Works*, Vol. 43, pp. 390–1. New York: International Publishers.
Marx, Karl and Frederick Engels 1970 *The German Ideology* [1845–6], edited by C. J. Arthur. New York: International Publishers.
—— 1974 Manifesto of the Communist Party [1848]. In *Karl Marx Political Writings*, Vol. 1, *The Revolutions of 1948*, edited by David Fernbach, pp. 62–98. New York: Vintage Books.
—— 1989 Preface to the Second Russian Edition of the *Manifesto of the Communist Party* [1882]. In *Karl Marx and Frederick Engels Collected Works*, Vol. 24, pp. 425–6. New York: International Publishers.
Mason, Otis T. 1894 Ethnological Exhibit of the Smithsonian Institution at the

World's Columbian Exposition. *Memoirs of the International Congress of Anthropology*, edited by C. Staniland Wake, pp. 208–16. Chicago, IL: Schute Publishing Company.

Mauss, Marcel 1958 Introduction to the First Edition [1928]. In *Socialism and Saint-Simon*, edited by Alvin W. Gouldner, pp. 1–4. Yellow Springs, OH: The Antioch Press.

McClelland, David C. 1961 *The Achieving Society*. Princeton, NJ: Van Nostrand.

McCulloch, Jock 1983a *Black Soul, White Artifact: Fanon's Clinical Psychology and Social Theory*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

—— 1983b *In the Twilight of Revolution: The Political Theory of Amilcar Cabral*. London, UK: Routledge and Kegan Paul.

McEachern, Doug 1976 The Mode of Production in India. *Journal of Contemporary Asia*, vol. 6, no. 4, pp. 444–57. Stockholm.

Meek, Ronald L. 1976 *Social Science and Ignoble Savage*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Meillassoux, Claude 1981 *Maidens, Meal and Money: Capitalism and the Domestic Community* [1975]. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Meisner, Maurice 1996 *The Deng Xiaoping Era: An Inquiry into the Fate of Chinese Socialism 1978–1994*. New York: Hill and Wang.

Mészáros, István 1995 *Beyond Capital: Toward a Theory of Transition*. New York: Monthly Review Press.

Mintz, Sidney W. 1953 The Folk–Urban Continuum and the Rural Proletarian Community. *American Sociological Review*, vol. LIX, no. 2, pp. 136–43. Chicago.

—— 1973 A Note on the Definition of Peasantries. *Journal of Peasant Studies*, vol. 1, no. 1, pp. 91–106. London. 1974 The Rural Proletariat and the Problem of Rural Proletarian Consciousness. *The Journal of Peasant Studies*, vol. 1, no. 4, pp. 291–325. London.

Molina Enríquez, Andrés 1978 *Los grandes problemas nacionales* [1909], edited by Arnaldo Córdoba. Mexico, DF: Ediciones Era.

Mommsen, Wolfgang J. 1971 Discussion on Max Weber and Power-politics. In *Max Weber and Sociology Today*, edited by Otto Stammer, pp. 109–16. Oxford, UK: Basil Blackwell.

—— 1974 *The Age of Bureaucracy: Perspectives on the Political Sociology of Max Weber*. Oxford, UK: Basil Blackwell.

—— 1982 *Theories of Imperialism* [1977], translated by P. S. Falla. Chicago, IL: The University of Chicago Press.

—— 1984 *Max Weber and German Politics, 1890–1920* [1979]. Chicago, IL: University of Chicago Press.

—— 1987 Introduction. In *Max Weber and his Contemporaries*, edited by Wolfgang J. Mommsen and Jürgen Osterhammel, pp. 1–21. London, UK: Allen and Unwin.

—— 1989 *The Political and Social Theory of Max Weber*. Chicago, IL: The University of Chicago Press.

Mooney, James E. 1896 The Ghost-Dance Religion and the Sioux Outbreak of 1890. In *Fourteenth Annual Report of the Bureau of Ethnology, 1892–93*, pt. 2, pp. 653–1136. Washington, DC: Government Printing Office.

Moore, Barrington, Jr. 1966 *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*. Boston, MA: Beacon Press.

Morgan, Lewis Henry 1963 *Ancient Society: Or, Researches in the Lines of Human Progress from Savagery through Barbarism to Civilization* [1877]. Cleveland, OH: The World Publishing Company.

Moses, Lester G. 1984 *The Indian Man: A Biography of James Mooney*. Urbana, IL: University of Illinois Press.

Mouffe, Chantal 1988 Hegemony and New Political Subjects: Toward a New Concept of Democracy. In *Marxism and the Interpretation of Culture*, edited by Cary Nelson and Lawrence Grossber, pp. 89–104. Urbana, IL: University of Illinois Press.

Moulder, Frances V. 1977 *Japan, China and the Modern World Economy: Toward a Reinterpretation of East Asian Development, ca. 1600 to ca. 1918*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Munck, Ronaldo 1986 *The Difficult Dialogue: Marxism and Nationalism*. London, UK: Zed Books.

Munslow, Alun 1997 *Deconstructing History*. London, UK: Routledge.

Murray, Robin 1971 The Internationalization of Capital and the Nation State. *New Left Review*, no. 67, pp. 84–109. London.

Nash, Philleo 1937 The Place of Religious Revivalism in the Formation of the Intercultural Community on Klamath Reservation. In *The Social Anthropology of North American Tribes*, edited by Fred Eggan, pp. 377–442. Chicago, IL: The University of Chicago Press.

Nehru, Jawaharlal 1946 *The Discovery of India*. New York: The John Day Company.

Nettl, John P. 1966 *Rosa Luxemburg*, 2 vols. London, UK: Oxford University Press.

Nimni, Ephraim 1991 *Marxism and Nationalism: Theoretical Origins of a Political Crisis*. London, UK: Pluto Press.

Nisbet, Robert A. 1969 *Social Change and History: Aspects of the Western Theory of Development*. New York: Oxford University Press.

—— 1980 *History of the Idea of Progress*. New York: Basic Books.

Nonini, Donald M. and Aihwa Ong 1997 Chinese Transnationalism as an Alternative Modernity. In *Underground Empires: The Cultural Politics of Modern Chinese Transnationalism*, edited by Aihwa Ong and Donald Nonini, pp. 3–33. New York: Routledge.

Nove, Alec 1965 Introduction. In *The New Economics*, by Evgeny Preobrazhensky, pp. vii–xvii. Oxford, UK: Clarendon Press. 1969 *An Economic History of the U.S.S.R.* London, UK: Penguin Books.
O'Brien, Philip J. 1975 A Critique of Latin American Theories of Dependency. In *Beyond the Sociology of Development*, edited by Ivar Oxaal, Tony Barnett and David Booth, pp. 7–27. London, UK: Routledge and Kegan Paul.
O'Hanlon, Rosalind 1988 Recovering the Subject: *Subaltern Studies* and the Histories of Resistance in Colonial South Asia. *Modern Asian Studies*, Vol. 22, no. 1, pp. 189–224. London.
Ohmae, Kenicki 1990 *The Borderless World: Power and Strategy in the Interlinked Economy*. New York: HarperCollins Publishers.
Panitch, Leo 1997 Rethinking the Role of the State. In *Globalization: Critical Reflections*, edited by James A. Mittelman, pp. 83–113. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
Parsons, Talcott 1951 *The Social System*. New York: The Free Press.
—— 1961a Some Considerations on the Theory of Social Change. *Rural Sociology*, vol. 26, no. 3, pp. 219–39. Ithaca.
—— 1961b An Outline of the Social System. In *Theories of Society: Foundations of Modern Sociological Theory*, edited by Talcott Parsons, Edward Shils, Kaspar D. Naegele and Jesse R. Pitts, Vol. 1, pp. 30–79. Glencoe, IL: The Free Press.
—— 1961c Differentiation and Variation in Social Structures: Introduction. In *Theories of Society: Foundations of Modern Sociological Theory*, edited by Talcott Parsons, Edward Shils, Kaspar D. Naegele and Jesse R. Pitts, Vol. 1, pp. 239–64. Glencoe, IL: The Free Press.
—— 1966 *Societies: Evolutionary and Comparative Perspectives*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
—— 1967 Evolutionary Universals in Society [1964]. In *Sociological Theory and Modern Society*, by Talcott Parsons, pp. 490–536. New York: The Free Press.
—— 1971 Comparative Studies and Evolutionary Change. In *Comparative Methods in Sociology*, edited by Ivan Vallier, pp. 97–139. Berkeley, CA: University of California Press.
Patnaik, Utsa 1971 Capitalist Development in Agriculture. *Economic and Political Weekly*, vol. VI, no. 39, pp. a123–a130. Bombay.
—— 1972a Development of Capitalism in Agriculture – I. *Social Scientist*, vol. 1, no. 2, pp. 15–31. New Delhi.
—— 1972b Development of Capitalism in Agriculture – II. *Social Scientist*, vol. 1, no. 3, pp. 3–19. New Delhi.
Patterson, Thomas C. 1987 Development, Ecology, and Marginal Utility in Anthropology. *Dialectical Anthropology*, vol. 12, no. 1, pp. 15–32. Dordrecht.
Patterson, Thomas C. and Frank Spencer 1994 Racial Hierarchies and Buffer Races. *Transforming Anthropology*, vol. 5, no. 1–2, pp. 20–7. Washington.

Peace, William 1993 Leslie White and Evolutionary Theory. *Dialectical Anthropology*, vol. 18, no. 2, pp. 123–52. Dordrecht.

Pelczyniski, Zbigniew A. 1984 Nation, Civil Society, State: Hegelian Sources of the Marxian Non-theory of Nationality. In *The State and Civil Society: Studies in Hegel's Political Philosophy*, edited by Z. A. Pelczynski, pp. 262–78. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Pickering, William S. F. 1984 *Durkheim's Sociology of Religion: Themes and Theories*. London, UK: Routledge and Kegan Paul.

Piore, Michael and Charles Sabel 1984 *The Second Industrial Divide: Possibilities for Prosperity*. New York: Basic Books.

Pirenne, Henri 1914 The Stages in the Social History of Capitalism. *American Historical Review*, vol. XIX, no. 3, pp. 494–515. Lancaster.

—— 1939 *A History of Europe from the Invasions to the XVI Century*. New York: W. W. Norton and Company.

—— 1952 *Medieval Cities: Their Origins and the Revival of Trade* [1925]. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Pletsch, Carl E. 1981 The Three Worlds, or the Division of Social Scientific Labor, circa 1950–1975. *Comparative Studies in Society and History*, vol. 23, no. 4, pp. 565–90. New York.

Pollert, Anna 1988 Dismantling Flexibility. *Capital and Class*, no. 34, pp. 42–75. London.

Powell, John W. 1880 *Introduction to the Study of American Indian Languages, with Words, Phrases and Sentences to be Collected*, 2nd edn. Smithsonian Institution, Bureau of Ethnology. Washington, DC: Government Printing Office.

—— 1896 The Director's Report. In *Fourteenth Annual Report of the Bureau of Ethnology, 1892–93*, pt. 1, pp. xxvii–lx. Washington, DC: Government Printing Office.

Prakash, Gyan 1994 Subaltern Studies and Postcolonial Criticism. *The American Historical Review*, vol. 99, no. 5, pp. 1475–90. Washington.

Prebisch, Raúl 1950 *The Economic Development of Latin America and its Principal Problems*. New York: United Nations.

Pred, Allan and Michael J. Watts 1992 *Reworking Modernity: Capitalisms and Symbolic Discontent*. New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.

Preobrazhensky, Evgeny 1965 *The New Economics* [1926], with an introduction by Alec Nove. Oxford, UK: Clarendon Press.

Preston, Peter W. 1982 *Theories of Development*. London, UK: Routledge and Kegan Paul.

Radkey, Oliver H. 1958 *The Agrarian Foes of Bolshevism: Promise and Default of the Russian Socialist Revolutionaries, February to October, 1917*. New York: Columbia University Press.

Redfield, Robert 1950 *A Village That Chose Progress: Chan Kom Revisited*. Chicago, IL: The University of Chicago Press.

—— 1955 *Peasant Society and Culture*. Chicago, IL: The University of Chicago Press.

—— 1962a The Regional Aspect of Culture [1930]. In *The Papers of Robert Redfield*, edited by Margaret P. Redfield, Vol. 1, *Human Nature and the Study of Society*, pp. 145–51. Chicago, IL: The University of Chicago Press.

—— 1962b Culture Changes in Yucatan [1934]. In *The Papers of Robert Redfield*, edited by Margaret P. Redfield, Vol. 1, *Human Nature and the Study of Society*, pp. 160–72. Chicago, IL: The University of Chicago Press.

—— 1962c The Folk Society [1942]. In *The Papers of Robert Redfield*, edited by Margaret P. Redfield, Vol. 1, *Human Nature and the Study of Society*, pp. 231–53. Chicago, IL: The University of Chicago Press.

—— 1962d Primitive Merchants of Guatemala. In *The Papers of Robert Redfield*, edited by Margaret P. Redfield, Vol. 1, *Human Nature and the Study of Society*, pp. 200–10. Chicago, IL: The University of Chicago Press.

—— 1962e Folkways and City Ways [1935]. In *The Papers of Robert Redfield*, edited by Margaret P. Redfield, Vol. 1, *Human Nature and the Study of Society*, pp. 172–82. Chicago, IL: The University of Chicago Press.

Redfield, Robert, Ralph Linton and Melville J. Herskovits 1936 Memorandum for the Study of Acculturation. *American Anthropologist*, vol. 38, no. 1, pp. 149–52. Menasha.

Reich, Robert 1991 *The Work of Nations*. New York: Alfred A. Knopf.

Rey, Pierre-Philippe 1982 Class Alliances [1973]. *International Journal of Sociology*, Vol. XII, no. 2, pp. 1–120. Armonk.

Riesebrodt, Martin 1989 From Patriarchalism to Capitalism: The Theoretical Context of Max Weber's Agrarian Studies (1892–3). In *Reading Weber*, edited by Keith Tribe, pp. 131–57. London, UK: Routledge.

Rivers, William H. R. 1906 *The Todas*. New York: Macmillan and Company.

—— 1917 The Government of Subject Peoples. In *Science and the Nation*, edited by A. C. Seward, pp. 302–28. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Robertson, Roland 1991 Globalization, Modernization, and Postmodernization: The Ambiguous Position of Religion. In *Religion and Global Order*, edited by Roland Robertson and William R. Garrett, pp. 281–91. New York: Paragon House Publishers.

Rosdolsky, Roman 1980 *Friedrich Engels y el problema de los pueblos 'sin historia': la cuestión de las nacionalidades en la revolución de 1848–1849 a la luz de la* 'Neue Rheinische Zeitung' [1964]. Mexico, DF: Ediciones de Pasado y Presente.

Roseberry, William 1993 Beyond the Agrarian Question in Latin America. In *Confronting Historical Paradigms: Peasants, Labor, and Capitalist World*

System in Africa and Latin America, edited by Frederick Cooper, Allen F. Isaacman, Florencia E. Mallon, William Roseberry and Stever J. Stern, pp. 318–68. Madison, WI: The University of Wisconsin Press.

Rostow, Walt W. 1971a *The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto* [1960], 2nd edn. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

—— 1971b *Politics and the Stages of Growth*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Rousseau, Jean-Jacques 1973 *The Social Contract and Discourses*, edited by G. D. H. Cole. London, UK: Dent.

Rowe, John H. 1964 Ethnography and Ethnology in the Sixteenth Century. *Kroeber Anthropological Society Papers*, no. 30, pp. 1–20. Berkeley.

—— 1965 The Renaissance Foundation of Anthropology. *American Anthropologist*, vol. 67, no. 1, pp. 1–20. Menasha, WI.

Rubin, Vera, editor 1959 Plantation Systems of the New World. *Division of Social Science, Pan American Union, Social Science Monograph*, no. 7. Washington, DC.

Rydell, Robert W. 1984 *All the World's a Fair: Visions of Empire at American International Expositions, 1876–1916*. Chicago, IL: The University of Chicago Press.

Said, Edward 1978 *Orientalism*. New York: Vintage Books.

Saint-Simon, Henri 1952 The Organizer [1819–20]. In *Henri Comte de Saint-Simon (1760–1825): Selected Writings*, edited by F. M. H. Markham. Westport, CT: Hyperion Press.

—— 1976a On the Reorganization of European Society [1814]. In *The Political Thought of Saint-Simon*, edited by Ghita Ionescu, pp. 83–98. Oxford, UK: Oxford University Press.

—— 1976b Industry [1816–18]. In *The Political Thought of Saint-Simon*, edited by Ghita Ionescu, pp. 99–128. Oxford, UK: Oxford University Press.

—— 1976c On the Industrial System [1821–2]. In *The Political Thought of Saint-Simon*, edited by Ghita Ionescu, pp. 153–81. Oxford, UK: Oxford University Press.

Sapir, Edward 1949a The Unconscious Patterning of Behavior in Society [1927]. In *Selected Writings of Edward Sapir in Language, Culture, and Personality*, edited by David G. Mandelbaum, pp. 544–59. Berkeley, CA: University of California Press.

—— 1949b The Emergence of the Concept of Personality in a Study of Culture [1934]. In *Selected Writings of Edward Sapir in Language, Culture, and Personality*, edited by David G. Mandelbaum, pp. 590–7. Berkeley, CA: University of California Press.

Savage, Stephen P. 1981 *The Theories of Talcott Parsons: The Social Relations of Action*. New York: St Martin's Press.

Sayer, Derek and Philip Corrigan 1983 Late Marx: Continuity, Contradiction and Learning. In *Late Marx and the Russian Road: Marx and 'The Peripheries of Capitalism'*, edited by Teodor Shanin, pp. 77–94. New York: Monthly Review Press.

Schumpeter, Joseph A. 1951 The Sociology of Imperialisms [1919]. In *Imperialism and Social Classes*, edited by Paul M. Sweezy, pp. 3–130. New York: Augustus M. Kelley.

Scott, James C. 1976 *The Moral Economy of the Peasant: Rebellion and Subsistence in Southeast Asia*. New Haven, CT: Yale University Press.

—— 1977 Hegemony and the Peasantry. *Politics and Society*, vol. 7, no. 3, pp. 267–96. Washington.

—— 1985 *Weapons of the Weak: Everyday Forms of Peasant Resistance*. New Haven, CT: Yale University Press.

—— 1990 *Domination and the Arts of Resistance: Hidden Transcripts*. New Haven, CT: Yale University Press.

Seddon, David, editor 1978 *Relations of Production: Marxist Approaches to Economic Anthropology*. London, UK: Frank Cass.

Service, Elman R. 1975 *Origins of the State and Civilization: The Process of Cultural Evolution*. New York: W. W. Norton.

Shadle, Stanley F. 1994 *Andrés Molina Enriquez: Mexican Land Reformer of the Revolutionary Era*. Tucson, AZ: University of Arizona Press.

Shaikh, Anwar 1991a Economic Crises. In *A Dictionary of Marxist Thought*, 2nd edn., edited by Tom Bottomore, pp. 160–5. Oxford, UK: Basil Blackwell.

—— 1991b Falling Rate of Profit. In *A Dictionary of Marxist Thought*, 2nd edn., edited by Tom Bottomore, pp. 185–6. Oxford, UK: Basil Blackwell.

Shanin, Teodor 1971 Peasantry: Delineation of a Sociological Concept and a Field of Study. *Archives Européennes de Sociologie*, tome XII, no. 3, pp. 289–300. Paris.

—— 1980 Measuring Peasant Capitalism: The Operationalization of Concepts of Political Economy: Russia's 1920s – India's 1970s. In *Peasants in History: Essays in Honour of Daniel Thorner*, edited by Eric J. Hobsbawm, Witold Kula, Ashok Mitra, K. N. Raj and Ignacy Sachs, pp. 83–104. Calcutta: Oxford University Press.

Shanin, Teodor, editor 1983 *Late Marx and the Russian Road: Marx and 'The Peripheries of Capitalism'*. New York: Monthly Review Press.

Shanin, Teodor 1985 *The Roots of Otherness: Russia's Turn of the Century*, Vol. 1, *Russia as a 'Developing Society'*. New Haven, CT: Yale University Press.

—— 1986 *The Roots of Otherness: Russia's Turn of the Century*, Vol. 2, *Russia, 1905–07: Revolutions as a Moment of Truth*. New Haven, CT: Yale University Press.

Shils, Edward A. 1960a Political Development in the New States – Alternative

Courses of Political Development. *Comparative Studies in Society and History*, vol. II, no. 2, pp. 265–92. The Hague.

—— 1960b Political Development in the New States – The Will to be Modern. *Comparative Studies in Society and History*, vol. II, no. 3, pp. 379–411. The Hague.

—— 1963 On the Comparative Study of the New States. In *Old Societies and New States: The Quest for Modernity in Asia and Africa*, edited by Clifford Geertz, pp. 1–26. Glencoe, IL: The Free Press.

Shohat, Ella 1992 Notes on the Post-Colonial. *Social Text*, no. 31/32, pp. 99–133. New York.

Silverman, Sydel 1979 The Peasant Concept in Anthropology. *Journal of Peasant Studies*, vol. 7, no. 1, pp. 49–69. London.

Sivaramakrishnan, K. 1995 Situating the Subaltern: History and Anthropology in the Subaltern Studies Project. *Journal of Historical Sociology*, vol. 8, no. 4, pp. 395–429. Oxford.

Skocpol, Theda 1985 Bringing the State Back In: Strategies of Analysis in Current Research. In *Bringing the State Back In*, edited by Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer and Theda Skocpol, pp. 3–37. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Smelser, Neil J. 1961 Mechanisms of Change and Adjustment to Change. In *Industrialization and Society*, edited by Bert F. Hoselitz and Wilbert E. Moore, pp. 32–54. Paris: UNESCO–Mouton.

Smith, Adam 1976 *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations* [1776], 2 vols. Chicago, IL: The University of Chicago Press.

—— 1978 *Lectures on Jurisprudence* [1762–3], edited by Ronald L. Meek, David D. Raphael, and Peter Stein. Oxford, UK: Clarendon Press.

Smith, Anthony D. 1973 *The Concept of Social Change: A Critique of the Functionalist Theory of Social Change*. London, UK: Routledge and Kegan Paul.

Smith, Richard 1997 Creative Destruction: Capitalist Development and China's Environment. *New Left Review*, no. 222, pp. 3–42. London.

Solomon, Susan G. 1977 *The Soviet Agrarian Debate: A Controversy in Social Science, 1923–1929*. Boulder, CO: Westview Press.

Spencer, Herbert 1852 A Theory of Population Deduced from the General Law of Animal Fertility. *The Westminster Review*, vol. LVII, April, pp. 250–68. London, UK.

—— 1857 Progess: Its Law and Cause. *The Westminster Review*, vol. LXVII, pp. 244–67. London, UK.

—— 1876 *The Principles of Sociology*, Vol. 1, pt. 2. London, UK: Williams and Norgate.

—— 1896 *The Principles of Sociology*, Vol. 3, pt. 8. London, UK: Williams and Norgate.

—— 1972 *Social Statics* [1851]. In *Herbert Spencer: Selected Writings*, edited by J. D. Y. Peel, pp. 17–29. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
Stephen, Lynn 1997 *Women and Social Movements in Latin America: Power from Below*. Austin, TX: University of Texas Press.
Stern, Steve J. 1993 Feudalism, Capitalism, and the World-System in the Perspective of Latin America and the Caribbean [1988]. In *Confronting Historical Paradigms: Peasants, Labor, and the Capitalist World System in Africa and Latin America*, by Frederick Cooper, Allen F. Isaacman, Florencia E. Mallon, Steve J. Stern and William Roseberry, pp. 23–83. Madison, WI: The University of Wisconsin Press.
Steward, Julian H. 1949 Cultural Causality and Law: A Trial Formulation of the Development of Early Civilizations. *American Anthropologist*, vol. 51, no. 1, pp. 1–27. Menasha.
—— 1950 Area Research: Theory and Practice. *Social Science Research Council Bulletin*, no. 63, pp. 1–164. New York.
—— 1955a The Concept and Method of Cultural Ecology [1950]. In *Theory of Culture Change*, by Julian H. Steward, pp. 30–42. Urbana, IL: The University of Illinois Press.
—— 1955b Levels of Sociocultural Integration: An Operational Concept [1951]. In *Theory of Culture Change*, by Julian H. Steward, pp. 43–63. Urbana, IL: The University of Illinois Press.
—— 1977a Limitations of Applied Anthropology: The Case of the Indian New Deal. In *Evolution and Ecology: Essays on Social Transformation by Julian Steward*, edited by Jane C. Steward and Robert F. Murphy, pp. 333–46. Urbana, IL: The University of Illinois Press.
—— 1977b Determinism in Primitive Society? [1941]. In *Evolution and Ecology: Essays on Social Transformation*, edited by Jane C. Steward and Robert F. Murphy, pp. 180–7. Urbana, IL: The University of Illinois Press.
Steward, Julian H. and Frank M. Seltzer 1938 Function and Configuration in Archaeology. *American Antiquity*, vol. IV, no. 1, pp. 4–10. Menasha.
Stocking, George W., Jr. 1982a From Physics to Ethnology [1965]. In *Race, Language and Evolution: Essays in the History of Anthropology* by George Stocking, pp. 133–60. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
—— 1982b Franz Boas and the Culture Concept in Historical Perspective [1966]. In *Race, Language and Evolution: Essays in the History of Anthropology* by George Stocking, pp. 195–233. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
—— 1995 *After Tylor: British Social Anthropology, 1888–1951*. Madison, WI: The University of Wisconsin Press.
Sullivan, Paul 1989 *Unfinished Conversations: Mayas and Foreigners between Two Wars*. Berkeley, CA: University of California Press.
Sunkel, Osvaldo 1969 National Development Policy and External Dependence in

Latin America. *The Journal of Development Studies*, vol. 6, no. 1, pp. 23–48. London.

Sweezy, Paul M. 1976 A Critique [1952]. In *The Transition from Feudalism to Capitalism* edited by Rodney H. Hilton, pp. 33–56. London, UK: New Left Books.

—— 1997 More (or Less) on Globalization. *Monthly Review*, Vol. 49, no. 4, pp. 1–4. New York.

Szelényi, Iván 1988 *Socialist Entrepreneurs: Embourgoisement in Rural Hungary*. Madison, WI: The University of Wisconsin Press.

Szelényi, Iván and Bill Martin 1988 The Three Waves of New Class Theories. *Theory and Society*, vol. 17, no. 4, pp. 645–67. New York.

Szelényi, Iván and Szonya Szelényi 1991 The Vacuum in Hungarian Politics: Classes and Parties. *New Left Review*, no. 187, pp. 121–38. London.

Sztompa, Piotr 1993 *The Sociology of Social Change*. Oxford, UK: Blackwell Publishers.

Tarbuck, Kenneth J. 1972 Introduction. In *The Accumulation of Capital – An Anti-Critique* by Rosa Luxemburg, and *Imperialism and the Accumulation of Capital*, by Nikolai Bukharin, edited by Kenneth J. Tarbuck. New York: Monthly Review Press.

Tarde, Gabriel 1895 *Les lois de l'imitation: étude sociologique*, 2nd edn. Paris: Félix Alcan, Editeur.

Taylor, John G. 1979 *From Modernization to Modes of Production: A Critique of the Sociologies of Development and Underdevelopment*. Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press.

Thorner, Alice 1982 Semi-feudalism or Capitalism? Contemporary Debate on Classes and Modes of Production in India. *Economic and Political Weekly*, Vol. XVII, nos. 49, 50, 51, pp. 1961–8, 1993–9, 2061–6. Bombay.

Thorner, Daniel 1986 Chayanov's Concept of Peasant Economy. In *The Theory of Peasant Economy*, edited by Daniel Thorner, Basile Kerblay and R. E. F. Smith with a Foreword by Teodor Shanin, pp. xi–xxiv. Madison, WI: The University of Wisconsin Press.

Tipps, Dean C. 1973 Modernization Theory and the Comparative Study of Societies: A Critical Perspective. *Comparative Studies in Society and History*, vol. XV, no. 3, pp. 199–226. The Hague.

Touraine, Alain 1974 *The Post-industrial Society*. London, UK: Wildwood.

—— 1977 *The Self-production of Society* [1973]. Chicago, IL: The University of Chicago Press.

—— 1981 *The Voice and the Eye: An Analysis of Social Movements* [1978]. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Trigger, Bruce G. 1989 *A History of Archaeological Thought*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Trotsky, Leon 1969a Results and Prospects [1906]. In *The Permanent Revolution* and *Results and Prospects*, pp. 29–122. New York: Pathfinder Press.
—— 1969b Permanent Revolution [1930]. In *The Permanent Revolution* and *Results and Prospects*, pp. 125–281. New York: Pathfinder Press.
Valcárcel, Luis 1914 *La cuestión agraria en el Cuzco*. Bachiller's thesis in Political and Administrative Sciences, Universidad de San Antonio Abad, Cuzco.
—— 1981 *Memorias*. Lima: Instituto de Estudios Peruanos.
Verdery, Katherine 1991 *Nationalist Ideology under Socialism: Identity and Cultural Politics in Ceausescu's Romania*. Berkeley, CA: University of California Press.
—— 1996 *What Was Socialism, and What Comes Next?* Princeton, NJ: Princeton University Press.
Vico, Giambattista 1970 *The New Science of Giambattista Vico* [1725], translated by Thomas G. Bergin and Max H. Fisch. Ithaca, NY: Cornell University Press.
Vincent, Joan 1990 *Anthropology and Politics: Visions, Traditions, and Trends*. Tucson, AZ: University of Arizona Press.
Voronin, Yuriy A. 1997 The Emerging Criminal State: Economic and Political Aspects of Organized Crime in Russia. In *Russian Organized Crime: The New Threat?* edited by Phil Williams, pp. 53–62. London, UK: Frank Cass.
Wada, Haruki 1983 Marx and Revolutionary Russia. In *Late Marx and the Russian Road: Marx and 'The Peripheries of Capitalism'*, edited by Teodor Shanin, pp. 40–76. New York: Monthly Review Press.
Wade, Robert 1996 Globalization and its Limits: Reports of the Death of the National Economy Are Greatly Exaggerated. In *National Diversity and Global Capitalism*, edited by Suzanne Berger and Ronald Dore, pp. 60–88. Ithaca, NY: Cornell University Press.
Walicki, Andrzej 1982 *Philosophy and Romantic Nationalism: The Case of Poland*. Oxford, UK: Clarendon Press.
Walker, Kathy Le Mons 1999 *Chinese Modernity and the Peasant Path: Semi-Colonialism in the Northern Yangzi Delta*. Stanford, CA: Stanford University Press.
Walker, Martin 1993 *The Cold War and the Making of the Modern World*. London, UK: Fourth Estate.
Wallerstein, Immanuel 1966 Introduction. In *Social Change: The Colonial Situation*, edited by Immanuel Wallerstein, pp. 1–8. New York: John Wiley and Sons.
—— 1974 *The Modern World-System*, Vol. 1, *Capitalist Agriculture and the Origins of the European World-Economy of the Sixteenth Century*. New York: Academic Press.
—— 1979 *The Capitalist World-Economy: Essays be Immanuel Wallerstein*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

—— 1980 *The Modern World-System*, Vol. 2, *Mercantilism and the Consolidation of the European World-Economy, 1600–1750*. New York: Academic Press.
—— 1989 *The Modern World-System*, Vol. 3, *The Second Era of Great Expansion of the Capitalist World-Economy, 1730–1840s*. San Diego, CA: Academic Press.
Wallwork, Ernest 1972 *Durkheim: Morality and Milieu*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
—— 1984 Religion and Social Structure in *The Division of Labor*. *American Anthropologist*, vol. 86, no. 1, pp. 43–66. Menasha.
—— 1985 Durkheim's Early Sociology of Religion. *Sociological Analysis*, vol. 46, no. 3, pp. 201–18. Toronto.
Weber, Max 1946a Science as a Vocation [1918]. In *From Max Weber: Essays in Sociology*, edited by Hans H. Gerth and C. Wright Mills, pp. 129–56. New York: Oxford University Press.
—— 1946b The Social Psychology of the World Religions [1915]. In *From Max Weber: Essays in Sociology*, edited by Hans H. Gerth and C. Wright Mills, pp. 267–301. New York: Oxford University Press.
—— 1958a Author's Introduction [1920]. In *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* [1904–5]. New York: Charles Scribner's Sons.
—— 1958b *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism* [1904–5]. New York: Charles Scribner's Sons.
—— 1958c *The City* [1921]. New York: The Free Press.
—— 1976a *The Agrarian Sociology of Ancient Civilizations* [1909]. London, UK: New Left Books.
—— 1976b The Social Causes of the Decline of Ancient Civilization [1896]. In *The Agrarian Sociology of Ancient Civilizations*, by Max Weber, pp. 387–411. London, UK: New Left Books.
—— 1978 *Economy and Society* [1922], 2 vols, edited by Guenther Roth and Claus Wittich. Berkeley, CA: University of California Press.
—— 1981 *General Economic History* [1923], with an introduction by Ira J. Cohen. New Brunswick, NJ: Transaction Books.
—— 1989a Developmental Tendencies in the Situation of East Elbian Rural Labourers [1894]. In *Reading Weber*, edited by Keith Tribe, pp. 158–87. London, UK: Routledge.
—— 1989b The Nation State and Economic Policy [1895]. In *Reading Weber*, edited by Keith Tribe, pp. 188–209. London, UK: Routledge.
Weiss, Linda 1997 The Myth of the Powerless State. *New Left Review*, no. 225, pp. 3–27. London.
—— 1998 *The Myth of the Powerless State*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
Weiss, Roberto 1988 *The Renaissance Discovery of Classical Antiquity*. Oxford, UK: Basil Blackwell.

White, Leslie A. 1943 Energy and the Evolution of Culture. *American Anthropologist*, vol. 45, no. 4, pp. 335–56. Menasha.
Wignaraja, Poona, editor 1993 *New Social Movements in the South: Empowering the People*. London, UK: Zed Books.
Willey, Thomas E. 1978 *Back to Kant: The Revival of Kantianism in German Social and Historical Thought, 1860–1914*. Detroit, MI: Wayne State University Press.
Wilson, Godfrey B. and Monica H. Wilson 1954 *The Analysis of Social Change* [1945]. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Wolf, Eric R. 1955 Types of Latin American Peasantry: A Preliminary Discussion. *American Anthropologist*, vol. 57, no. 3, pp. 452–71. Menasha.
—— 1956 Aspects of Group Relations in a Complex Society: Mexico. *American Anthropologist*, vol. 58, no. 6, pp. 1065–78. Menasha.
—— 1957 Closed Corporate Peasant Communities in Mesoamerica and Central Java. *Southwestern Journal of Anthropology*, vol. 13, no. 1, pp. 1–18. Albuquerque.
—— 1966 *Peasants*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
—— 1969 *Peasant Wars of the Twentieth Century*. New York: Harper and Row.
Wolf, Eric R. and Sidney W. Mintz 1957 Haciendas and Plantations in Middle America and the Antilles. *Social and Economic Studies*, vol. 6, no. 3, pp. 382–412. Kingston.
Wolfe, Patrick 1997 History and Imperialism: A Century of Theory, from Marx to Postcolonialism. *The American Historical Review*, vol. 102, no. 2, pp. 388–420. Washington.
Wolpe, Harold 1980 Introduction. In *The Articulation of Modes of Production: Essays from* Economy and Society, edited by Harold Wolpe, pp. 1–43. London, UK: Routledge and Kegan Paul.
—— 1985 The Articulation of Modes and Forms of Production. In *Marxian Theory and the Third World*, edited by Diptendra Banerjee, pp. 89–103. New Delhi: Sage Publications.
Wood, Ellen M. 1986 *The Retreat from Class: A New 'True' Socialism*. London, UK: Verso.
—— 1990 The Use and Abuses of 'Civil Society'. *Socialist Register 1990*, edited by Ralph Miliband, Leo Panitch and John Saville, pp. 60–84. London, UK: Merlin Press.
Worsley, Peter M. 1961 The Analysis of Rebellion and Revolution in Modern British Social Anthropology. *Science and Society*, vol. XXI, no. 1, pp. 26–37. New York.
—— 1990 Models of the Modern World System. In *Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity*, edited by Mike Featherstone, pp. 83–96. London, UK: Sage Publications.
Young, Robert M. 1985 *Darwin's Metaphor: Nature's Place in Victorian Culture*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

المؤلف فى سطور :

توماس س.باترسون

THOMAS C. PATTERSON

عالم آرخيولوجى أمريكى بارز، حصل على الماجستير ومن ثم الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا ــ ببركلى فى علوم الآرخيولوجى (١٩٦٤)، ويعمل الآن أستاذًا للآرخيولوجى بجامعة تمبل، ومحاضرًا فى أكثر من معهد علمى آخر.

عمل باترسون طوال أكثر من أربعين عامًا فى مجال البحث النظرى والميدانى فى علوم الآرخيولوجى وتاريخ الأعراق، ومنذ السبعينيات شرع فى دراسة التشكيلات العرقية والمجتمعات المعقدة التركيب فى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

ولعل أبرز إسهاماته النظرية فى هذا المجال هى مؤلفه المهم حول شعب الإنكا، فضلاً عن استخدامه للنظرية الماركسية فى مجال البحث الآرخيولوجى واستعانته بالنظريات الاقتصادية المعاصرة والاقتصاد السياسى فيما يتعلق بتطور المجتمعات المعقدة التركيب، ومن المنظور نفسه تناول باترسون بالبحث أيضًا عمليات العولمة.

وفى مجال أبحاثه على حد قوله: «تتقاطع فى أبحاثى وكتاباتى عدة خطوط لصيقة الصلة ببعضها البعض هى: (١) دراسة وبحث مغزى وتطبيقات التيارات المعاصرة فى النظرية الاجتماعية والثقافية (٢) التحليل النقدى للتيارات النظرية الحالية فى الآرخيولوجى (٣) النظرية والتطبيق فى سياقات تُشكلها جزئيًا الدول وأيضًا المنطق الجغرافى وموضوع البحث على حد سواء (٤) تطور إطار دراسة تطور الحضارات القديمة الذى يعتمد على المقارنة ويتسم ببنية أكثر تميزًا ويستند على كل من النظرية والتجربة (٥) الدراسة المقارنة لتشكل الطبقة والدولة (٦) تحليل وبحث نسيج الحياة اليومية للشعوب اليوم (٧) البحث والدراسة القائمان على النظرية لتركيبات التشكيلات الآرخيولوجية.................................. والعرقية ــ التاريخية، والتاريخية فى المناطق التى تطورت بها الحضارات».

ومن أشهر مؤلفات توماس س.باترسون على الإطلاق:

1. The Inca Empire: The Formation and Disintegration of a Pre Capitalist State (1991)

إمبراطورية الإنكا: تشكل وتحلل الدولة ما قبل الرأسمالية

2. Archaeology: The Historical Development of Civilizations (1993)

الآرخيولوجى: التطور التاريخى للحضارات

3.Toward a Social History of Archaeology in the United States(1995) صوب تاريخ اجتماعى للآرخيولوجى فى الولايات المتحدة

4. Making Alternative Histories: The Practice of Archaeology and History in Non-Western Settings, with Peter Schmidt (1996).

صناعة تاريخ بديل: تطبيقات الآرخيولوجى والتاريخ فى الأوضاع غير الغربية

5. Inventing Western Civilization (1996)

اختراع الحضارة الغربية

6. Change and Development in the Twentieth Century

التغيير والتنمية فى القرن العشرين

7. Social History of Anthropology in the U.S.

التاريخ الاجتماعى للأنثروبولوجى فى الولايات المتحدة

8. Foundations of Social Archaeology
Thomas C. Patterson, V. Gordon Childe

أسس الآرخيولوجى الاجتماعى

9. The Theory and Practice of Archaeology

النظرية والتطبيق فى الآرخيولوجى

10. Marx's Ghost : Conversations with Archaeologists

شبح ماركس: حوارات مع علماء الآرخيولوجى

المترجمة فى سطور :

عزة الخميسى

دكتوراه الإعلام من جامعة موسكو.

أستاذة جامعية، سابقًا، لها العديد من الإسهامات الصحفية وأعمال الترجمة من وإلى الإنجليزية والروسية.

صدر لها فى مصر ترجمة لكتاب: «ثورة الضباط الأحرار»، وفى الخارج ترجمة لبضعة كتب منها: «نساء جنوب إفريقيا: من أجل ابتسامتهن..من أجل دموعهن» و«العلاقات السوفيتية الخليجية» و«تاريخ العلاقات الروسية مع دولة الإمارات».

صدر لها عن المجلس الأعلى للثقافة كتاب:

«قرن أمريكى جديد».

المشروع القومى للترجمة

المشـروع القومـى للترجمـة مشـروع تنميـة ثقافيـة بالدرجـة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

١-	اللغة العليا	جون كوين	أحمد درويش
٢-	الوثنية والإسلام (ط١)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣-	التراث المسروق	جورج جيمس	شوقى جلال
٤-	كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنيكوفا	أحمد الحضرى
٥-	ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
٦-	اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	سعد مصلوح ووفاء كامل فايد
٧-	العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	يوسف الأنطكى
٨-	مشعلو الحرائق	ماكس فريش	مصطفى ماهر
٩-	التغيرات البيئية	أندرو. س. جودى	محمود محمد عاشور
١٠-	خطاب الحكاية	چيرار چينيت	محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١-	مختارات شعرية	فيسوافا شيمبوريسكا	هناء عبد الفتاح
١٢-	طريق الحرير	ديفيد براونيستون وأيرين فرانك	أحمد محمود
١٣-	ديانة الساميين	روبرتسن سميث	عبد الوهاب علوب
١٤-	التحليل النفسى للأدب	جان بيلمان نويل	حسن المودن
١٥-	الحركات الفنية منذ ١٩٤٥	إدوارد لوسى سميث	أشرف رفيق عفيفى
١٦-	أثينة السوداء (جـ١)	مارتن برنال	بإشراف: أحمد عتمان
١٧-	مختارات شعرية	فيليب لاركين	محمد مصطفى بدوى
١٨-	الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	طلعت شاهين
١٩-	الأعمال الشعرية الكاملة	چورج سفيريس	نعيم عطية
٢٠-	قصة العلم	ج. ج. كراوثر	يمنى طريف الخولى و بدوى عبد الفتاح
٢١-	خوخة وألف خوخة وقصص أخرى	صمد بهرنجى	ماجدة العنانى
٢٢-	مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	سيد أحمد على الناصرى
٢٣-	تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	سعيد توفيق
٢٤-	ظلال المستقبل	باتريك بارندر	بكر عباس
٢٥-	مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦-	دين مصر العام	محمد حسين هيكل	أحمد محمد حسين هيكل
٢٧-	التنوع البشرى الخلاق	مجموعة من المؤلفين	بإشراف: جابر عصفور
٢٨-	رسالة فى التسامح	جون لوك	منى أبو سنة
٢٩-	الموت والوجود	جيمس ب. كارس	بدر الديب
٣٠-	الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣١-	مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه - كلود كاين	عبد الستار الحلوجى وعبد الوهاب علوب
٣٢-	الانقراض	ديفيد روب	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣-	التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	أحمد فؤاد بلبع
٣٤-	الرواية العربية	روجر آلن	حصة إبراهيم المنيف
٣٥-	الأسطورة والحداثة	بول ب . ديكسون	خليل كلفت
٣٦-	نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	حياة جاسم محمد

٣٧- واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	جمال عبد الرحيم
٣٨- نقد الحداثة	آلن تورين	أنور مغيث
٣٩- الحسد والإغريق	بيتر والكوت	منيرة كروان
٤٠- قصائد حب	آن سكستون	محمد عيد إبراهيم
٤١- ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	عاطف أحمد وإبراهيم فتحى ومحمود ماجد
٤٢- عالم ماك	بنجامين باربر	أحمد محمود
٤٣- اللهب المزدوج	أوكتافيو باث	المهدى أخريف
٤٤- بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	مارلين تادرس
٤٥- التراث المغدور	روبرت دينا وجون فاين	أحمد محمود
٤٦- عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	محمود السيد على
٤٧- تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ١)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨- حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ماهر جويجاتى
٤٩- الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	عبد الوهاب علوب
٥٠- ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١- مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بياتوريا وخ. م. بينياليستى	محمد أبو العطا
٥٢- العلاج النفسى التدعيمى	ب. نوفاليس وس . روجسيفيتز وروجر بيل	لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣- الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	مرسى سعد الدين
٥٤- المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	محسن مصيلحى
٥٥- ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	على يوسف على
٥٦- الأعمال الشعرية الكاملة (جـ١)	فديريكو غرسية لوركا	محمود على مكى
٥٧- الأعمال الشعرية الكاملة (جـ٢)	فديريكو غرسية لوركا	محمود السيد و ماهر البطوطى
٥٨- مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	محمد أبو العطا
٥٩- المحبرة (مسرحية)	كارلوس مونييث	السيد السيد سهيم
٦٠- التصميم والشكل	جوهانز إيتين	صبرى محمد عبد الغنى
٦١- موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور – سميث	بإشراف : محمد الجوهرى
٦٢- لذّة النّص	رولان بارت	محمد خير البقاعى
٦٣- تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤- برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	رمسيس عوض
٦٥- فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	رمسيس عوض
٦٦- خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧- مختارات شعرية	فرناندو بيسوا	المهدى أخريف
٦٨- نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
٦٩- العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠- ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجث	عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١- السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	حسين محمود
٧٢- السياسى العجوز	ت . س . إليوت	فؤاد مجلى
٧٣- نقد استجابة القارئ	چين ب . تومبكنز	حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤- صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوفا	حسن بيومى

٧٥-	فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	أحمد درويش
٧٦-	جاك لاكان وإغواء التحليل النفسي	مجموعة من المؤلفين	عبد المقصود عبد الكريم
٧٧-	تاريخ النقد الأدبي الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨-	العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	أحمد محمود ونورا أمين
٧٩-	شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكي	سعيد الغانمي وناصر حلاوي
٨٠-	بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	مكارم الغمري
٨١-	الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	محمد طارق الشرقاوي
٨٢-	مسرح ميجيل	ميجيل دي أونامونو	محمود السيد على
٨٣-	مختارات شعرية	غوتفريد بن	خالد المعالي
٨٤-	موسوعة الأدب والنقد (جـ١)	مجموعة من المؤلفين	عبد الحميد شيحة
٨٥-	منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكي أقطاي	عبد الرازق بركات
٨٦-	طول الليل (رواية)	جمال مير صادقي	أحمد فتحي يوسف شتا
٨٧-	نون والقلم (رواية)	جلال آل أحمد	ماجدة العناني
٨٨-	الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	إبراهيم الدسوقي شتا
٨٩-	الطريق الثالث	أنتوني جيدنز	أحمد زايد ومحمد محيي الدين
٩٠-	وسم السيف وقصص أخرى	بورخيس وآخرون	محمد إبراهيم مبروك
٩١-	المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربرا لاسوتسكا - بشونباك	محمد هناء عبد الفتاح
٩٢-	أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكي المعاصر	كارلوس ميجيل	نادية جمال الدين
٩٣-	محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	عبد الوهاب علوب
٩٤-	مسرحيتا الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	فوزية العشماوي
٩٥-	مختارات من المسرح الإسباني	أنطونيو بويرو باييخو	سرى محمد عبد اللطيف
٩٦-	ثلاث زنبقات ووردة وقصص أخرى	نخبة	إدوار الخراط
٩٧-	هوية فرنسا (مج١)	فرنان برودل	بشير السباعي
٩٨-	الهم الإنساني والابتزاز الصهيوني	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٩٩-	تاريخ السينما العالمية (١٨٩٥-١٩٨٠)	ديفيد روبنسون	إبراهيم قنديل
١٠٠-	مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	إبراهيم فتحي
١٠١-	النص الروائي: تقنيات ومناهج	بيرنار فاليط	رشيد بنحدو
١٠٢-	السياسة والتسامح	عبد الكبير الخطيبي	عز الدين الكتاني الإدريسي
١٠٣-	قبر ابن عربي يليه آياء (شعر)	عبد الوهاب المؤدب	محمد بنيس
١٠٤-	أوبرا ماهوجني (مسرحية)	برتولت بريشت	عبد الغفار مكاوي
١٠٥-	مدخل إلى النص الجامع	جيرار جينيت	عبد العزيز شبيل
١٠٦-	الأدب الأندلسي	ماريا خيسوس روبييرامتي	أشرف على دعدور
١٠٧-	صورة الفدائي في الشعر الأمريكي اللاتيني المعاصر	نخبـة من الشعراء	محمد عبد الله الجعيدي
١٠٨-	ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسي	مجموعة من المؤلفين	محمود على مكي
١٠٩-	حروب المياه	جون بولوك وعادل درويش	هاشم أحمد محمد
١١٠-	النساء في العالم النامي	حسنة بيجوم	منى قطان
١١١-	المرأة والجريمة	فرانسس هيدسون	ريهام حسين إبراهيم
١١٢-	الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	إكرام يوسف

١١٣- راية التمرد	سادى پلانت	أحمد حسان
١١٤- مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع	وول شوينكا	نسيم مجلى
١١٥- غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	سمية رمضان
١١٦- امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	نهاد أحمد سالم
١١٧- المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	منى إبراهيم وهالة كمال
١١٨- النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	لميس النقاش
١١٩- النساء والأسرة وقوانين الطلاق فى التاريخ الإسلامى	أميرة الأزهرى سنبل	بإشراف: رءوف عباس
١٢٠- الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	مجموعة من المترجمين
١٢١- الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	محمد الجندى وإيزابيل كمال
١٢٢- نظام العبودية القديم والنموذج المثالى للإنسان	جوزيف فوجت	منيرة كروان
١٢٣- الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	أنينل ألكسندرو فنادولينا	أنور محمد إبراهيم
١٢٤- الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية	چون جراى	أحمد فؤاد بلبع
١٢٥- التحليل الموسيقى	سيدرك ثورپ ديڤى	سمحة الخولى
١٢٦- فعل القراءة	ڤولفانج إيسر	عبد الوهاب علوب
١٢٧- إرهاب (مسرحية)	صفاء فتحى	بشير السباعى
١٢٨- الأدب المقارن	سوزان باسنيت	أميرة حسن نويرة
١٢٩- الرواية الإسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠- الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	شوقى جلال
١٣١- مصر القديمة: التاريخ الاجتماعى	مجموعة من المؤلفين	لويس بقطر
١٣٢- ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	عبد الوهاب علوب
١٣٣- الخوف من المرايا (رواية)	طارق على	طلعت الشايب
١٣٤- تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	أحمد محمود
١٣٥- المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ماهر شفيق فريد
١٣٦- فلاحو الباشا	كينيث كونو	سحر توفيق
١٣٧- مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية على مصر	چوزيف مارى مواريه	كاميليا صبحى
١٣٨- عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	أندريه جلوكسمان	وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩- پارسيڤال (مسرحية)	ريتشارد فاچنر	مصطفى ماهر
١٤٠- حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	أمل الجبورى
١٤١- اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	نعيم عطية
١٤٢- الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	حسن بيومى
١٤٣- قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديرك لايدر	عدلى السمرى
١٤٤- صاحبة اللوكاندة (مسرحية)	كارلو جولدونى	سلامة محمد سليمان
١٤٥- موت أرتيميو كروث (رواية)	كارلوس فوينتس	أحمد حسان
١٤٦- الورقة الحمراء (رواية)	ميجيل دى ليبس	على عبدالرءوف البمبى
١٤٧- مسرحيتان	تانكريد دورست	عبدالغفار مكاوى
١٤٨- القصة القصيرة: النظرية والتقنية	إنريكى أندرسون إمبرت	على إبراهيم منوفى
١٤٩- النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	أسامة إسبر
١٥٠- التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	منيرة كروان

١٥١- هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ١)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٢- عدالة الهنود وقصص أخرى	مجموعة من المؤلفين	محمد محمد الخطابى
١٥٣- غرام الفراعنة	فيولين فانويك	فاطمة عبدالله محمود
١٥٤- مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	خليل كلفت
١٥٥- الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	أحمد مرسى
١٥٦- المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت فيرمو	مى التلمسانى
١٥٧- خسرو وشيرين	النظامى الكنجوى	عبدالعزيز بقوش
١٥٨- هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ٢)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٩- الأيديولوچية	ديڤيد هوكس	إبراهيم فتحى
١٦٠- آلة الطبيعة	بول إيرليش	حسين بيومى
١٦١- مسرحيتان من المسرح الإسبانى	أليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢- تاريخ الكنيسة	يوحنا الآسيوى	صلاح عبدالعزيز محجوب
١٦٣- موسوعة علم الاجتماع (جـ ١)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
١٦٤- شامبليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	نبيل سعد
١٦٥- حكايات الثعلب (قصص أطفال)	أ. ن. أفاناسيفا	سهير المصادفة
١٦٦- العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليڤمان	محمد محمود أبوغدير
١٦٧- فى عالم طاغور	رابندرنات طاغور	شكرى محمد عياد
١٦٨- دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٦٩- إبداعات أدبية	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٧٠- الطريق (رواية)	ميجيل دليبيس	بسام ياسين رشيد
١٧١- وضع حد (رواية)	فرانك بيجو	هدى حسين
١٧٢- حجر الشمس (شعر)	نخبة	محمد محمد الخطابى
١٧٣- معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤- صناعة الثقافة السوداء	إيليس كاشمور	أحمد محمود
١٧٥- التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦- نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	جلال البنا
١٧٧- أنطون تشيخوف	هنرى تروايا	حصة إبراهيم المنيف
١٧٨- مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد حمدى إبراهيم
١٧٩- حكايات أيسوب (قصص أطفال)	أيسوب	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠- قصة جاويد (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
١٨١- النقد الأدبى الأمريكى من الثلاثينيات إلى الثمانينيات	فنسنت ب. ليتش	محمد يحيى
١٨٢- العنف والنبوءة (شعر)	و.ب. ييتس	ياسين طه حافظ
١٨٣- چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه جيلسون	فتحى العشرى
١٨٤- القاهرة: حالمة لا تنام	هانز إبندورفر	دسوقى سعيد
١٨٥- أسفار العهد القديم فى التاريخ	توماس تومسن	عبد الوهاب علوب
١٨٦- معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل إنوود	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧- الأرضة (رواية)	بُزرج علوى	محمد علاء الدين منصور
١٨٨- موت الأدب	ألفين كرنان	بدر الديب

١٨٩-	العمى والبصيرة: مقالات فى بلاغة النقد المعاصر	بول دى مان	سعيد الغانمى
١٩٠-	محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	محسن سيد فرجانى
١٩١-	الكلام رأسمال وقصص أخرى	الحاج أبو بكر إمام وآخرون	مصطفى حجازى السيد
١٩٢-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ١)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
١٩٣-	عامل المنجم (رواية)	بيتر أبراهامز	محمد عبد الواحد محمد
١٩٤-	مختارات من النقد الأنجلو-أمريكى الحديث	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
١٩٥-	شتاء ٨٤ (رواية)	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
١٩٦-	المهلة الأخيرة (رواية)	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
١٩٧-	سيرة الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	جلال السعيد الحفناوى
١٩٨-	الاتصال الجماهيرى	إدوين إمرى وآخرون	إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩-	تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداو	جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠-	ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل	جيرمى سيبروك	فخرى لبيب
٢٠١-	الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٢٠٢-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٤)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣-	الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤-	تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	أحمد هويدى
٢٠٥-	الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى- سفورزا	أحمد مستجير
٢٠٦-	الهيولية تصنع علماً جديداً	جيمس جلايك	على يوسف على
٢٠٧-	ليل أفريقى (رواية)	رامون خوتاسندير	محمد أبو العطا
٢٠٨-	شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	محمد أحمد صالح
٢٠٩-	السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٠-	مثنويات حكيم سنائى (شعر)	سنائى الغزنوى	يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١-	فردينان دوسوسير	جوناثان كلر	محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢-	قصص الأمير مرزبان على لسان الحيوان	مرزبان بن رستم بن شروين	يوسف عبدالفتاح فرج
٢١٣-	مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر	ريمون فلاور	سيد أحمد على الناصرى
٢١٤-	قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	محمد محيى الدين
٢١٥-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢١٦-	جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٧-	مسرحيتان طليعيتان	صمويل بيكيت وهارولد بينتر	نادية البنهاوى
٢١٨-	لعبة الحجلة (رواية)	خوليو كورتاثان	على إبراهيم منوفى
٢١٩-	بقايا اليوم (رواية)	كازو إيشجورو	طلعت الشايب
٢٢٠-	الهيولية فى الكون	بارى باركر	على يوسف على
٢٢١-	شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	رفعت سلام
٢٢٢-	فرانز كافكا	رونالد جراى	نسيم مجلى
٢٢٣-	العلم فى مجتمع حر	باول فيرابند	السيد محمد نفادى
٢٢٤-	دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	منى عبدالظاهر إبراهيم
٢٢٥-	حكاية غريق (رواية)	جابرييل جارثيا ماركيث	السيد عبدالظاهر السيد
٢٢٦-	أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	طاهر محمد على البربرى

٢٢٧- المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	خوسيه ماريا ديث بوركى	السيد عبدالظاهر عبدالله
٢٢٨- علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	مارى تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
٢٢٩- مأزق البطل الوحيد	نورمان كيجان	أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠- عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١- الدرافيل أو الجيل الجديد (مسرحية)	خايمى سالوم بيدال	جمال عبدالرحمن
٢٣٢- ما بعد المعلومات	توم ستونير	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣- فكرة الاضمحلال فى التاريخ الغربى	آرثر هيرمان	طلعت الشايب
٢٣٤- الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	فؤاد محمد عكود
٢٣٥- ديوان شمس تبريزى (جـ١)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦- الولاية	ميشيل شوبكيفيتش	أحمد الطيب
٢٣٧- مصر أرض الوادى	روبين فيدين	عنايات حسين طلعت
٢٣٨- العولمة والتحرير	تقرير لمنظمة الأنكتاد	ياسر محمد جادالله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩- العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلا رامراز - رايوخ	نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠- الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كاى حافظ	صلاح محجوب إدريس
٢٤١- فى انتظار البرابرة (رواية)	ج . م. كوتزى	ابتسام عبدالله
٢٤٢- سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	صبرى محمد حسن
٢٤٣- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	ليفى بروفنسال	بإشراف: صلاح فضل
٢٤٤- الغليان (رواية)	لاورا إسكيبيل	نادية جمال الدين محمد
٢٤٥- نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس وآخرون	توفيق على منصور
٢٤٦- مختارات قصصية	جابرييل جارثيا ماركيث	على إبراهيم منوفى
٢٤٧- الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	والتر أرمبرست	محمد طارق الشرقاوى
٢٤٨- حقول عدن الخضراء (مسرحية)	أنطونيو جالا	عبداللطيف عبدالحليم
٢٤٩- لغة التمزق (شعر)	دراجو شتامبوك	رفعت سلام
٢٥٠- علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ماجدة محسن أباظة
٢٥١- موسوعة علم الاجتماع (جـ٢)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٥٢- رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	على بدران
٢٥٣- تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوڤا	حسن بيومى
٢٥٤- أقدم لك: الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥- أقدم لك: أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٦- أقدم لك: ديكارت	ديف روبنسون وكريس جارات	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧- تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	محمود سيد أحمد
٢٥٨- الغجر	سير أنجوس فريزر	عُبادة كُحيلة
٢٥٩- مختارات من الشعر الأرمنى عبر العصور	نخبة	فاروجان كازانجيان
٢٦٠- موسوعة علم الاجتماع (جـ٣)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٦١- رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢- مدينة المعجزات (رواية)	إدواردو مندوثا	محمد أبو العطا
٢٦٣- الكشف عن حافة الزمن	چون جريبن	على يوسف على
٢٦٤- إبداعات شعرية مترجمة	هوراس وشلى	لويس عوض

٢٦٥- روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصمويل جونسون	لويس عوض
٢٦٦- مدير المدرسة (رواية)	جلال آل أحمد	عادل عبدالمنعم على
٢٦٧- فن الرواية	ميلان كونديرا	بدر الدين عرودكى
٢٦٨- ديوان شمس تبريزى (جـ٢)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩- وسط الجزيرة العربية وشرقها (جـ١)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧٠- وسط الجزير العربية وشرقها (جـ٢)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧١- الحضارة الغربية: الفكرة والتاريخ	توماس سى. باترسون	شوقى جلال
٢٧٢- الأديرة الأثرية فى مصر	سى. سى. والترز	إبراهيم سلامة إبراهيم
٢٧٣- الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابى فى مصر	جوان كول	عنان الشهاوى
٢٧٤- السيدة باربارا (رواية)	رومولو جايیجوس	محمود على مكى
٢٧٥- ت. س. إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
٢٧٦- فنون السينما	مجموعة من المؤلفين	عبدالقادر التلمسانى
٢٧٧- الچينات والصراع من أجل الحياة	براين فورد	أحمد فوزى
٢٧٨- البدايات	إسحاق عظيموف	ظريف عبدالله
٢٧٩- الحرب الباردة الثقافية	ف.س. سوندرز	طلعت الشايب
٢٨٠- الأم والنصيب وقصص أخرى	بريم شند وآخرون	سمير عبدالحميد إبراهيم
٢٨١- الفردوس الأعلى (رواية)	عبد الحليم شرر	جلال الحفناوى
٢٨٢- طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس ولبرت	سمير حنا صادق
٢٨٣- السهل يحترق وقصص أخرى	خوان رولفو	على عبد الرءوف اليمبى
٢٨٤- هرقل مجنوناً (مسرحية)	يوريبيديس	أحمد عثمان
٢٨٥- رحلة خواجة حسن نظامى الدهلوى	حسن نظامى الدهلوى	سمير عبد الحميد إبراهيم
٢٨٦- سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢٨٧- الثقافة والعولمة والنظام العالمى	أنتونى كنج	محمد يحيى وآخرون
٢٨٨- الفن الروائى	ديفيد لودج	ماهر البطوطى
٢٨٩- ديوان منوچهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	محمد نور الدين عبدالمنعم
٢٩٠- علم اللغة والترجمة	جورج مونان	أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١- تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ١)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٢- تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ٢)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٣- مقدمة للأدب العربى	روجر آلن	مجدى توفيق وآخرون
٢٩٤- فن الشعر	بوالو	رجاء ياقوت
٢٩٥- سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل وبيل مويرز	بدر الديب
٢٩٦- مكبث (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٢٩٧- فن النحو بين اليونانية والسريانية	ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوازى	ماجدة محمد أنور
٢٩٨- مأساة العبيد وقصص أخرى	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٢٩٩- ثورة فى التكنولوجيا الحيوية	جين ماركس	هاشم أحمد محمد
٣٠٠- أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج١)	لويس عوض	جمال الجزيرى وبهاء چاهين وإيزابيل كمال
٣٠١- أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج٢)	لويس عوض	جمال الجزيرى و محمد الجندى
٣٠٢- أقدم لك: فنجنشتين	جون هيتون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام

٣٠٣- أقدم لك: بوذا	جين هوب وبورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤- أقدم لك: ماركس	ريوس	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥- الجلد (رواية)	كروزيو مالابارته	صلاح عبد الصبور
٣٠٦- الحماسة: النقد الكانطي للتاريخ	جان فرانسوا ليوتار	نبيل سعد
٣٠٧- أقدم لك: الشعور	ديفيد بابينو وهوارد سلينا	محمود مكي
٣٠٨- أقدم لك: علم الوراثة	ستيف جونز وبورين فان لو	ممدوح عبد المنعم
٣٠٩- أقدم لك: الذهن والمخ	أنجوس جيلاتي وأوسكار زاريت	جمال الجزيري
٣١٠- أقدم لك: يونج	ماجي هايد ومايكل ماكجنس	محيي الدين مزيد
٣١١- مقال في المنهج الفلسفي	ر.ج كولنجوود	فاطمة إسماعيل
٣١٢- روح الشعب الأسود	وليم ديبويس	أسعد حليم
٣١٣- أمثال فلسطينية (شعر)	خايير بيان	محمد عبدالله الجعيدي
٣١٤- مارسيل دوشامب: الفن كعدم	جانيس مينيك	هويدا السباعي
٣١٥- جرامشي في العالم العربي	ميشيل بروندينو والطاهر لبيب	كاميليا صبحي
٣١٦- محاكمة سقراط	أي. ف. ستون	نسيم مجلي
٣١٧- بلا غد	س. شير لايموفا- س. زنيكين	أشرف الصباغ
٣١٨- الأدب الروسي في السنوات العشر الأخيرة	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٣١٩- صور دريدا	جايترى اسبيفاك وكرستوفر نوريس	حسام نايل
٣٢٠- لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	محمد علاء الدين منصور
٣٢١- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ١)	ليفي برو فنسال	بإشراف: صلاح فضل
٣٢٢- وجهات نظر حديثة في تاريخ الفن الغربي	ديليو بوجين كليتباور	خالد مفلح حمزة
٣٢٣- فن الساتورا	تراث يوناني قديم	هانم محمد فوزي
٣٢٤- اللعب بالنار (رواية)	أشرف أسدي	محمود علاوي
٣٢٥- عالم الآثار (رواية)	فيليب بوسان	كرستين يوسف
٣٢٦- المعرفة والمصلحة	يورجين هابرماس	حسن صقر
٣٢٧- مختارات شعرية مترجمة (جـ١)	نخبة	توفيق علي منصور
٣٢٨- يوسف وزليخا (شعر)	نور الدين عبد الرحمن الجامي	عبد العزيز بقوش
٣٢٩- رسائل عيد الميلاد (شعر)	تد هيوز	محمد عيد إبراهيم
٣٣٠- كل شيء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	سامي صلاح
٣٣١- عندما جاء السردين وقصص أخرى	ستيفن جراي	سامية دياب
٣٣٢- شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	علي إبراهيم منوفي
٣٣٣- الإسلام في بريطانيا من ١٥٥٨-١٦٨٥	نبيل مطر	بكر عباس
٣٣٤- لقطات من المستقبل	آرثر كلارك	مصطفى إبراهيم فهمي
٣٣٥- عصر الشك: دراسات عن الرواية	ناتالي ساروت	فتحي العشري
٣٣٦- متون الأهرام	نصوص مصرية قديمة	حسن صابر
٣٣٧- فلسفة الولاء	جوزايا رويس	أحمد الأنصاري
٣٣٨- نظرات حائرة وقصص أخرى	نخبة	جلال الحفناوي
٣٣٩- تاريخ الأدب في إيران (جـ٣)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٣٤٠- اضطراب في الشرق الأوسط	بيرش بيربروجلو	فخري لبيب

٢٤١-	قصائد من رلكه (شعر)	راينر ماريا رلكه	حسن حلمى
٢٤٢-	سلامان وأبسال (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٢٤٣-	العالم البرجوازى الزائل (رواية)	نادين جورديمر	سمير عبد ربه
٢٤٤-	الموت فى الشمس (رواية)	بيتر بالانجيو	سمير عبد ربه
٢٤٥-	الركض خلف الزمان (شعر)	بونه ندائى	يوسف عبد الفتاح فرج
٢٤٦-	سحر مصر	رشاد رشدى	جمال الجزيرى
٢٤٧-	الصبية الطائشون (رواية)	جان كوكتو	بكر الحلو
٢٤٨-	المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ١)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٢٤٩-	دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	آرثر والدهورن وآخرون	أحمد عمر شاهين
٢٥٠-	بانوراما الحياة السياحية	مجموعة من المؤلفين	عطية شحاتة
٢٥١-	مبادئ المنطق	جوزايا رويس	أحمد الانصارى
٢٥٢-	قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	نعيم عطية
٢٥٣-	الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة الهندسية	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٢٥٤-	الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة النباتية	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٢٥٥-	التيارات السياسية فى إيران المعاصرة	حجت مرتجى	محمود علاوى
٢٥٦-	الميراث المر	بول سالم	بدر الرفاعى
٢٥٧-	متون هرمس	تيموثى فريك وبيتر غاندى	عمر الفاروق عمر
٢٥٨-	أمثال الهوسا العامية	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٢٥٩-	محاورة بارمنيدس	أفلاطون	حبيب الشارونى
٢٦٠-	أنثروبولوجيا اللغة	أندريه جاكوب ونويلا باركان	ليلى الشربينى
٢٦١-	التصحر: التهديد والمجابهة	آلان جرينجر	عاطف معتمد وأمال شاور
٢٦٢-	تلميذ بابنبرج (رواية)	هاينرش شبورل	سيد أحمد فتح الله
٢٦٣-	حركات التحرير الأفريقية	ريتشارد جيبسون	صبرى محمد حسن
٢٦٤-	حداثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	نجلاء أبو عجاج
٢٦٥-	سأم باريس (شعر)	شارل بودلير	محمد أحمد حمد
٢٦٦-	نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	مصطفى محمود محمد
٢٦٧-	القلم الجرىء	مجموعة من المؤلفين	البراق عبدالهادى رضا
٢٦٨-	المصطلح السردى: معجم مصطلحات	جيرالد برنس	عابد خزندار
٢٦٩-	المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	فوزية العشماوى
٢٧٠-	الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليرلا لويت	فاطمة عبدالله محمود
٢٧١-	المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ٢)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٢٧٢-	عاش الشباب (رواية)	وانغ مينغ	وحيد السعيد عبدالحميد
٢٧٣-	كيف تعد رسالة دكتوراه	أومبرتو إيكو	على إبراهيم منوفى
٢٧٤-	اليوم السادس (رواية)	أندريه شديد	حمادة إبراهيم
٢٧٥-	الخلود (رواية)	ميلان كونديرا	خالد أبو اليزيد
٢٧٦-	الغضب وأحلام السنين (مسرحيات)	جان أنوى وآخرون	إدوار الخراط
٢٧٧-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ٤)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٢٧٨-	المسافر (شعر)	محمد إقبال	يوسف عبدالفتاح فرج

٣٧٩- ملك فى الحديقة (رواية)	سنيل باث	جمال عبدالرحمن
٣٨٠- حديث عن الخسارة	جونتر جراس	شيرين عبدالسلام
٣٨١- أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	رانيا إبراهيم يوسف
٣٨٢- تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد إسفنديار	أحمد محمد نادى
٣٨٣- هدية الحجاز (شعر)	محمد إقبال	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٨٤- القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	إيزابيل كمال
٣٨٥- مشترى العشق (رواية)	محمد على بهزادراد	يوسف عبدالفتاح فرج
٣٨٦- دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ريهام حسين إبراهيم
٣٨٧- أغنيات وسوناتات (شعر)	جون دن	بهاء چاهين
٣٨٨- مواعظ سعدى الشيرازى (شعر)	سعدى الشيرازى	محمد علاء الدين منصور
٣٨٩- تفاهم وقصص أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٩٠- الأرشيفات والمدن الكبرى	إم. فى. روبرتس	عثمان مصطفى عثمان
٣٩١- الحافلة الليلكية (رواية)	مايف بينشى	منى الدروبى
٣٩٢- مقامات ورسائل أندلسية	فرناندو دى لاجرانجا	عبداللطيف عبدالحليم
٣٩٣- فى قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	زينب محمود الخضيرى
٣٩٤- القوى الأربع الأساسية فى الكون	بول ديفيز	هاشم أحمد محمد
٣٩٥- ألام سياوش (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
٣٩٦- السافاك	تقى نجارى راد	محمود علاوى
٣٩٧- أقدم لك: نيتشه	لورانس جين وكيتى شين	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٨- أقدم لك: سارتر	فيليب تودى وهوارد ريد	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٩- أقدم لك: كامى	ديفيد ميروفتش وألن كوركس	إمام عبدالفتاح إمام
٤٠٠- مومو (رواية)	ميشائيل إنده	باهر الجوهرى
٤٠١- أقدم لك: علم الرياضيات	زياودن ساردر وآخرون	ممدوح عبد المنعم
٤٠٢- أقدم لك: ستيفن هوكنج	ج. ب. ماك إيفوى وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٠٣- ربة المطر والملابس تصنع الناس (روايتان)	تودور شتورم وجوتفرد كولر	عماد حسن بكر
٤٠٤- تعويذة الحسى	ديفيد إبرام	ظبية خميس
٤٠٥- إيزابيل (رواية)	أندريه جيد	حمادة إبراهيم
٤٠٦- المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	جمال عبد الرحمن
٤٠٧- الأدب الإسبانى المعاصر بأقلام كتابه	مجموعة من المؤلفين	طلعت شاهين
٤٠٨- معجم تاريخ مصر	جوان فوتشركنج	عنان الشهاوى
٤٠٩- انتصار السعادة	برتراند راسل	إلهامى عمارة
٤١٠- خلاصة القرن	كارل بوبر	الزواوى بغورة
٤١١- همس من الماضى	جينيفر أكرمان	أحمد مستجير
٤١٢- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ٢)	ليفى بروفنسال	بإشراف: صلاح فضل
٤١٣- أغنيات المنفى (شعر)	ناظم حكمت	محمد البخارى
٤١٤- الجمهورية العالمية للآداب	باسكال كازانوفا	أمل الصبان
٤١٥- صورة كوكب (مسرحية)	فريدريش دورينمات	أحمد كامل عبدالرحيم
٤١٦- مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردز	محمد مصطفى بدوى

٤١٧-	تاريخ النقد الأدبي الحديث (جـ٥)	رينيه ويليك	مجاهد عبدالمنعم مجاهد
٤١٨-	سياسات الزمر الحاكمة في مصر العثمانية	جين هاثواي	عبد الرحمن الشيخ
٤١٩-	العصر الذهبي للإسكندرية	جون مارلو	نسيم مجلي
٤٢٠-	مكرو ميجاس (قصة فلسفية)	فولتير	الطيب بن رجب
٤٢١-	الولاء والقيادة في المجتمع الإسلامي الأول	روى متحدة	أشرف كيلاني
٤٢٢-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ١)	ثلاثة من الرحالة	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٤٢٣-	إسراءات الرجل الطيف	نخبة	وحيد النقاش
٤٢٤-	لوائح الحق ولوامع العشق (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامي	محمد علاء الدين منصور
٤٢٥-	من طاووس إلى فرح	محمود طلوعي	محمود علاوي
٤٢٦-	الخفافيش وقصص أخرى	نخبة	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧-	بانديراس الطاغية (رواية)	باي إنكلان	ثريا شلبي
٤٢٨-	الخزانة الخفية	محمد هوتك بن داود خان	محمد أمان صافي
٤٢٩-	أقدم لك: هيجل	ليود سبنسر وأندزجي كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٠-	أقدم لك: كانط	كرستوفر وانت وأندزجي كليموفسكي	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣١-	أقدم لك: فوكو	كريس هوروكس وزوران جفتيك	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٢-	أقدم لك: ماكيافللي	باتريك كيرى وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٣-	أقدم لك: جويس	ديفيد نوريس وكارل فلنت	حمدى الجابرى
٤٣٤-	أقدم لك: الرومانسية	دونكان هيث وجودي بورهام	عصام حجازى
٤٣٥-	توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زربرج	ناجى رشوان
٤٣٦-	تاريخ الفلسفة (مج١)	فردريك كوبلستون	إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٧-	رحالة هندى في بلاد الشرق العربي	شبلي النعماني	جلال الحفناوى
٤٣٨-	بطلات وضحايا	إيمان ضياء الدين بيبرس	عايدة سيف الدولة
٤٣٩-	موت المرابى (رواية)	صدر الدين عيني	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠-	قواعد اللهجات العربية الحديثة	كرستن بروستاد	محمد طارق الشرقاوى
٤٤١-	رب الأشياء الصغيرة (رواية)	أرونداتي روى	فخرى لبيب
٤٤٢-	حتشبسوت: المرأة الفرعونية	فوزية أسعد	ماهر جويجاتي
٤٤٣-	اللغة العربية: تاريخها ومستوياتها وتأثيرها	كيس فرستيغ	محمد طارق الشرقاوى
٤٤٤-	أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة	لاوريت سيجورنه	صالح علماني
٤٤٥-	حول وزن الشعر	پرويز ناتل خانلرى	محمد محمد يونس
٤٤٦-	التحالف الأسود	ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير	أحمد محمود
٤٤٧-	أقدم لك: نظرية الكم	ج. پ. ماك إيڤوى وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٨-	أقدم لك: علم نفس التطور	ديلان إيڤانز وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٤٩-	أقدم لك: الحركة النسوية	نخبة	جمال الجزيرى
٤٥٠-	أقدم لك: ما بعد الحركة النسوية	صوفيا فوكا وريبيكا رايت	جمال الجزيرى
٤٥١-	أقدم لك: الفلسفة الشرقية	ريتشارد أوزبورن وبورن ڤان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢-	أقدم لك: لينين والثورة الروسية	ريتشارد إيجينانزى وأوسكار زاريت	محيى الدين مزيد
٤٥٣-	القاهرة: إقامة مدينة حديثة	جان لوك أرنو	حليم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤-	خمسون عاماً من السينما الفرنسية	رينيه بريدال	سوزان خليل

٤٥٥- تاريخ الفلسفة الحديثة (مج٥)	فردريك كوبلستون	محمود سيد أحمد
٤٥٦- لا تنسنى (رواية)	مريم جعفرى	هويدا عزت محمد
٤٥٧- النساء في الفكر السياسى الغربى	سوزان موللر أوكين	إمام عبدالفتاح إمام
٤٥٨- الموريسكيون الأندلسيون	مرثيديس غارثيا أرينال	جمال عبد الرحمن
٤٥٩- نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	جلال البنا
٤٦٠- أقدم لك: الفاشية والنازية	ستوارت هود وليتزا جانستز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦١- أقدم لك: لكان	داريان ليدر وجودى جروفز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦٢- طه حسين من الأزهر إلى السوربون	عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى
٤٦٣- الدولة المارقة	ويليام بلوم	كمال السيد
٤٦٤- ديمقراطية للقلة	مايكل بارنتى	حصة إبراهيم المنيف
٤٦٥- قصص اليهود	لويس جنزبيرج	جمال الرفاعى
٤٦٦- حكايات حب وبطولات فرعونية	فيولين فانويك	فاطمة عبد الله
٤٦٧- التفكير السياسى والنظرة السياسية	ستيفين ديلو	ربيع وهبة
٤٦٨- روح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٤٦٩- جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	مجدى عبدالرازق
٤٧٠- الأراضى والجودة البيئية	جارى م. بيرزنسكى وآخرون	محمد السيد النتة
٤٧١- رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ٢)	ثلاثة من الرحالة	عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٤٧٢- دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٣- دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٤- الأدب والنسوية	بام موريس	سهام عبدالسلام
٤٧٥- صوت مصر: أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	عادل هلال عنانى
٤٧٦- أرض الحبايب بعيدة: بيرم التونسى	ماريلين بوث	سحر توفيق
٤٧٧- تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين	هيلدا هوخام	أشرف كيلانى
٤٧٨- الصين والولايات المتحدة	ليوشيه شنج و لى شى دونج	عبد العزيز حمدى
٤٧٩- المقهـــى (مسرحية)	لاو شه	عبد العزيز حمدى
٤٨٠- تساى ون جى (مسرحية)	كو مو روا	عبد العزيز حمدى
٤٨١- بردة النبى	رؤى متحدة	رضوان السيد
٤٨٢- موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	فاطمة عبد الله
٤٨٣- النسوية وما بعد النسوية	سارة جامبل	أحمد الشامى
٤٨٤- جمالية التلقى	هانسن روبيرت ياوس	رشيد بنحدو
٤٨٥- التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٦- الذاكرة الحضارية	يان أسمن	عبدالحليم عبدالغنى رجب
٤٨٧- الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد آبادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٨- الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٩- هُسرل: الفلسفة علمًا دقيقًا	إدموند هُسرل	محمود رجب
٤٩٠- أسمار الببغاء	محمد قادرى	عبد الوهاب علوب
٤٩١- نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى	نخبة	سمير عبد ربه
٤٩٢- محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	محمد رفعت عواد

٤٩٣-	خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	محمد صالح الضالع
٤٩٤-	كتاب الموتى: الخروج فى النهار	نصوص مصرية قديمة	شريف الصيفى
٤٩٥-	اللوبى	إدوارد تيفان	حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦-	الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ١)	إكوادو بانولى	مجموعة من المترجمين
٤٩٧-	العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط	نادية العلى	مصطفى رياض
٤٩٨-	النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريودز	أحمد على بدوى
٤٩٩-	تقاطعات: الأمة والمجتمع والنوع	مجموعة من المؤلفين	فيصل بن خضراء
٥٠٠-	فى طفولتى: دراسة فى السيرة الذاتية العربية	تيتز رووكى	طلعت الشايب
٥٠١-	تاريخ النساء فى الغرب (جـ١)	أرثر جولد هامر	سحر فراج
٥٠٢-	أصوات بديلة	مجموعة من المؤلفين	هالة كمال
٥٠٣-	مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد نور الدين عبدالمنعم
٥٠٤-	كتابات أساسية (جـ١)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٥-	كتابات أساسية (جـ٢)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٦-	ربما كان قديسًا (رواية)	أن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥٠٧-	سيدة الماضى الجميل (مسرحية)	بيتر شيفر	شوقى فهيم
٥٠٨-	المولوية بعد جلال الدين الرومى	عبدالباقى جلبنارلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٥٠٩-	الفقر والإحسان فى عصر سلاطين المماليك	آدم صبرة	قاسم عبده قاسم
٥١٠-	الأرملة الماكرة (مسرحية)	كارلو جولدونى	عبدالرازق عيد
٥١١-	كوكب مرقَّع (رواية)	أن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥١٢-	كتابة النقد السينمائى	تيموثى كوريجان	جمال عبد الناصر
٥١٣-	العلم الجسور	تيد أنتون	مصطفى إبراهيم فهمى
٥١٤-	مدخل إلى النظرية الأدبية	جوناثان كولر	مصطفى بيومى عبد السلام
٥١٥-	من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطى دوجلاس	فدوى مالطى دوجلاس
٥١٦-	إرادة الإنسان فى علاج الإدمان	أرنولد واشنطون ودونا باوندى	صبرى محمد حسن
٥١٧-	نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨-	استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	هاشم أحمد محمد
٥١٩-	محاضرات فى المثالية الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٥٢٠-	الولع الفرنسى بمصر من الحلم إلى المشروع	أحمد يوسف	أمل الصبان
٥٢١-	قاموس تراجم مصر الحديثة	أرثر جولد سميث	عبدالوهاب بكر
٥٢٢-	إسبانيا فى تاريخها	أميركو كاسترو	على إبراهيم منوفى
٥٢٣-	الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٥٢٤-	الملك لير (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٥٢٥-	موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى	دنيس جونسون	نادية رفعت
٥٢٦-	أقدم لك: السياسة البيئية	ستيفن كرول ووليم رانكين	محيى الدين مزيد
٥٢٧-	أقدم لك: كافكا	ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	جمال الجزيرى
٥٢٨-	أقدم لك: تروتسكى والماركسية	طارق على وفِلْ إيفانز	جمال الجزيرى
٥٢٩-	بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى	محمد إقبال	حازم محفوظ وحسين نجيب المصرى
٥٣٠-	مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر

٥٣١- ما الذي حَدَثَ في «حَدَث» ١١ سبتمبر؟	جاك دريدا	صفاء فتحي
٥٣٢- المغامرُ والمستشرق	هنري لورنس	بشير السباعي
٥٣٣- تعلُّم اللغة الثانية	سوزان جاس	محمد طارق الشرقاوي
٥٣٤- الإسلاميون الجزائريون	سيڤرين لابا	حمادة إبراهيم
٥٣٥- مخزن الأسرار (شعر)	نظامي الكنجوي	عبدالعزيز بقوش
٥٣٦- الثقافات وقيم التقدم	صمويل هنتنجتون ولورانس هاريزون	شوقي جلال
٥٣٧- للحب والحرية (شعر)	نخبة	عبدالغفار مكاوي
٥٣٨- النفس والآخر في قصص يوسف الشاروني	كيت دانيلر	محمد الحديدي
٥٣٩- خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	محسن مصيلحي
٥٤٠- توجهات بريطانية - شرقية	السير رونالد ستورس	رءوف عباس
٥٤١- هي تتخيل وهلاوس أخرى	خوان خوسيه مياس	مروة رزق
٥٤٢- قصص مختارة من الأدب اليوناني الحديث	نخبة	نعيم عطية
٥٤٣- أقدم لك: السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	وفاء عبدالقادر
٥٤٤- أقدم لك: ميلاني كلاين	روبرت هنشل وآخرون	حمدي الجابري
٥٤٥- يا له من سباق محموم	فرانسيس كريك	عزت عامر
٥٤٦- ريموس	ت. ب. وايزمان	توفيق علي منصور
٥٤٧- أقدم لك: بارت	فيليب تودي وآن كورس	جمال الجزيري
٥٤٨- أقدم لك: علم الاجتماع	ريتشارد أوزبرن وبورن فان لون	حمدي الجابري
٥٤٩- أقدم لك: علم العلامات	بول كوبلي وليتاجانز	جمال الجزيري
٥٥٠- أقدم لك: شكسبير	نيك جروم وبيرو	حمدي الجابري
٥٥١- الموسيقى والعولمة	سايمون ماندي	سمحة الخولي
٥٥٢- قصص مثالية	ميجيل دي ثربانتس	علي عبد الروف البمبي
٥٥٣- مدخل للشعر الفرنسي الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	رجاء ياقوت
٥٥٤- مصر في عهد محمد علي	عفاف لطفي السيد مارسوه	عبدالسميع عمر زين الدين
٥٥٥- الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين	أناتولي أوتكين	أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالي
٥٥٦- أقدم لك: چان بودريار	كريس هوروكس وزوران جيفتك	حمدي الجابري
٥٥٧- أقدم لك: الماركيز دي ساد	ستوارت هود وجراهام كرولي	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٨- أقدم لك: الدراسات الثقافية	زيودين ساردارويورين فان لون	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٩- الماس الزائف (رواية)	تشا تشاجي	عبدالحي أحمد سالم
٥٦٠- صلصلة الجرس (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوي
٥٦١- جناح جبريل (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوي
٥٦٢- بلايين وبلايين	كارل ساجان	عزت عامر
٥٦٣- ورود الخريف (مسرحية)	خاثينتو بينابينتي	صبري محمدي التهامي
٥٦٤- عُش الغريب (مسرحية)	خاثينتو بينابينتي	صبري محمدي التهامي
٥٦٥- الشرق الأوسط المعاصر	ديبورا ج. جيرنر	أحمد عبدالحميد أحمد
٥٦٦- تاريخ أوروبا في العصور الوسطى	موريس بيشوب	علي السيد علي
٥٦٧- الوطن المغتصب	مايكل رايس	إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨- الأصولي في الرواية	عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر

٥٦٩- موقع الثقافة	هومى بابا	ثائر ديب
٥٧٠- دول الخليج الفارسى	سير روبرت هاى	يوسف الشارونى
٥٧١- تاريخ النقد الإسبانى المعاصر	إيميليا دى ثوليتا	السيد عبد الظاهر
٥٧٢- الطب فى زمن الفراعنة	برونو أليوا	كمال السيد
٥٧٣- أقدم لك: فرويد	ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتى	جمال الجزيرى
٥٧٤- مصر القديمة فى عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	علاء الدين السباعى
٥٧٥- الاقتصاد السياسى للعولمة	نجير وودز	أحمد محمود
٥٧٦- فكر ثربانتس	أمريكو كاسترو	ناهد العشرى محمد
٥٧٧- مغامرات بينوكيو	كارلو كولودى	محمد قدرى عمارة
٥٧٨- الجماليات عند كيتس وهنت	أيومى ميزوكوشى	محمد إبراهيم وعصام عبد الروف
٥٧٩- أقدم لك: تشومسكى	جون ماهر وجودى جرونز	محيى الدين مزيد
٥٨٠- دائرة المعارف الدولية (مج١)	جون فيزر وبول سيترجز	بإشراف: محمد فتحى عبدالهادى
٥٨١- الحمقى يموتون (رواية)	ماريو بوزو	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢- مرايا على الذات (رواية)	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣- الجيران (رواية)	أحمد محمود	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٤- سفر (رواية)	محمود دولت آبادى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥- الأمير احتجاب (رواية)	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦- السينما العربية والأفريقية	ليزبيث مالكموس وروى أرمز	سهام عبد السلام
٥٨٧- تاريخ تطور الفكر الصينى	مجموعة من المؤلفين	عبدالعزيز حمدى
٥٨٨- أمنحوتب الثالث	أنييس كابرول	ماهر جويجاتى
٥٨٩- تمبكت العجيبة (رواية)	فيلكس ديبوا	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٥٩٠- أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية	نخبة	محمود مهدى عبدالله
٥٩١- الشاعر والمفكر	هوراتيوس	على عبدالتواب على وصلاح رمضان السيد
٥٩٢- الثورة المصرية (جـ١)	محمد صبرى السوربونى	مجدى عبدالحافظ وعلى كورخان
٥٩٣- قصائد ساحرة	بول فاليرى	بكر الحلو
٥٩٤- القلب السمين (قصة أطفال)	سوزانا تامارو	أمانى فوزى
٥٩٥- الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ٢)	إكوادو بانولى	مجموعة من المترجمين
٥٩٦- الصحة العقلية فى العالم	روبرت ديجارليه وآخرون	إيهاب عبدالرحيم محمد
٥٩٧- مسلمو غرناطة	خوليو كاروباروخا	جمال عبدالرحمن
٥٩٨- مصر وكنعان وإسرائيل	دونالد ريدفورد	بيومى على قنديل
٥٩٩- فلسفة الشرق	هرداد مهرين	محمود علاوى
٦٠٠- الإسلام فى التاريخ	برنارد لويس	مدحت طه
٦٠١- النسوية والمواطنة	ريان فوت	أيمن بكر وسمر الشيشكلى
٦٠٢- ليوتار:نحو فلسفة ما بعد حداثية	جيمس وليامز	إيمان عبدالعزيز
٦٠٣- النقد الثقافى	أرثر أيزابرجر	وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسى
٦٠٤- الكوارث الطبيعية (مج١)	باتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
٦٠٥- مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زيبروسكى (الصغير)	مصطفى إبراهيم فهمى
٦٠٦- قصة البردى اليونانى فى مصر	ريتشارد هاريس	محمود إبراهيم السعدنى

٦٠٧- قلب الجزيرة العربية (جـ١)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٨- قلب الجزيرة العربية (جـ٢)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٩- الانتخاب الثقافى	أجنر فوج	شوقى جلال
٦١٠- العمارة المدجنة	رفائيل لويث جوثمان	على إبراهيم منوفى
٦١١- النقد والأيديولوجية	تيرى إيجلتون	فخرى صالح
٦١٢- رسالة النفسية	فضل الله بن حامد الحسينى	محمد محمد يونس
٦١٣- السياحة والسياسة	كولن مايكل هول	محمد فريد حجاب
٦١٤- بيت الأقصر الكبير(رواية)	فوزية أسعد	منى قطان
٦١٥- عرض الأحداث التى وقعت فى بغداد من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩	أليس بسيرينى	محمد رفعت عواد
٦١٦- أساطير بيضاء	روبرت يانج	أحمد محمود
٦١٧- الفولكلور والبحر	هوراس بيك	أحمد محمود
٦١٨- نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة	تشارلز فيلبس	جلال البنا
٦١٩- مفاتيح أورشليم القدس	ريمون استانبولى	عايدة الباجورى
٦٢٠- السلام الصليبى	توماش ماستناك	بشير السباعى
٦٢١- النوبة المعبر الحضارى	وليم ى. أدمز	فؤاد عكود
٦٢٢- أشعار من عالم اسمه الصين	أى تشينغ	أمير نبيه وعبدالرحمن حجازى
٦٢٣- نوادر جحا الإيرانى	سعيد قانعى	يوسف عبدالفتاح
٦٢٤- أزمة العالم الحديث	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر
٦٢٥- الجرح السرى	جان جينيه	محمد برادة
٦٢٦- مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	نخبة	توفيق على منصور
٦٢٧- حكايات إيرانية	نخبة	عبدالوهاب علوب
٦٢٨- أصل الأنواع	تشارلس داروين	مجدى محمود المليجى
٦٢٩- قرن أخر من الهيمنة الأمريكية	نيقولاس جويات	عزة الخميسى
٦٣٠- سيرتى الذاتية	أحمد بللو	صبرى محمد حسن
٦٣١- مختارات من الشعر الأفريقى المعاصر	نخبة	بإشراف: حسن طلب
٦٣٢- المسلمون واليهود فى مملكة فالنسيا	دولورس برامون	رانيا محمد
٦٣٣- الحب وفنونه (شعر)	نخبة	حمادة إبراهيم
٦٣٤- مكتبة الإسكندرية	روى ماكلويد وإسماعيل سراج الدين	مصطفى البهنساوى
٦٣٥- التثبيت والتكيف فى مصر	جودة عبد الخالق	سمير كريم
٦٣٦- حج يولندة	جناب شهاب الدين	سامية محمد جلال
٦٣٧- مصر الخديوية	ف. روبرت هنتر	بدر الرفاعى
٦٣٨- الديمقراطية والشعر	روبرت بن ورين	فؤاد عبد المطلب
٦٣٩- فندق الأرق (شعر)	تشارلز سيميك	أحمد شافعى
٦٤٠- ألكسياد	الأميرة أناكومنينا	حسن حبشى
٦٤١- برتراندرسل (مختارات)	برتراند رسل	محمد قدرى عمارة
٦٤٢- أقدم لك: داروين والتطور	جوناثان ميلر وبورين فان لون	ممدوح عبد المنعم
٦٤٣- سفرنامه حجاز (شعر)	عبد الماجد الدريابادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٦٤٤- العلوم عند المسلمين	هوارد د.تيرنر	فتح الله الشيخ

الرقم	العنوان	المؤلف	المترجم
٦٤٥-	السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية	تشارلز كجلى ويوجين ويتكوف	عبد الوهاب علوب
٦٤٦-	قصة الثورة الإيرانية	سپهر ذبيح	عبد الوهاب علوب
٦٤٧-	رسائل من مصر	جون نينيه	فتحى العشرى
٦٤٨-	بورخيس	بياتريث سارلو	خليل كلفت
٦٤٩-	الخوف وقصص خرافية أخرى	جى دى موپاسان	سحر يوسف
٦٥٠-	الدولة والسلطة والسياسة فى الشرق الأوسط	روجر أوين	عبد الوهاب علوب
٦٥١-	ديليسبس الذى لا نعرفه	وثائق قديمة	أمل الصبان
٦٥٢-	آلهة مصر القديمة	كلود تروينكر	حسن نصر الدين
٦٥٣-	مدرسة الطغاة (مسرحية)	إيريش كستنر	سمير جريس
٦٥٤-	أساطير شعبية من أوزبكستان (جـ١)	نصوص قديمة	عبد الرحمن الخميسى
٦٥٥-	أساطير وآلهة	إيزابيل فرانكو	حليم طوسون ومحمود ماهر طه
٦٥٦-	خبز الشعب والأرض الحمراء (مسرحيتان)	ألفونسو ساسترى	ممدوح البستاوى
٦٥٧-	محاكم التفتيش والموريسكيون	مرثيديس غارثيا أرينال	خالد عباس
٦٥٨-	حوارات مع خوان رامون خيمينيث	خوان رامون خيمينيث	صبرى التهامى
٦٥٩-	قصائد من إسبانيا وأمريكا اللاتينية	نخبة	عبداللطيف عبدالحليم
٦٦٠-	نافذة على أحدث العلوم	ريتشارد فايفيلد	هاشم أحمد محمد
٦٦١-	روائع أندلسية إسلامية	نخبة	صبرى التهامى
٦٦٢-	رحلة إلى الجذور	داسو سالديبار	صبرى التهامى
٦٦٣-	امرأة عادية	ليوسيل كليفتون	أحمد شافعى
٦٦٤-	الرجل على الشاشة	ستيفن كوهان وإنا راى هارك	عصام زكريا
٦٦٥-	عوالم أخرى	بول دافيز	هاشم أحمد محمد
٦٦٦-	تطور الصورة الشعرية عند شكسبير	ولفجانج اتش كليمن	جمال عبد الناصر ومدحت الجيار وجمال جاد الرب
٦٦٧-	الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربى	ألفن جولدنر	على ليلة
٦٦٨-	ثقافات العولمة	فريدريك چيمسون وماساو ميوشى	ليلى الجبالى
٦٦٩-	ثلاث مسرحيات	وول شوينكا	نسيم مجلى
٦٧٠-	أشعار جوستاف أدولفو	جوستاف أدولفو بكر	ماهر البطوطى
٦٧١-	قل لى كم مضى على رحيل القطار؟	جيمس بولدوين	على عبدالأمير صالح
٦٧٢-	مختارات من الشعر الفرنسى للأطفال	نخبة	إبتهال سالم
٦٧٣-	ضرب الكليم (شعر)	محمد إقبال	جلال الحفناوى
٦٧٤-	ديوان الإمام الخمينى	آية الله العظمى الخمينى	محمد علاء الدين منصور
٦٧٥-	أثينا السوداء (جـ٢، مج١)	مارتن برنال	بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٦-	أثينا السوداء (جـ٢، مج٢)	مارتن برنال	بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٧-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ١ ، مج١)	إدوارد جرانفيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٨-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ١ ، مج٢)	إدوارد جرانفيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٩-	مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	وليام شكسبير	توفيق على منصور
٦٨٠-	سنوات الطفولة (رواية)	وول شوينكا	سمير عبد ربه
٦٨١-	هل يوجد نص فى هذا الفصل؟	ستانلى فش	أحمد الشيمى
٦٨٢-	نجوم حظر التجوال الجديد (رواية)	بن أوكرى	صبرى محمد حسن

٦٨٣- سكين واحد لكل رجل (رواية)	ت. م. ألوكو	صبرى محمد حسن
٦٨٤- الأعمال القصصية الكاملة (أنا كتدا) (جـ١)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسى
٦٨٥- الأعمال القصصية الكاملة (الصحراء) (جـ٢)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسى
٦٨٦- امرأة محاربة (رواية)	ماكسين هونج كنجستون	سحر توفيق
٦٨٧- محبوبة (رواية)	فتانة حاج سيد جوادى	ماجدة العنانى
٦٨٨- الانفجارات الثلاثة العظمى	فيليب م. دوبر وريتشارد أ. موار	فتح الله الشيخ وأحمد السماحى
٦٨٩- الملف (مسرحية)	تادووش روجيفيتش	هناء عبد الفتاح
٦٩٠- محاكم التفتيش فى فرنسا	(مختارات)	رمسيس عوض
٦٩١- ألبرت أينشتين: حياته وغرامياته	(مختارات)	رمسيس عوض
٦٩٢- أقدم لك: الوجودية	ريتشارد أبيجانسى وأوسكار زاريت	حمدى الجابرى
٦٩٣- أقدم لك: القتل الجماعى (المحرقة)	حانيم برشيت وآخرون	جمال الجزيرى
٦٩٤- أقدم لك: دريدا	جيف كولينز وبيل مايبلين	حمدى الجابرى
٦٩٥- أقدم لك: رسل	ديف روبنسون وجودى جروف	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٦- أقدم لك: روسو	ديف روبنسون وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٧- أقدم لك: أرسطو	روبرت ودفين وجودى جروفس	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٨- أقدم لك: عصر التنوير	ليود سبنسر وأندرزيجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٩- أقدم لك: التحليل النفسى	إيفان وارد وأوسكار زارايت	جمال الجزيرى
٧٠٠- الكاتب وواقعه	ماريو فرجاش	بسمة عبدالرحمن
٧٠١- الذاكرة والحداثة	وليم رود فيفيان	منى البرنس
٧٠٢- الأمثال الفارسية	أحمد وكيليان	محمود علاوى
٧٠٣- تاريخ الأدب فى إيران (جـ٢)	إدوارد جرانفيل براون	أمين الشواربى
٧٠٤- فيه ما فيه	مولانا جلال الدين الرومى	محمد علاء الدين منصور وآخرون
٧٠٥- فضل الأنام من رسائل حجة الإسلام	الإمام الغزالى	عبدالحميد مدكور
٧٠٦- الشفرة الوراثية وكتاب التحولات	جونسون ف. يان	عزت عامر
٧٠٧- أقدم لك: فالتر بنيامين	هوارد كاليجل وآخرون	وفاء عبدالقادر
٧٠٨- فراعنة من؟	دونالد مالكولم ريد	رءوف عباس
٧٠٩- معنى الحياة	ألفريد آدلر	عادل نجيب بشرى
٧١٠- الأطفال والتكنولوجيا والثقافة	يان هاتشباى وجوموران إليس	دعاء محمد الخطيب
٧١١- درة التاج	ميرزا محمد هادى رسوا	هناء عبد الفتاح
٧١٢- ميراث الترجمة: الإلياذة (جـ١)	هوميروس	سليمان البستانى
٧١٣- ميراث الترجمة: الإلياذة (جـ٢)	هوميروس	سليمان البستانى
٧١٤- ميراث الترجمة: حديث القلوب	لامنيه	حنا صاوه
٧١٥- جامعة كل المعارف (جـ١)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٦- جامعة كل المعارف (جـ٢)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٧- جامعة كل المعارف (جـ٣)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٨- جامعة كل المعارف (جـ٤)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٩- جامعة كل المعارف (جـ٥)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧٢٠- جامعة كل المعارف (جـ٦)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين

٧٢١-	فلسفة المتكلمين فى الإسلام (مج١)	هـ. أ. ولفسون	مصطفى لبيب عبد الغنى
٧٢٢-	الصفيحة وقصص أخرى	يشار كمال	الصفصافى أحمد القطورى
٧٢٣-	تحديات ما بعد الصهيونية	إفرايم نيمنى	أحمد ثابت
٧٢٤-	اليسار الفرويدى	بول روبنسون	عبده الريس
٧٢٥-	الاضطراب النفسى	جون فيتكس	مى مقلد
٧٢٦-	الموريسكيون فى المغرب	غييرمو غوثاليبس بوستو	مروة محمد إبراهيم
٧٢٧-	حلم البحر (رواية)	باچين	وحيد السعيد
٧٢٨-	العولمة: تدمير العمالة والنمو	موريس آليه	أميرة جمعة
٧٢٩-	الثورة الإسلامية فى إيران	صادق زيباكلام	هويدا عزت
٧٣٠-	حكايات من السهول الأفريقية	آن جاتى	عزت عامر
٧٣١-	النوع: الذكر والأنثى بين التميز والاختلاف	مجموعة من المؤلفين	محمد قدرى عمارة
٧٣٢-	قصص بسيطة (رواية)	إنجو شولتسه	سمير جريس
٧٣٣-	مأساة عطيل (مسرحية)	وليم شيكسبير	محمد مصطفى بدوى
٧٣٤-	بونابرت فى الشرق الإسلامى	أحمد يوسف	أمل الصبان
٧٣٥-	فن السيرة فى العربية	مايكل كوبرسون	محمود محمد مكى
٧٣٦-	التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (جـ١)	هوارد زن	شعبان مكاوى
٧٣٧-	الكوارث الطبيعية (مج٢)	باتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
٧٣٨-	دمشق من عصر ما قبل التاريخ إلى الدولة المملوكية	جيرار دى جورج	محمد عواد
٧٣٩-	دمشق من الإمبراطورية العثمانية حتى الوقت الحاضر	جيرار دى جورج	محمد عواد
٧٤٠-	خطابات السلطة	بارى هندس	مرفت ياقوت
٧٤١-	الإسلام وأزمة العصر	برنارد لويس	أحمد هيكل
٧٤٢-	أرض حارة	خوسيه لاكوادرا	رزق بهنسى
٧٤٣-	الثقافة: منظور داروينى	روبرت أونجر	شوقى جلال
٧٤٤-	ديوان الأسرار والرموز (شعر)	محمد إقبال	سمير عبد الحميد
٧٤٥-	المآثر السلطانية	بيك الدنبلى	محمد أبو زيد
٧٤٦-	تاريخ التحليل الاقتصادى (مج١)	جوزيف أ. شومبيتر	حسن النعيمى
٧٤٧-	الاستعارة فى لغة السينما	تريفور وايتوك	إيمان عبد العزيز
٧٤٨-	تدمير النظام العالمى	فرانسيس بويل	سمير كريم
٧٤٩-	إيكولوچيا لغات العالم	ل.ج. كالفيه	باتسى جمال الدين
٧٥٠-	الإلياذة	هوميروس	بإشراف: أحمد عتمان
٧٥١-	الإسراء والمعراج فى تراث الشعر الفارسى	نخبة	علاء السباعى
٧٥٢-	ألمانيا بين عقدة الذنب والخوف	جمال قارصلى	نمر عاروري
٧٥٣-	التنمية والقيم	إسماعيل سراج الدين وآخرون	محسن يوسف
٧٥٤-	الشرق والغرب	أنّا مارى شيمل	عبدالسلام حيدر
٧٥٥-	تاريخ الشعر الإسبانى خلال القرن العشرين	أندرو ب. دبيكى	على إبراهيم منوفى
٧٥٦-	ذات العيون الساحرة	إنريكى خارديل بونثيلا	خالد محمد عباس
٧٥٧-	تجارة مكة	باتريشيا كرون	آمال الروبى
٧٥٨-	الإحساس بالعولمة	بروس روبنز	عاطف عبدالحميد

٧٥٩- النثر الأردى	مولوى سيد محمد	جلال الحفناوى
٧٦٠- الدين والتصور الشعبى للكون	السيد الأسود	السيد الأسود
٧٦١- جيوب مثقلة بالحجارة (رواية)	فيرجينيا وولف	فاطمة ناعوت
٧٦٢- المسلم عدواً و صديقًا	ماريا سوليداد	عبدالعال صالح
٧٦٣- الحياة فى مصر	أنريكو بيا	نجوى عمر
٧٦٤- ديوان غالب الدهلوى (شعر غزل)	غالب الدهلوى	حازم محفوظ
٧٦٥- ديوان خواجة الدهلوى (شعر تصوف)	خواجة الدهلوى	حازم محفوظ
٧٦٦- الشرق المتخيل	تييرى هنتش	غازى برو وخليل أحمد خليل
٧٦٧- الغرب المتخيل	نسيب سمير الحسينى	غازى برو
٧٦٨- حوار الثقافات	محمود فهمى حجازى	محمود فهمى حجازى
٧٦٩- أدباء أحياء	فريدريك هتمان	رندا النشار وضياء زاهر
٧٧٠- السيدة بيرفيكتا	بينيتو بيريث جالدوس	صبرى التهامى
٧٧١- السيد سيجوندو سومبرا	ريكاردو جويرالديس	صبرى التهامى
٧٧٢- بريخت ما بعد الحداثة	إليزابيث رايت	محسن مصيلحى
٧٧٣- دائرة المعارف الدولية (جـ٢)	جون فيزر وبول ستيرجز	بإشراف: محمد فتحى عبدالهادى
٧٧٤- الديموقراطية الأمريكية: التاريخ والمرتكزات	مجموعة من المؤلفين	حسن عبد ربه المصرى
٧٧٥- مرآة العروس	نذير أحمد الدهلوى	جلال الحفناوى
٧٧٦- منظومة مصيبت نامه (مج١)	فريد الدين العطار	محمد محمد يونس
٧٧٧- الانفجار الأعظم	جيمس إ. ليدسى	عزت عامر
٧٧٨- صفوة المديح	مولانا محمد أحمد ورضا القادرى	حازم محفوظ
٧٧٩- خيوط العنكبوت وقصص أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم وسارة تاكاهاشى
٧٨٠- من أدب الرسائل الهندية حجاز ١٩٣٠	غلام رسول مهر	سمير عبد الحميد إبراهيم
٧٨١- الطريق من بكين	هدى بدران	نبيلة بدران
٧٨٢- المسرح المسكون	مارفن كارلسون	جمال عبد المقصود
٧٨٣- العولمة والرعاية الإنسانية	فيك جورج وبول ويلدنج	طلعت السروجى
٧٨٤- الإساءة للطفل	ديفيد أ. وولف	جمعة سيد يوسف
٧٨٥- تأملات عن تطور ذكاء الإنسان	كارل ساجان	سمير حنا صادق
٧٨٦- المنبئة (رواية)	مارجريت أتوود	سحر توفيق
٧٨٧- العودة من فلسطين	جوزيه بوفيه	إيناس صادق
٧٨٨- سر الأهرامات	ميروسلاف فرنر	خالد أبو اليزيد البلتاجى
٧٨٩- الانتظار (رواية)	هاجين	منى الدروبى
٧٩٠- الفرانكفونية العربية	مونيك بونتو	جيهان العيسوى
٧٩١- العطور ومعامل العطور فى مصر القديمة	محمد الشيمى	ماهر جويجاتى
٧٩٢- دراسات حول القصص القصيرة لإدريس ومحفوظ	منى ميخائيل	منى إبراهيم
٧٩٣- ثلاث رؤى للمستقبل	جون جريفيس	رءوف وصفى
٧٩٤- التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (جـ٢)	هوارد زن	شعبان مكاوى
٧٩٥- مختارات من الشعر الإسبانى (جـ١)	نخبة	على عبد الرءوف البمبى
٧٩٦- آفاق جديدة فى دراسة اللغة والذهن	نعوم تشومسكى	حمزة المزينى

٧٩٧- الرؤية فى ليلة معتمة (شعر)	نخبة	طلعت شاهين
٧٩٨- الإرشاد النفسى للأطفال	كاترين جيلدرد ودافيد جيلدرد	سميرة أبو الحسن
٧٩٩- سلم السنوات	آن تيلر	عبد الحميد فهمى الجمال
٨٠٠- قضايا فى علم اللغة التطبيقى	ميشيل ماكارثى	عبد الجواد توفيق
٨٠١- نحو مستقبل أفضل	تقرير دولى	بإشراف: محسن يوسف
٨٠٢- مسلمو غرناطة فى الآداب الأوروبية	ماريا سوليداد	شرين محمود الرفاعى
٨٠٣- التغيير والتنمية فى القرن العشرين	توماس باترسون	عزة الخميسى

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٥٧٢٧ / ٢٠٠٥